

التكشيف الاقتصادي للتراث البيع أحكامه وأنواعه (٢٠) موضوع رقم (٤٥)

إعداد
الدكتور / أحمد جابر بدران

بإشراف
أ. د / علي جمعة محمد

فهرس محتويات ملف (٥٣)
البيع أحكامه وأنواعه (٢٠) موضوع (٤٥)

٥: البيع أحكامه وأنواعه

مالك بن أنس، المدونة الكبرى ج ٤ / ٤٠٣

١- بيع الغرر ج ٣ ص ٢٣١، ٢٣٢، ٨٣/٧، ٨٤، ج ٤ ص ٢٧، ٢٨، ٢٠٥-٢٦٦، ١٠/٣٧-٥٧.

٢- كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل مكة بشأن البيع ج ٣ ص ٢٣٤، ٨٦/٧.

٣- بيع مكانية المكاتب ج ٣ ص ٢٥٨، ٢٥٩، ١١٠/٧، ١١١.

٤- لا يباع الولاء ولا يوهب ج ٣ ص ٣٧٠، ٣٧١، ١١٢/٧، ١١٣.

٥- البيع الفاسد ج ٣ ص ٤١٤، ١٤٦/٨، ج ٤ ص ١٤٥-١٧، ج ٥ ص ٤٤٤-٤٤٨، ١٤/١٥٠-١٥٤.

٦- الرجل يبتاع من الرجل السلعة أو الطعام ليشرك فيها رجلاً آخر قبل أن ينقد أو بعد ما ينقد ج ٤ ص ٨٠، ٩/٩.

٧- الرجل يبتاع السلعة أو الطعام كيلا ينقد فيشرك رجلاً قبل أن يكتال الطعام أو يقبض السلعة ج ٤ ص ٨١، ٩/٩.

٨- الرجل يبتاع الطعام بنقد فيشرك فيه رجل بئمن إلى أجل ج ٤ ص ٨١، ٨٢، ٩/٩.

٩- الرجل يبتاع السلعة ويشرك فيها رجلاً آخر فتتلف قبل أن يقبضها ج ٤ ص ٨٢، ٩/٩.

١٠- الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلاً ولا يسمى شركته ج ٤ ص ٨٢، ٩/٩.

١١- الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلاً على أن ينقد عنه ج ٤ ص ٨٢، ٨٣، ٩/٩.

١٢- التولية في السلم ج ٤ ص ٨٣-٨٥، ٩/٩.

١٣- بيع البقول قبل أن تستوفى ج ٤ ص ٨٥، ٩/٩.

١٤- بيع التوابل قبل أن تستوفى ج ٤ ص ٨٦، ٩/٩.

١٥- بيع الماء قبل أن يستوفى ج ٤ ص ٨٦، ٩/٩.

١٦- الرجل يكتب عبده بطعام إلى أجل فيريد أن يبيعه منه أو من غيره قبل أن يستوفيه ج ٤ ص ٨٦، ٩/٩.

١٧- الرجل يكرى حيواناً في السفر بطعام فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه ج ٤ ص ٨٧، ٩/٩.

١٨- بيع الطعام قبل أن يستوفى ج ٤ ص ٨٧، ٨٨، ٩٥، ٩٦، ٩/٩.

١٩- بيع الطعام الذي يشتري جزأً قبل أن يستوفى ج ٤ ص ٨٨، ٨٩، ٩/٩.

٢٠- الرجل يبالغ من دم عمد على طعام إلى أجل فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه ج ٤ ص ٨٩، ٩/٩.

٢١- الرجل يبتاع الطعام بعينه أو بغير عينه فيريد أن يبيعه قبل أن يقبضه ج ٤ ص ٩٠، ٩/٩.

٢٢- الرجل يبيع الطعام بعينه كيلا ثم يستهلكه ج ٤ ص ٩١-٩٤، ٩/٩.

٢٣- الرجل يبتاع الطعام جزأً قبل أن يقبضه أو يستملكه البائع ج ٤ ص ٩٤، ٩٥، ٩/٩.

٢٤- بيع السلعة على أن يعطى ثمنها في بلد آخر ج ٤ ص ٩٦، ٩٧، ٩/٩.

٢٥- الرجل يبتاع طعاماً بالفسطاط على أن يوافيه إياه بالريف ج ٤ ص ٩٧-٩٩، ٩/٩.

٢٦- بيع الرطب والتمر في رؤس النخيل ج ٤ ص ١٠١، ٩/٩.

٢٧- بيع الطعام بالطعام غائباً بحاضر ج ٤ ص ١٠١، ١٠٢، ٩/٩.

٢٨- بيع التمر والرطب والبسر ج ٤ ص ١٠٢، ٩/٩.

٢٩- بيع اللحم بالحيوان ج ٤ ص ١٠٢، ١٠٤، ٩/٩.

٣٠- بيع الشاة بالطعام إلى أجل ج ٤ ص ١٠٤، ٩/٩.

٣١- بيع اللبن المضروب بالحليب ج ٤ ص ١٠٤، ١٠٥، ٩/٩.

٣٢- بيع السمسم والجبن والصوف واللبن بالشاة اللبن والشاة غير اللبن إلى أجل ويدأ بيد ج ٤ ص ١٠٥، ١٠٦، ٩/٩.

٣٣- بيع القصيل والقرط والشعير والبرسيم ج ٤ ص ١٠٦، ٩/٩.

٣٤- بيع الزيتون والزيت والعصير بالعنب ج ٤ ص ١٠٧، ٩/٩.

٣٥- بيع رب التمر بالتمر ورب السكر بالسكر ج ٤ ص ١٠٧، ٩/٩.

٣٦- بيع الخل بالخل ج ٤ ص ١٠٧، ٩/٩.

٣٧- بيع خل التمر بالتمر ج ٤ ص ١٠٨، ٩/٩.

٣٨- بيع الدقيق بالسويق والخبز بالحنطة ج ٤ ص ١٠٨، ١٠٩، ٩.

٣٩- بيع الحنطة المبولة بالحنطة المقلوة ج ٤ ص ١٠٩، ٩.

٤٠- بيع الحنطة المبولة بالقطناني ج ٤ ص ١٠٩، ١١٠، ٩.

٤١- بيع اللحم باللحم ج ٤ ص ١١٠-١١٣، ٩.

٤٢- بيع البقول والفواكه بعضها ببعض ج ٤ ص ١١٣، ٩.

٤٣- بيع الطعام كله بعينه ببعض ج ٤ ص ١١٣، ٩.

٤٤- بيع الصبرة بالصبرة والأردب بالأردب في الطعام ج ٤ ص ١١٣، ١١٤، ٩.

٤٥- بيع الحديد بالحديد ج ٤ ص ١١٦، ١١٥، ٩.

٤٦- بيع السلعة على أن يقبض ثمنها باجل ثم شرائها من المشتري أو شراء قسم منها قبل انقضاء الأجل ج ٤ ص ١١٧-١٢٣، ٩.

٤٧- الرجل يسلف دابة في عشرة أثواب فيأخذ قبل الأجل خمسة أثواب ويردونها أو خمسة أثواب وسلعة غير البرذون ويضع عنه ما بقي ج ٤ ص ١٢٣-١٢٥، ٩.

٤٨- الرجل يبيع عبده من الرجل بعشرة دنائير على أن يبيعه الآخر عبده بعشرة دنائير ج ٤ ص ١٢٦-١٢٨، ٩.

٤٩- عدم جواز السلف والبيع في عقد واحد ج ٤ ص ١٣٢، ١٣٣، ٩.

٥٠- السلف الذي يجر منفعة ج ٤ ص ١٢٣-١٣٥، ٩.

٥١- رجل اقترض رجلاً طعاماً ثم باعه قبل أن يقبضه ج ٤ ص ١٣٦، ١٣٧، ٩.

٥٢- رجل اقترض رجلاً دنائير ثم اشترى بها منه سلعة حاضرة أو غائبة ج ٤ ص ١٣٧، ١٣٨، ٩.

٥٣- رجل يشتري ما اطعمت المفتاح شهراً ج ٤ ص ١٥١، ٩.

٥٤- البيع بالثمن المجهول ج ٤ ص ١٥١، ٩.

٥٥- الرجل يبتاع العبد على أن يعتقه أو جارية على أن يتخذها أم ولد ج ٤ ص ١٥٢، ٩.

٥٦- الرجل يكون له على الرجل الدين حالا أو إلى أجل فيبتاع به منه سلعة بعينها فيتفرقا قبل أن يقبضها ج ٤ ص ١٥٤، ٩.

٥٧- الرجل يبتاع السلعة بعينها بدين إلى أجل فيتفرقان قبل أن يقبض السلعة ج ٤ ص ١٥٤، ٩.

٥٨- شراء العبد الآبق وضمانه ج ٤ ص ١٥٥، ٩.

٥٩- بيع المعادن ج ٤ ص ١٥٦، ١٥٧، ٩.

٦٠- بيع الإبل والبقرة المعادى ج ٤ ص ١٥٧، ٩.

٦١- البيع إلى الحصاد أو الدراس ج ٤ ص ١٥٨، ١٥٩، ٩.

٦٢- البيع إلى العطاء ج ٤ ص ١٥٩، ١٥٨، ٩.

٦٣- بيع الحيتان في الآجام والزيت قبل أن يعصر ج ٤ ص ١٥٩، ١٦٠، ٩.

٦٤- بيع الزيل والرجيع وجلود الميتة والعذرة ج ٤ ص ١٦٠، ١٦١، ٩.

٦٥- شراء رجل الصبرة من الطعام على كيل معين فوجدها تنقص أو تزيد ج ٤ ص ١٦١، ٩.

٦٦- رجلان يبيعان سلعتيهما في صفقة واحدة ج ٤ ص ١٦٣، ١٦٤، ٩.

٦٧- في البيع على الحميل بعينه والبيع على الرهن بعينه وبغير عينه وما يخاف فيه الخلابة ج ٤ ص ١٦٣-١٦٥، ٩.

٦٨- بيع المريض من بعض ورثته في مرضه ج ٤ ص ١٦٧، ٩.

٦٩- بيع الخيار ج ٤ ص ١٧٠-٢٠٨، ٢١٠-٢١٣، ٩.

٧٠- الرجل يبيع من الرجل سلعة ثم يلقاه بعد ذلك فيجعل أحدهما للآخر الخيار ج ٤ ص ١٧٧، ٩.

٧١- المكاتب يبتاع السلعة على أنه بالخيار فيعجز أيام الخيار ج ٤ ص ١٧٧، ١٠/٩.

٧٢- في الرجل يبيع السلعة على أن أخاه أو رجلاً أجنياً بالخيار ج ٤ ص ١٧٨، ١٠/٩.

٧٣- في الرجل يبيع السلعة على أن البائع والمشتري بالخيار ج ٤ ص ١٧٩، ١١/٩.

٧٤- في الرجل يبيع السلعة من الرجلين على أنهما بالخيار فيختار أحدهما الرد والآخر الإجارة ج ٤ ص ١٧٩، ١١/٩.

٧٥- في الرجل يبتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً فيختار الرد والبائع غائب أو يطلوها أو يدبرها أو يرهنها أو ما شابه ذلك ج ٤ ص ١٧٩-١٨١، ١١/٩-١٣.

٧٦- في الرجل يشتري العبد على أنه بالخيار فيموت في أيام الخيار ج ٤ ص ١٨١، ١٣/٩.

٧٧- في الرجل يبتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً فيعتقها البائع في أيام الخيار ج ٤ ص ١٨٢، ١٤/٩.

- ٧٨- الرجل يبتاع السلعة على أنه بالخيار إذا نظر إليها ج ٤ ص ١٨٢، ١٨٣، ١٤/١٠، ١٥.
- ٧٩- الرجل يبيع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً فيصيبها عيب في أيام الخيار ج ٤ ص ١٨٣-١٨٥، ١٥/١٠، ١٧.
- ٨٠- الرجل يبتاع الجارية على أنه بالخيار فتلد عنده أو تخرج، أو عبداً فيقتل العبد رجلاً ج ٤ ص ١٨٥، ١٧/١٠.
- ٨١- فمن اشترى ثوباً فأعطاه البائع ثوبين بالخيار فضاعاً أو ضاع أحدهما ج ٤ ص ١٨٦-١٨٨، ١٨/١٠، ٢٠.
- ٨٢- في البيعين بالخيار ما أن يتفرقا ج ٤ ص ١٨٨، ٢٠/١٠.
- ٨٣- في اختلاف المتبايعين في الثمن ج ٤ ص ١٨٨، ١٨٩، ٢٠/١٠، ٢١.
- ٨٤- في الرجل يشتري السلعتين على أنه بالخيار فيختار أحدهما وقد وجبت ج ٤ ص ١٩٠-٢٢٢/١٠، ٢٤.
- ٨٥- الرجل يبتاع اللعة كلها على أردب أو ثوب أو شاة وعلى أنه بالخيار ثلاثاً ج ٤ ص ١٩٣، ٢٤/١٠.
- ٨٦- الرجل يشتري من الرجل السلعة على أنه بالخيار فتتلف منه قبل أن يختار ج ٤ ص ١٩٢-١٩٤، ٢٤-٢٦/١٠.
- ٨٧- لا يجوز النقد في بيع الخيار لأنه بيع وسلف ج ٤ ص ١٩٤-٢٩٦، ٢٦-٢٨/١٠.
- ٨٨- الدعوى في بيع الخيار ج ٤ ص ١٩٦، ١٩٧، ٢٨/١٠، ٢٩.
- ٨٩- الرجل يبيع العبد وبه عيب ولا يظهره ثم يأتيه فيعلمه أن بالسلعة عيباً فإن شئت فخذ وإن شئت فذد ج ٤ ص ١٩٨، ٣٠/١٠.
- ٩٠- الرجل يبتاع السلعة على أنه بالخيار ثلاثاً فلا يردّها حتى تنقضي أيام الخيار ج ٤ ص ١٩٨، ٣٠/١٠، ٣٢.
- ٩١- الخيار في البيع إلى غير أجل ج ٤ ص ١٩٩، ٣١/١٠.
- ٩٢- الرجل يبيع ثمرة حائطة ويستثنى أن يختار أربع نخلات أو خمساً ج ٤ ص ١٩٩، ٢٠٠، ٣١/١٠، ٣٢.
- ٩٣- الرجل يشتري من الرجل، من حائطه ثمرة أربع نخلات يختارها، أو من ثيابه ثوباً، أو من غنمه شاة يختارها ج ٤ ص ٢٠٠-٢٠٤، ٣٢-٣٦.

- ٩٤- بيع الملامسة ج ٤ ص ٢٠٥، ٢٠٦، ٣٧/١٠، ٣٨.
- ٩٥- بيع المناذبة ج ٤ ص ٢٠٦، ٣٨/١٠.
- ٩٦- نهى الرسول ﷺ عن بيع المناذبة وبيع الملامسة ج ٤ ص ٢٠٦، ٣٨/١٠.
- ٩٧- نهى الرسول ﷺ عن بيع الغيب ج ٤ ص ٢٠٦، ٢٠٧، ٣٨/١٠، ٣٩.
- ٩٨- في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها، أو بصفة، أيكون له الخيار إذا رآها ج ٤ ص ٢٠٧، ٢٠٨، ٣٩/١٠، ٤٠.
- ٩٩- في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها، أو بصفة، ولا يشترط الصفقة فتتموت بعد وجوب الصفقة ج ٤ ص ٢٠٩، ٢١٠، ٤١/١٠، ٤٢.
- ١٠٠- الدعوى في بيع البرنامج ج ٤ ص ٢١١، ٢١٢، ٤٣/١٠، ٤٤.
- ١٠١- في اشتراء (شراء) الغائب ج ٤ ص ٢١٤، ٢١٣، ٤٥/١٠، ٤٦.
- ١٠٢- في الرجل يشتري السلعة الغائبة، قد رآها أو بصفة، فيريد أن ينقد فيها أو يبيعها من صاحبها قبل أن يستوفيها أو من غيره ج ٤ ص ٢١٥-٢١٧، ٤٧/١٠، ٤٩.
- ١٠٣- الدعوى في اشتراء السلعة الغائبة ج ٤ ص ٢١٧، ٢١٨، ٤٩/١٠، ٥٠.
- ١٠٤- الرجل يشتري من الرجل عموداً له وعليه بنيانه، أو جفن سيفه بلا حلبه ج ٤ ص ٢١٨، ٥٠/١٠.
- ١٠٥- الرجل يشتري السلعة إلى الأجل البعيد ج ٤ ص ٢١٩، ٢٢٠، ٥١/١٠، ٥٢.
- ١٠٦- الرجل يبيع الدار ويشترط سكنها سنة ج ٤ ص ٢٢٠، ٥٢/١٠.
- ١٠٧- الرجل يبيع الدابة ويشترط ركوبها شهراً ج ٤ ص ٢٢٠، ٢٢١، ٥٢/١٠، ٥٣.
- ١٠٨- الموقف من البيع في حالة أن الرجل له على الرجل الدين العَرَض إلى أجل فيبيعه من رجل بدنانير أو دراهم فيصيب الدنانير أو الدراهم نحاساً أو زيوفاً ج ٤ ص ٢٢١، ٥٣/١٠.
- ١٠٩- الرجل يبيع السلعة ببذل ويشترط أخذ الثمن ببذل آخر ج ٤ ص ٢٢١، ٢٢٢، ٥٣/١٠، ٥٤.
- ١١٠- الرجل يبيع سلعته في السوق ولا يريد بيعها ج ٤ ص ٢٢٢، ٢٢٣، ٥٤/١٠، ٥٥.

المكتبة الكبرى

لإمام دابر الهجرة الإمام مالك بن أنس الأصبهاني

رواية الامام سخون بن سعيد النخعي

عن الامام عبد الرحمن بن القاسم العتيق

رضي الله تعالى عنهم أجمعين

﴿أول طعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل﴾

﴿فيه﴾

لا يجوز لأحد أن يطبع المدونة الكبرى أو بعضها تكملة لما
حصل عليه منها على نسخة من النسخ التي طبعت على نفقتنا وكل
من تددى على ذلك يكون مسؤولاً أمام القضاء حيث أننا لم نحصل
على أصول هذه النسخة إلا بعد تحمل المشقات الزائدة وتكبد
المصاريف الباهظة وإضاعة الاوقات النفيسة وقد سجلناها رسمياً
بالحاكم المختلطة فكل من تجارى على الطبع من هذه النسخة يش
عن الاصول التي طبع منها ويكلف بإبرازها في محل الاقتضاء والله

محمد شاذي النوري

المستعان

النوري

﴿طبعت بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هـ بمصر﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿كتاب المكاتب من المدونة الكبرى﴾

﴿في المكاتب وفي قول الله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾

﴿قال سحنون﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت قول الله تبارك وتعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم (قال) سمعت مالكا يقول سمعت من غير واحد من أهل العلم يقول انه يوضع عنه من آخر كتابته ﴿وقد ذكر﴾ ابن القاسم وابن وهب وعلي بن زياد وأشباه عن مالك انه سمع بعض أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى في كتابه وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ان ذلك ان يكاتب الرجل عبده ثم يضع عنه من آخر كتابته ثلثا مسمى قال وذلك أحسن ما سمعت وعليه أهل العلم وعمل الناس عندنا (قال مالك) وقد بلغني أن عبد الله بن عمر كاتب غلاما له بخمسة وثلاثين ألف درهم ثم وضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني غزمية بن بكير عن أبيه عن نافع أنه قال كاتب عبد الله بن عمر غلاما يقال له شرف على خمسة وثلاثين ألف درهم فوضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم ولم يذكر نافع أنه أعطاه شيئا غير الذي وضع عنه ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب عن الحرث بن تهبان عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب أنه قال ربيع الكتابة ﴿قال ابن وهب﴾ وبلغني عن ابراهيم النخعي قال هو شيء حث الناس عليه للمولى وغيره

﴿في الكتابة بما لا يجوز التبائع به من الفرر وغيره﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان كاتب عبدي على شيء من الفرر وما لا يجوز في البيوع أيجوز الكتابة أم لا (قال) سألت مالكا أو سئل وأنا عنده عن الرجل يكاتب عبده على وصفاء حران أو سودان ولا يصفهم (قال مالك) يعطى وسطا من وصفاء الحران ووسطا من وصفاء السودان بمثل النكاح فعلى هذا فقس جميع ما سألت عنه ﴿قلت﴾ أرايت ان كاتب عبده على قيمته أيجوز أم لا (قال) قال مالك في المكاتب يكاتب على وصف أو وصفين ولم يصفهم انه جائز ويكون عليه وسط من ذلك (وقال مالك) وإذا أوصى بأن يكاتب ولم يسم ما يكاتب به فانه يكاتب على قدر ما يعلم الناس من قوته على الاداء فكذلك مستثلك على اذا كاتبه على قيمته كان ذلك جائزا وكانت عليه قيمة وسط من ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أ كاتبك علي عبد فلان أو قال أتزوجك علي عبد فلان (قال) أما المكاتب فانه جائز عندي ولا يشبه النكاح لان عبده يجوز له فيما بينه وبينه من الفرر غير شيء واحد مما لا يجوز فيما بينه وبين غيره ولا يشبه البيوع ﴿قلت﴾ أرايت ان كاتب عبده على لؤلؤ ليس بموصوف (قال) لا يجوز ذلك لان اللؤلؤ لا يحاط بصفته^(١) ﴿قلت﴾ أرايت ان كاتب عبده على وصيف موصوف قبيضة منه ففتح المكاتب ثم أصاب السيد بالوصيف عيا (قال) برده وتأخذ وصيفا مثل صفته التي كانت عليه ان قدر على ذلك والا كان ديناً بيمينه به ولا يرد النقي لا بمالك كمال في الرجل يتزوج المرأة على وصيف موصوف قبيضة فأصابت به عينا ان لها أن ترده وتأخذ وصيفا غيره على الصفة التي كانت لها فكذلك الكتابة ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يكاتب عبده على طعام ثم يصلحه السيد على درهم يجعلها منه قبل محل أجل الكتابة فقال لا بأس به بين العبد وسيده وشككت في أن يكون قال لي ولا خير فيه من غير العبد (قال) وهو رائي انه لا خير فيه من غير

(١) بهامش الاصل هنا ما ضاع انظر في كتاب السلم الاول اجازة السلم في اللؤلؤ قال ج وهو

البد (قال) ومما بين ذلك أن مالكا قال ما كان لك على مكاتبك من كتابة من ذهب أو ورق أو عرض من العروض فلا بأس بأن تبعه من المكاتب بمرض مخالف للذي لك عليه أو من صنف الذي لك عليه يجعل ذلك أو يؤخره ولم ير ذلك من الدين بالدين (قال ابن القاسم) وإن باعه من أجنبي لم يحل إلا أن يتجمله ويدخله هاهنا الدين بالدين فإذا كان هاهنا للأجنبي بيع الدين بالدين فهو في الطعام أيضاً إذا باعه من أجنبي في مثلك بيع الطعام قبل أن يستوفى ^(١) جرير بن حازم عن أبيوب السخاني يحدث عن نافع أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت عبداً لها على رقيق قال نافع فأدرت أن ثلاثة من الدين أدوا في كتابتهم ^(٢) ابن وهب عن ابن هبة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب قال أدر كنا نأسا من صلحاء قريش يكاتبون العبد بالمدين (قال) يزيد بن أبي حبيب هذه سنة ^(٣) ابن وهب عن مسلمة بن علي عن الأوزاعي حدثهم عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال في رجل كاتب عبده على ثلاثة وصفاء أنه لا بأس بذلك (قال الأوزاعي) وقال ابن شهاب مثله ^(٤) ابن وهب عن ابن هبة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسألنا عن رجل كاتب عبداً له بخمسة وصفاء فقضى له بعضهم وبقي عليه بعضهم فتوفي وله ولد (قالا) إن ترك مالا قضوا عنه وهم أحرار

في الكتابة إلى غير أجل

قلت ^(٥) أدرت أن كاتب رجل عبده على ألف درهم ولم يضرب لذلك أجلاً (قال) قال مالك في الرجل يقول في وصيته كاتبوا عبدي بألف درهم ولم يضرب لذلك أجلاً (قال) مالك ينجم على المكاتب على قدر ما يرى من كتابة مثله وقدر قوته (قال ابن القاسم) والكتابة عند الناس منجبة فأرى أنها تنجم على العبد ولا تكون حالة وإن أبي ذلك السيد فلها تنجم على العبد وتكون الكتابة جائزة

(١) بهامش الأصل هنا ما نصه انظر تمامها بعد هذا في باب المكاتب يقطع سيده

في المكاتب يشترط عليه الخدمة

قلت ^(٦) أدرت أن كاتبه على خدمة شهر أنجز ذلك (قال) إن جعل له المتق على خدمة شهر بعد المتق فالخدمة باطلة وهو حر وإن أعفته بعد الخدمة فالخدمة لازمة للعبد ^(٧) وقال أشهب ^(٨) إذا كاتبه على خدمة شهر فالكتابة جائزة ولا يمتنع حتى يخدم الشهر ^(٩) قال ^(١٠) وقال مالك كل خدمة اشترطها السيد على مكاتبه بعد المتق فهي سافطة (قال) مالك وكل خدمة اشترطها في الكتابة أنه إذا أدى الكتابة قبل أن يخدم سقطت عنه الخدمة

في المكاتب يشترط عليه سيده أنمك أن عجزت

عن نعيم من نجومك فأنت رقيق

قلت ^(١١) وقال مالك في الرجل يشترط على مكاتبه أن عجزت عن نعيم من نجومك فأنت رقيق (قال) قال مالك فإن عجز عنه فلا يكون عاجزاً إلا عند السلطان والشرط في ذلك باطل (قال) وقال مالك أيضاً في المكاتب يكتبه سيده على أنه أن جاء بنجومه إلى أجل سيده والا فلا كتابة له (قال) ليس بمو كتابة العبد بعد السيد بما شرط وتلزم للمكاتب وإن حل الاجل فإن أعطاه كان على كتابته (قال مالك) والقطاعة مثله تلزم له أيضاً وإن مضى الاجل فإن جاء به عتق ^(١٢) قلت ^(١٣) ما مضى قوله تلزم له ليس ذلك بجعل قريبا من الاجل (قال) ذلك على قدر اجتهاد السلطان فمن العبد من يربح له إذا تلزم له ومنهم من لا يربح له فهذا كله قوى بمضاهي ^(١٤) ابن وهب عن ابن هبة ومحيي بن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج أن عمار بن عيسى الدؤلي حدثه أنه حضر عمر بن عبد العزيز وأناه رجل بمكاتب له قد أخذ ^(١٥) بعض شروطه التي اشترطت عليه فقال أخذته فهو عبدك لعمري ما يشترط الناس إلا لتفهم شروطهم ^(١٦) ابن وهب عن يونس بن يزيد

(١) (أخى) مفناه اخلف وفقر بغير ذلك اه

تجعل الثناير والنداهم ولا بأس به أن تكون الساعة مع الذهب أو مع النفضة أو مع كل واحد منهما ساعة إذا كان ذلك يدأ بيد وكان تبعا وكلا لا يصالح الذهب بالنفضة إلى أجل فكذلك لا يصالح الأجل في الساعة التي تكون معها في صفقة واحدة قلت في رأيت أن أسألت ثوبا في عشرة أرباب حنطة إلى شهر وعشرة دراهم إلى شهر آخر فأسلفه الثوب في هذه الأشياء كلها وجمعت أجالها مختلفة كما وصفت لك (قال) لا بأس بذلك مختلفة كانت أجالها أو بجمعة أو بربح أو بغيره يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل باع يعبا بنضه حلال وبعض حرام ففطن له فقال أنا أضع عنك الحرام وأمضي لك الحلال فقال ابن شهاب إن كانت الصفة فيهما واحدة تجمعهما فأنأرى أن يرد ذلك البيع كله وإن كانتا يمتين شئ لسلك واحدة صفقة على حديثها فأنأرى أن يرد الحرام ويجاز الحلال

عن الرجل يسلف الطعام في الطعام

قلت في رأيت أن أسلفت الحنطة في البقول أو شيئا من الطعام في البقول (قال) لا يجوز لأن هذا يؤكل قلت في وكذلك لو أسلفت حنطة في فصل أو قضب أو قرط أو فيا بعث الدواب هل يجوز في قول مالك (قال) إن كان يحصد ولا يؤخره حتى يبلغ ويصير حبا فلا بأس بذلك في قول مالك لأن هذا ليس بطعام قلت في رأيت لو أن رجلا سلف حنطة في حنطة مثلها إلى أجل (قال) لا خير فيه إلا أن يكون كان ذلك منه سلفا على وجه المعروف فالسلف جائز إلى أجله وليس له أن يأخذه منه قبل محل الإجل وهو عندى قرض إلى أجل فأنأرى أن يسلم رجل حنطة في حنطة إلى أجل على وجه المباينة وإن كانت المنفعة فيه للقباض فلا خير فيه إلا ترى إلى الحديث الذي جاء البر بالبر بالاهاء وهاء قلت في رأيت أن أسلفت حنطة جيدة في حنطة رديئة إلى أجل سلفت سمراء في محمولة أو محمولة في سمراء إلى أجل أو سلفت صيغاليا في جمروا أو جمروا في صيغالي إلى أجل (قال) قال مالك ذلك حرام لا يحل قلت في وكذلك إن سلفت حنطة في شعير أو شعير في حنطة

إلى أجل (قال) قال مالك كل ذلك حرام لا يحل ولا يجوز قلت في وقال مالك كل من سلف طعاما في طعام إلى أجل فلا يجوز لأن أن يقرض رجل طعاما في طعام مثله من نوعه قرضا لا يكون أجود منه ولا دونه ولا يكون إنما أراد بذلك المنفعة الذي سلف فهذا يجوز إذا كان أقرضه إياه قرضا إلى أجله وما سوى ذلك من الطعام فلا يصالح أن يسلف بهضه في بعض إذا كان مما يؤكل ويشرب أو كان مما يكال أو يوزن أو يمد عددا فإنه سواء لا يصالح الأجل فيما بين ذلك قلت في وكذلك إن سلف حنطة في عسل أو في بطيخ أو قناء أو في نصير أو جراد أو شئ من الأشياء مما يؤكل لا يجوز في قول مالك (قال) نعم لا يجوز شئ من ذلك قلت في رأيت من سلف حنطة في بقول أو شيئا من الطعام في بقول (قال) لا يجوز لأن هذا طعام يؤكل قلت في رأيت أن سلف البيض في البيض أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) هذا مثل ما وصفت لك من سلف الحنطة في الحنطة إن كان أسلفه إياه سلفا فلا بأس به على المعروف قلت في رأيت أن سلفت يضا في قرص خبز أو في التفاح أو في الفاكهة الخضراء أو في البقول كلها أيجوز أم لا (قال) لا يجوز عند مالك لأن هذا طعام كله (قال) وقد أخبرتك بأصل قوله إن الطعام في الطعام لا يجوز أن يسلف بعضه في بعض إلا أن يكون النوع في مثله بحال ما وصفت لك في السلف في الحنطة على القرض بينهما إذا كان في مثله قال ابن وهب في وأخبرني عن الليث بن سعد وغيره عن سعيد بن عبد الرحمن أنه سأل ابن السبب عن طعام يبيع نظرة فقال الطعام كله بالطعام ربا لا يدأيد قلت في فاني أتى إلى السقاط وهو البيع وأخذ منه الفاكهة بالحنطة حتى أفذهه (قال) لا تفعل ولكن خذ منه بدرهم حتى توفيه إياه ثم خذ من درهمك مائدا لك ثلثه نصفه ما أحببت منه

عن السلف في سلة بعينها بقضها إلى أجل

قلت في هل يجوز لي أن أسلف في سلة قننة بعينها وأضرب لأخذها أجلا قال لا قلت في لم كره مالك أن أسلف في سلة قننة بعينها وأضرب لأخذها أجلا (قال)

أحب لأحد أن يدخل فيه ابتداء ولا يفقد فيه بما وهو إذا لم يشترط
الخيار أجزت البيع وجعلت له من كل نخلة بقدر ما استثنى
أن كانت عشرة من مائة جعلت له عشر كل نخلة
على قدر طيبها وردائها حتى كأنه
شريك معه فهذا لا بأس به

تم كتاب بيع الخيار والحمد لله وحده وصلى الله
على سيدنا محمد النبي الأبي وعلى آله وصحبه وسلم

وبليه كتاب بيع الثمر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأبي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب بيع الثمر

في بيع الثمر والملازمة والمنازمة والمعل في ذلك واشتراء الغائب

قلت لابن القاسم أرايت أن اشتري ثيابا مطوية ولم ينشرها ولم توصف له أيكون
هذا البيع فاسدا في قول مالك لأنه لم ينشر الثياب ولم توصف له (قال) نعم هو
فاسد في قول مالك قلت أرايت أن اشتريت سلعة وقد كنت رأيته قبل أن
أشتريها بشرا أو بشهرين أيجوز هذا البيع في قول مالك أم لا (قال) نعم إذا كانت
من السلع التي لا تتغير من الوقت الذي رآها فيه إلى يوم اشتراها قلت وإن
نظرت إلى السلعة بعد ما اشتريتها فقلت قد تغيرت عن حالها وليست مثلي يوم رأيته
وقال البائع بل هي بحالها يوم رأيته (قال) القول قول البائع والمشتري مدع (وقال)
أشهب بل البائع مدع^(١) قلت لابن القاسم وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك
في جارية تسوق بها رجل في السوق وكان بها ورم فاقبل بها فقيه رجل بعد أيام
ورأى ما كان بها فاشتراها منه فلما أتاه بها ليدفعها إليه قال ليست على حالها وقد ازداد
ورمها (قال مالك) أرى المشتري مدعيا ومن يعلم ما يقول وعلى البائع التمين قلت
فما الملازمة في قول مالك (قال) قال مالك للملازمة أن يلمس الرجل الثوب ولا

(١) بهامش الأصل هنا مانعه ابن المواز قول مالك وابن القاسم في هذا أبين وأصوب . قال أبو
اسحاق وكأنه عند مالك لما أقر بأن البيع وقع على عين هذه السلعة فقد انعقد البيع في الظاهر
فيها والمشتري يريد نقض الشراء بدعواه فلا يصدق كما لو وجد عيبا مشكوكا فيه اهـ

ينشره ولا يتبين ما فيه أو يتناعه ليلا وهو لا يعلم ما فيه (قال) والمناذرة أن يئذ الرجل إلى الرجل ثوبه ويئذ الآخر إليه ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحد منهما لصاحبه هذا بهذا الذي نهي عنه من الملامسة والمناذرة (قال مالك) والساج المدرج في جرابه والثوب القبطي المدرج في طيه أنه لا يجوز بيعهما حتى ينشرا أو ينظر إلى ما فيهما وإلى ما في أجوافهما وذلك أن يميها من الثمر وهو من الملامسة (وقال ابن وهب) عن يونس عن ربيعة بهذا (قال) فكان هذا كله من أبواب القمار فنهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم (ابن وهب) عن ابن أبي ليثة عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين من الملامسة والمناذرة فقال الملامسة أن يتباع القوم السلعة لا ينظرون إليها ولا يتجربون عنها والمناذرة أن يتبادل القوم السلع لا ينظرون إليها ولا يتجربون عنها فهذا من أبواب القمار والتعيب في البيع (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد الخدري أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملامسة وعن المناذرة في البيع ثم فسر هذا التفسير (قال) وأخبرني عن مالك بن أنس وغيره عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر (قال ابن وهب) وقال لي مالك وتفسير ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع الثمر أن يعمد الرجل إلى الرجل قد ضلت راحته أو دابته أو غلامه وثمن هذه الأشياء خمسون دينارا فيقول أنا أخذها منك بعشرين دينارا فإن وجدها المتباع ذهب من البائع ثلاثين دينارا وإن لم يجدها ذهب البائع منه بعشرين دينارا وهما لا يدريان كيف يكون حالهما في ذلك ولا يدريان أيضا إذا وجدت تلك الضالة كيف توجد وما حدث فيها من أمر الله مما يكون فيه نقصا أو زيادتها فهذا أعظم المخاطرة (قال) ابن وهب وأنس بن عياض وابن نافع عن عبد العزيز بن أبي سلمة مثله (وقال) عبد العزيز وما يشبه المخاطرة اشتراء الضالة والآن (ابن وهب) وبغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغيب كله من كل شيء يديره الناس بينهم (ابن

وهب) وبغني عن ابن عباس أنه كان يقول لا يصلح بيع الغيب أن يشتري ما غاب عنه وإن كان وراء هذا الجدار وأشار يده إلى جدار وجاهه (قال ابن وهب) وقال يونس قال ابن شهاب في بيع الشاة والبعير الشارد قبل أن يتواريا والآن وغيره قال لا يصلح بيع الثمر وكان ربيعة يكره بيع الغيب (قال ابن وهب) وقال يحيى بن سعيد بن حو قول ابن شهاب وقد أخبرتك بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشيء الذي هو في أيديهما ولا ينظرون إليه ولا يتجربون عنه فكيف بما غاب على أنه قد نذ أو أبق وذلك لو كانت صفته معروفة بما جاز لعظم خطره وأنه من الثمر

— في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها أو بصفة —

— (أ) يكون له الخيار إذا رآها —

(قلت) رأيت أن نظر إلى دابة عند رجل فاشتراها بعد ذلك بعام أو عامين على غير صفة إلا على رؤيته أن يجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) إن كان أمرا تكون فيه السلعة على حالها فلا بأس بذلك إذا لم يتباعد ذلك تباعدا شديدا (١) (قال) وإنما قال مالك إذا نظر إلى السلعة فاشتري السلعة بعد نظره إليها فذلك جائز وإنما قاله لنا مبهما ولم يذكر لنا فيه الاجل البعيد ولا القرب فأرى إذا تباعد شراؤه من نظره إليها حتى يتفاحش ذلك ولم يعلم أنها لا تبلغ إلى ذلك الوقت من يوم نظر إليها حتى تتغير بزيادة أو نقصان وما أشبهه فلا أرى أن يشتريها إلا على المواصفة أو على أن ينظر إليها فإن

(١) في كتاب ابن الواز قال ولا يصلح أن يضرب لقبض السلعة الغائبة أجلا قريبا أو بعيدا من ذلك ومن وجه الضمان بسلعة بعينها وذلك لا يحل فاما يجوز بيع ذلك على أن يتوجه في قبضها قرب ذلك أو بعد تعجيل ذلك أو تأخر لا يشترط في ذلك وقت وهذا في جميع الأشياء خلا الربيع والدور والارضين والاموال الحواشي وغيرها قال ابن القاسم ولو اشترى سلعة غائبة على أن يوافيه بها البائع في موضع آخر لم يجوز (ابن الواز) وهو من وجه الضمان بسلعة بعينها (أصبح) وكذلك لو قل على أن توافيني بها هنا لم يجوز (ابن الواز) وهذا إذا كان ضمان السلعة من البائع وإن كان لا ضمن الا حولها فلا بأس به من هامش الاصل

رضي بذلك ولا ترك **قلت** رأيت رجلاً اشترى سلعة ولم يرها له الخيار إذا رآها **قال** مالك إذا وصفها وجعلها بنعتها وما هيها فأني بها أو خرج إليها فوجدتها على الصفة التي وصفت له لم يملكها فإن لم يكن رآها فليس له أن يأتي ذلك عليه بعد أن رآها إذا كانت على الصفة التي وصفت له أن يقول لا أرضاها **قال** مالك وإن كانت سلعة قد رآها قبل أن يشتريها فاشترى عليها ما كان يعرف منها وهي غالبة عنه فوجب البيع بينهما فوجدتها على حال ما كان يعرف فالبيع له لازم **سحنون** **قلت** وقال بعض كبار أصحاب مالك وجلهم لا ينعقد بيع إلا على أحد أمرين إما على صفة يوصف له أو على رؤية قد عرفها أو شرط في عقد البيع أنه بالخيار إذا رأى السلع بأعيانها فبكل بيع ينعقد في سلم بأعيانها على غير ما وصفتا فالبيع منتقض لا يجوز **قلت** لابن القاسم رأيت الرجل يرى العبد عند الرجل ثم يبتكث عشرين سنة ثم يشتريه بغير صفة أتري الصفقة فاسدة لتقدم الرؤية في قول مالك **قال** أنا قال مالك لنا ما أخبرتك أنه لا يصلح إلا أن يوصف أو يكون قد رآه ولم أسمع منه في تقدمه شيئاً إلا أني أرى أن كان ذلك قد تقدم تقدم ما يتغير فيه العبد لطول الزمان فالصفقة فاسدة إلا أن يصفه صفة مستقبلية **قلت** رأيت أن رأيت سلعة من السلع منذ عشرين أو ثلاثين سنة أن اشتريتها على رؤيتي تلك في قول مالك **قال** السلع تختلف وتتغير في أبدانها الحيوان يتغير بالعجب والنقصان والتماء والنياب تتغير لطول الزمان وتسوس فإن باعها على أنها بحال ما رآها فلا بأس بذلك ولا يصلح النقد فيها لأنه ليس بآمون **قال** ولا يمكن هذا في الحيوان لأن الحيوان بعد طول المكث يحول في شبه ليس الحولى كالفارح^(١) ولا كالباع^(٢) ولا الجذع كالفارح ولا يمكن أن تكون حاله واحدة وقد بينا في أول الكتاب ما أغنى عن هذا

(١) الفارح هي الناقة أول ما تحمل وتجمع على قوارح وقرح بتشديد الراء (٢) كالباع الباع ككتاب جمع ربيع يضم فتفتح وهو التفصيل الذي يتبع في الربيع وهو أول الشتاء يسمى ربعا لأنه إذا مشى أربع وربيع أي وسع خطوه وعدا أه كنه مصححه

في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها أو بصفة **قلت** ولا يشترط الصفقة فتبطل بعد وجوب الصفقة

قلت رأيت سلعة اشترتها غائبة عنى قد كنت رأيتها أو على الصفة أيجوز هذا في قول مالك **قال** نعم **قال** ابن القاسم **قلت** لما لك فأتت السلطان الموصوفة له والتي قد رأى من هـا إذا كان فوتها بعد وجوب الصفقة وقد فاتت أو هـا على حال ما كانا يعرفان من صفة ما باعها عليه أو رآها **قال** فقال لي مالك في أول مالقيته أراها من المشتري إذا وقت الصفقة عليهما وهما بحال الصفة التي وصفها له إلا أن يشترط المبتاع على البائع أنهما منك حتى أقبضهما ثم يرجع فقال لي بعد أراها من البائع حتى يقبضهما المبتاع إلا أن يشترط البائع على المبتاع أنهما منك حين وجبت الصفقة وما كان فيهما من نخاء أو نقصان فهو بسبيل ذلك على ما فسر لك في قوله الأول والآخر فقال لي في قوله الأول هو من المبتاع وقال لي في قوله الآخر هو من البائع **قال** ابن القاسم وأنا أرى أنه من البائع حتى يقبضه المبتاع الموت والتماء والنقصان **قلت** ابن وهب **قال** الليث بن سعد كان يجي بن سعيد يقول من باع دابة غائبة أو متاعاً غائباً على صفة لم يصلح أن يقبض البائع الثمن حتى يأخذ الدابة أو المتاع الذي اشترى ولكن يوقف الثمن فإن كانت الدابة أو المتاع على ما وصفتم بيعهما وأخذ الثمن **قال** ابن وهب أخبرني عبد الجبار بن عمر أن ربيعة حدثه قال تابع عثمان ابن عفان وعبد الرحمن بن عوف فرساً غائبة وشرط أن كانت هذا اليوم حية فهي مني **قال** ابن وهب **قال** ابن جريج قال ابن شهاب كان عثمان وعبد الرحمن بن عوف من أجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيع فكان الناس يقولون لئنما قد تبايعا حتى ننظر أيهما أجد فابتاع عبد الرحمن من عثمان فرساً باني عشر ألفاً إن كانت هذا اليوم صحيحة فهي مني ولا إخال لعبد الرحمن إلا قد كان عرفها ثم إن عبد الرحمن قال لثمان هل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهي منك حتى يقبضها رسولنا **قال** نعم فزاده عبد الرحمن أربعة آلاف على ذلك فأتت وقدم رسول عبد

الرحمن فعمل الناس أن عبد الرحمن أجده من غناب **قال ابن وهب** **قال** يونس عن ابن شهاب نحوه ذلك **قال** وأنه وجد الفرس حين خلع رسته قد هلكت فكانت من البائع **قال ابن وهب** **وقال** يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل باع وليدة له بغلام والغلام غائب عنه فقبض المشتري الوليدة وانطلق ليأتي بالسلام إلى بانيه فوجد الغلام قد مات فبينما هو كذلك إذ ماتت الجارية قبل أن يبعث بها إلى صاحبها **قال ابن شهاب** كان المسلمون يتبايعون في الحيوان مما أدركت الصفقة حيا مجموعا فإن كان هذان الرجلان يتبايعا بالمعبد والوليدة على شرط المسلمين الذي كانوا يشترطون فلكل واحد منهما ما أدركت الصفقة حيا يوم يتبايعا وإن كانا يتبايعا على أن يوفي كل واحد منهما صاحبه ما يتبايعا به في هذين المملوكين فالبيع على هذا **قال ابن وهب** عن يونس عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه **قال** ما أدركت الصفقة حيا مجموعا فهو من المتبايع **قال الليث** **قال** ابن أبي جعفر عن ربيعة لا بأس أن يشتري الرجل غائبا مضمونا بالصفة **قال** يحيى ابن أبيوب **قال** يحيى بن سعيد في بيع الدابة الغائبة إن أدركتها الصفقة حية فليس بذلك بأس وعلى ذلك بيع الناس

الدعوى في بيع البرناج

قلت **أرأيت** من باع غزلا برناجه يجوز أن يقبضه المشتري ويقب عليه قبل أن يفتحه في قول مالك **قال** نعم **قلت** **أرأيت** الرجل يبيع الرجل البز على البرناج فيقبضه المشتري ويفتحه وقد غاب عليه فيقول لم أجده على البرناج ويقول البائع قد بعتك على البرناج **قال** القول قول البائع لأن المشتري قد صدقه حين قبض للبائع على ما ذكره لمن البرناج **قلت** وهذا قول مالك **قال** نعم **قلت** وكذلك لو صارقه دراهم بدنانير ثم أتيته بعد ذلك وقد غبت على الدراهم فقلت الدراهم زائفة القول قول من **قال** القول قول رب الدراهم وعليه الممين على علمه أنه لم يعطه إلا جيادا في علمه **قلت** وهذا قول مالك **قال** نعم **قلت** **أرأيت** ان اشتريت عدلا مرويا على

برناج أو على صفة ثم نقلته فاصيبه زطيا فجت به لارده وقلت أصبته زطيا وقال البائع بل بعتك مرويا **قال** مالك القول قول البائع لأن المشتري قد رضى بأمانة البائع وقبضه على قوله إلا أن يكون مع المشتري رجال لم يفارقوه من حين قبض العدل حتى فتحه فوجده بتلك الحالة فهذا يرد ويكون القول قوله **قال** وقال مالك والطعام يشتره الرجل بكيله ويصدقه أن فيه مائة أردب ثم يكيله فيجده تسعين أردبا **قال** القول قول البائع إلا أن يكون معه قوم من حين اشترا حتى كاله لم يغب عليه فهو مثل البز الذي وصفت لك **قال** وقال مالك وكل من دفع ذهبا في قضاء كان عليه كانت عليه مائة دينار فدفع إليه دينارين في صرة فقال هذه مائة دينار وصدقه المقتضى فوجدها تنقص في عدتها أو في وزنها **قال** قال مالك القول قول الدافع وهذا مثل الطعام والثياب

في البيع على البرناج

قلت **أرأيت** ان اشتريت عدلا زطيا على صفة برناج وفي العدل خمسون نوبا بمائة دينار صفقة واحدة فأصاب فيه أحدا وخمسين نوبا **قال** قال مالك يرد نوبا منها **قلت** كيف يرد الثوب منها أيعطى خيرها أم شرها **قال** لا ولكن يعطى جزءا من واحد وخمسين جزءا من الثياب **قلت** **قلت** فإن كان الجزء من واحد وخمسين جزءا لا يستدل أن يكون نوبا كاملا يكون أكثر من نوب أو أقل من نوب كيف يصنع **قال** قال لي مالك منه حين جرى أن يرد جزءا من واحد وخمسين جزءا ثم أعده عليه فسأله عنه كيف يرد فقال يرد نوبا كأنه عيب وجده فيه فرده به **قال** فقلت لملك أفلا تقسمها على الأجزاء **قال** لا واشتريني ثم قال انما يرد نوبا كأنه عيب وجده في نوب فرده به فلم أر فبا قال لي مالك أخيرا أنه يجعله معه شريكا **قال** ابن القاسم **قلت** وأنا أرى قوله الأول أعجب الي **قلت** **أرأيت** لو باع عدلا زطيا بصفة على أن فيه خمسين نوبا صفقة واحدة بمائة دينار فأصاب فيه تسعة وأربعين نوبا **قال** قال مالك يسم الثمن على الحدين نوبا فيوضع عن المشتري جزء من ذلك **قلت** **قلت** فإن أصاب فيه أربعين نوبا أو نحو ذلك أو كان في العدل أكثر مما سمي من الثياب أيلزم ذلك

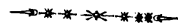
البيع المشتري أم لا (قال) أرى أنه يلزمه البيع بحساب ما وصفت لك إذا كان في المدل
أكثر مما سعى من الثياب فإن كان في المدل نقصان الكثير لم يلزم المشتري أخذها
ويرد البيع فيها بينهما وإنما قلت لك هذا للذي قال مالك من كيل الطعام وقد فسرت لك
ذلك (قلت) أرايت أن اشتريت من رجل مائة ثوب من عدل على برناج ووصفها
على صفة ووصف كل ثوب بشرة دراهم على أن فيه من الخز كذا وكذا ومن القسطاط
كذا وكذا من المروي كذا وكذا فأصبحت في المدل تسعة وتسعين ثوبا وكان النقصان
من الخز (قال) أرى أنه تحسب قيمة الثياب كلها فينظر كم قيمة الخز منها فإن كانت
الربع أو الثلث من الثمن وعدة الخز عشرة وضع عنه عشر ربع الثمن أو عشر ثلث الثمن
كله لأن القيمة تكون أكثر من الثمن أو أقل فإنا نقسم الثمن على الأجزاء كلها
ثم ينظر إلى ذلك الجزء الذي وجد فيه ذلك النقصان ثم ينظر إلى ذلك النقصان منه
فإن كان جزءا وضع عنه من الثمن قدر الذي أصابه من ذلك الجزء من الثمن (إن
وهب) عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال يقدم البز من العراق فيأتي
صاحبه المدينة بسمية متاعه وصفته فيبتاعه الناس منه ثم يبيعونه بعضهم من بعض
فإن تم بيع الأول ووجد على ما قال فقد جازت بيعهم كلها بينهم وإن هلك البز
فضمانه على صاحبه وقد بينا قول من جوز البيع على الصفة في الشيء بعينه وحدث
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الملامسة حين فسر لا ينظرون إليه ولا
يخبرون عنه فهذا دليل على أن الخبر جائز وهو خارج مما كره رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقول مالك في الرجل يقدم له أصناف من البز فيحضره السوام ويقرأ
عليهم برناجه ويقول في عدل كذا وكذا ما حقه بصرية وكذا وكذا راطة سابرية
وذرعها كذا وكذا ويسمى أصناف ذلك البز بأجناسه وذروعه وصفته ثم يقول
اشترؤا على هذا فيشترون ويخرجون الأعدال على ذلك فيفتحونها فيشتغلون
ويبرمون أن ذلك لا يلزم إذا كان ذلك موافقا للبرناج الذي باعه عليه (قال مالك) فهذا
الذي لم يزل الناس يجيزونه بينهم إذا لم يكن المتاع مخالفا لصفة البرناج فكفي بقول مالك

حجة فكيف وقد أخبر أنه فعل الناس مع ما ذكرنا من الآثار في ذلك

في اشتراء الغائب

(قلت) أرايت لو أني اشتريت من رجل عبدا وهو بوضع بعبد لا يجوز فيه النقد
فهلك العبد بعد الصفقة ممن مصيبته (قال) قد اختلف قول مالك فيها سمعت منه
والذي أخذته لنفسى من قول مالك أن المصيبة من البائع إلا أن يشترط البائع الضمان
من المشتري (قلت) أرايت لو أني اشتريت من رجل دارا غائبة وقلت قد عرفتها
ولم نصنفها في كتابنا يجوز هذا الشراء (قال) نعم إذا كان البائع قد عرف ما باع
(قلت) ما قول مالك فيمن باع غنما غائبة بعد غائب ووصف كل واحد منهما
لصاحبه سلمته ثم تفرقا قبل القبض (قال) لا بأس بذلك عند مالك (قلت) فإن
ضربا للسلتين أجلا يقبضاهما إليه (قال) لا خير في هذا وهذا دين بدين (قلت) ^س
فإن ضربا لأحدى السلتين أجلا ولم يضربا للأخرى ثم تفرقا قبل القبض (قال)
لا يصح تفرقا أو لم يتفرقا إذا ضربا لأجل لأن السلعة لا تباع إذا كانت بينهما إلى
أجل إلا أن يكون قال أجيئك بالسلعة غدا أو بعد غد فهذا لا بأس به فإن قال إن لم
آتيكها غدا أو بعد غد فهذا لا بأس به فلا بيع بيني وبينك أنه لا خير فيه لانه
مخاطرة فإن نزل ذلك فالبيع ماض والشرط باطل (قلت) أرايت أصل قول
مالك أن من باع عروضاً أو حيواناً أو ثياباً بعينها وذلك الشيء في موضع غير
موضعها أنه إذا كان ذلك قريبا لم يكن بذلك بأس ولا بأس بالنقد في ذلك وإن
كان ذلك بعيداً جاز البيع ولا يصح النقد في ذلك إلا أن يكون دوراً أو
أرضين أو عقاراً فإنه لا بأس بالنقد في ذلك بشرط كان قريبا أو بعيداً (قال) نعم
هذا قول مالك (قال) وقال مالك وذلك أن الدور والأرضين أمر مأمون (قلت) ^س
وكذلك أن اشتريت دابة في بعض المواضع وموضعها بعيد ثوب بعينه لم يصح لي
أن أقعد الثوب بمثل ما لا يجوز لي أن أقعد الدنانير إذا كان ثمن الدابة دنانير (قال)
نعم كذلك قال مالك (قلت) ولم كرهه مالك أن أقعد الثوب كما كرهه النقد في

الدنانير (قال) لان الثوب ايضا يتنفع به ويلبس فلا خير في ذلك (قال) قتل مالك
فلو ان رجلا مر بزراع رجل فراه وهو منه على مسيرة اليوم واليومين فاشتراه على
ان ادركت الصفقة الزرع ولم تنسبه آفة فهو من المبتاع انرى هذا البيع جائزا او
يكون مثل الحيوان والعروض في الكس ط والنقد (قال) اراد بيعا جائزا واراد من
المبتاع اذا اشترط الصفقة ان اصيب به الصفقة (قال) اراد ما اشترته من
ساعة بعينها غائبة عني بعبدة مما لا يصلح النقد فيها فات بعد الصفقة من ضامها في
قول مالك (قال) قد اختلف قول مالك فيها وآخر قوله ان جعل مصيبة الحيوان
من البائع الا ان يشترط الصفقة والدور والارضين من المشتري وأحب
قوله الى في الحيوان ان يكون من البائع وأما الدور والارضون فهي من المشتري على
كل حال فيما أصابها بعد الصفقة من غرق أو هدم أو حرق أو سيل أو غير ذلك
وانما رأيت ذلك لان الارضين والدور قال لي مالك يجوز فيها النقد وان بعدت
لانها مأدونة والحيوان لا يجوز فيه النقد فلذلك رأيت الدور والارضين من المشتري
(قال) اراد ان اشترت منه عبدا أو دابة غائبة فأخذت منه بها كفيلا (قال)
لا يكون في هذا كفالة لانه انما اشترى منه غائبا بعينه ألا ترى انه لو ماتت الدابة أو
العبد لم يضمن البائع شيئا ولا يصلح النقد فيها (قال) فان كانت قرية مما يصلح
النقد فيها لم يصلح الكفيل فيها ايضا قال نعم (قال) فان كانت بموضع قريب
يصلح النقد فيها فسات ما قول مالك في ذلك (قال) قال مالك في العبد الغائب انه
من البائع حتى يقبضه المشتري الا ان يشترط البائع على المشتري انها ان كانت اليوم
بحال ما وصفت لك فصيبتها منك فيشتري على ذلك المشتري فتلقها من المشتري اذا كان
تلقها بعد الصفقة وكانت يوم تلفت على ما وصف (قال) ولم يقل لي مالك في قرب السلعة
ولا بعدها شيئا وأرى أنا ان ذلك في القريب والبعيد سواء الا في الدور والارضين



في الرجل يشتري السلعة الغائبة قدرها أو بصفة فيريد أن
يقبض فيها أو يبيعها من صاحبها قبل أن يستوفيا أو من غيره

(قال) اراد ان اشترت سلعة أو حيوان قدرات ذلك قبل أن اشتره أو
اشترت ذلك على صفة وهو في موضع بعيد مثل المدينة من مصر أو برقة من مصر
أو من افرقية يصلح فيه النقد في قول مالك قال لا (قال) أفجوز لي أن
أبيع تلك السلعة من الذي باعنيها بأقل أو بأكثر أو بنقل ذلك وأتخذ أولا أنقصد
(قال) قال لي مالك في الرجل يبتاع السلعة الغائبة التي لا يصلح النقد فيها من رجل
قد وصفها أو قدرها ثم يقبله منها انه لا يصلح (قال) مالك وأراد من الدين بالدين
لان الدين قد ثبت على المبتاع ان كانت السلعة سليمة يوم وقعت الصفقة فاذا أقالها منها
بدن قد وجب له عليه فكانه باعه سلعة غائبة بدین عليه لا يقبضه مكانه فيصير
الكالي بالكالي وكذلك فسر لي مالك والسلعة الغائبة التي سألتني عنها لا تصلح
بأقل ولا بأكثر من صاحبها ولا بنقل لانه يصير ديننا بدین كما وصفت لك (قال)
سجنون (قال) وهذا على الحديث الذي جاء في السلعة اذا أدركها الصفقة فتنة مجتمعة
(قال) ابن القاسم (قال) فأما ان باعها من غير صاحبها الذي اشتراها منه ولم يقبض فلا
بأس به (قال) وكذلك قال لي مالك وذلك انه يبيع سلعة له غائبة فلا تصلح للنقد
فيها (قال) وقال مالك لو ان رجلا كان له على رجل دين فأخذ منه بدنه جارية مما
يستبرأ ومثلها تواضع للجيسة لأنها من عليه الرقيق فتواضعها للجيسة (قال)
قال مالك لا خير في ذلك وهذا شبه الدين بالدين (قال) قتل مالك فان اشترى
رجل جارية فتواضعها للجيسة واستقاله صاحبها برمج يرمجه اياد (قال) مالك ان لم
ينقذ الرمح فلا بأس بذلك لانه لا يدري أنجيل له ذلك الرمح أم لا لانها ان كانت
حاملة لم يحل له الرمح لانه لم يجب له فيها بيع ولا شراء فأرى انه لا يجوز للمشتري أن
يقبل من البائع ربحا ينقذه في الثمن لانه لا يدري أين له البيع أم لا كما لا يجوز للبائع
الاول أن يقبل من المشتري زيادة يقبله بها من الجارية وكذلك فسر لي مالك

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا أرى بأساً أن يقبله منها برأس ماله لا زيادة فيها ولا نقصان
 قيل أن تخرج من الحفصة ولا أرى على صاحبها فيها استبراء ﴿ قلت ﴾ وبهيمها من
 غير صاحبها بأقل أو بأكثر (قال) نعم لا بأس بذلك ما لم يتقد الثمن ولم يأخذ ربحاً
 فإذا خرجت من الحفصة قبضها بمشتريها وإن دخلها نقصان عمل فلا يكمل عمل في مشتريها
 وهذا أحب قول مالك فيها إلى ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن أجرة دار إلى شهرين
 بثوب موصوف في بته ثم أتى بعت ذلك الثوب منه قبل أن يقبضه منه بدراهم أو
 دنائير أو نوين مثله من صفته أو سكنى داره (قال) لا أرى به بأساً إذا علم أن
 الثوب قائم حين وقعت الصفقة الثانية ﴿ قلت ﴾ فإن أكرت داراً إلى بداية بعينها
 موصوفة في موضع بعيد وقد رأيتها إلا أنها في موضع بعيد على أن يبدأ بالسكنى
 الساعة (قال) لا يصلح ذلك لأن الدابة الغائبة لا يصلح فيها التقيد وإن كان ثمنها
 عرضاً وكذلك قال في مالك وغيره من أهل العلم قال لا يصلح له فيها التقيد لم يصلح
 لك أن تقيد في ثمنها سكنى دار ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت دابة وهي
 غائبة يسكنى دارى هذه سنة على أن لا أدفع اليه الدار حتى أقبض الدابة
 يجوز هذا أم لا قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولا تراه من
 الدين بالدين (قال) لا لأن هذا بعينه وهو غائب وأما الدين بالدين في قول مالك في
 المضمونين جميعاً ولو كان أحدهما بعينه إلا أنه غائب في موضع لا يصلح فيه
 التقيد والآخر مضمون إلى أجل لم يكن بذلك بأس ولا يصلح التقيد فيها بشرط حتى
 يقبض السلة الغائبة التي بعينها إلا أن يتطوع المشتري بالتقيد من غيره من غير شرط
 كان بينهما لأن مالكا قال في لا بأس أن يبيع الرجل من الرجل السلة الغائبة التي
 لا يجوز في مثلها التقيد أو الثمر الغائب في رؤس النخل الذي لا يجوز في مثله التقيد بدين
 إلى أجل ولم يقل في مالك بذهب ولا ورق ولا برص والذهب والورق الذي لا شك
 فيه أنه قوله والبرص والحيوان لا بأس به وهو أمر بين ﴿ قلت ﴾ والتمر الغائب
 كيف هو عند مالك (قال) قال في مالك كان للميرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن

هشام يبيع ثمار حوائطه وهو بالمدينة فيبيع ثماره كيلاً التي بالصفراء وبخير بن إلى
 أجل كيلاً فلم أر بذلك بأساً ولم ير أحد من الدين بالدين ﴿ قال ﴾ في سجنون وهذه
 حجة في بيع البرناج وقد قال في مالك لو كانت على مسيرة خمسة أيام أو ستة هذه
 الحوائط جاز لصاحبها أن يبيعها (قال ابن القاسم) فإذا كانت الحوائط بعيدة منه مثل
 أفرقية من المدينة فهذا لا يصلح لأنه لا يبلغ حتى تجد الثمرة فلا خير في هذا لأنه
 لا يعرف هذا من يبيع الناس وهذا مما لم نذكره ولا نعرفه (قال) وقال في مالك ولو
 كان هذا في الحيوانات لم أر به بأساً إذا لم يتقد (قال) في مالك وإن كان في الدور
 والأرضين ورقاب النخل لم يكن بذلك بأس وإن تقيد (قال ابن القاسم) وأما الثمار
 فغير مبنى وما ذكرت لك من بعد الثمار عن مشتريها إذا كانت بأفرقية وما أشبهها
 فلم أسمع من مالك أنها هو تفسير مبنى ﴿ سجنون ﴾ إلا أن يكون الثمر بأساً

﴿ الدعوى في اشتراء السلة الغائبة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت سلة تدكت رأيتها أو سلة موصوفة فأتت قبل أن
 أقبضها فادعى البائع أنها ماتت بعد الصفقة وادعى المشتري أنها ماتت قبل الصفقة (قال)
 في قول مالك الأول هي من البائع إلا أن يأتي بالبينة أنها ماتت بعد الصفقة وإن لم
 يكن له بينة حاف للمبتاع على علمه أنها لم تمت بعد وجوب البيع إذا ادعى البائع
 أن المبتاع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فإن لم يدع البائع أن المبتاع قد علم
 أنها ماتت بعد وجوب البيع فلا يمين للبائع على المبتاع وهي من البائع ﴿ قلت ﴾
 فإن اشتراها بصفة قد كان رآها ثم ماتت قبل أن يقبض فقال البائع لأدري متى
 ماتت أقبل البيع أم بعد البيع وقال المبتاع ذلك أيضاً (قال) قال مالك هي من البائع
 في هذا الوجه في قول مالك الأول وأما قوله الآخر فهي على كل حال من البائع حتى
 يقبضها المشتري ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت سلة قد رأيتها وأعلنت البائع أنني
 قد رأيتها فاشتريتها منه على غير صفة فلما رأيتها قلت ليست على الصفة التي رأيتها

وقال البائع هي علي الصفة التي رأيتها من ترى القول قوله في ذلك (قال) القول قول
البائع وعليه البمين لأن يأتي المتابع بالبينة على أنها يوم رآها هي على خلاف يوم اشتراها
وذلك أني سمعت من مالك ونزلت بالمدينة في رجل أوقف جارية بالسوق وبرجلها
ورم فتسوق بها وسام بها رجل ثم انصرف بها ولم يبعها فأقامت عنده أياما ثم لقيها رجل
فقال ما فعلت جاريك قال هي عندي قال فهل لك أن تبيني إياها قال نعم فباعه إياها
على الورم الذي كان قد عرفه منها فلما وجب البيع بينهما بحث للرجل إلى الجارية فأتى
بها ولم تكن حاضرة حين اشتراها فقال المشتري ليست على حال ما كنت رأيتها
وقد ازداد وربما (قال) مالك تلزم المشتري ومن يعلم ما يقول وهو مبيع إلا أن تكون
له بيعة على ما ادعى وعلى البائع البمين فسألتك مثل هذه (وقال) أشبه لا يؤخذ
المشتري بغير ما قرره على نفسه والبائع المدعى لأن المشتري جاحد والبائع يريد أن
يلزمه ما جحد

في الرجل يشتري طريقا في دار رجل

قلت أرأيت أن اشتريت طريقا في دار رجل أن يجوز هذا في قول مالك قال نعم
قلت وكذلك لو باعه موضع جذوع له من حائطه يحمل عليها جذوعا له (قال) نعم
هو أيضا قوله إذا وصف الجذوع التي تحمل على الحائط قلت ويجوز هذا في
الصلح (قال) نعم

في الرجل يشتري من الرجل عمودا له وعليه بنيه

أو جفن سيفه بلا حلية

قلت أرأيت أن اشتريت عمود رخام من رجل قد بني على عموده ذلك غرفة في
داره أن يجوز هذا الشراء وأنقض العمود أن أحيت (قال) نعم قال وهذا من الأمور
التي لا تختلف فيه أحد بالمدينة علمته ولا تبصر قلت أرأيت أن اشتريت من
رجل جفن سيفه وهو على نصله وحماله ولم اشتريه فضته أن يجوز هذا الشراء في قول

مالك (قال) نعم لا بأس به في قول مالك قلت ويتنقض صاحب الحلية حليته إذا
أراد صاحب السيف ذلك وأراد صاحب الحلية قال نعم قلت وهذا قول مالك
(قال) نعم هو قوله قلت ولا ترى هذا من الضرر (قال) لا لهما قد رضيا

في الرجل يبيع عشرة أذرع من هواء هوله

قلت أرأيت أن باع عشرة أذرع من فوق عشرة أذرع من هواء هوله أن يجوز
هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عندي ولم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أن
يشترط له بناء بينه لأن بيني هذا فوقه فلا بأس بذلك قلت أرأيت أن يبت مافوق
سفني عشرة أذرع فصاعدا وليس فوق سقني ببناء أن يجوز هذا (قال) هذا عندي جائز
قلت فتحفظه عن مالك (قال) لا إذا بين صفة ما بين فوق جداره من عرض حائطه

في الرجل يبيع سكنى دار أسكنها سنين

قلت أرأيت لو أن رجلا باع سكنى دار أسكنها سنين أن يجعل هذا بيعا في قول
مالك وتفسده أو هو كراء وتجزئه (قال) بل هو جائز وهو كراء لأن مالكاً قال
لا أنظر إلى اللفظ وأنظر إلى الفعل فإذا استقام الفعل فلا يضره القول وإن لم يستقم
الفعل فلا ينفعه القول قلت فيم يجوز لي أن اشتري سكنائي وخدمة عبيدي
الذي أخدمته (قال) بما شئت من الدنانير والدرهم والمروض والطعام وجميع الأشياء
قلت فهل يجوز أن يشتري سكناه الذي أسكنه يسكني دار له أخرى أو يخدمته
أو يخدمته عبده آخر أن يجوز ذلك أم لا (قال) لا أرى به بأسا قلت فيم يجوز
لي أن اشتري منحني في قول مالك (قال) بالدنانير والدرهم والمروض كلها نقداً
أو إلى أجل وبالطعام نقداً أو إلى أجل لأن مالكاً قال لا بأس بالشراء شاة لبون
بطعام إلى أجل

في الرجل يشتري السلعة إلى الأجل البعيد

قلت أرأيت أن اشتري الرجل السلعة إلى الأجل البعيد العشرين أو عشرين

سنة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز (قال) فقلت لمالك قال رجل يؤاجر عبده عشر سنين (قال) لا أرى به بأساً (قال) ابن القاسم (قال) ولقد كنا نحن مرة نجيز ذلك في الدور ولا نجيزه في العبيد (قال) فسألت مالكاً عنه في العبيد فقال ذلك جائز واجازة العبيد إلى عشر سنين عندي أخوف من بيع السلفة إلى عشر سنين وإلى عشرين سنة

❦ في الرجل يبيع الدار ويشترط سكنها سنة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الدار يشترطها الرجل على أن للبائع سكنها سنة أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز إذا اشترط البائع سكنها الأشهر والسنة ليست ببيع. وكره ما باعد من ذلك (قال) مالك وان اشترط سكنها حياته فلا خير فيه (قال) وقال مالك في الرجل يهلك وعليه دين يترق ماله وله دار فيها امرأته ساكنة (قال) لا أرى بأساً أن يبيع ويشترط الثمن ساكني المرأة عندها فهذا يدل على مستثناك

❦ في الرجل يبيع الدابة ويشترط ركبها شهراً ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن يمت دابة هذه على أن لي ركبها شهراً أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا خير فيه وإنما يجوز من ذلك في قول مالك اليوم واليومين وما أشبهه وأما الشهر والامر المتباعد فلا خير فيه ❦ قال ❦ فقلت لمالك فان اشترط من ذلك أمراً بعيداً فهلكت الدابة ممن هي (قال) هي من الباطل ❦ قلت ❦ أ رأيت الذي يشتري الدابة ويشترط عليه ركبها شهراً فأصببت الدابة قبل أن يقبضها المشتري لم قلت مصيبتها من البائع في قول مالك (قال) لأن الصفقة وقعت فاسدة (قال) فكل صفقة وقعت فاسدة فالمصيبة فيها من البائع حتى يقبضها المشتري ❦ قلت ❦ فإذا قبضها المشتري فهلكت عنده والصفقة فاسدة فأى شيء يضمن المشتري أ قيمتها أم الثمن الذي وقعت به الصفقة (قال) قال مالك يضمن قيمتها يوم قبضها ❦ ابن وهب ❦ قال أخبرني بونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الرجل يبيع البعير أو الدابة ويستثنى أن له

ظهرها إلى المدينة (قال ربيعة) بيه مردود ولا يجوز وكذلك في العبد إذا اشترط خدمته إلى أجل كذا وكذا (قال) وأخبرني بونس عن ربيعة أنه قال ولو باعه بجن واشترط حملانه كان جائزاً وعليه حملانه على ما أحب أو كره (وقال عبد العزيز بن أبي سلعة) هو من الخطأ ببيع الرجل راحلته أو دابته بكذا وكذا وله ظهرها في سفره ذلك. وتفصيلاً كما كره من ذلك أنه باعه ناقته بعشرين ديناراً وبظهرها حيث بلغت من سفره ذلك (قال ابن وهب) قال مالك ان اشترط ركبها إلى قريب فلا بأس به فأما ان اشترط بائع الدابة أن يركبها إلى العبد الذي يخافه أن تدبر فيه دبراً يهلكها ولا ترجع منه فذلك بيع التردد ولا يحل (وقال) الليث مثله في القريب ولا بأس به والعبد لا أحبه

❦ في الرجل يكون له على الرجل الدين العرض إلى أجل ❦

❦ فيبقيه من رجل بدنانير أو دراهم فيصيب الدنانير ❦

❦ أو الدراهم نحاساً أو زبواً فينتقض البيع ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن كان لي على رجل دين وذلك الدين عرض من العروض فبعت ذلك الدين من رجل بدنانير أو دراهم فأصببت الدراهم والدنانير نحاساً أو رصاصاً أو زبواً فرددتها أينتقض البيع يتناهم لا في قول مالك (قال) أرى البيع لا ينتقض فيها بينهما وليس هذا مثل الصرف ألا ترى أن السلم قد يجوز فيه تأخير اليوم واليومين ألا ترى أنه لو رضى بما في يديه من هذه الدراهم الردية كان البيع بينهما جائزاً فالبيع جائز وبديل ما أصاب في الدراهم والدنانير مما لا يجوز بينهما

❦ في الرجل يبيع السلفة ببلد ويشترط أخذ الثمن ببلد آخر ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أنني بعت طعاماً إلى أجل بدنانير أو دراهم ونحن بالمدينة وشرطت أو شرطت على المتنازع أن يدفع الدراهم أو الدنانير إذا حل الأجل بالقسط (قال) قال مالك إذا ضرب بذلك أجلاً وسمى البلد فلا بأس به (قال) وإن سمي البلد ولم يضرب لذلك أجلاً فلا خير فيه وإن ضرب الأجل ولم يسم البلد فذلك جائز وحياً لقيه

إذا حل الاجل أخذ منه الدراهم أو الدنانير بالبلد الذي سألما فيه أو غير ذلك قلت
 رأيت أن كان سمي الاجل وسمى البلد الذي يقبض فيه الدراهم أو الدنانير فلقبه
 وقد حل الاجل في غير ذلك البلد الذي شرط فيه الوفاء (قال) قال مالك إذا حل
 الاجل خيما لقيه أخذ منه وإن كان سمي بلدا فلقبه في غير ذلك البلد اقتضى منه
 ولا ينظره حتى يرجع الى ذلك البلد لأنه لو شاء أن لا يرجع الى ذلك البلد أبدا
 فيجس هذا بحقه أبدا فهذا لا يستقيم قلت فان كان اتفاه سله بعرض من
 العروض جوهر أو لؤلؤ أو ثيابا أو طعاما أو متاعا أو رقيقا أو غير ذلك من العروض
 وشرط أن يوفيه ذلك في بلد من البلدان الى أجل من الآجال (قال ابن القاسم)
 أما العروض والثياب والطعام والرقيق والحجوان كله فسمعت مالكا يقول فيه يوفيه
 بالبلد الذي شرط فيه إذا حل الاجل (قال) ولم أسمع منه في اللؤلؤ والجوهر وما
 أشبهه شيئا ولكني أرى أنه لا يدفع اليه ذلك الا في البلد الذي شرط فيه الدفع
 لأن هذه سلع وليس هذا مثل الذهب والورق لأن الذهب والورق عين في جميع
 البلدان قلت فان حل الاجل فقال الذي عليه هذه الاشياء لا أخرج الى ذلك البلد
 (قال) قال مالك ليس له أن يوفيه الا في ذلك الموضع أو بواحد أو بآخر هو
 فيوفى صاحبه لا بد له من ذلك

ما جاء فيمن أوقف سلمة وقال لم أرد البيع

قلت رأيت الرجل يقول للرجل بعني سلمتك هذه بعشرة دنانير فيقول رب
 السلمة قد بعنتها فيقول الذي قال بعني سلمتك بعشرة لا أرضى (قال) سألت مالكا
 عن الرجل يقف بالسلمة في السوق فيأتيه الرجل فيقول بكم سلمتك هذه فيقول
 بمائة دينار فيقول قد أخذتها فيقول الرجل لا أبيعك وقد كان أوقفها للبيع أرى أن
 هذا يلزمه (قال) قال مالك يخلف بالله الذي لا اله الا هو ما ساومه على الإيجاب في
 البيع ولا على الامكان وما ساومه الا على كذا وكذا لأمر يذكره غير الإيجاب
 فإذا حلف على ذلك كان القول قوله وإن لم يخلف لزمه البيع فسمعتك تشبه هذه عندي

قلت رأيت لو أني قلت لرجل بإفان قد أخذت عنك هذه كل شاة بعشرة
 دراهم فقال ذلك لك أرى البيع قد لزمني في قول مالك (قال) نعم

في بيع السمن والفسل كيلا أو وزنا في الظروف

نم وزن الظروف بعد ذلك

قلت رأيت أن اشترت سمنا أو زيتا أو عسلا في ظروف كل رطل بكذا
 وكذا على أن توزن الظروف بالفسل أو بالسمن أو بالزيت ثم توزن الظروف بعد
 ذلك فيخرج وزن الظروف (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قال) وسألت مالكا
 عن الرجل يشتري السمن أو الزيت أو الفسل في الظروف كيلا فيريدون أن يزنا
 ذلك السمن بطروفة أو العسل أو الزيت ثم يطرحون وزن الظروف من ذلك (قال)
 قال مالك أن كان وزن القسط كيلا مبروفا لا يختلف قد عرفوا وزن ذلك القسط كم
 هو من رطل إذا وزنه فلا بأس به أن يزنا فيعرفوا كم من قسط فيه كيلا بالوزن ثم
 يطرحون وزن الظروف مما كان فيها وذلك أن البيع اتفاه على ما به وزن الظروف
 فإذا كان الوزن والكيل لا يختلف فلا بأس به رأيت أن وزنوا السمن
 وتركوا الظروف عند البائع ثم لهم رجعوا اليه فقال المشتري ليست هذه الظروف

(١) قال أبو اسحق فان كان في إعادة السمن تكلف يحتاج الى اجارة فينبغي أن يكون
 المشتري هو الذي يعيد كيه أو وزنه لأن البائع إذا كانت عنده الظروف يقول القول قولي وأنا قد
 وزنت لك السمن فليس على إعادة ثابة فاختبره أنت لحق لها الظروف فان وجدت أنها في الظروف
 فلا اجارة على المشتري وان وجدت الأمر على خلاف قال البائع واه أهل الظروف كانت الاجارة
 عليه انتهى ومن باع شيئا يحتاج الى الكيل أو اوزن فذلك على البائع لقوله تعالى فأوف لنا
 الكيل لأن يكون هناك عادة فيعملوا على عادتهم ويختلف في الكيل إذا امتلا فأعرب قبل
 قريظه في انه المشتري وقد ذكرنا ذلك فيما مضى وقد اختلف في هذا لو كان المشتري هو الذي
 يكيل فقبل إذا امتلا الكيل كان منه وقيل بل من البائع حتى يصبه في اناء نفسه وروى عيسى فيمن
 اشترى راوية ماء فاشتق أو قللا فتسكب قبل أن تصل الى ذلك من البائع وهو ما يشتري على البلاء

التي كان فيها السمن وقال البائع هي الظروف التي كان فيها السمن (قال ابن القاسم)
ان تصادقا على السمن ولم يفت اذا اختلفا في الظروف وزن السمن فان كان السمن
قد فات واختلفا في الظروف فالقول قول من كانت عنده الظروف مع يمينه لانه مأمون
لان المشتري ان كان قبض السمن وذهب به وترك الظروف عند البائع حتى يوازنه
فقد اثبت عليه فالقول قوله مع يمينه وان كان البائع قد أسلم الى المشتري الظروف بما
فيها بزيها وصدقه على وزنها أو دفع الظروف اليه بعد ما وزنها فادعى أنه قد أبدلها فهو
مدع والقول فيها قول المشتري مع يمينه لانه قد اثبتته (قلت) أرايت لو أني اشتريت جارية
من رجل بمائة دينار فأصبت بها عيياً فجئت أردوها فأنكر البائع العيب فقال رجل أنا
أخذها منك بخمسين على أن يكون على كل واحد منكما من الوضعية خمسة وعشرون
دينارا فرفضاً بذلك أنلزم ذلك البائع الاول أم لا (قال) ذلك جائز لازم لها عندي ولم
أسمعه من مالك ألا ترى لو أن رجلاً اشترى عبداً من رجل على أن يعينه فلان بألف
درهم فقال له فلان أنا أعينك فاشترى العبد ان ذلك لازم لفلان

في الرجل يبيع الوديعة تكون عنده بغير إذن صاحبها ثم يموت صاحبها
(قلت) فبئس ما فريد أن يقض البيع

(قلت) أرايت لو كان متاع في يدي وديعة فبئس من غير أن يأمرني بذلك صاحبه
فلم يقبض المتاع المتاع مني حتى مات رب المتاع الذي أودعني وكنت أنا وارثه فلما
ورثته قلت لا أجزى البيع لاني لم أملكه في ملكي وكان ذلك معروفاً كما قلت
(قال) أرى البيع غير جائز ولك أن تقضه

في صرف الناس قال أبو اسحق كان الأشبه أن يضعه المشتري لانه جراف بضمن بالمقد وانما
على البائع إحصائه الى دار المشتري فأما الضمان في العرف فلا أرى الا أن يقدر الاتصال فيه كلكل
وكالمدد فيها بعد انتهى من كتاب أبي اسحاق انتهى من هامش الاصل

في بيع العبد له مال عين وعرض وانما وأجل بماله بذهب الى أجل

(قلت) أرايت العبد يشترى الرجل له المال وماله دنائير

ودراهم ودين وعروض ورقيق أنجز للمشتري

أن يشترى بدرهم الى أجل ويستثنى ماله في

قول مالك (قال) نعم ذلك جائز

في قول مالك بن أنس

تم كتاب الفرر من المدونة الكبرى

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

(وله كتاب بيع المراجعة)

عن ابن شهاب أنه قال سيد المكاتب أحق بشروطه فيما عليه ^(١) فيها اشترط عليه من رد كتابته وما أخذ منه فبوله طيب أن المكاتب لا يوف له بشروطه وخالف إلى شيء مما نهي عنه وعقد عليه (قال) والمكاتب عبد مابق عليه من كتابته شيء ^(٢) ابن وهب ^(٣) عن ابن جريج عن عطاء الخراساني أن عبد الله بن عمرو بن العاص قال بإسناد الله أني أسمع منك أحاديث أفأذن لي فآكيتها قال نعم فكان أول ما كتب به النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتابا إلى أهل مكة لا يجوز شرطان في بيع واحد ولا يبيع وسلف جميعا ^(٤) ولا يبيع ما لم يضمن ومن كاتب مكرها على مائة درهم فقضاها كلها إلا عشرة دراهم فهو عبد أو على مائة أوقية فقضاها كلها إلا أوقية واحدة فهو عبد ^(٥) مالك ^(٦) وعبد الله بن عمر وأسماء بن زيد اللاتي أن نأفعا أخيرهم أن عبد الله بن عمر كان يقول المكاتب عبد مابق عليه من كتابته شيء إلا أن عبد الله بن عمر قال في الحديث مابق عليه درهم ^(٧) ابن وهب ^(٨) عن رجال من أهل العلم منهم مالك عن زيد بن ثابت مثله ^(٩) ابن وهب ^(١٠) عن ابن لهيعة عن بكير بن الأشج عن ابن المسيب وسليمان بن يسار مثله ^(١١) سليمان بن بلال ^(١٢) عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وسعيد بن المسيب مثله ^(١٣) ابن وهب ^(١٤) عن جرير بن حازم أن عمر بن عبد العزيز كتب بذلك وقال لولاه شرطه ^(١٥) ابن وهب ^(١٦) عن غزوة بن بكير عن أبيه عن عروة وسليمان مثله ^(١٧) ابن وهب ^(١٨) عن عمر بن قيس عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال أن كان أمهات المؤمنين ليكون لبعضهن المكاتب فتكشف له الحجاب مابق عليه درهم فإذا قضاها أرخصته دومة ^(١٩) ابن وهب ^(٢٠) عن غير واحد عن عمر بن الخطاب وعثمان

(١) أحق بشروطه إلى آخره) كذا بالأصل ادهم صححه (٢) وبهاش الأصل هنا ما فيه شرطان في بيع هو بيعان فيبيعة • وبيع ما لم يضمن هو بيع الضمان قبل أن يستوفى اه (٣) قال بكر بن العلاء هذا خصوص لامهات المؤمنين كن لا يجوز كلامهن إلا من وراء حجاب ولا يجوز أن يردنهن منتقيات ولا منتشرات وكانت عائشة إذا طافت سرت من الناس فلا تشارك في الطواف وكذلك طاف أزواج النبي عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع بسترته يهنه وبين الناس اه من هاشم الأصل

ابن عفان وأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وجابر بن عبد الله أنهم كانوا يقولون المكاتب عبد مابق عليه من كتابته درهم ^(١) ابن وهب ^(٢) عن بونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال المكاتب بمنزلة العبد أن أصاب حدا من حدود الله وشهادته شهادة العبد ولا يرث المكاتب ولله حر ولا غيره من ذوى رحمه وسيده أولى بميراثه ولا يجوز للمكاتب وصية في ثلثه ^(٣) ابن وهب ^(٤) عن بونس عن ابن شهاب أنه قال في المكاتب يعجز وقد بق عليه من كتابته شيء يسير ^(٥) ابن شهاب نرى أن يترفق به ويسير عليه حتى يعذر في شأنه فإن باع ^(٦) فلا يؤدي شيئا ولا يراه إلا عيدا إذا لم يؤد الذي عليه من كتابته فإن المؤمنين عند شروطهم ^(٧) قال بونس ^(٨) وقال ربيعة من كاتب عبده على كتابة فلا يعق إلا بأدائها وذلك لانه عبده واشترط عليه أنه أن أدى إليه كذا وكذا فهو حر وإن عجز فهو على منزلته من الرق التي كان بها وذلك لأن الذي قبض منه سيده كان لسيده مالا إذا عجز وأن مابق مال له إذا لم يعق العبد بما اشترط من أداء المال كله ^(٩) ابن وهب ^(١٠) عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن المكاتب يعجز أرد عبدا قتال لسيده الشرط الذي اشترط عليه ^(١١) ابن وهب ^(١٢) عن سفیان بن عيينة عن شيب بن عرفة قال شهدت شريحا رد مكاتبا في الرق عجيز ^(١٣) ابن وهب ^(١٤) عن الحرث بن نهاب عن محمد بن عبيد الله بن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن رجلا كاتب غلاما له صالما على عشرين ألف درهم وغلام يعمل مثل عمله فأدى العشرين ألف ولم يجد غلاما يعمل مثل عمله تخافه إلى عمر بن الخطاب فقال الغلام لا أجد من يعمل مثل عملي فقضى عمر على الغلام فأعتقه صاحبه بعد ما قضى عليه عمر

— في المكاتب يشترط عليه أنه إذا أدى عتق وعليه مائة دينار دينا —

قلت ^(١) رأيت أن كاتبه على ألف دينار على أنه أن أدى كتابته وعتق فمليه مائة دينار (قال) ذلك جائز لأن مالكا قال لو أن رجلا أعتق عبده على أن للسيد على العبد (١) (باع) في التاموس باع الرجل بلوحا أعيا كبيع ادهم المراد هنا ضغف وعجز له ادهم صححه

ذلك عندي رضا من البعد بفسخ الكتابة وقد دخله المتق وفات (وقال غيره) اذا كان العبد راضيا ببيع رقبته فكانه رضا منه بالعجز قلت في فلو دبر عبده فباعه وجهل ذلك فاعتقه المشتري (قال) كان مالك مرة يقول يرد ثم قال بعد ذلك اواه جائزا وأنا ارى في المكاتب أن ينفذ عتقه ولا يرد أرايت ان عجز عند الذي أردته اليه يفرق بينهما وقد بلغني عن من أثق به من أهل العلم أنه أمضى عتقه ولم يرد قلت في أرايت المكاتب اذا باعه سيده (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يرد إلا أن يفوت بالمتق فلا أرى أن يرد (وقد قال) بعض الرواة عقسد الكتابة عقد قوي فلا يجوز بيع رقبته فان باعه نقض البيع وان أعقب رد وقد قاله أشهب (وقال) أشهب ان كان المكاتب لم يعلم بالبيع

بيع كتابة المكاتب

(وقال) عبد الرحمن بن القاسم بلغني أن ربيعة وعبد العزيز كانا يريان بيع مكاتبه المكاتب غررا لا يجوز قلت في أرايت لو أن مكاتباً كاتب عبداً فباع السيد كتابة مكاتبه الأعلى لمن تكون كتابة الأسفل (قال) للمكاتب الأعلى قلت في فان عجز المكاتب الأسفل (قال) يكون رقيقاً للمكاتب الأعلى فان عجز المكاتب الأعلى كانا جميعاً لمشتري الكتابة لان الأسفل مال للمكاتب الأعلى وسيد المكاتب الأعلى حين باع كتابة مكاتبه لم يكن يقدر على أخذ مال المكاتب لان المكاتب أملك لماله فيتبع المكاتب ماله حين باع السيد كتابته قلت في فان عجز المكاتب الأعلى لمن يؤدي هذا المكاتب الأسفل (قال) للمشتري لا يرجع الى المكاتب بعد أن يعجز فان أدى العبد المكاتب الأسفل ففقد كان ولاؤه للسيد الأول الذي باع كتابة مكاتبه لانه قد ثبت له قبل أن يبيع فلا يزول ذلك الولاء عنه حين عجز المكاتب الأعلى ابن وهب في عن محمد بن عمرو عن ابن جريح عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل باع كتابة عبده من رجل فعجز المكاتب فقال هو عبد للذي ابتاعه وقاله عمرو بن دينار ابن وهب في عن ابن جريح عن محمد بن عبد الله بن طلحة أن أباه ابتاع مكاتباً لرجل من بني سليم

فخاضهم أخو المكاتب الى عمر بن عبد العزيز فقضى عمر للمكاتب نفسه بما أخذه به ابن طاعة ابن وهب في قال ابن جريح وكان عطاء يقول ذلك ويقول الذي عليه الدين أولى به بالثمن ابن وهب في عن حمزة بن بكير عن أبيه قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم وابن قسيط واستفتيا في رجل كان له مكاتب فقال له رجل ابتاع منك ما على مكاتبك هذا بمرض مائتي دينار فقال لا يصالح هذا اذا ذكر فيه ذهباً أو ورقاً ولكن يأخذه بمرض ولا يسمى فليس بذلك بأس ان هو فعل ولم يسم ابن نافع في عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد عن ابن المسيب أنه كان يقول اذا بيعت كتابة المكاتب فهو أحق بها بالثمن الذي بيعت به ابن وهب في وقال مالك أحسن ما سمعت في الرجل يشتري كتابة مكاتب الرجل أنه لا يبيعه اذا كاتبه بدنانير أو بدراهم الا بمرض من الدروض يجعله اياه ولا يؤخره لانه اذا أخره كان ديناً بدين وقد نهى عن الكالي بالكالي (قال) فان كان كاتب المكاتب سيده بمرض من الدروض من الابل أو البقر أو الغنم أو الرقيق أو ما أشبه ذلك فانه يصالح للمشتري أن يشتريه بذهب أو فضة أو عرض يخالف للعرض الذي كاتبه عليه سيده يجعل له ذلك ولا يؤخره

نهى في العبد المأذون له في التجارة بكتاب عبده

قلت في أرايت العبد المأذون له في التجارة أن يجوز له أن يكتاب عبده (قال) قال مالك لا يجوز له عتقه والكتابة عندي عتق فلا يجوز ذلك

نهى المأذون بركبه الدين فيأذن له سيده أن يكتاب عبده

قلت في أرايت رجلاً أذن لعبده في التجارة فركبه الدين فأذن له سيده في أن يكتاب عبده أنه يجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك لانه ان أعقب عبداً له باذن سيده لم يجوز ذلك في قول مالك لان المال الذي في يد العبد انما هو للمرء اذا كان الدين يستغرق ما في يد العبد قلت في والكتابة عندك على وجه

العتق أم على وجه البيع (قال) على وجه العتق ألا ترى لو أن رجلاً كاتب عبده وعليه دين يستغرق ماله كانت كتابته باطلة ألا أن يعجز الغرماء ذلك لا أن يكون في ثمن كتابته ما لو بيعت كان يكون مثل ثمن رقبته أو دينه لو رد فان كان كذلك بيعت كتابته وتمجلت وقسمت بين الغرماء فان أدى عتق وإن عجز كان عبداً لمن اشتراه فأرى عبداً بهذا المثلثة أن أذن له سيده أن كان في ثمن كتابته ما يكون ثمناً لرقبته لو فسخت كتابته بيعت وترك على حاله ولم تنسخ كتابته لأنه لا منفعة للغرماء في ذلك ولا ضرر عليهم فيه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فليس يفسخون بما ليس الضرر عليهم فيه ولا يخفى ما فيه الضرر عليهم

— كتاب الوصي عبد بتمه —

قلت: أيجوز للوصي أن يكتب عبداً لليتيم (قال) ذلك جائز قلت: أحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة قلت: فان أعتقه الوصي على مال (قال) لا أرى ذلك جائزاً إذا كان انما يأخذ المال من العبد فان أعطاه رجل مالا على أن يعتقه ففعل الوصي ذلك نظراً لليتيم فذلك جائز قلت: أرايت الوصي أيجوز له أن يكتب عبد اليتيم في قول مالك (قال) نعم إذا كان على وجه النظر لهم لأن يسهل عليهم جائز فكذلك الكتابة إذا كانت على وجه النظر لهم قلت: وكذلك الوالد في قول مالك يجوز له أن يكتب عبد ابنه الصغير (قال) نعم لأن مالكا قال يجوز بيعه على ابنه إذا كان على وجه النظر لابنه قلت: سحنون لا أرى أنه يجوز من فعل الوالد والوصي ما هو أعظم من الكتابة وهو التسكاح

— في كتابة الأب عبد ابنه الصغير —

قلت: أيجوز للأب أن يكتب عبداً لابنه الصغير (قال) نعم ذلك جائز في رأيي لأن مالكا قال يبيع له ويشتري له وينظر له قلت: فان أعتقه (قال) قال مالك لا يجوز عتقه إلا أن يكون له مال (وقال غيره) وإن أعتق ولما لم يرفع الالحاق ينظر

فيه حتى أفاد مالا ثم عتقه للعبد وكان كعبد بيت شريكين أعتق أحدهما حصته ولا مال له فلم يرفع الالحاق ينظر فيه حتى أفاد مالا (قال) فانه يقوم عليه ويتم عتق العبد كله

— في العبد بين الرجلين يكتب أحدهما بغير إذن شريكه أو باذنه —

قلت: وقال مالك في العبد بين الرجلين أنه لا يجوز لاحدهما أن يكتبه دون شريكه أذن له أو لم يأذن له فان فعل فسخت الكتابة وكان ما أخذ هذا منه بينه وبين شريكه نصفين قلت: فان كاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه ثم كاتب شريكه بعد ذلك بغير إذن شريكه أيضاً لم يعلم أحدهما بكتابة صاحبه (قال) أراد غير جائز إذا لم يكتباه جميعاً كتابة واحدة لأن كل واحد منهما كتابته بخلاف كتابة الآخر وصار أن يأخذ حقه إذا حل دون صاحبه فليس هذا وجه الكتابة ولو كان هذا جائزاً لأخذ أحدهما ماله دون صاحبه بغير إذن شريكه ألا ترى أنها في أصل الكتابة لم يشتركا في الكتابة ولو كان هذا جائزاً لجاز إذا كاتباه جميعاً كتابة واحدة أن يأخذ أحدهما ماله دون صاحبه بغير إذن شريكه فأرى الكتابة مفسوخة ها هنا كان ما كاتباه عليه شيئاً واحداً أو مختلفاً ويتبدلان الكتابة جميعاً إن أحبا قلت: سحنون وقال غيره من الرواة إن وافق كتابة الثاني كتابة الأول في التجويم والمال فهو جائز وكاتباه جميعاً وإن كانت الكتابة مختلفة فقد قال بعض الرواة ما قال عبد الرحمن قلت: فان دبره أحدهما بغير علم من شريكه ثم دبره الآخر بغير إذن من شريكه أو أعتق أحدهما نصيبه بغير علم من شريكه ثم أعتق الآخر نصيبه بغير علم من شريكه (قال) أرى ذلك كله حائزاً لأن مالكا قال لو أن رجلاً دبر نصف عبد بينه وبين رجل فرضى الذي لم يدبر أن يلزم الذي دبر العبد كله وبأخذ منه نصف قيمته (قال) ذلك له ويكون مدبراً كله على الذي دبره وإذا دبراه جميعاً جاز فكذلك مسئلتك في التدبير إذا دبره هذا ثم دبره هذا جاز ذلك على ما لا عتق كل واحد منهما في هذا التدبير في ثلثة لا يقوم نصيب أحدهما على صاحبه وأما العتاق فهو أمر لا اختلاف فيه عندنا

صاحبها وانما يقع البيع بينهما على الذهبين جميعاً وتلقى السكة والصياغة فيما بينهما
 قلت ﴿ ويجوز التبر الاحمر الابرز الحرفي الجيد بالذهب الاصفر ذهب العمل
 واحد من هذا بواحد من هذا وفضل (قال مالك) لا يصالح الا مثلاً مثل يد بيد
 قلت ﴿ فلو اشترى دنانير منقوشة مضروبة ذهباً ابزراً أحمر جيداً بتبر ذهب
 أصفر للعمل وزناً بوزن (قال) قال مالك ذلك جائز ﴿ قلت ﴿ فان اصاب في الدنانير
 ما لا يجوز عينه في السوق وذهبه أحمر جيد انتقض الصرف بينهما أم لا (قال) لم
 أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن ينتقض الصرف بينهما ولا أرى له أن يردنا
 دخل الدنانير من نقصان الدين لأن ذهبه مثل الذهب التي أعطى وأفضل فليس له
 أن يرجع بشئ إلا أن يصيب ذهب الدنانير ذهباً منقوشاً فينتقض من الذهب
 بوزن الدنانير التي اصابها دون ذهبه ولا ينتقض الصرف كله ﴿ قلت ﴿ أرأيت ان
 اشترت خلخالين فضة بوزنهما من الدراهم يجوز هذا في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴿
 فان اصاب مشتري الخلخالين بهما عيباً كسراً أو شقاً لم يعلم به حين اشتراهما أنه أن
 يردهما (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أني أرى أن يردهما بالعب الذي
 وجد فيهما وأخذ دراهمه التي دفع في الخلخالين ﴿ قلت ﴿ لم جعلت لصاحب
 الخلخالين أن يرد ولم تجعل ذلك لصاحب الدنانير الذي اشترى بدنانيره تبراً مكسوراً
 (فقال) لأن الخلخالين بمنزلة سلمة من السلع في هذا الموضع ولا بد للناس أن يتألموا
 ذلك بينهم ولا يصلح لهم أن يدلسوا العيب فيما بينهم في الآنية والحلي انما هو بمنزلة
 ما لو اشتراه بسلمة أو بذهب فاذا اصاب عيباً رده فهو وان كان انما اشتراه بمثل وزنه
 من الزرة فأصاب به عيباً فلا بد له من الرد أيضاً ولا يكون الخلخالان في يديه عوضاً
 مما دفع فيهما من وزنها من الدراهم اذا لم يرض الخلخالين اذا اصاب عيباً لأن الذي
 رضى به من دفع دراهمه لموضع صياغة الخلخالين ولكنه جائز في البيع حين أخذها
 مثلاً بمثل ولم ينظر في صياغة الحلي ولا في عيون الدراهم والدنانير لانه لو كان في
 واحدة منهما زيادة لموضع الصياغة في الحلي أو السكة في الدنانير والدراهم ما جاز أن

يشترى تبر مكسور بدنانير مضروبة على وجه الاشتراء والمكسبة كي لا يكيل ولا
 جاز حلي مصوغ بتبر مكسور بوزنه ولا بالدراهم بوزنها ولا بالدنانير بوزنها ان كان الحلي
 من الذهب ولا يجوز اذا قنع بدقيق لأن معرفة الناس أن القمح يزيد وانما يعطى
 معطى القمح بالدقيق لمكان ما كني ولمفنته بالدقيق فلو وجدنا بالتمتع عيباً أو بالدقيق
 عياراً كل واحد منهما فكذلك الحلي اذا وجد به عيباً رده ﴿ قلت ﴿ فما بال الدنانير
 التي اصبحت بها عيباً لا تجوز لغيرها لا تجعل لشترها أن يردّها (قال) لأن التمتع
 اذا كان معيباً لم يكن دقيقه كدقيق الصحيح ولأن الحلي اذا كان معيباً لم يكن تبره
 كالدرهم المضروبة وان الدنانير التي وجد بها عيباً لا يجوز ولم تكن منقوشة كان
 تبره مثل التبر الذي أعطى أو أفضل فليس له أن يردّه وكذلك لو باع الخلخالين
 من ذهب أو فضة بتبر من ذهب أو فضة فوجد في الخلخالين عيباً فردهما منه
 وكان ذهبهما أو فضتهما مستويين أو كان الخلخالان أجود ذهباً أو ورقاً من
 الفضة أو الذهب التي دفع فيهما لم يكن له أن يردّه ولم يكن له حجة ان قال أنا أرد
 تبري يقال له ما في يدك مثل تبرك أو أفضل فلا حجة لك فيما يرد وانما يرد من
 ذلك العيب في الحلي وان كانت الدنانير التي باعها به مثله أو أجود لأن الناس يعلمون
 أنه انما أعطاه دنانيره أو دراهمه لمكان صياغة هذا ولكنه أمر جواز للناس وأجازة أهل
 العلم ولم يروه زيادة في الصياغة ولا في صرف الدنانير واذا وقعت العيوب لم يكن بد
 من الرد وعلى هذا محل جميع ما يشبه هذه الوجوه

— ما جاء في المرافعة —

﴿ قلت ﴿ أرأيت لو أني صارت رجلاً دنانير سكية مضروبة ذهباً أصفر بذهب
 تبر مكسور ابزراً أحمر وزناً بوزن (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴿ فلو كانت دنانيري
 ذهباً أصفر كلها سكية مضروبة فيمتنع من ذهب تبر ابزراً أحمر ومعها دنانير ذهب
 أصفر سكية مضروبة نصفها تبر ونصفها سكية مثل سكة الدنانير الاخرى (قال) اذا
 كانت السكتان تفاهما عند الناس سواء التي مع الابزير التبر والتي ليس معها شئ

بصالح حتى تأخذ أنت منه فتقبضه ثم تعطيه (وعن) بكير بن الأشج وابن أبي
جعفر مثله (وقال) ابن أبي جعفر ولا يكره إذا كان عليك سلف فمع غير بيع أن تقول
للبيع أوف هذا كذا وكذا قال ابن وهب قال الليث وقال يحيى مثله قال
ابن وهب قال مالك في هذا أن أمر المشتري أن يذهب إلى رجل كان له طعام
طعام ابتاعه منه قبل أن يستريحه فإن ذلك لا يصح وذلك بيع الطعام قبل أن يستريح
(قال مالك) وإن كان ذلك الطعام سلفاً وكان حالاً فلا بأس بأن يجبل الذي عليه
الطعام خرجه في طعام له على رجل آخر لأن ذلك ليس ببيع وإنما هو رجل ابتاع
طعاماً فلم يبعه من أحد إنما قضى به ديناً

تم كتاب الآجال والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد
والنبي الأئمة وصحبه وسلم

وله كتاب البيوع الفاسدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الأمي
(وعلى آله وصحبه أجمعين)

كتاب البيوع الفاسدة

في البيوع الفاسدة

قلت في رأيت من اشترى ثياباً بغير فاسداً أو حيواناً أو رقيقاً فطال مكثها عنده
وغير تغيير أسواقها أنه أن يرد ذلك وقد طال مكثها عنده (قال) قال مالك أما الحيوان
فإنها لا تثبت على حالها لأنها تنمو أو تنقص فإن طال مكثها عند المشتري كان ذلك
فوتاً وأما الثياب والمروض كلها غير الحيوان والرقيق فإن تغيرت أسواقها أو دخلها
الغيب فقد فانت قلت في رأيت أن تغيرت أسواق هذه المروض ثم رجعت إلى
أسواقها يوم اشتراها المشتري أنه أن يردّها وقد عادت إلى أسواقها يوم قبضها (قال)
ليس له أن يردّها لأنها قد تغيرت بالأسواق فلا تغيرت لزمته القيمة فليس تسقط
تلك القيمة عنه وإن عادت إلى أسواقها قلت في رأيت أن اشترى ثياباً أو عروضاً
بغير فاسداً فبعتها ثم اشترتها أو ردت على بعيب ولم تغير هذه المروض ولا هذه
الثياب بزيادة سوق ولا نقصان سوق أكون لي أن أردّها على الذي باعني أم ترى
بيعي قويا (قال) له أن يرد ذلك على البائع عند مالك إذا رجعت إليه السلفة باشتراء
أو هبة أو بصدقة أو بغيرها أو ردت عليه بعيب إذا كانت عروضاً لم تغير بالابدان
ولا بالأسواق وليس يبيعها إذا رجعت إليه على أسواقها فوتاً وله أن يردّها (وقال)

غيره ليس له أن يردّها لانه قد لزمته القيمة فيها ۞ قلت ۞ فان كانت حين باعها
تغيرت عن أسواقها ثم رجعت اليه هبة أو ميراث أو صدقة أو وصية أو شراه أوردت
بموجب فرجعت اليه يوم رجعت وهي على أسواقها يوم اشتراها ۞ قال ۞ فان كان
البائع (قال) لا لأنها لم تغيرت عن أسواقها كان ذلك فوات حين تغيرت عنده أو
عند غيره ۞ قلت ۞ رأيت لو أني اشتريت جارية بجلال غير موصوفتين (قال)
البائع باطل عند مالك ۞ قلت ۞ فان قبضت الجارية على هذا البيع فذهبت عندها
عندى الصاحبة تبقى باعها متى أن يأخذها متى وبأخذ ما نقصها (فقال) لا إلا أن
نشأ أنت أن تدفعها اليه وما نقصها ۞ قلت ۞ وما يكون على (قال) عليك قيمتها
يوم قبضتها لانك قبضتها على بيع فاسد فلما حالت بتغيير بدن لزمك قيمتها عند مالك
۞ قلت ۞ وكذلك ان كانت أسواقها قد تغيرت لزمته القيمة فيها ولم يكن لي أن
أردّها في قول مالك قال نعم ۞ قلت ۞ فان قال الذي باعها أنا أخذها عوراء أرضي
بذلك أو قال أنا أخذها وان كان سوقها قد نقص وأيت أنا أن أدفعها اليه قلت
أدفع اليك قيمتها أليكون لي ذلك أم يلزمني أن أدفعها اليه بنقصاتها في قول مالك
(قال) ذلك الى المشتري ان شاء دفعها ناقصة كما طلبها منه باعها وان أبي الا أن
يعطيه القيمة فذلك له عند مالك ۞ قلت ۞ وكذلك ان كانت قد زادت في بدنها أو
زادت في سوقها فقال للمشتري أنا أدفعها اليك أيها البائع بزيادتها وقال البائع لا أقبلها
ولكن أخذ قيمتها (قال) ذلك للبائع عند مالك ان شاء قبلها كما رضى المشتري
بزيادتها وان أبي لم يجبر على ذلك وكانت القيمة له على المشتري وتكون الجارية
للمشتري ۞ قلت ۞ وكذلك ان كانت هذه الجارية على حالها إلا أنها قد ولدت عند
مشتريها (قال) الولد فوت ۞ قلت ۞ وهذا قول مالك قال نعم ۞ قال ۞ وقال لي
مالك اذا ولدت الامة فهو فوت في البيع الحرّام وليس الولد فوتاً في العيوب وان وجد
بها مشتريها عيباً والبيع صحيح وقد ولدت عنده وولدها وليس له اذا ردّها ان
يجبس ولدها فان أبي أن يرد ولدها لم يكن له في العيب شيء إلا أن يردّها بالولد

ما قلت ۞ فان كان اشتراها بيعاً فاسداً فولدت ولداً ثم مات الولد أنه أن يردّها
ويأخذ الثمن في قول مالك (قال) لا لأنها حين ولدت عنده فقد قاتت وحالت
لاسواق فلا يرد البيع كانت من المرفعات أو من الوحش ۞ قلت ۞ فبم فرق مالك
بين البيع الفاسد اذا حالت عند المشتري بنقصان بدن أو بزيادة بدن أو بزيادة سوق
أو بنقصان سوق أو بولادة لم يكن له أن يردّها ورجع على بائعها بالثمن إلا أن يرضى
البيع والمشتري بالرد وبين الذي اشترى بيعاً صحيحاً وقد نقصت بسوق تغير بزيادة أو
نقصان أو أصابها عيب غير مفسد كان له أن يرد في قول مالك ولا شيء على
المشتري في ذلك ۞ قلت ۞ فبم فرق مالك بين هذين (قال) لان البيع الحرّام هو بيع وان
كان قد أخطأ فيه وجه العمل فهو ضامن وقد باعه البائع ولم يدلس له عيباً وأخذ
للجارية ثمناً فلما كان ذلك البيع مردوداً أن أصاب الجارية بحال ما أخذت منه ردت
عليه فاما ان تغيرت فليس له أن يرد لانه ليس له أن يأخذ منه جارية صحيحة
ويردّها مبيعة أو يأخذها وقيمتها ثلاثون ديناراً فتحوّل سوقاً فيردّها وقيمتها عشرة
دينارين فيذهب من مال البائع بمشرين ديناراً أو تنو في بدنها وقد كان لها ضمانا
فأخذ البائع من المشتري زيادة قيمتها عشرين ديناراً أو ثلاثين ديناراً وانما كانت
الزيادة في ضمان غيره وانما أخطأ في العمل فلزمته قيمتها يوم قبضها وانما العيب أمر
كان سببه من البائع ولم يكن سببه من قبل المتنازع فذلك ردّها وكان ما أصابها
من عيب يسير من حي أو رمد أو ضرر جسم أو عيب يسير لا يكون مفسداً فليس
على المشتري فيه شيء إلا أن يكون كبيراً فاحشاً أو عيباً مفسداً مثل الدور والقطيع
والسم وما أشبهها فذلك حينئذ يكون المتنازع بالخيار ان شاء ردّها وما تنقص العيب
منها وان شاء أمسكها وأخذ قيمة العيب من الثمن الآن يقول البائع أنا أخذها ناقصة
وأدفع اليك الثمن كله فلا يكون للمتنازع ما هنا حاجة في حبسها إلا أن يجبسها ولا
يرجع على البائع بشيء أو يردّها ولا شيء له عليه ۞ قلت ۞ وكل هذا قول مالك قال نعم
۞ قلت ۞ رأيت ان اشترى سائمة الى أجل مجهول فقال المشتري أنا باطل الأجل

وأنتك الثمن الذي شرطت الى الاجل وقال البائع لا أقبل ولكني أخذ سلتى لان الصفقة وقعت فاسدة ما قول مالك في ذلك (قال) للبائع أن يأخذ سلته عند مالك ولا ينظر في ذلك الى قول المشتري لان الصفقة وقعت فاسدة الا أن تقوت بقاءه أو نقصان أو اختلاف أسواق فيكون عليه قيمتها قلت في رأيت ان اشترى ثمره قبل أن يبدو صلاحها فجدها قبل أن يبدو صلاحها (قال) البيع جائز اذا لم يكن كان في البيع شرط أنه يتركها حتى يبدو صلاحها قلت في رأيت ان اشترى ثمره قبل أن يبدو صلاحها ثم جدها ما عليه (قال) عليه قيمته يوم جده ان كان رطباً قلت في وكذلك ان تركه حتى صار تمر فجده (قال) ان تركه حتى يصير تمرًا ثم جده فله ملكة ثمره الذي جده وهو قول مالك في ابن وهب في قال يونس وقال ربيعة لا يجمع صفقة واحدة شيئين يكون أحدهما حلالاً والآخر حراماً ومن ذلك ما يدرك فينقص ومن ذلك ما يتفاوت فلا يدرك بهضه الا يظلم فيترك قال الله تبارك وتعالى فان تبتم فلکم رؤس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون فسكن بيع حرام لم يدرك حتى يتفاوت فلا يستطاع رده الا بمظلمة فقد تفاوت رده وما كان من أمر ينقصه بين أهله بغير ظلم فلم يفت ذلك فانقصه في ابن وهب في قال وسمعت مالكا يقول الحرام البين من الربا وغيره يراد الى أهله أبداً فات أولم يفت وما كان مما كرهه الناس فانه ينقض ان أدرك بعينه فان فات ترك

في شراء القصيل والقرط واشترائه خلفته

قلت في ما قول مالك في شراء القصيل أو القرط والقضب واشترط أن يؤخر ذلك شهراً أو نحو ذلك حتى يقضب ويشتم ثم يقضه أو اشتراه واشترط خلفته خلفه القصيل أو القرط أو القضب (قال) قال مالك ما اشترت من القصيل أو القضب أو القرط وقد بلغ ابناً برعى أو يحمصد فيعلم ولم يكن في ذلك فساد فلا أرى بذلك بأساً أن يشتري ويشترط خلفته اذا كانت الخلفه مأمونة اذا لم يشترط ذلك أن بدعه حتى يصير حياً فان اشترط ذلك فان ذلك حرام لا يجوز والبيع فيه مفسوخ

فإن يشترط ذلك عليه حتى صار حياً فانه ينظر الى ما أكل منه وإلى ما خرج حياً فيحسب كم قدر ذلك منه ثم يرد على صاحبه ويأخذ من الثمن من البائع بقدر ذلك (قال) وتفسير ما قال لي مالك في ذلك أن الرجل اذا اشتراه واشترط خلفته فأكل رأسه وغلبته الخلفة بالحب انه لا ينظر الى الثمن ولكن ينظر كم قيمة الرأس الاول في زمانه وتشاح الناس فيه وكم كان قيمة الخلفة مما يتشاح الناس فيه وقدر ثمنها فيجعل على ذلك فان كان الرأس الثمين أو ثلاثة أرباع والخلفة الثلث أو الربع وان كانت خلفة هي أغزر قرطاً أو قضياً أو أكثر نباتاً لم ينظر في ذلك وإنما ينظر الى قيمة ذلك فيقبض الثمن على ذلك وان كان الاول هو الثلث أو الربع والخلفة هي الثلثان أو ثلاثة أرباع فيقسم الثمن على قيمة الاول وقيمة الآخر ثم ينظر الى قدر ذلك من ثمن مما فات بالحب فيقدر ذلك وان خرج الحب في نصف الخلفة أو نصف الرأس الاول فقيمه أيضاً على ما قدرت لك في ذلك (قال) وهذا وجه ما فسر لي مالك من كراه الدور والارضين قلت في فاذا خرج بعض هذا القصيل أو بعض القضب أو بعض القرط فصار حياً لم يقوم الحب ولم يلفت الى قيمة الحب في قول مالك (قال) نعم وإنما يقوم الاول والخلفة ولا يقوم حياً قلت في رأيت ما قول مالك في بيع القصيل (قال) اذا بلغ القصيل ابانه ولم يكن على وجه الفساد قلت في فأى شيء معنى الفساد (قال) معنى قوله انه انما يريد اذا كان قبل أن يبلغ الزرع الرعى أو أن يحمصد قلت في ما قول مالك في القصيل اذا خرج من الارض ولم يبلغ أن برعى أو يحمصد يصلح يمه ويشترط تركه حتى يبلغ أن برعى أو يحمصد (قال) لا يصلح ذلك عند مالك قلت في رأيت ان اشتراه وقد بلغ أن برعى أو يحمصد فاشترط تركه حتى يقضب يشترط أن يتركه شهراً أو نحو ذلك ثم يحمصد أو يرعاه (قال) لا يعجنى ذلك اذا كان يتركه شهراً لانه اما يشتري بتركه الزيادة في النبات فاذا كان انما يتركه لنبات يزاد فلا يعجنى ذلك الا أن يبدأ بقضه مكانه بشرع في ذلك فيكون على وجه ما يؤكل فيه يتأخر شهراً قبل أن يحمصد جميعه لان كل شيء

اشترى رجل من زرع يشترط فيه بئنا وزيادة حتى يصير الى غير الحال التي يكون
الزرع فيها حين اشتراه لم يكن ذلك طيبا كطيب النخل والنبأ اذا ازهرت واشترى
رجل ثمرتها فبئنا الزيادة في الثمرة هاهنا طيب وحلاوة ونضاج وقد تنامي عظم
الثمرة والنبات . وأما في التفصيل والقرط يسقى فيشترط عليه حين يشتره أن
يرعى فيه أن يسقيه له شهرا أو شهرين إلى أن يبلغ فضله فلا يجوز له لأنه قد اشترط
زيادة في النبات فكأنه ما اشترى منه الساعة على أن يدعه إلى بلوغه فهذا اشترى
شيئا بعينه إلى أجل فلا يصلح وإن أصابه جائفة كانت من البائع فكأنه إنما ضمن
له التفصيل إلى أن يبلغ ولو أخرت هذا لأخرته حين يكون بقلا ثم يسقيه إلى أن
يلعب التفصيل (قال) ولو اشترى بقل الزرع على أن يرعى فيه تلك الساعة (قال) لم
يكن به بأس ولو اشترط عليه سقيه إلى أن يبلغ التفصيل لم يكن في ذلك خير وهو
قول مالك وإنما اعترض في مستنك الأول النبات وزيادة وما بين لك ذلك لو أن
رجلا اشترى من رجل صوفا على غنم وهي لو جرت لم يكن جزاؤها فسادا وفيها
ملا يجوز فاشترى رجل على أن لا يجزء الا إلى ابان يمتد في ثبات الصوف ويتم لم
يكن في ذلك خير وهو مما نهى عنه مالك فالتفصيل عندي اذا بلغ أن يرعى فيه
فاشترى واشترط تركه إلى أجل لزيادة يظلمها فيه فهو بهذه المنزلة قلت قلت
أرأيت أن اشترى أول جزء من التفصيل ثم اشترى بعد ذلك الخلفة أيحوز بذلك في قول
مالك (قال) نعم ذلك جائز في قول مالك قلت قلت فهل يجوز لغير الذي اشترى
الأول أن يشترى الخلفة (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك . وما بين لك المسألة
في التفصيل لو أن رجلا اشترى طلع نخل على أن يجدها لم يكن بذلك بأس ولو اشترط
على صاحب النخل أن يسقيها حتى تكون بلحا يجدها فيقلها عند مالك لم يكن فيه
خير فالتفصيل والطلع بمنزلة واحدة

اشترى في الرجل يشترى ما طمعت المنة شهرا بشرطين

اشترى في البيع بالثمن الجبيل

قلت قلت أرأيت أن اشترى من مئة ما أطعم الله منها شهرا يجوز هذا الشراء
لم لا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا البيع في رأي لأن حمله في الشهر مختلف
في شدة حركته حله وإذا اشتد البرد قل حمله فقد اشترى مالا يعرف فلا خير
فيه قلت قلت أرأيت أن اشترى مائة إلى أجلين مختلفين أن تعد إلى أجل كذا
وكذا فيكذ وكذا وان تعد إلى أجل كذا ركذا فيكذ وكذا (قال) قال مالك هذا
البيع مفسوخ لا يجوز قلت قلت قال قال المشتري أنا أقدمه الثمن حالا (قال) البيع
على كل حال مفسوخ قلت قلت أرأيت أن قال له اشتر مني سلعة أن شئت بالثمن
فدينار وان شئت إلى شهرين فدينارين وذلك في طعام أو عرض ما قول مالك في
ذلك (قال) قول مالك أن كان هذا القول منه وقد وجب البيع على أحدهما ليس له أن
يرجع في البيع فالباع باطل وإن كان هذا القول منه والبيع غير لازم لأحدهما إن شاء
أن يرجع في ذلك رجعا لأن البيع لم يلزم أحدهما فلا بأس بأن يأخذ بأي ذلك
شاء إن شاء بالتفقد وإن شاء بالنسيئة قلت قلت أرأيت لو جئت إلى رجل وعنده
سلعة من السلع فقلت له بكم تبيعها قال بالتفقد بخسين والنسيئة بمائة فأردت أن أخذ
السلعة بمائة نسيئة أو بخسين نقدا يجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك أن كان البائع
أن شاء أن يبيع باع وإن شاء أن يمسك أمسك وإن شاء للمشتري أن يأخذ أخذ وإن
شاء أن يترك ترك فلا بأس بذلك وإن كان أن شاء أحدهما أن يترك ترك وإن شاء
أن يأخذ أخذ والآخر قد وجب عليه فلا خير فيه وإن كان قد وجب عليهما جميعا فهو
يفسأ مكره ولا خير فيه قلت قلت أرأيت أن يمت جارية بأنت متفال فضة وذهب
ولم أسمك كذهب وكلم اللفظة (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لأنه لا يدري ماله
من الذهب وماله من الفضة

في الرجل يبتاع العبد على أن يمتقه أو الجارية على أن يتخذها أم ولد
 قلت في أولئك ان اشترت عبدا على أن أعتقه يجوز هذا الشرط في قول مالك قال
 نعم في قولك لم أجزته وهذا البائع لم يستقص الثمن كله للشرط الذي في العبد (قال)
 لأن البائع وضع من الثمن للشرط الذي في العبد فلم يقع فيه الفرر وإنما كان يكون
 فيه الفرر لو باعه على أن يمتقه إلى سنتين أو يدبره فهذه المخاطرة والفرر ولا يجوز
 ما وضع له هاهنا من الثمن فإن فات هذا البيع هاهنا يمتق أو يدير رد إلى القيمة في
 رأيي قلت وكيف كان الفرر هاهنا وقد فعل المشتري ما شرط البائع عليه (قال)
 لأن المتق إلى أجل والتدير غرر وان فعل المشتري ذلك لأن العبد ان مات قبل أن
 يأتي الإجل مات عبداً ولأن المدبر اذا مات قبل مولاه مات عبداً ولعل الدين يلحق
 بعد موت سيده فيرق ولله لا يترك مالا ولا يمتق الا ثلثه فهذا يدل على أنه غرر
 وان بات المتق ليس بفرر لأنه بقت عتقه قلت في قول مالك ان اشترت عبداً
 على أن أعتقه (قال) لا بأس بذلك عند مالك قلت في قول أبي المشتري أن يمتقه بعد
 أن اشتراه (قال) قال مالك ان كان اشتراه على الإجماع المتق لزمه المتق وان كان لم
 يشتره على إجماع المتق كان له أن لا يمتقه وأن يبدله بغيره (قال ابن القاسم) وأرى
 للبائع أن يرجع إذا لم يمتقه فيأخذه ويستقص البيع إذا كان بحدثن ذلك ما لم يفت أو
 يسلمه البائع ان شاء بلا شرط (قال) فان فات العبد وشح البائع على حقه كانت فيه
 القيمة (وقال أشهب) يأخذه بذلك وهو شرط لازم أن يمتقه وهو بيع جائز لا بأس
 به قلت في أولئك ان اشترت عبداً على أن لا أبيع ولا أهب ولا أنصدق (قال)
 قال مالك هذا البيع لا يجوز فان فات فالقيمة قلت في أولئك ان اشترت جارية
 على أن يتخذها أم ولد (قال) قال مالك هذا البيع لا يصاح قلت في قول مالك أن
 ولد وفات بحمل (قال) قال مالك يكون عليه قيمتها يوم قبضها قلت وكذلك ان
 أعتقها ولم يتخذها أم ولد أيكون عليه قيمتها يوم قبضها في قول مالك ويكون المتق
 جائزاً (قال) نعم الآن مالكا قال لي في الذي يبتاعها على أن يتخذها أم ولد فإذا فاتت

بعتت ردت إلى القيمة فإن كانت القيمة أقل من الثمن الذي ابتاعها به لم يكن له أن
 يرجع على البائع بشئ وإنما الحجة هاهنا للبائع وليس للبائع حجة لأنه قد رضى أن
 يأخذها بما قد أعطاه

في الرجل يكون له على الرجل الدين حالاً أو إلى أجل
 في قبضه به منه سلعة بعينها فينفق قبل أن يقبضها

قلت في أولئك لو أن لي على رجل ديناً حالاً أو إلى أجل قرضاً أو من ثمن بيع
 فاشترت منه سلعة بعينها قبل حل أجل الدين أو بعد ما حل أجل الدين فافترقنا قبل
 أن أقبض منه السلعة والسلعة قائمة بعينها أفسد البيع يتنافى في قول مالك أم لا (قال)
 قال مالك من كان له على رجل دين فلا يمتعه بشئ من الأشياء إلا أن يقبضه مكانه ولا
 يؤخره (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذ منه سلعة
 هو فيها بالخيار أو جارية راتمة مما تواضعاها للاشتراء (قال) قال مالك فلا خير فيه
 فهذا يدل على مسألتك أو هو مثله قلت في قولك أفسد البيع من ثمنها بعينه
 بدايد فيسدى في كيله فيكثر ذلك وتنب عليه الشمس فيكتله من النقد (قال)
 مالك لا بأس بهذا قلت في وان كان الدين قد حل أو لم يحل من قرض كان أو
 من بيع فهو عند مالك سواء (قال) قال مالك هو سواء قلت في أولئك لو أني
 اشترت من رجل ثوباً بعينه بمائة درهم إلى أجل فافترقنا قبل أن أقبض الثوب منه
 يجوز هذا في قول مالك (قال) نعم البيع جائز ولم يفسد أن يأخذ ثوبه ولا يفسد
 البيع افتراقهما لأنه لم يمنع من أخذه منه لأن الثمن إلى أجل وليس للبائع أن يحبس
 الثوب ويقول لا أدفعه حتى أخذ الثمن قلت في مافرق بين هذا وبين الذي كان له
 على رجل دين فابتاع به منه سلعة بعينها فافترقنا قبل أن يقبض لم كره مالك هذا وجوز
 هذه المسئلة الأخرى (قال) لأن الرجل قد يستكرى الدابة والدار بالدين إلى أجل
 ولا يجوز له أن يأخذها بدين له على رجل يركب الدابة أو يسكن الدار وكذلك
 هذا في الخطأ وما أشبهها من الأعمال لأن هذا دين بدين قلت في كراه الدابة

وكراء الدار إنما هي عليه دين فذلك كرهه (قال) لانه دين بدن لان السكراء مضمون وليس شيئاً بعينه أرايت العبد الذي هو بعينه لم كرهه مالك ولعله لا يكره العبد ولا يشبه العبد السكراء (قال) الذي حفظنا عن مالك انه اذا كان له دين على رجل فلا يشتري به سلعة الا سلعة يأخذها مكانه ولا يؤخرها فان أخرها فلا يجوز ذلك (قال) ولقد سالت مالك عن الرجل يشتري الدار الغائبة ويتقدمها وهي في غير يده (قال) مالك لا بأس به لان الدار مأمونة وليست عندى بمنزلة غيرها من السلع (قال) قلت لمالك أرايت الرجل يكون له على الرجل الدين يأخذ به داراً له غائبة (فقال) لا خير فيه فهذا يدلك على مبالغة (قال) ولقد سالت مالك عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذ منه به أرضاً يزرعها بدنيه ذلك وقد رؤيت (قال) لا خير فيه فليس قبض آمن من الارضين (وقد كرهه مالك) (قال ابن القاسم) ومما يدلك أيضاً على مسألتك أن الرجل يسلط في الطعام الى أجل فلا بأس أن يتقدم بعد يوم أو يومين بشرط ذلك ولو كان له عليه دين فاشترى منه سلعة وشرط عليه أنه لا يقبضها الا بعد يوم أو يومين لم يجوز ذلك عند مالك فهذا أيضاً يدلك على مسألتك والذي سمعنا من مالك أنه من كان له دين على رجل فاشترى به منه سلعة فليقبضها ولا يؤخرها

في الرجل يتناع السلعة بعينها بدن الى أجل فيتفرق قبل أن يقبض السلعة

قلت (قال) لو اشترت منه سلعة بعينها بدن الى أجل فافترقا قبل أن يقبض يجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك في قوله وليقبض سلعة لان مالكا كره أن يشتري الرجل الطعام كيلا بدن الى أجل والطعام بعينه ثم يؤخر كيلا الطعام الى الاجل البعيد (قال) فانا أرى في السلع كلها أن لا يؤخرها الا بعد البعيد

في الرجل يتناع السلعة بيمينها أو بحكمها أو بحكم غيرها

قلت (قال) لو اشترت سلعة بيمينها أو بحكمي أو بحكمك البائع أو برضاي

أو برضا البائع أو برضا غيرنا أو بحكم غيرنا (قال) لا يجوز هذا عند مالك

في اشتراء الآبق وضمانه

قلت (قال) لو اشترت عبداً آبقاً من ضامنه في يافه (قال) ضمانه من البائع عند مالك لان البيع فاسد (قال) فان قدرت على العبد فقبضته أيجوز البيع أم لا (قال) لا يجوز البيع لان أصل البيع كان فاسداً فان أدرك هذا البيع قبل أن يتحول لاسواق أو يتغير العبد بزيادة بدن أو نقصان بدن رد وان تغير كان على المشتري قيمته يوم قبضه وكذلك قال مالك وكذلك الجنيث في بطن أمه يشتريه الرجل فذلك أمه ثم يقبضه المشتري فهو بمنزلة ما وصفت لك من العبد الآبق (قال مالك) وكذلك الجنيث في بطن أمه والبعير الشارد (قال) لا يجوز أن يبيع عبده الآبق في قول مالك كان قريب النية أو بعيد النية (قال) لا يجوز ذلك عند مالك (قال) وكذلك البعير الشارد أو الشاة الضالة أو البعير الضال لا يجوز بيع شيء من ذلك في قول مالك (قال) نعم الا أن يدعي مشترى مرفقه بموضع قد عرفه فيشتريه على ذلك فلا بأس به ويتراضمان الثمن فان وجدته على ما يعرف قبضه وجاز البيع وان وجدته قد تغير أو تلف كان من البائع ورد الثمن الى المشتري وكذلك قال مالك في الآبق اذا عرف المشتري موضعه فهو بمنزلة العبد الغائب يباع (قال) وقال مالك لا يباع الجنيث في بطن أمه (قال) فان باع شيئاً من ذلك جنيثاً أو ما وصفت لك من الآبق والضوال والبعير الشارد ففاته عند المشتري وقبضه وفاته ثناءً أو نقصاناً أو موتاً أو اختلاف أسواق (قال) فهو ممن قبضه له نكاهه وعليه نقصانه ويلزمه قيمته يوم قبض العبد الآبق والجنيث والبعير الشارد (قال) وقال مالك ومما مات من ذلك قبل أن يقبضه المتناع فهو من البائع والثمن مردود على المتناع (قال مالك) وكذلك الثمرة يتاع قبل أن يبدو صلاحها ان مصبتها من البائع مادامت في رؤس النخل فان قبضها المشتري فباعها أو أكلها غرم مكيلتها وان جدها ولم يأكلها ولم يبعها ردها بعينها

في بيع المادن

(قال) وسئل مالك عن بيع الغيران في المادن فقال لا أرى ذلك جائزا ولا يحل لانه اذا مات قطع النار لعيره فلا أرى ذلك يحل بيعه ^(١) قلت والمادن لا يرثها ولا ولاية الميت في قول مالك (قال) قال مالك لا يرثها ولا ولاية الميت ^(٢) قال وقد سئل مالك أيضا فيما يلحق عن المادن التي ظهرت بأرض المغرب فقال ذلك الى الوالي أن يقطع بها للناس فيمملوا فيها ولم يرده لأهلها ^(٣) قال ابن القاسم ^(٤) ومسا بين لك أيضا أنها ليست لأهلها أن المادن قد ظهرت فدية في أرض الاسلام في أرض العرب التي أسلموا عليها فلم يزل الولاية تقطع بها للناس ولم يكن أهلها أحق بها من غيرهم فكذلك ما ظهر في كل أرض أسلم عليها أهلها وهو قول مالك في مادن العرب التي قد ظهرت في أرضهم فقال أرى ذلك للسلطان يلبس ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الزكاة ^(٥) قال فقيل لمالك فتراب الذهب والورق أبيع (قال) لا بأس بذلك أن

(٣) وجد بالاسل هنا طيارة تتعاقب هذا البحث ونفس ما فيها (فضل) قال سحنون في رواية ابن القاسم عن مالك في الموات اذا لم تكن هذه سنة قد مضت فلا ينبغي أن يكون هذا كيف يعطى رجل معدنا وينفق فيه ويعمل حتى يبلغ الليل فيموت فيذهب عمله باطلا وقد قالوا اكهم في البئر يجعل له في حفراها جعل فيعمل بعضها ثم يترك العمل انه ان عمل فيها صاحب البئر حتى ينتفع بها يذهب عمل المحتل باطلا ويكون له قدر ما عمل وقد قالوا في المساقاة اذا مات العامل قيل لورثته ان أحبيهم ان يعملوا حتى تنقضي للدة فذلك لكم والارجم الحائط الى ربه وقال بعضهم أيضا يكون ذلك لازما لم في مال الميت والمساقاة عندى من الاجارة والقراض يشبه الجعل وهو اذا مات العامل فيه فلورثته أن يعملوا فيه ان كانوا أبناء وقال بعض اصحابنا في المادن اذا مات صاحبه ان وريثة الميت بمنزلة بئر الماشية يموت عنها صاحبها فيكون وريثه فيها اسوة بسقون ما يستقي على موارثهم فيها ولا يجوز له بيع المادن ولا وريثته من بعده وان كانوا اخوته من غيرهم لانهم اذا تركوه قطع لغيرهم بمنزلة بئر الماشية هو احق بها حتى يستقي ولا يجوز له بيعها ولا لورثته من بعده ومن سلم معاينة من المادن أو البئر من الورثة كانت معاينة للناس عامة ويقطع ذلك الامام لمن يرى أن يقطعها وذكر غيره في المادن يموت صاحبه ان الامام يرى في ذلك رأيه فان كان الورثة يتوون على العمل دفع ذلك اليهم كما دفعه الى ابيهم وان لم يكن لهم قوة دفع ذلك الي غيرهم اهـ

بيع تراب الذهب بالورق وتراب الورق بالذهب (فقيل) له انه غرر لا يعرف ما فيه هو غشيط بحجارة (قال) قد عرفوا ناحيته وحزوه فلا أرى به بأسا (قال) وحديثي ذلك ان عمر بن عبد العزيز كتب بقطع المادن ^(١) قال ابن القاسم ^(٢) وذلك رأني وذلك عندي لأنه لا يجتمع الى المادن الا شرار الناس ^(٣) قلت ^(٤) أرايت المادن اذا من فيها رجين فأدرك نيلا أكون له أن يبيع ما أدرك من نيلها في قول مالك (قال) لا وهو حرام لأنه يبيع مالا يدري ما يدوم له أيوم له يوما أو يومين أو شهرا أو شهرين أو يبيع ^(٥) ما ظهر فيها من بيع الثمر فلا يحل ^(٦) قلت ^(٧) أرايت المادن اذا عمل الرجل فيها فأدرك نيلا أكون له أن يبيع جميع ما أدرك من نيلها في قول مالك (قال) نعم ولا يشبه هذا الماء لأن هذا لم يجي فيه مثل ما جاء في فضل الماء ^(٨) قال ابن القاسم ^(٩) فمت من يبيعها لأن للناس فيها حقا ^(١٠) وأخبرني ^(١١) ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان لا يرى بأسا باشتراء تراب المادن الذهب بالورق والورق بالذهب ^(١٢) وعن يحيى بن سعيد مثله ^(١٣) ابن وهب ^(١٤) قال يونس وقال ربيعة لا يجوز من بيع المادن ضريبة يوم ولا يومين وذلك بمنزلة الخطارة (وقال) الليث ومالك مثل قول ربيعة من رواية ابن وهب

في بيع الابل والبقر العوادي

قلت ^(١) أرايت ما سمعتك تذكر عن مالك أنه قال تباع الابل العوادي في الزرع والبقر كيف هذا (قال) قال مالك اذا كانت الابل تمدو في زرع الناس أو بقر تمدو في زرع الناس أو رمل قد ضربت بذلك قال مالك لنا قد استشرت في الابل هاهنا بمدينة فأشرت أن تقرب وتباع في بلاد لا زرع فيها (قال) فأنانا مالكا عن البقر تبصر والرمك ووصفناها له فقال أراها مثل الابل ^(٢) قلت ^(٣) أفأرايت النعم (قال) ما سمعت من مالك في النعم شيئا ولكن اذا قال في الابل والبقر والرمك فأرى النعم والدواب بمنزلة الابل والبقر في ذلك تباع الا أن يحبسها أهلها عن الناس

في البيع الى الحصاد والدراس

قلت في ما قول مالك فيمن باع الى الحصاد أو الى الجداد أو الى العصور أو الى العطاء أو الى التبروز أو الى المهرجان أو الى فصح النصارى أو الى صوم النصارى أو الى الميلاد (قال) قال مالك من باع الى الحصاد أو الى الجداد أو الى العصور فذلك جائز لأن ذلك معروف (قال مالك) وإن كان العطاء له وقت معروف فالبيع إليه جائز (قال ابن القاسم) ولم نسأل مالكا عن التبروز والمهرجان وفصح النصارى ولا صوم النصارى ولا الميلاد ولكن إذا كان وقتا معلوما فذلك جائز لا بأس به (قلت في) أرايت أن اشتري رجل الى الحصاد ما أجل الحصاد والحصاد مختلف أوله في شهر كذا وكذا وآخره بعد ذلك بشهر (قال) سألت مالكا عنها فقال ينظر الى حصاد البلد الذي تباع فيه فينظر الى عظم ذلك وكثرته ولا ينظر الى أوله ولا الى آخره فيكون حلوله عند ذلك (قلت في) الحصاد في البلدان مختلف بعض قبل بعض (قال) لم يرد مالك اختلاف البلدان وإنما أراد حصاد البلد الذي فيه تباع (قلت في) فخرج الحاج عند ذلك أجل من الآجال إذا تباعا إليه معروف (قال) أرى أنه أجل معروف وخروج الحاج عندي أبين من الحصاد (قال) ولقد سئل مالك وأنا عنده قاعد عن رجل اشترى سلة الى رفع جرن بئر يدور فقال مالك وما بين بئر يدور قال بئر يسمى بئر يدور وهي زرع وحصاد (قال مالك) لا بأس بذلك وهذا أجل معروف (قلت في) فإن اشتري رجل الى الحصاد فأخلف الحصاد في ذلك البلد عامه ذلك (قال) أرى ما أراد مالك من ذلك أنه إذا حل أجل الحصاد وعظمه وإن لم يكن لم حصاد سنهم تلك فقد بلغ الاجل محله (ابن وهب) وأخبرني ابن جريح أن عمرو بن شعيب أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا فقال عبد الله ليس عندنا ظهر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتابع ظهرا الى خروج المصدق فالتفت عبد الله البعير بالبعيرين وبالأبصرة الى خروج المصدق بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

ابن وهب في عن رجال من أهل العلم أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن نسيب وعبد الله بن أبي سلمة وابن شهاب وربيعة قالوا لا بأس بذلك (وأخبرني) ابن وهب عن ابن لحيمة عن ابن أبي جعفر عن نافع أن ابن عمر كانت يتابع البيع ويشترط على صاحبه أن يعطيه إذا خرجت غلته أو الى عطائه (ابن وهب) عن مسعة بن علي قال كن أمهات المؤمنين يشترين الى عطائهن (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة عن ابن المسيب أنه كان يقول كل شيء مأمون لا يكذب أن يخاف فلا بأس أن يشتري ويبيع إليه مثل الرجل يتابع الى العطاء أو الى خروج الدرق وأشياء ذلك من الزمان (ابن وهب) عن سليمان بن بلال عن عمرو بن نافع عن ابن المسيب والقاسم بن محمد وسلم بن عبد الله أنهم كانوا لا يرون بالبيع الى العطاء بأسا

في بيع الحيتان في الآجام والزيت قبل أن يعصر

قلت في ما قول مالك فيمن باع حيتانا محظرا عليها في الآجام أيحوز ذلك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يبيع برك الحيتان فيبيع صيدها من الحيتان فكره ذلك وقال لا خير فيه وقال وكيف تباع الحيتان في الماء (قال) ولا أرى لأهلها أن يمتوا أحدا الصيد منها (قلت في) أرايت أن قلت لرجل اعصر زيتونك فقد أخذت منك زيتك كل رطل بدرهم ففعل أليزمني البيع في قول مالك (قال) إن كان ذلك لا يختلف وهو أمر معروف مثل القمح يشتري منه وهو في سنبله قد يس واستحصه كل قفيز بدرهم (قال) لا بأس بذلك (قال) وإن كان الزيت مختلفا إذا خرج من عصيره فلا خير في ذلك عندي إلا أن يشترط أن يخرج جيدا أخذه بكذا وكذا أو يشترط أنه بالخيار ولا ينقد ويكون عصرة قريبا الايام البسيرة الشرة وما أشبهها فلا أرى بذلك بأسا (قال) لاني سألت مالكا عن الرجل يأتي عند الحصاد الى الزراع وقد استحصه فحبه فيشتري منه وهو يحصده على أن يدفع اليه ثمنه ينقده وهو يمتك في ذلك الشرة الايام والخمسة عشر في حصاده

ودراسه وتذريته (قال مالك) هذا أمر قريب فأرجو أن لا يكون به بأس (قال) وان كان الزيت مأموماً في معرفة الناس في خروجه وعصره وأمر قريب يعرف حاله كما يعرف حال التمح (قال) لا أرى بالنقد فيه بأساً إذا كان عصره قريباً مثل حصاد التمح وان كان يخاف لم أر النقد يجوز فيه إلا أن يديه إياه على أنه ان خرج على ما يعرف أخذه أو على الخيار فلا بأس به لأنه قريب وليس فيه دين بدين ولا سلمة مضبوطة بعينها (قال) جنون (قال) أشهب بيع الزيت على الكيل إذا عرف وجه الزيت ونحوه لا أرى به بأساً وأما بالرطل فإن كان القسط يعرف فيه من رطل ولا يختلف فلا بأس به وان كان يختلف فلا خير فيه لأنه لا يدرى ما اشترى لان الكيل فيه معروف والوزن فيه مجهول

في بيع الزيت والرجيع وجلود الميتة والمذرة

قلت (أرأيت الزيت هل يجيز مالك بيعه) (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى بيمينه بأساً قلت (فهل سمعت مالكاً يقول في بيع رجيع بني آدم شيئاً مثل الذي يباع بالبصرة) (قال) سمعت مالكاً يكرهه (وقال أشهب) في الزيت المشتري أعذر فيه من البائع يقول في شراؤه وأما بيع الرجيع فلا خير فيه (وقال ابن القاسم) وشئ مالك عن رجل ماتت في داره ميتة فاستأجر من يطرحها بجلدها ففكره ذلك وقال لم يكن يرى به بأساً أن يستأجر من يطرحها بالدنانير والدرهم ولكن انما كره هذا لأنه لم يكن يرى أن يتبع جهنم المبيع وان دبت (قال) وسألت مالكاً عن بيع المذرة التي يربلون بها الزرع (فقال) لا يعجبني ذلك وكرهه (قال) وانما المذرة التي كره رجيع الناس (قلت) فما قول مالك في ذيل الدواب (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه عند مالك نجس وانما كره المذرة لأنها نجس فكذلك الزيت أيضاً ولا أرى أنا به بأساً (قلت) فيمير النعم والابل وخشاء البقر (قال) لا بأس بهذا عند مالك وقد رأيت مالكا يشتري له بئر الابل ولقد شئل مالك عن عظام الميتة أرى أن يوقد بها تحت القدر ففكره ذلك وقال لا خير فيه (قلت) فلتبخر الطعام (فقال) انما

من عظامه فقال لا يعجبني أن يسخن بها الله للمعجن ولا للوضوء ولو طبخ فيه وجوز (قلت) لم أر بذلك بأساً (قلت) أرأيت مالكا هل كره الانتفاع بعظام الميتة (قال) ذلك لا أرى أن تشتري عظام الميتة ولا نباع ولا أبواب القيل ولا تجبر بها ولا ينسحق بأهشاشها ولا يدهن بمداهنها وقال مالك كيف يحمل الدهن في الميتة وينسحق جنبه بهذه الميتة وهي مبلولة وكره أن يطبخ بها

في شراء الصبرة على كل فوجدتها تنقص

قلت (أرأيت لو أني اشتريت من رجل صبرة طمام على أنها مائة أردب فدفعت له درهم وقلت لربها كلها فكلها فوجدناها تنقص عن مائة أردب هل يلزم البيع لا) (قال) قل مالك إذا اشتراها على أن فيها مائة أردب فوجد فيها مائة أردب إلا شيئاً يسيراً لزمه البيع فيها أصاب في الصبرة من عدد الأرداب بحصة ذلك من الثمن (قال) وان كان الذي نقص من الصبرة الشيء الكثير لم يلزمه البيع إلا أن يشاء لان المشتري يقول ليس هذا حاجتي وانما أردت طاماً كثيراً فهذا يعلم أنه اذا أصاب في الصبرة شيئاً قليلاً لم يقصد قصدها وانما قصد قصد الصبرة الكبيرة حين سعى مائة أردب فهو حين أصابها تنقص شيئاً قليلاً لزمه البيع وان أصابها تنقص شيئاً كثيراً لم يلزمه (قلت) فإن اشتريت منه هذه الصبرة على أن فيها مائة أردب أكان مالك يجيز هذا ولا يرى هذا الشرط يفسد البيع (قال) نعم كان يجيزه ولا يرى هذا الشرط يفسد البيع (قلت) لم (قال) قال مالك كانه اشترى من هذه الصبرة مائة أردب فهو وان قال على أن فيها مائة أردب شبيه بهذا ولا يفسد البيع (قلت) أرأيت ان اشتري الصبرة على أن فيها مائة أردب فأعطاه غرثا ركبيل فيها وأمره أن يكيلها في غرثا ورفقه في موضع من المواضع وغاب عنه المشتري فلما أتاه قال قد كيلها وضاعت وكانت تسعين أردباً أو كانت تمام المائة وكذبه المشتري فقال لم تسكن أو قال قد كالت وكانت عشرة أرداب أو عشرين أردباً ذكر من ذلك شيئاً قليلاً (قال) أرى في قول مالك أنه لا يلزم المتابع ما قال البائع إلا أن تقوم الميتة أنه قد كالت مائة أردب

أو كلها فوجد فيها أقل من المائة بشئ يسير فبذلها المشرى فقلت له ولم لا يلزم المشتري إذا قامت بئنه أنه قد كلها فوجد فيها الاشياء يسيراً لم يلزم المشتري ذلك اليسير (قال) لانه لا يلزمه ذلك البيع الآن يشاء اذا لم يكن في الصبرة من الطعام الا شئ يسير فقلت له فهل يشتل المتاع هل قبل ذلك الشئ اليسير فان قال قد قبلته لزمته بحصته من الثمن (قال) هو يدفع عن نفسه الفضل ولا اريد برضى أن يقبله الا ان يمد مائتيه فقلت له فان كلها والمشتري حاضر فأصاب فيها شيئاً يسيراً أليكون الخيار للمشتري في أن يأخذ ما وجد فيها بحصته من الثمن وان شاء ترك في قول مالك (قال) نعم فقلت له ولا خيار في ذلك للبايع قال نعم فقلت له وإذا كان في الصبرة أكثر من المائة الا ردب الاشياء يسيراً لزمها جميعاً ولم يكن لواحد منهما في ذلك خيار في قول مالك (قال) نعم

في الرجلين يجمعان سلعتين لهما فيد ما بينهما صفقة واحدة

قلت له أرايت ان جمع رجلان ثوبين لهما فباعاها صفقة واحدة من رجل أيجوز هذا البيع في قول مالك (قال) لا أحفظه من قول مالك الساعة ولا يعجبني هذا البيع لاني أراهما جميعاً لا يعلم كل واحد منهما بما باع به سلمته فكل واحد منهما باع سلمته بما لا يعلم ماهو والمتاع أيضاً لا يدري لمن يتبع كل واحد منهما لو استحققت واحدة منهما الا بعد القيمة فقلت له وكذلك لو استاجرت داراً سنة أسكنها وعبد فلان يتخدمني سنة صفقة واحدة بمائة درهم (قال) هذا مثل ما قبله من مسائلك وهو كما وصفت لك فقلت له أرايت ان باعوا هذه الاشياء التي سألتك عنها صفقة واحدة على أن يمتصهم حملاً عن بعض أيجوز أم لا (قال) لا أراد جازاً وان تحمل بعضهم عن بعض لاني أرى المشتري كأنه انما اشترى سلمة هذا على أن يتحمل بهذا وعلى ان يشتري سلمة هذا على أن يتحمل بهذا يتحمل مليؤهم بمدهم فكنه انما اشترى من المولى سلمته على أن يتحمل له بما اشترى من هذا المدهم فلا يصلح وكذلك قال لي مالك في الذي يشتري من الرجل سلمة على أن يتحمل له بمال على رجل آخر

في مالك (قال) هذا لا يصلح فقلت له سحنون وقد كان أجاز أن يجمع الرجلان سلعتين فيد ما بينهما جميعاً وقال أشهب هو جاز إذا جمع السلعتين وباعاها بمائة دينار ان ذلك جائز وهو قول سحنون انه جائز

في البيع على الجمل بعينه والبيع على الرهن بعينه وبغير عينه
وما يخاف فيه الغلبة

قلت له أرايت ان بعته يما أو أقرضته قرضاً على أن يعطيني فلاناً حملاً بعينه أيجوز ذلك (قال) أرى ذلك جائزاً ان رضى فلان فان أبي فلان فلا بيع بينهما ولا فرض الا أن يشاء البايع ان يقضى البيع فجيل غيره ان طاع بذلك أو بغير جيل فيجوز ذلك (قال) وهذا اذا كان الجليل الذي اشترط في البيع قرب الغيبة أو بخفرتها ولم يتأخذ ذلك فقلت له كيف النكاح في هذا (قال) لا أعرف النكاح في هذا ولا أرى النكاح في هذا عندي جائزاً لان النكاح لا خيار فيه والبيع فيه الخيار فقلت له تحفظه عن مالك (قال) لا واكن مالكا قال في الرجل يتزوج المرأة على أنه ان لم يأت بالهر إلى أجل يسميه فلا نكاح بينهما (قال مالك) ليس هذا نكاح ولا نكاح بينهما فقلت له مالكا فالرجل يبيع السلعة على أنه ان لم يأت بالهرن إلى أجل كذا وكذا فلا بيع بينهما (قال) شرطها باطل والبيع لها لازم فهذا مما يدل على التردد في مسئلتك فقلت له كيف هذا في الخلع (قال) ان لم يرش فلان بالكفالة فهي زوجته فقلت له والدم المعد كذلك يكون على حقه في الفصص ان لم يرش فلان بالكفالة (قال) نعم كذلك قال مالك في الدم المعد على أن يعطيه مالا فان أعطاه مالا والا ضرب عقه فقلت له أرايت لو بعته سلمة على أن يعطيني حملاً رجلاً ماله والرجل غائب (قال) ان كانت غيبته قريبة فالبيع جائز ان رضى فلان أن يتحمل بالثمن (قال) وان كانت غيبته بعيدة فلا خير في ذلك فقلت له فان أبي فلان أن يتحمل بالثمن (قال) فالبايع بالخيار ان شاء أمضى البيع ولا جيل له بحقه وان شاء أبطأ البيع وأخذ سلمته فقلت له أرايت ان بعته عبداً لي من رجل على

أن يرهنني من حق عبد الله غائباً عنا (قال) البيع جائز وانما هو بمنزلة ما لو اشترى سلعة غائبة بسلمة حاضرة وتوقف الحاضرة فان وجدت الغائبة بحال ما كانت تفرق جاز البيع بينهما وكذلك الرهن (قلت) فان قال المشتري حين تلف العبد الذي ساء رهنا أنا أعطيك مكان العبد رهنا وثيقة من حقك ولا تنقض البيع أكون له ذلك (قال ابن القاسم) لا ينظر الى قول المشتري هاهنا وانما ذلك الى البائع ان شاء قبل وان شاء نقض البيع لانه لو أن رجلاً باع رجلاً سلمته على أن يرهنه عبداً بدينه ففعل ذلك فلما رهنه إياه قال صاحب العبد أنا أحتاج الى عبدي وأخاف عليه القوت وهذه دار أهلك إياها ثقة من حقك والدار خير من العبد لم يكن ذلك له الا أن يرضى المبرهن كذلك قال لي مالك فكذلك مستلثك انما باع على رهن بدينه فليس له أن يصرفه الى غيره (قلت) أو رأيت لو اشترت سلعة من رجل على أن أرهنه عبداً لم تفعلت فدفت اليه العبد الرهن وأخذت السلعة فمات العبد عنده أبطل هذا البيع أم لا (قال) لا يبطال البيع ويكون جائزاً ولا يكون له أن يرجع عليك برهن آخر ويكون حقه عليك الى أجله انما كان لذلك أجل أو حالا اذا لم تكونوا سميتم أجلاً (قلت) فالذي اشترى على أن يرهنه عبده فهك العبد قبل أن يصل اليه لم يبطال البيع بينهما ان أراد ذلك البائع ولم يجعل البيع جائزاً بمنزلة الذي قبض الرهن فمات عنده (قال) لان هذا انما باعه على أن يوصل اليه الرهن فهو لما لم يصل اليه لم يكن رهناً فهو خير (قال) ومما بين ذلك أنه لو فلس الرجل المشتري صاحب العبد الذي ساء رهنا والعبد غائب لم يقبضه المبرهن لم يكن البائع الذي اشترطه رهناً أحق به وكان أسوة الترماء لانه رهن غير مقبوض وانما باعه على أن يوصله اليه ولانه لم يقع في الرهن ولا في البيع موضع خطر فذلك أجازة ولا يشبه المسئلة الاخرى لان الرهن في مستلثك الاخرى قد وصل الى صاحبه وتم البيع ثم هلك الرهن بعد تمام البيع فهذا فرق ما بينهما (قلت) أو رأيت ان اشترت سلعة الى أجل على أن أعطيه بالثمن رهنا ولم أسم له الرهن أن يجوز هذا البيع أم لا (قال)

هذا البيع جائز وعليه أن يعطيه ثمة من حقه رهنا لانه من اشترى على أن يعطى رهناً فمات الرهن في ذلك الثقة ولم يقع الثمن على شيء من الرهن فيفسد به البيع فالبيع جائز (قلت) أو رأيت لو أني بعت من رجل سلعة على أن يرهنني عبده فلاناً فلما بايعته أبي أن يدفع الى العبد (قال) يحجر على أن يدفع اليك العبد (قلت) ولا تراه من رهن الذي لم يقبض (قال) لا ويجبر على أن يدفع اليك العبد (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي (قلت) وكذلك هذا في الكفالة اذا تكفلت به على أن يعطيني عبده رهنا قال نعم (قلت) فان أبي أن يعطيني عبده رهنا جبرته عليه قال نعم (قلت) وكذلك ان كان شرط عليه أن يعطيه حميلاً بحقه ولم يسمه فالبيع جائز ويجبر على أن يعطيه حميلاً قال نعم (قلت) ولا عذر له ولا يفسخ (قال) نعم وهذا مثل الرهن (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا بأس بالبيع بالنسيئة وبرهن مع ذلك وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طرقة صنف له فأتى يهودياً فرهنه دعه وقال حتى يأتينا شيء (ابن وهب) وأخبرني حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم أن رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتناشاه فأعظم فقال له رجل من القوم ألا أراك تقول لرسول الله ما تقول قال دعه فنه طالب حق ثم قال للرجل اطلق الى فلان فليعينا طعاماً الى أن يأتينا شيء فأتى اليهودي فقال لا أبيع الا بالرهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب اليه بدرعي أما والله اني لأمين في السماء وأمين في الارض

— الذرية والحلافة —

(قلت) أو رأيت ان اشترت ثياباً فرقتها أكثر من شرائي ثم بعتها من الناس بقرمها ولم أقل قامت على بذلك أن يجوز هذا البيع أم لا (قال) سألت مالكا عن هذا غير مرة وسمعت سئل عنه غير مرة فكرهه كراهية شديدة وخاف في ذلك الذرية الى الحلافة والى ما لا يجوز

ما جاء فمن باع سلمة فان لم يأت بالنقد فلا بيع بينهما

قلت في رأيت ان اشتريت عبدا على أني ان لم يقده الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما (قال) مالك لا يعجبي أن يقصد البيع على هذا قلت في ما كرهه مالك (قال) لموضع الضرر والخاطرة في ذلك كانه زاده في الثمن على أن يقده ذلك الاجل من له والا فلا شيء له وهذا من الضرر والخاطرة قلت في ويكون هذا من البيع الفاسد ويكون سبيله سبيل البيع الفاسد في القوت وغير القوت (قال) مالك لا يكون سبيله سبيل البيع الفاسد ولكن يطل الشرط ويجوز البيع فيما بينهما ويبرم الثمن الذي اشتري به (قال) قلت لمالك فلو كان عبدا أو دابة فلم يقبضها المبتاع حتى هلك في يد البائع قبل أن ياتي الاجل الذي شرط (قال) أراها من البائع ولا يشبه هذا الذي اشتري على وجه النقد على أن يذهب يأتيه بالثمن ويحبس البائع السلمة حتى يأتيه المبتاع بالثمن هلاك هذه السلمة اذا كان انما حبسها البائع على أن يأتيه المبتاع بالثمن أراها من المبتاع وهذه السلمة الاخرى التي اشتراها الى اجل فان لم يأت بالثمن فلا بيع بينهما قال مالك أراها من البائع (قال) قلت لمالك أيجز هذا البيع (قال) أكرهه ولكن ان نزل رأيت المصيبة من البائع حتى يقبضها المبتاع وأرى الشرط باطلا والبيع لازما اذا وقع البيع قلت في فاصل قول مالك في هذه المسئلة أن البيع اذا وقع بينهما على هذا ان لم يذهب الى جعل كذا وكذا فلا بيع بينهما اذا وقع البيع بطل الشرط وجاز البيع والمصيبة من البائع قبل أن يقبضها المبتاع (قال) ثم قلت في وقرئ مالك بين هذا وبين البيع الصحيح (قال) نعم قلت في وجعل البيع الصحيح المصيبة بعد عقدة البيع من المشتري (قال) نعم قلت في ما قول مالك فيمن باع سلمة من رجل على أنه ان لم يقده الى يوم أو يومين أو الى عشرة أيام فلا بيع بينهما (قال) قال مالك أكره هذا البيع أن يقده على هذا الشرط فان عقدا البيع على هذا الشرط بطل الشرط وجاز البيع بينهما

نريض يبيع من بعض ورثته في مرضه

قلت في رأيت ان بنت عبد الله في مرضي من أبي ولم أحابه يجوز أم لا (قال) نعم ذلك ان لم يكن فيه محاباة قلت في وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي قلت في وقد مات في المرض يوصي بأن يعق عنه غلام لابنه فيقول الآخر لا أبيعهم بما يسوي من الثمن أنري أن يزداد عليه كما يزداد في الاجني الى ثلث ثمنه (قال) لا وليس هو كلاجني فقد أجاز مالك أن يشتري منه بالثمن بعد الموت في المرض جائز ولا اشتراء والبيع في ذلك سواء

في بيع الاب على ابنته البكر

قلت في رأيت الجارية اذا حاضت أن يجوز صنع أبيها في مالها بيمينه وشراؤه (قال) نعم هو جائز عند مالك لأن مالكا قال حوز أبيها لها حوز ولا يجوز لها قضاء في مالها حتى تدخل بيت زوجها وتعرف من حالها

في اشتراء الامه لها الولد الصغير حر رضنه

واشتراط رضاعه أو على أنها حامل

قلت في وقال مالك من باع أمة لها ولد حر واشتراط أن عليهم رضاعه سنة ونفقته سنة ففلك جائز اذا كان ان مات الصبي أرضعوا له آخر قلت في رأيت ان اشتريت شاة على أنها حامل أن يجوز هذا البيع في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا خير في هذا بيع (قال) لانه كانه أخذ لبنها ثمننا حين باعها منه واشتراط أنها حامل والله أعلم

ثم كتاب والبيع الفاسدة من المدونة الكبرى وبه يتم الجزء التاسع

وبليه كتاب بيع الخيار وهو أول الجزء العاشر

باب البيع الفاسد

قلت ﴿أرأيت البيع الفاسد هل فيه شفعة في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أن مالكا قال يفسخ البيع الفاسد في الدور وغير ذلك وقال في الدور لأرى القوت فيها وإن تطاول سنتين أو ثلاثا فوفا وانما القوت في البيع المسمى والبيان فإذا تفاوتت بهدم أو بدين كانت على المشتري القيمة يوم قبضها ولا يستطيع ردها فأرى الآن للشفيع أن يأخذها عما لزم للمشتري من القيمة يوم قبضها لأنها صارت الآن يما لا يقدر على ردها وإن كان للمشتري أحدث فيها بناء لم يأخذها ما يدفع إليه قيمة ما أتفق مع القيمة التي وجبت للبائع على المشتري وإن كانت قد أهدمت لم يوضع للشفيع من قبل الهدم شيء وقيل له خذ قيمتها التي وجبت على المشتري أودع وإن كانت لم تقم فسخ البيع وليس للشفيع أن يأخذ لأن البيع فاسد فلا يستطيع أن يدفع إلى الشفيع شفعته لأنه إنما صنفته مثل صفقة المشتري وصفته للمشتري وقمت فاسدة فكذلك تقع صفقة الشفيع فكما ترد صفقة البائع فكذلك أيضا ينبغي أن ترد صفقة المشتري ﴿قلت﴾ فلو اشتراها مشتر يما فاسدا ثم من غيره يما صحيحا (قال) فلا شفيع أن يأخذها إن شاء بالبائع الثاني وهو الصحيح وليس له أن يأخذ بالبائع الفاسد فإن قال أنا أخذ بالبائع الفاسد قلنا ذلك لك إنما له أن يأخذ بالبائع الصحيح أو بدع لأن بيع المشتري الاشتراكية فوت فذلك جاز البيع الثاني وكان للشفيع أن يأخذ بالشفعة بالبائع الثاني وهذا قول مالك (قال) قال مالك في الأشياء كلها من باع يما حراما كان لا يفسخ حال ويفسخ قبل أن يتفاوت بشيء من الأشياء فإن باعه للمشتري قبل أن يتفاوت يما حلالا قال مالك البيع الذي ينفذ ولا يرد ويترادان البائع الأول والمشتري الأول الثمن فيها بينهما ويلزمه البيع بالقيمة يوم قبض فقل هذا رأيت مسائل في الشفعة رأيت للشفيع الأخذ بالبائع الأول لأنه أن أخذ بالبائع الأول كان ذلك نفسه غافرا حينئذ إلى البائع الأول وفسخ بيع الآخر الصحيح فلا يكون للشفيع شفعة إن تمت

أن يأخذ بالبائع الفاسد وإنما له أن يأخذ بالبائع الصحيح أو بدع ويترادان الأول لأن قيمة فيها بينهما ولم أسمع من مالك فيه شيئا لا أني استحسنت هذا ﴿قال﴾ ابن حنبل ومالك إذا كانت الدور والأرض بينهما لم تقم بينهما ولا هدم فإن قامت دية أو الهدم فإن الشفيع يأخذ إن شاء بالقيمة التي لزم للمشتري وإن شاء أخذها بدين الذي يمت به في البيع الصحيح وهي إذا قامت فإنما كان للشفيع أن يأخذها بقيمة لأنها ترد ببيع الفاسد وقد لزمته القيمة فيها حتى كأنه بيع صحيح ﴿قلت﴾ أرأيت إن تراد البيع فيها بينهما البائع الأول والمشتري الأول والشفيع من الدار في بدل للمشتري الثاني الذي اشترى شراء صحيحا فقدم الشفيع بعد ما تراد الثمن فيها بينهما وغيره المشتري الأول القيمة للبائع فقدم الشفيع فقال أنا أخذ بالشفعة (قال) ذلك للشفيع يأخذ بأى ذلك شاء ألا ترى أن المشتري الثاني الذي اشترى الدار اشترا صحيحا لو أصاب الدار عيبا بعد ما تراد البائع الأول والمشتري الأول الثمن فيها بينهما ورجع إلى القيمة بقضاء قاض أو بنير قضاء فأراد هذا المشتري الثاني أن يرد الدار على المشتري الأول بالبائع كان ذلك له فإن ردها عليه بالبائع فأراد المشتري الأول أن يرد على البائع الأول بالبائع الفاسد لم يكن ذلك له لأن البيع قد صح فيها بينهما بقيمة التي تراجعا إليها الآن يكون إنما يرد بها بالبائع فيكون له أن يرد بها بالبائع الذي ودع عليه به ورجع على البائع الأول بالقيمة التي كان أخذها منه ﴿قال﴾ وقال مالك ولو أن رجلا اشترى دابة إلى ووضع من المواضع فتعدي ذلك الموضع فسلط منه الدابة فضمنه رب الدار قيمة الدابة وقبض القيمة ثم أصاب التعدي بعد ذلك الدابة بحال لم تتغير فأراد ردها أن يستردها ويرد الثمن على التعدي (قال) قال مالك ليس ذلك له لأنه قد ضمن القيمة وقد ذلك فيها فليس له أن يستردها لأن ذلك مع قد تم فيها فكذلك ما فسدت لك من البيع الفاسد إذا ترجعا إلى القيمة لم يرد ما كان من الآجام والنياض أبكون في ذلك الشفعة (قال) إذا كانت لأرض بينهما ففيها الشفعة عند مالك لأن مالكا قال في الأرض كلها الشفعة

قلت ﴿أرأيت أن اشتريت شقة في أرض وشقة في عين من رجلين
للك الأرض تشرب تلك الأرض من تلك العين أو كان موضع العين بئراً تشرب
منها فاشتريت شقة من الأرض وبئرها فنار ماء البئر أو ماء العين ثم أتى الشفع
ليأخذ بالشقة (قال) يقال للشفع خذ بجميع الثمن أو دع لأن مالكاً قال في الشقة
ما قد شربتك لو احترق أو تهدم أو هدم المشتري بيته فإن الشفع يأخذ بالشفقة
بجميع الثمن أو يدع فكذلك هذا ﴿قلت ﴿أرأيت أن اشتريت داراً فهدمت
فيها فأتى رجل فاستحق نصفها فأراد الأخذ بالشفقة (قال) يقال له ادفع اليه
بنيانه والا فلا شقة لك وأما في النصف الذي استحق فيقال للمستحق ادفع لي
بنيانه أيضاً فإن أتى قبل للمشتري الذي نبي ادفع اليه قيمة نصف الدار بغير بيان
كان هدم البنين كله فإن أتى كاشريكين ولا يكون عليه شيء لما هدم لاهدم
على وجه الشبهة وهذا رأيت ﴿قلت ﴿أرأيت أن قال رجل يا فلان اشتري هذا
النصيب من هذه الدار فقد سلمت لك شفعتي وأشهد له بذلك فاشتراها ثم طلب شفقتي
وقد كان سلمها له قبل الاشتراء (قال) قال مالك له أن يأخذ بالشفقة وليس تسأل
وإن أشهد في ذلك قبل الاشتراء بشيء ولا ذلك مما يقطع شفقتي (قال) وقال
ولو أنه أخذ من المشتري ما لا على أن يسلم له الشقة وذلك قبل عقد البيع كان
المال مردوداً فلا يحل له هذا المال ويكون على شفقتي ﴿قال ﴿وقال مالك في
اشتري داراً فأتى رجل فأدرك فيها شقة فأراد أن يأخذ الدار بالشفقة (قال)
مالك ذلك له فقيل لمالك فأنهم اصطلحوا على أن يسلم المشتري للمستحق الذي
أن يأخذ بالشفقة بيتاً من الدار بما يصيبه من قدر الثمن على ما اشترى به الدار (قال)
قوم الدار جميعاً ويقسم الثمن عليها فأنصاب ذلك البيت من شيء كان له أن
ذلك ﴿قلت ﴿أرأيت أن وكلت وكيلاً يطاب شفعتي فيسلمها أكون تسليمها جائزاً
في قول مالك (قال) إن كان اتفاوض إليه على وجه النظر له أن رأى غيبة أخيه
وإن رأى غير ذلك سلم فيسلم الشقة فذلك جائز وإن كان أمراً أن يأخذ شفقتي

وبعض إليه أنت ينظر له وإنما أمره بالأخذ فقط فسلم الشقة فذلك غير جائز
﴿قلت ﴿أرأيت شقة الصغير إن سلمها لأب أو الوصي يجوز ذلك على الصغير
وقول مالك (قال) نعم ﴿قلت ﴿فإن لم يكن له وصي (قال) القاضي ينظر له ﴿قلت ﴿فإن
سلم القاضي شفقتي (قال) إذا رأى القاضي أن يسلم شفقتي فذلك جائز على الصغير
في رأيت ﴿قلت ﴿أرأيت أن اشتري شريكاً شركة ففاوضت في شراء الدور وبئرها
فباع أحدهما داراً قد اشتريها فطلب شريكه بالشفقة (قال) لا أعرف المفاوضة في
الدور فإن نزل هذا وتفاوضا في شراء الدور وبئرها فباع أحدهما فليس لصاحبه أن
يأخذ بالشفقة مثل ما قال مالك في المفاوضين في الاشتراء والبيع لأن أحد
المفاوضين إذا باع جاز بيه على شريكه وليس لشريكه أن يرد فهذا إذا باع فقد باع
صاحبه بقاءً لأن بيه جائز على صاحبه ﴿قلت ﴿أرأيت أن دفعت إلى رجل مالا
فرتبته فأتى لي شفقتي من دار أنا فيها شريك فاشتري ذلك الشفقتي فأردت أن
أخذ بالشفقة (قال) ذلك لك لأن مالكاً قال لو أن رجلاً اشترى شقة من دار
وللمشتري نفسه شفقتها ودخل آخر فطلب ذلك الرجل الآخر الأخذ بالشفقة فإن
المشتري أن يأخذ بالشفقة مع ذلك الرجل أيضاً يضرب المشتري والرجل الآخر
كل واحد منهما فيما اشترى للمشتري بقدر ما لكل واحد منهما في الدار ولا يضرب
المشتري بما اشترى ولكن يضرب بقدر ما كان له من الدار قبل الاشتراء فيما
يشترى ﴿قلت ﴿أرأيت رب المال يجوز له أن يبيع شيئاً مما في يده المفارض بغير
أمر المفارض في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿قلت ﴿أرأيت لو أن
مفارباً اشترى شقة من دار بمال المضاربة وهذا المضارب شفيع في الدار التي
اشترى فأراد الأخذ بالشفقة فقال رب المال ليس لك أن تأخذ بالشفقة لأنك أنت
اشترت وفيه فضل فلا شقة لك في ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى
له أن يأخذ بالشفقة ألا ترى لو كان مع هذا المفارض رجل آخر شريك في الدار لم
يسع فزاد أن يأخذ ما اشترى هذا المفارض بالشفقة كان ذلك له ولم يكن لرب

المال أن يدفعه عن ذلك فإن أخذ بالشفعة شاركه هذا المفارض شفعيا معه فإذا
له أن يأخذ مع شريكه بالشفعة وهو المشتري فإن له الشفعة وإن لم يكن معه شريك
وإن كان هو المشتري فإن ذلك لا يبطل شفעתه عندي

باب شفعة المكاتبين والبيد

قلت قلت رأيت البعد هل له شفعة في قول مالك (قال) نعم إذا كان مأذونا له
التجارة قلت قلت فإن كان غير مأذون له في التجارة (قال) سيده أول أن
أن يأخذ لبيده بالشفعة أخذ وإن أحب أن يترك ترك (قال) وهذا قول مالك قلت
أرأيت أن كان مأذونا له في التجارة فبعت الأرض وهذا المأذون له في التجارة
شفيعها فطلب البعد الأخذ بالشفعة وسلم المولى الشفعة (قال) أرى أن كان على البعد
دين فأراد البعد أن يأخذ ذلك لدين عليه ولفضل قد تبين في الذي يأخذ بالشفعة
فليس تسليم السيد هاهنا شيئا لأن ذلك ضرر على البعد وعلى الترماء لأن الدين يتولى
ذمته قلت قلت وهذا قول مالك (قال) هذا رأي وإن لم يكن عليه دين فأراد الترماء
تسليم السيد كان ذلك جائزا عليه قلت وهذا قول مالك (قال) هذا رأي قلت
أرأيت أن اشتريت أرضا والمأذون له في التجارة شفيعها فسلم شفعتي وطلب سيد
الأخذ بالشفعة (قال) تسليمه جائز وكذلك سمعت مالكا يقول في الترميم إذا
الشفعة وفيها فضل فيأتي ذلك الترماء وليس في ماله وفاء قال ليس ذلك للترماء وليس
جائز قلت قلت رأيت المكاتب أنه الشفعة في قول مالك (قال) نعم قلت
أرأيت أن أسلم شفعتي وقال مولاه أنا أخذ أ يكون ذلك له (قال) ليس له ذلك في
قول مالك لأن المكاتب أحق بماله من سيده قلت قلت ولقد سمعت من مالك في
أقوى من هذا فلم يرفه الشفعة وذلك في رجل عليه دين وقت له شفعة مريضا
كثيرة الفضل فقال غرماءه خذ بالشفعة فإن لنا فيها فضلا ودينه كبير فسترى
ماله وقال الترميم لا أريد الشفعة فقال مالك يحجر على ذلك وليس للترماء هاهنا حجب
إن شاء أخذ وإن شاء ترك فهذا بين لك أمر المكاتب والبعد قلت قلت رأيت

نسب المرأة شفعة وجبت لها وأبى زوجها ذلك (قال) تسليمها جائز عند مالك
باب تسول لا تشتري وهي أحق بماله أن لا تشتري به شيئا قلت قلت وقال مالك
وتسولها ويبيعها جائز رضى ذلك الزوج أو لم يرض إلا أن تحب في بيعها واشترائها
وإن ذلك زوجها فيكون في ثلثها قلت قلت أرأيت أن كانت غير مولى عليها ولا شفعية
في غنم فباعته واشترى خايت أ يكون لأحد من الناس والد أو غيره أن يرد محاباتها
ما خلا زوجها (قال) قال مالك ليس ذلك لأحد إلا للزوج وحده فإنه يرد ويحكم
ذلك في ثلث جميع ماله فإن كان ذلك أكثر من الثلث لم يجز منه قليل ولا كثير
ووردت جميعه وهذا قول مالك (قال) وإن أعطت المرأة زوجها ماله كله جائز ذلك
لزوجها إذا كانت غير شفعية وإنما يرد من عطية تزوجة عطيتها لتبذل زوجها قلت
أرأيت الشفعة هل تورث في قول مالك (قال) نعم قلت قلت أرأيت من أضر المعري
على عرض أ يجوز هذا وهل تكون الدار لمن أضرها ولورثته وأخذ الشفع بالشفعة
في قول مالك (قال) لا ولا يجوز هذا وفسخ لأن هذا كراه أكره حصته من الدار
حيث هذا المتكاري فلا يجوز هذا عند مالك لأن المعري عند مالك مرجعها إلى الذي
أضرها (قال) فإن كان استعمل هذا المعمر رد ما استغل لأن الضمان كان من صاحبها
وكانت الأجرة فاسدة ويكون عليه اجارة ما سكن وهذا قول مالك (قال) وقال
مالك ولو أن رجلا تصدق على رجل بدار على أن ينفق عليه حياته فلم يعلم ذلك إلا
في حين أن الذي أنفق عليه يفرم ما أنفق عليه وما استغل الذي قبض الدار فهو له
ولا ضامه صاحب الدار شيء من ذلك لأنه كان ضامنا للدار فصار الكراه له بالضمان
وقر ابن القاسم قلت وتفسير قول مالك في الصدقة هاهنا إنما هي بمنزلة البيع الفاسد
ونفسه من أنك في المعري فلا يجوز لأن المعري ضامها من ربا الذي أضرها لأنها لم
تجب للمعري أضرها قلت قلت أرأيت المتصدق عليه بالدار على أن ينفق على هذا
الرجل حياته أن أنفق عليه سنين ثم غرقت الدار أو احترقت أو غلب عليها الماء
فصار تخرأ كيف يصنعون (قال) يرجع بما أنفق على رب الدار فيأخذ رب الدار

تقابلنا ثم وكلا قبل أن نفرق قبض الثمن منه وفارقه أو وكل هو وكلا بعد ما قابلنا على أن يدفع إلى الثمن وذهب أيجوز هذا في قول مالك (قال) أرى إذا دفعه إلى الوكيل مكانه أو دفعه وكيل صاحب مكانه إليك من قبل أن نفرق فلا بأس به وإن كان أمرا يستأخر فإنه لا يجوز لانهما قد افرقا قبل أن يدفع إليه الثمن الذي أقاله به فصار بيع الدين بالدين ﴿قلت﴾ والعروض كلها إذا كانت رأس مال السلم فتقابلنا لم يجز لي أنت أفارقه حتى أقبض رأس مالي وهو مثل الدراهم والدنانير في ذلك عند مالك (قال) نعم

﴿ما جاء في الرجل يتاع من الرجل السلعة أو الطعام فيشرك﴾
﴿فيها رجلا قبل أن يتقد أو بعد ما تقد﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت سلعة من السلع فأشركت فيها رجلا قبل أن أتقده أو بعد ما تقده يصلح ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك عند مالك (قال) ولقد سألت مالكا عن رجل اشترى من رجل طعاما ثم إن أجل فأناه رجل فقال أشركني في هذا الطعام وذلك قبل أن يتكامل طعامه الذي اشترى (قال مالك) لا بأس بذلك إن أشركه على أن لا يتقده إلا إلى الأجل الذي اشترى إليه الطعام فإن اتقده فلا خير في ذلك (قال مالك) وإن اكتمل الطعام ثم أناه رجل فقال أشركني في هذا الطعام على أن أتقده لم يكن به بأس أن يشركه في ذلك الطعام اتقده أو لم يتقده لأن ذلك يصير بيما متأنفا إذا اشترط التقد ﴿قلت﴾ أرايت ان اكتمل طعامه المشتري وقد كان اشتراه إلى أجل ثم أناه رجل فقال أشركني في طعامك هذا فقال قد أشركتك ولم يشترط التقد (قال) يكون نصف الثمن على المشترك إلى أجل الطعام الذي اشتراه إليه المشتري ﴿قلت﴾ وكذلك التولية في قول مالك (قال) نعم سألت مالكا عن التولية في مثلك هذه فقال مثل ما وصفت لك في الشركة

﴿ما جاء في الرجل يتاع السلعة أو الطعام كيلا يتقد فيشرك﴾
﴿رجلا قبل أن يتكال الطعام أو يقبض السلعة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت سلعة من رجل يتقد فلم أقبضها حتى أشركت فيها رجلا أو وليها رجلا أيجوز ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ وإن كان ضمما لشركته كيلا وتقدت الثمن فوليته رجلا أو أشركته فيه قبل أن اكتمله من الذي اشترته منه (قال) قال مالك لا بأس بذلك وذلك الحلال إذا اتقده مثل ما تقد ﴿قلت﴾ لم جوزه مالك وقد جاء في الحديث الذي ذكره مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) قد جاء هذا وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفي إلا ما كان من شرك أو أقاله أو تولية ﴿قال سحنون﴾ وأخبرني ابن القاسم عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه إلا ما كان من شرك أو أقاله أو تولية (قال) وقال مالك اجتمع أهل العلم على أنه لا بأس بالشرك والأقاله والتولية في الطعام قبل أن يستوفي إذا اتقده الثمن ممن يشركه أو يقبله أو يوليّه

﴿ما جاء في الرجل يتاع الطعام يتقد فيشرك فيه رجلا ثم إلى أجل﴾
﴿قلت﴾ أرايت ان اشترى رجل طعاما يتقد فتقد الثمن ولم يكله حتى ولاه رجلا أو أشركه أو أقال البائع ولم يتقد وشرط على الذي ولى أو أشرك أو أقال أن الثمن إلى أجل (قال) قال مالك لا يصلح هذا لأن هذا مادخله الأجل صار بيما مستقبلا فصار بيع الطعام قبل أن يستوفي وإنما يصلح ذلك إذا اتقده منه لأنه إذا اتقده فقد صار للمشارك والمولى والمقال بمنزلة المشتري فإذا صنع ذلك المشارك والمولى والمقال في الطعام في التقد مثل ما صنع المشتري فقد حل على المشتري فلا بأس بذلك وإن لم يفعل في التقد مثل ما شرط على المشتري فليس هذا بتولية وهذا بيع الطعام مستقبلا فيصير بيع الطعام

تقابلنا ثم وكلت وكلا قبل أن تفترق يقبض الثمن منه وفارقه أو وكل هو وكلا
بعد ما تقابلنا على أن يدفع إلى الثمن وذهب أيجوز هذا في قول مالك (قال) أرى
إذا دفعه إلى الوكيل مكانه أو دفعه وكيل صاحبك مكانه إليك من قبل أن تفترقا
فلا بأس به وإن كان أمرا يستأخر فانه لا يجوز لانهما قد افترقا قبل أن يدفع إليه
الثمن الذي أقاله به فصار بيع الدين بالدين ﴿قلت﴾ والعروض كلها إذا كانت رأس
مال السلم فتقابلنا لم يجز لي أنت أفارقه حتى أقبض رأس مالي وهو مثل الدرهم
والدنانير في ذلك عند مالك (قال) نعم

ما جاء في الرجل يتاع من الرجل السلعة أو الطعام فيشرك به
﴿ فيها رجلا قبل أن يتعد أو بعد ما تعد ﴾

﴿ قلت ﴾ أريت أن اشتريت سلعة من السلع فأشركت فيها رجلا قبل أن أتعد
أو بعد ما أتعدته يصلح ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك عند مالك
(قال) ولقد سألت مالكا عن رجل اشترى من رجل طعاما بثمن إلى أجل فأناه
رجل فقال أشركني في هذا الطعام وذلك قبل أن يتكامل طعامه الذي اشترى (قال
مالك) لا بأس بذلك أن أشركه على أن لا يتعد إلا إلى أجل الذي اشترى إليه
الطعام فإن اتعد فلا خير في ذلك (قال مالك) وإن اكتمال الطعام ثم أناه رجل فقال
أشركني في هذا الطعام على أن أتعدك لم يكن به بأس أن يشرك في ذلك الطعام
أتعد أو لم يتعد لأن ذلك يصير بيعا مستأففا إذا اشترط النقد ﴿قلت﴾ أريت أن
اكتمال طعامه المشتري وقد كان اشتراه إلى أجل ثم أناه رجل فقال أشركني في
طعامك هذا فقال قد أشركتك ولم يشترط النقد (قال) يكون نصف الثمن على
المشرك إلى أجل الطعام الذي اشتراه إليه المشتري ﴿قلت﴾ وكذلك التولية في
قول مالك (قال) نعم سألت مالكا عن التولية في مستهلك هذه فقال مثل ما
وصفت لك في الشركة

ما جاء في الرجل يتاع السلعة أو الطعام كيلا يتعد فيشرك به
﴿ رجلا قبل أن يتكامل الطعام أو يقبض السلعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أريت أن اشتريت سلعة من رجل يتعد فم أقبضا حتى أشركت فيها
رجلا أو وليها رجلا أيجوز ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ وإن كان
طعاما اشتريته كيلا وتعدت الثمن فوليته رجلا أو أشركته فيه قبل أن اكتماله من
الذي اشتريته منه (قال) قال مالك لا بأس بذلك وذلك الحلال إذا اتعد مثل ما تعد
﴿ قلت ﴾ لم يجوزه مالك وقد جاء في الحديث الذي يذكره مالك أن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) قد جاء هذا وقد جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفي إلا ما كان من شرك أو
اقالة أو تولية ﴿قال سخنون﴾ وأخبرني ابن القاسم عن سليمان بن بلال عن ربيعة
ابن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن السبب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
أتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه إلا ما كان من شرك أو اقالة أو تولية (قال) وقال
مالك اجتمع أهل العلم على أنه لا بأس بالشرك والاقالة والتولية في الطعام قبل أن
يستوفي إذا اتعد الثمن بمن يشركه أو يقيله أو يولية

ما جاء في الرجل يتاع الطعام بتعد فيشرك فيه رجلا ثمن إلى أجل

﴿ قلت ﴾ أريت أن اشتري رجلا طعاما بتعد فتعد الثمن ولم يكمله حتى ولاه رجلا أو
أشركه أو أقال البائع ولم يتعد وشرط على الذي ولاه أو أشركه أو أقال أن الثمن إلى أجل
(قال) قال مالك لا يصلح هذا لأن هذا لما دخله الأجل صار بيعا مستقبلا فصار بيع
الطعام قبل أن يستوفي وأنا يصلح ذلك إذا اتعد منه لانه إذا اتعد فقد صار المشرك
والمولى والمقال بمنزلة المشتري فإذا صنع ذلك المشرك والمولى والمقال في الطعام في النقد
مثل ما صنع المشتري فقد حل محل المشتري فلا بأس بذلك وإن لم يفعل في النقد مثل
ما شرط على المشتري فليس هذا بتولية وهذا بيع الطعام مستقبلا فيصير بيع الطعام

فقابلنا ثم وكلت وكيلًا قبل أن نفرق قبض الثمن منه وفارقه أو وكل هو وكيلًا بعد ما قابلنا على أن يدفع إلى الثمن وذهب أيجوز هذا في قول مالك (قال) أرى إذا دفعه إلى الوكيل مكانه أو دفعه وكيل صاحبك مكانه إليك من قبل أن نفرق فلا بأس به وإن كان أمرًا يستأخر فانه لا يجوز لانهما قد افرقا قبل أن يدفع إليه الثمن الذي أقاله به فصار بيع الدين بالدين ﴿قلت﴾ والعروض كلها إذا كانت رأس مال السلم فتقابلنا لم يجز لي أنت أفارقه حتى أقبض رأس مالي وهو مثل الدرهم والدنانير في ذلك عند مالك (قال) نعم

ما جاء في الرجل يتاع من الرجل السلعة أو الطعام فيشرك

فيها رجلا قبل أن يتعد أو بعد ما تعد

﴿قلت﴾ أريت أن اشتريت سلعة من السلم فأشركت فيها رجلا قبل أن أتعد أو بعد ما تعدته يصلح ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك عند مالك (قال) ولقد سألت مالكا عن رجل اشترى من رجل طعاما ثم إلى أجل فأناه رجل فقال أشركني في هذا الطعام وذلك قبل أن يكتال طعامه الذي اشترى (قال مالك) لا بأس بذلك أن أشركه على أن لا يتعد إلا إلى الأجل الذي اشترى إليه الطعام فإن اتعد فلا خير في ذلك (قال مالك) وإن اكتال الطعام ثم أناه رجل فقال أشركني في هذا الطعام على أن أتعدك لم يكن به بأس أن يشركه في ذلك الطعام أتعد أو لم يتعد لأن ذلك يصير بيعا مستأنفا إذا اشترط التعد ﴿قلت﴾ أريت أن اكتال طعامه المشتري وقد كان اشتراه إلى أجل ثم أناه رجل فقال أشركني في طعامك هذا فقال قد أشركتك ولم يشترط التعد (قال) يكون نصف الثمن على المشترك إلى أجل الطعام الذي اشتراه إليه المشتري ﴿قلت﴾ وكذلك التولية في قول مالك (قال) نعم سألت مالكا عن التولية في مسئلتك هذه فقال مثل ما وصفت لك في الشراكة

ما جاء في الرجل يتاع السلعة أو الطعام كيلا بتعد فيشرك

رجلا قبل أن يكتال الطعام أو يقبض السلعة

﴿قلت﴾ أريت أن اشتريت سلعة من رجل بتعد فلم أقبضها حتى أشركت فيها رجلا أو وليها رجلا أيجوز ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ وإن كان طعاما اشتريته كيلا وتعدت الثمن فوليته رجلا أو أشركته فيه قبل أن أكتاله من الذي اشتريته منه (قال) قال مالك لا بأس بذلك الحلال إذا اتعد مثل ما تعد ﴿قلت﴾ لم جوزه مالك وقد جاء في الحديث الذي ذكره مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) قد جاء هذا وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفي إلا ما كان من شرك أو أقالة أو تولية ﴿قال سحنون﴾ وأخبرني ابن القاسم عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سميد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه إلا ما كان من شرك أو أقالة أو تولية (قال) وقال مالك اجتمع أهل العلم على أنه لا بأس بالشرك والأقالة والتولية في الطعام قبل أن يستوفي إذا اتعد الثمن ممن يشركه أو يقبله أو يوليه

ما جاء في الرجل يتاع الطعام بتعد فيشرك فيه رجلا ثم إلى أجل

﴿قلت﴾ أريت أن اشتري رجلا طعاما بتعد فتعد الثمن ولم يكتله حتى ولاء رجلا أو أشركه أو أقال البائع ولم يتعد وشرط على الذي ولى أو أشرك أو أقال أن الثمن إلى أجل (قال) قال مالك لا يصلح هذا لأن هذا ما داخله الأجل صار بيعا مستقبلا فصار بيع الطعام قبل أن يستوفي وإنما يصلح ذلك إذا اتعد منه لانه إذا اتعد فقد صار للشرك والمولى والمقال بمنزلة المشتري فإذا صنع ذلك المشترك والمولى والمقال في التعد مثل ما صنع المشتري فقد حل محل المشتري فلا بأس بذلك وإن لم يفعل في التعد مثل ما شرط على المشتري فليس هذا بتولية وهذا بيع الطعام مستقبلا فيصير بيع الطعام

قبل أن يستوفي فلا يصلح ذلك وكذلك قال لي مالك ﴿قال﴾ وقال لي مالك وما ابتعت من العروض والحيوان إلى أجل مضمونه على رقاب الرجال فبعتها بربح أو نقصان وانتقدت ثمنها فأفلس الذي عليه المتاع أو الحيوان فليس على الذي باع منه قليل ولا كثير والتبائة للذي اشترى على الذي عليه المتاع وليس على الذي باع السلعة من التبائة قليل ولا كثير ﴿قلت﴾ ولم كان هذا هكذا في قول مالك (قال) لأنه إنما اشترى ديناً على رقاب الرجال فله ذمتهم ولم يشتر سلعة قائمة بعينها

ما جاء في الرجل يتاع السلعة ويشرك فيها رجلاً فتألف قبل أن يقبضها

﴿قلت﴾ أرايت أن اشترت سلعة من السلم فأنا في رجل فقال أشركني في سامتك فقبضت فأشركته فهلكت السلعة قبل أن يقبضها مني المشرک أو قبل أن يقبض منها شيئاً (قال) هلاكها منهما جميعاً عند مالك ﴿قال﴾ ولقد سألت مالك عن رجل اشترى طعاماً فأكثاله في سفينته فأنا رجلاً فقال أشركني في طعامك هذا ففعل وأشركه ثم غرقت السفينة وذهب الطعام قبل أن يقاسمه ويقبض حصته (قال) قال مالك هلاك الطعام منهما جميعاً ويرجع على صاحبه بنصف الثمن الذي تقدمه في الطعام

ما جاء في الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلاً ولا يسمى شركته

﴿قلت﴾ أرايت لو أن عبداً اشتراه رجلان فقبضهما رجل فقال أشركاني فأشركاه كم يكون له من البعد (قال) يكون لكل واحد منهم ثلث البعد لأنها إنما أراد أن يكون في البعد كاحدهما

ما جاء في الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلاً على أن يتقدمه

﴿قلت﴾ أرايت أن اشترت سلعة من السلم فأشركت فيها رجلاً على أن يتقدم هي وذلك بعد أن قبضت ما اشترت أو قبل أن أقبض (قال) لا يجوز ذلك عند

مالك في الوجين جميعاً لأن هذا عند مالك بيع وسلف فلا يجوز ﴿قلت﴾ وكذلك هذا في العروض كلها والطعام سواء في قول مالك لا يصلح أن يشركه على أن يتقدم عنه (قال) نعم لا يصلح هذا عند مالك على حال من الحال

ما جاء في التولية

﴿قلت﴾ أرايت أن أسلمت إلى رجل في طعام فقال الذي أسلمت إليه بعد ذلك ولني هذا الطعام الذي لك علي فقبضت هل يجوز ويكون تولية أم لا (قال) إنما التولية عند مالك لغير الذي له عليه الطعام فالذي عليه الطعام إنما يقال وليس بولي فإذا قال ولي الطعام الذي لك علي ففعل وتقدمه كان جائزاً ويكون آقالة وليس يكون تولية ﴿قلت﴾ أرايت أن اشترت من رجل طعاماً فأنا أكلته أنا في رجل فقال ولي فقلت أوليك بكلي (فقال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فإن قال هذا مدى اشترته فأنا أوليكه فتولاه مني فأصابه نافصاً (قال) تقصاه للمولى وزادته إذا كان من نقصان الكيل وزيادة الكيل وليس على هذا الذي ولي من نقصان الكيل شيئاً وليس له من زيادته شيء ﴿قلت﴾ أرايت أن ولي هذا المد إلى الذي اشترى فأصابه الذي قبضه نافصاً تقصاً بنا (قال) إن كان ذلك النقصان من نقصان الكيل فهو للمولى وإن كان تقصاً أكثر من نقصان الكيل وضع عنه بحساب ما اشترى ولم يكن على الذي ولي ضمان ما انتقص وإن كانت زيادة يعلم أنها ليست من زيادة الكيل فهو للذي ولي ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الشركة في جميع هذا قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال لي مالك وإذا أشركه وإن لم يكن له تلف كانت المصيبة بينهما ﴿قلت﴾ فإن أسلمت في حنطة فوليت بعضها قبل محل الاجل ربعها بربح الثمن أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم وكذلك جميع العروض ﴿قلت﴾ وعلى هذا يحمل ما كان من جميع هذه الاعضاء في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أليس كان مالك لا يرى بأساً بالشرك والتولية والآقالة في السلم في جميع الأشياء الطعام وغيره إذا انتقد (قال) نعم لم

قبل أن يستوفي فلا يصلح ذلك وكذلك قال لي مالك ﴿قال﴾ وقال لي مالك وما
أثبتت من العروض والحوان إلى أجل مضمونة على رقاب الرجال فبعتها بربح أو
تقصان وانقادت ثمنها فأفلس الذي عليه المتاع أو الحيوان فليس على الذي باع منه
قليل ولا كثير والتبائة للذي اشتري على الذي عليه المتاع وليس على الذي باع السلعة
من التبائة قليل ولا كثير ﴿قلت﴾ ولم كان هذا هكذا في قول مالك (قال) لأنه أنا
أشترى ديناً على رقاب الرجال فله ذمتهم ولم يشتر سلعة فأثمة بعينها

﴿ما جاء في الرجل يتبع السلعة ويشرك فيها رجلاً فتأب قبل أن يقبضها﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت سلعة من السلعة فأنا رجل فقال أشركني في سلعتك
فقبضت فأشركته فهلكت السلعة قبل أن يقبضها مني المشرِك أو قبل أن يقبض
منها شيئاً (قال) هلاكها منهما جميعاً عند مالك ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن
رجل اشترى طعاماً فآكله في سفينة فأنا رجلاً فقال أشركني في طعامك هذا
فقبضت وأشركته ثم غرقت السفينة وذهب الطعام قبل أن يقاسمه وقبض حصته
(قال) قال مالك هلاك الطعام منهما جميعاً ويرجع على صاحبه بنصف الثمن الذي
تقده في الطعام

﴿ما جاء في الرجل يشترى السلعة ويشرك فيها رجلاً ولا يسمى شركته﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن عبداً اشتراه رجلان فلقبهما رجل فقال أشركاني فأشركاه كم
يكون له من العبد (قال) يكون لكل واحد منهم ثلث العبد لأنهما إنما أراد أن يكون
في العبد كاحدهما

﴿ما جاء في الرجل يشترى السلعة ويشرك فيها رجلاً على أن يقبضه عنه﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت سلعة من السلعة فأشركت فيها رجلاً على أن يقبض
مني وذلك بعد أن قبضت ما اشتريت أو قبل أن أقبض (قال) لا يجوز ذلك عند

مالك في الوجهين جميعاً لأن هذا عند مالك بيع وسات فلا يجوز ﴿قلت﴾ وكذلك
هذا في العروض كلها والطعام سواء في قول مالك لا يصلح أن يشركه على أن يقبض
عنه (قال) نعم لا يصلح هذا عند مالك على حال من الحال

﴿ما جاء في التولية﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن أسلمت إلى رجل في طعام فقال الذي أسلمت إليه بعد ذلك ولي
هذا الطعام الذي لك علي ففعلت هل يجوز ويكون تولية أم لا (قال) إنما التولية
عند مالك لغير الذي له عليه الطعام فالذي عليه الطعام إنما يقال وليس بولي فإذا قال
ولي الطعام الذي لك علي ففعلت هل يجوز ويكون تولية أم لا (قال) إنما التولية
﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت من رجل طعاماً فأنا كنهه أناني رجل فقال ولي
فقلت أوليك بكيلي (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فإن قال هذا مدي
أشتريته فأنا أوليك فتولاه مني فأصابه نأصاً (قال) تقصاه للمولى وزادته إذا كان
من نقصان الكيل وزيادة الكيل وليس على هذا الذي ولي من نقصان الكيل
شيء وليس له من زيادته شيء ﴿قلت﴾ أ رأيت أن ولي هذا المدي الذي اشتري
فأصابه الذي قبضه نأصاً نقصاناً بئنا (قال) إن كان ذلك النقصان من نقصان الكيل
فهو للمولى وإن كان نقصاناً أكثر من نقصان الكيل وضع عنه بحساب ما اشترى
ولم يكن على الذي ولي ضمان ما انتقص وإن كانت زيادة يعلم أنها ليست من
زيادة الكيل فهو للذي ولي ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك
الشركة في جميع هذا قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال لي
مالك وإذا أشركه وإن لم يكن له ثلث كانت المصيبة بينهما ﴿قلت﴾ فإن أسلمت في
حظصة فويلت لبعضها قبل محل الاجل ربما يربح الثمن أيجوز ذلك في قول مالك
(قال) نعم وكذلك جميع العروض ﴿قلت﴾ وعلى هذا يحمل ما كان من جميع هذه
الاشياء في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أليس كان مالك لا يرى بأساً بالشرك
والتولية والاقالة في السلم في جميع الاشياء الطعام وغيره إذا انتقد (قال) نعم لم

قبل أن يستوفي فلا يصلح ذلك وكذلك قال لي مالك **قلت** وقال لي مالك وما
ابتعت من العروض والحيوان إلى أجل مضمونة على رقاب الرجال فبعتها بربع أو
نقصان وانقذت منها فأفلس الذي عليه المتاع أو الحيوان فليس على الذي باع منه
قليل ولا كثير والبيعة للذي اشترى على الذي عليه المتاع وليس على الذي باع السلعة
من التباعة قليل ولا كثير **قلت** ولم كان هذا هكذا في قول مالك (قال) لانه انما
اشترى ديناً على رقاب الرجال فله ذمتهم ولم يشتر سلعة قائمة بعينها

ما جاء في الرجل يتاع السلعة ويشرك فيها رجلاً فتان قبل أن يقبضها
قلت أرأيت ان اشترت سلعة من السلع فأنا في رجل فقال أشركني في سلعتك
فقلت فأشركته فهلكت السلعة قبل أن يقبضها مني المشرک أو قبل أن يقبض
منها شيئاً (قال) هلاكها منهما جميعاً عند مالك **قال** ولقد سألت مالكا عن
رجل اشترى طعاماً فأكثاله في سفينة فأنا رجلاً فقال أشركني في طعامك هذا
فقلت وأشركه ثم غرقت السفينة وذهب الطعام قبل أن يقاسمه وقبض حصته
(قال) قال مالك هلاك الطعام منهما جميعاً ويرجع على صاحبه بنصف الثمن الذي
تقدمه في الطعام

ما جاء في الرجل يشترى السلعة ويشرك فيها رجلاً ولا يسمى شركته
قلت أرأيت لو أن عبداً اشتراه رجلان فاتفقوا رجل فقال أشركاني فأشركاه كم
يكون له من العبد (قال) يكون لكل واحد منهم ثلث العبد لانها انما أراد أن يكون
في العبد كاحدهما

ما جاء في الرجل يشترى السلعة ويشرك فيها رجلاً على أن يتقدمه
قلت أرأيت ان اشترت سلعة من السلع فأشركت فيها رجلاً على أن يتقدم
حي وذلك بعد أن قبضت ما اشترت أو قبل أن أقبض (قال) لا يجوز ذلك عند

مالك في الوجهين جميعاً لان هذا عند مالك بيع وسلف فلا يجوز **قلت** وكذلك
هذا في العروض كلها والطعام سواء في قول مالك لا يصلح أن يشرك على أن يتقدم
عنه (قال) نعم لا يصلح هذا عند مالك على حال من الحال

ما جاء في التولية

قلت أرأيت ان أسلمت إلى رجل في طعام فقال الذي أسلمت إليه بعد ذلك ولي
هذا الطعام الذي لك علي فقلت هل يجوز ويكون تولية أم لا (قال) انما التولية
عند مالك لغير الذي له عليه الطعام فالذي عليه الطعام انما يقال وليس يولى فإذا قال
ولي الطعام الذي لك علي فقلت وتقدمه كان جائزاً ويكون آثالة وليس يكون تولية
قلت أرأيت ان اشترت من رجل طعاماً فأنا كنه أناني رجل فقال ولي
قلت أوليك بكيلي (فقال) لا بأس بذلك عند مالك **قلت** فان قال هذا مدى
اشترته فأنا أوليكه فتولاه مني فأصابه ناقصاً (قال) نقصه للمولى وزيادة إذا كان
من نقصان الكيل وزيادة الكيل وليس على هذا الذي ولي من نقصان الكيل
شيء وليس له من زيادته شيء **قلت** أرأيت ان ولي هذا المد إلى الذي اشترى
فأصابه الذي قبضه ناقصاً نقصاً بئنا (قال) ان كان ذلك النقصان من نقصان الكيل
فهو للمولى وان كان نقصاناً أكثر من نقصان الكيل وضع عنه بحسب ما اشترى
ولم يكن على الذي ولي ضمان ما تنقص وان كانت زيادة تعلم أنها ليست من
زيادة الكيل فهو للذي ولي **قلت** وهذا قول مالك قال نعم **قلت** وكذلك
الشركة في جميع هذا قال نعم **قلت** وهذا قول مالك قال نعم **قال** وقال لي
مالك واذا أشركه وان لم يكن له ثلث كانت المصيبة بينهما **قلت** فان أسلمت في
حظنة قولت بضمها قبل عمل الاجل ربها بربع الثمن أيجوز ذلك في قول مالك
(قال) نعم وكذلك جميع العروض **قلت** وعلى هذا يحمل ما كان من جميع هذه
الاشياء في قول مالك قال نعم **قلت** ليس كان مالك لا يرى بأساً بالشرك
والتولية والاقالة في السلم في جميع الاشياء الطعام وغيره اذا انتقد (قال) نعم لم

قبل أن يستوفي فلا يصلح ذلك وكذلك قال لي مالك ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك وما
أبعت من العروض والحيوان إلى أجل مضمونة على رقاب الرجال فبمتها بريح أو
تقصان وانتقدت ثمنها فأفلس الذي عليه المتاع أو الحيوان فليس على الذي باع منه
قليل ولا كثير والتباعة للذي اشترى على الذي عليه المتاع ليس على الذي باع السلة
من التباعة قليل ولا كثير ﴿ قلت ﴾ ولم كان هذا هكذا قال مالك (قال) لأنه إنما
اشترى ديناً على رقاب الرجال فله ذمتهم ولم يشتر سعة قاعة بعينها

﴿ ما جاء في الرجل يتاع السلة ويشترى فيها رجلاً فتأت قبل أن يقبضها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن اشترى سلة من السلع فأباني رجل فقال أشركني في سلمتك
فقلت فأشركته فهلكت السلة قبل أن يقبضها مني الشريك أو قبل أن يقبض
منها شيئاً (قال) هلاكها جميعاً عند مالك ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن
رجل اشترى طعاماً فأكتاله في سفينة فأناه رجلاً فقال أشركني في طعامك هذا
ففعل وأشركه ثم غرقت السفينة وذهب الطعام قبل أن يقاسمه ويقبض حصته
(قال) قال مالك هلاك الطعام منهما جميعاً ويرجع على صاحبه بنصف الثمن الذي
تقدمه في الطعام

﴿ ما جاء في الرجل يشتري السلة ويشترى فيها رجلاً ولا يسمى شركته ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن عبداً اشتراه رجلان فاتفقهما رجل فقال أشركاني فأشركاه كم
يكون له من العبد (قال) يكون لكل واحد منهم ثلث العبد لأنهما إنما أراد أن يكون
في العبد كاحدهما

﴿ ما جاء في الرجل يشتري السلة ويشترى فيها رجلاً على أن يتقدمه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن اشترى سلة من السلع فأشركت فيها رجلاً على أن يتقدم
مني وذلك بعد أن قبضت ما اشتريت أو قبل أن أقبض (قال) لا يجوز ذلك عند

مالك في الوجهين جميعاً لأن هذا عند مالك بيع وسلف فلا يجوز ﴿ قلت ﴾ وكذلك
هذا في العروض كلها والطعام سواء في قول مالك لا يصلح أن يشركه على أن يتقدم
عنه (قال) نعم لا يصلح هذا عند مالك على حال من الحال

﴿ ما جاء في التولية ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن أسلمت إلى رجل في طعام فقال الذي أسلمت إليه بعد ذلك ولني
هذا الطعام الذي لك علي ففعلت هل يجوز ويكون تولية أم لا (قال) إنما التولية
عند مالك لتبر الذي له عليه الطعام فالذي عليه الطعام إنما يقال وليس يولى فإذا قال
ولني الطعام الذي لك علي ففعل وقدمه كان جائزاً ويكون آتالة وليس يكون تولية
﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن اشترى من رجل طعاماً فأأكلته أنا رجل فقال ولني
قلت أوليك بكيلي (فقال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ فإن قال هذا مدي
اشترته فأنا أوليك فتولاه مني فأصابه نافصا (قال) تقصاه للمولى وزادته إذا كان
من نقصان الكيل وزيادة الكيل وليس على هذا الذي ولي من نقصان الكيل
شيء وليس له من زيادته شيء ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن ولي هذا المدي الذي اشترى
فأصابه الذي قبضه نافصا نقصاناً بئنا (قال) إن كان ذلك النقصان من نقصان الكيل
فهو للمولى وإن كان نقصاناً أكثر من نقصان الكيل وضع عنه بحسب ما اشترى
ولم يكن على الذي ولي ضمان ما انتقص وإن كانت زيادة يعلم أنها ليست من
زيادة الكيل فهو للذي ولي ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك
الشركة في جميع هذا قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال لي
مالك وإذا أشركه وإن لم يكن له ثلث كانت المصيبة بينهما ﴿ قلت ﴾ فإن أسلمت في
حظيرة فوليت بعضها قبل محل الأجل ردها بربع الثمن أيجوز ذلك في قول مالك
(قال) نعم وكذلك جميع العروض ﴿ قلت ﴾ وعلى هذا يحمل ما كان من جميع هذه
الإشياء في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أليس كان مالك لا يرى بأساً بالشرك
والتولية والإقالة في السلم في جميع الأشياء الطعام وغيره إذا انتقد (قال) نعم لم

يكن يرى بذلك بأساً **قلت** أرأيت أن اشتريت سلمة عبداً أو غيره فقلت رجلاً فقال ولني السلمة التي اشتريت بالثمن الذي اشتريت ولم أخبره بما اشتريت به السلمة فقلت نعم قد وليتك ثم أخبرته بالثمن أرى البيع جائزاً أو فاسداً في قول مالك (قال) لا أحفظ عن مالك في هذا يعني شيئاً ولكني أرى للمشتري بالخيار إذا أخبره **بما** اشتراه به إن شاء أخذ وإن شاء ترك فإن كان اتاؤلاً على أن السلمة واجبة بما اشتراها به هذا المشتري من قبل أن يخبره بالثمن فلا خير في ذلك وهذا من الخطأرة والقار فإذا ولاه ولم يوجه عليه كان المتناع فيه بالخيار **قلت** وإن كان إنما اشترى السلمة بمحنة أو شعير أو شيء مما يكال أو يوزن فأخبره بالثمن بعد ما ولاه أرى البيع جائزاً (قال) نعم والمشتري بالخيار **قلت** وكذلك إن كان إنما اشترى السلمة بعبد أو دابة أو بحيوان أو بباب فلقه رجل فقال ولني هذه السلمة فقال قد وليتك وهذا قبل أن يخبره بما اشتراه به ثم أخبره أنه إنما اشتراها بحيوان أو بعرض (قال) أرى المشتري بالخيار أن شاء أخذ وإن شاء ترك **قلت** فإن رضى المشتري أن يأخذها (قال) يأخذ السلمة بثمنها من العروض والحيوان الذي اشترى **بهيته** في صفته وجودته ونحوه **قلت** وكذلك لو أن رجلاً قال في مجلس اشترت اليوم سلمة رخيصة فقال له رجل ولني إياها فقال قد فلت ولم يخبره بالثمن ولم يخبره بالسلمة فقال المولى هو عبد فقال المولى قد رضيت (قال) ذلك له. فقال المولى أخذته بثمنه دينار فقال للمولى لا حاجة لي به (قال) ذلك له **قلت** فإن قال قد أخذته منك (قال) إن كان حين ولاه إنما ولاه على غير وجه الإيجاب على المولى وإنما هو أن رضى أخذ وإن سخط ترك بمنزلة المعروف يصنعه به وإنما يجب البيع على الذي يولي ولا يجب البيع على المولى إلا بعد النظر والمعرفة بالثمن فإن رضى أخذ وإن سخط ترك (قال) فلا أرى بهذا البيع بأساً وإن ولاه على أن السلمة قد وجبت للمشتري قبل أن يسميها وقبل أن يعرفها المولى وقبل أن يعرف مال الثمن وإنما سماها ولم يخبره بالثمن فهي عليه واجبة فلا خير في هذا لأن هذا قار ومخاطرة وإنما يجوز من ذلك كله ما كان على وجه المعروف من البائع والمشتري في ذلك بالخيار

فلا أرى بهذا بأساً **قلت** أرأيت أن اشتريت عبد رجلاً ولم تخبرني بصفته إلا أنه قال عبد في بيتي فقال له رجل قد أخذته منك بثمنه دينار من غير أن يصف له العبد أو يكون المشتري قد رأى العبد قبل ذلك هل يكون المشتري بالخيار في قول مالك (قال) قال مالك البيع ها هنا فاسد لا خير فيه **قلت** فما فرق ما بين هذا وبين ما سألتك عنه من التولية قبل هذا ولم لا تجعل لهذا المشتري الخيار إذا نظر وجعله بمنزلة المولى السلمة (قال) لأن هذا بيع على وجه المكاسبة والإيجاب والذي ولي السلمة لو كان على وجه الإيجاب والمكاسبة كان مثل هذا لا خير فيه وهذا البيع إن كان سميًا بالخيار فيه وإن كان على وجه المكاسبة فلا بأس بذلك مثل أن يقول عندي غلام قد ابتعته بثمنه دينار فانظر إليه فإن رضيت فقد بعتك بثمانى دينار فلا بأس بذلك وإن واجبه عليه ولم يجعله بالخيار إذا نظر فلا خير في هذا البيع وأما التولية فأنما هو معروف صفته البائع إلى المشتري فذلك جعلنا الخيار للمشتري إذا نظر فإن شاء أخذ وإن شاء ترك والتولية إذا كانت تلزم البائع ولا تلزم المشتري إلا بعد معرفة الثمن والنظر إلى السلمة فأنما هو معروف صفته بالذي ولاه السلمة

س ما جاء في بيع زريعة البقول قبل أن تستوي **س**

قلت وقال لي مالك في زريعة الفجل الأبيض الذي يؤكل وزريعة الجزر وزريعة الساق والكراث والخرفر وما أشبهه إذا اشتراه رجل فلا بأس أن يبيعه قبل أن يستوفيه لأن هذا ليس بطعام ولا بأس بالواحد منه بالآخرين من صنف واحد (قال) مالك) وأما زريعة الفجل الذي يخرج منه الزيت فلا يصح أن يبيعه قبل أن يستوفيه لأن هذا طعام ألا ترى أن الزيت فيه وأما ما وصفت لك من زريعة الجزر والساق والفجل الذي يؤكل ليس فيه من الطعام شيء **فإن** قال قائل أنه يزرع فينبت منه ما يؤكل منه **فيل** له **فإن** التوى قد يزرع فينبت النخل فيخرج من النخل ما يؤكل

(أ) هو البطيخ اه من هاشم الاصل

يكن يرى بذلك بأساً **قلت** أرأيت ان اشتريت سلعة عبداً أو غيره فقلت رجلاً فقال وني السلعة التي اشتريت بالثمن الذي اشتريت ولم أخبره بما اشتريت به السلعة فقلت نعم قد وليتك ثم أخبرته بالثمن أرى البيع جائزاً أو فاسداً في قول مالك (قال) لا أخفظ عن مالك في هذا بعينه شيئاً ولكني أرى المشتري بالخيار اذا أخبره البائع بما اشتراها ان شاء أخذ وان شاء ترك فان كان انما ولا على أن السلعة واجبة له بما اشتراها به هذا المشتري من قبل أن يخبره بالثمن فلا خير في ذلك وهذا من المخاطرة والقمار فاذا ولاه ولم يوجه عليه كان المتبايع فيه بالخيار **قلت** وان كان انما اشتري السلعة بمنطة أو شعير أو شئ مما يكال أو يوزن فأخبره بالثمن بعد ما ولاه أرى البيع جائزاً (قال) نعم والمشتري بالخيار **قلت** وكذلك ان كان انما اشتري السلعة بعبء أو دابة أو بحبوان أو بتياب فلفيه رجل فقال وني هذه السلعة فقال قد وليتك وهذا قبل أن يخبره بما اشتراها به ثم أخبره أنه انما اشتراها بحبوان أو بعرض (قال) أرى المشتري بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك **قلت** فان رضى المشتري أن يأخذها (قال) يأخذ السلعة بثمنها من العروض والحبوان الذي اشترى بعينه في صفته وجودته ونحوه **قلت** وكذلك لو أن رجلاً قال في مجلس اشترت اليوم سلعة رخيصة فقال له رجل وني ايها فقال قد قبلت ولم يخبره بالثمن ولم يخبره بالسلعة فقال المولى هو عبد فقال المولى قد رضيت (قال) ذلك له. فقال المولى أخذته بثمانية دينار فقال المولى لا حاجة لي به (قال) ذلك له **قلت** فان قال قد أخذته منك (فقال) ان كان حين ولاه انما ولاه على غير وجه الايجاب على المولى وانما هو ان رضى أخذ وان سخط ترك بمنزلة المعروف يصنمه به وانما يجب البيع على الذي يولي ولا يجب البيع على المولى الا بعد النظر والمعرفة بالثمن فان رضى أخذ وان سخط ترك (قال) فلا أرى بهذا البيع بأساً وان ولاه على أن السلعة قد وجبت للمشتري قبل أن يسميها وقبل أن يعرفها المولى وقبل أن يعرف ما لثمن وانما سماها ولم يخبره بالثمن فهي عليه واجبة فلا خير في هذا لان هذا قمار ومخاطرة وانما يجوز من ذلك كله ما كان على وجه المعروف من البائع والمشتري في ذلك بالخيار

فلا أرى بهذا بأساً **قلت** أرأيت ان اشتريت عبد رجل ولم يخبرني بصفته الا أنه قال عبد في بيتي فقال له رجل قد أخذته منك بثمانية دينار من غير أن يصف له العبد أو يكون المشتري قد رأى العبد قبل ذلك هل يكون المشتري بالخيار في قول مالك (قال) قال مالك البيع ها هنا فاسد لا خير فيه **قلت** فما فرق ما بين هذا وبين ما سألتك عنه من التولية قبل هذا ولم لا تجل لهذا المشتري الخيار اذا نظر وبجمله بمنزلة المولى السلعة (قال) لان هذا بيع على وجه المكايسة والايجاب والذي ولي السلعة لو كان على وجه الايجاب والمكايسة كان مثل هذا لا خير فيه وهذا البيع ان كان سميًا بالخيار فيه وان كان على وجه المكايسة فلا بأس بذلك مثل أن يقول عندي غلام قد ابتعته بثمانية دينار فانظر اليه فان رضيت قد بتمتكم بتمتني دينار فلا بأس بذلك وان واجبه عليه ولم يجعله بالخيار اذا نظر فلا خير في هذا البيع وأما التولية فانما هو معروف صنمه البائع الى المشتري فذلك جعلنا الخيار للمشتري اذا نظر فان شاء أخذ وان شاء ترك والتولية اذا كانت تلزم البائع ولا تلزم المشتري الا بعد معرفة الثمن والنظر الى السلعة فانما هو معروف صنمه والذي ولاه السلعة

ما جاء في بيع زريبة البقول قبل أن تستوفى

قلت وقال لي مالك في زريبة الفجل الأبيض الذي يؤكل وزريبة الجزر وزريبة السلق والكراث والخربز وما أشبهه انه يشتريه رجل فلا بأس أن يبيعه قبل أن يستوفيه لان هذا ليس بطعام ولا بأس بالواحد منه بالآخرين من صنف واحد (قال مالك) وأما زريبة الفجل الذي يخرج منه الزيت فلا يصح أن يبيعه قبل أن يستوفيه لان هذا طعام ألا ترى ان الزيت فيه وأما ما وصفت لك من زريبة الجزر والسلق والفجل الذي يؤكل ليس فيه من الطعام شئ **فان قال قائل** انه يزرع فينبت منه ما يؤكل منه **فيل** له **فان** التوى قد يزرع فينبت الفجل فيخرج من الفجل ما يؤكل

ما جاء في بيع التابل قبل أن يستوفى

قال قال مالك كل شيء من الطعام لا يباع إذا اشترى حتى يستوفى ولا للملح ولا التابل كله إذا اشترته كيلا أو وزنا للفلل والكسبر والقرناب والشونيز والتابل كله لا يباع إذا اشتراه الرجل حتى يستوفيه ولا يصلح إلا مثلا بتل ولا يصلح منه أنبان بواحد من صنف واحد بدأيد إلا أن تختلف الأنواع منه

ما جاء في بيع الماء قبل أن يستوفى

قال قال مالك لا بأس ببيع الماء قبل أن يستوفى قال قال مالك ولا بأس بالماء واحد بأثنين بدأيد ولا بأس بالطعام بالماء إلى أجل

ما جاء في الرجل يكتب عبده بطعام إلى أجل فيريد أن يبيعه منه أو من غيره قبل أن يستوفيه

قلت رأيت لو أن رجلا باع عبده من نفسه إلى أجل من الآجال بطعام موصوف أيجوز أن يبيع ذلك الطعام من عبده قبل حل الأجل يمرض لا يتجمله أو بدنانير لا يتجملها في قول مالك قال نعم قلت لم أجازها مالك فيما بين السيد وعبده ولم يجزه فيما بينه وبين الأجنبي قال لأن السيد لو دبر عبده جاز أن يبيع خدمته من مديره ولا يجوز أن يبيع خدمته من أجنبي فكذلك كتابة عبده يجوز له أن يبيعه من نفسه بدين إلى أجل والكتابة إلى أجل لا يجوز أن يبيعه بدين إلى أجل من أجنبي وإن الكتابة فيما بين السيد وبين عبده ليست بدين لأن الكتابة ليست بدين ثابت ألا ترى أن السيد إن مات المكاتب وترك مالا وعليه دين للناس أن السيد لا يضرب بكتابة مكاتبه مع التزامه فهذا يدل على أنه ليس بدين ثابت وكذلك أن أقلس المكاتب قال سحنون وإنما يجوز إذا تمحل المكاتب عتق نفسه قلت رأيت المكاتب إذا كاتب سيده بطعام إلى أجل أيجوز أن يبيع ذلك

الطعام قبل أن يستوفيه من أجنبي قال لا يجوز

ما جاء في الرجل يكرى على الحولة بطعام فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه قلت رأيت أن أكرت بعيرا على طعام بعينه أو بطعام إلى أجل أيضا لا يجوز أن أبيع ذلك الطعام قبل أن أستوفيه قال إذا كان الطعام الذي بعينه كيلا أو وزنا فلا يصلح أن يبيعه حتى يقبضه فإن كان الذي بعينه مصبرا فلا بأس أن يبيعه قبل أن يقبضه وأما الذي إلى أجل فلا يبيعه حتى يقبضه قلت وهذا قول مالك قال نعم

ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفى

قلت رأيت أن أسلفت في طعام معلوم إلى أجل معلوم أيجوز لي أن أبيع ذلك الطعام من الذي اشتريته منه أو من غيره قبل أن أقبضه في قول مالك قال لا يجوز ذلك في قول مالك قلت لم لأنك أسلفت في طعام بكيل فلا يجوز لك أن تبينه حتى تمكثاله إلا أن يوليه أو يشره فيه أو يقبل منه قلت وكذلك كل ما يكال أو يوزن من الأطعمة والأشربة إذا أسلفت فيها لم يصلح لي أن أبيعها حتى أكتالها أو أزنها وأقبضها في قول مالك قال نعم إلا الماء وحده قلت وما سوى الطعام والشراب مما سلفت فيه كيلا أو وزنا فلا بأس أن أبيع ما سلفت فيه إذا كان من غير ما يؤكل ويشرب من غير الذي عليه ذلك السلف بأقل أو بأكثر أو بمثل ذلك إذا انتقدت وأما الذي عليه السلف فلا تبينه منه قبل الأجل بأكثر ولا تبينه منه إلا بتل الثمن أو بأقل ويقبض ذلك قلت رأيت أن سلفت في حنطة أو في عرض من العروض وحل الأجل فأردت أن أخذ بعض رأس مالي وأخذ بعض سلمي قال مالك لا خير في أن يسلف في شيء من الأشياء عرضا ولا حيوانا ولا طعاما ولا شيئا من الأشياء إلى أجل معلوم فتقبض بعض سملك وتقبله من بعض لأنك إذا فعلت ذلك كان يما وسلفا في العروض والطعام ويصرف في الطعام مع بيع وسلف بيع

﴿ ما جاء في بيع التابل قبل أن يستوفى ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك كل شيء من الطعام لا يباع إذا اشترى حتى يستوفى ولا الملع ولا التابل كله إذا اشترته كيلا أو وزنا الفلفل والكسبر والقرناب والشونيز والتابل كله لا يباع إذا اشتراه الرجل حتى يستوفيه ولا يصلح الا مثلا بتل ولا يصلح منه أنبان الواحد من صنف واحد بدأ به الا أن تختلف الأنواع منه

﴿ ما جاء في بيع الماء قبل أن يستوفى ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس ببيع الماء قبل أن يستوفى ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا بأس بالماء واحد بأنين بدأ به ولا بأس بالطعام بالماء الى أجل

﴿ ما جاء في الرجل يكتب عبده بطعام الى أجل فيريد أن يبيعه ﴾
﴿ منه أو من غيره قبل أن يستوفيه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا باع عبده ببيع نفسه الى أجل من الآجال بطعام موصوف أيجوز أن يبيع ذلك الطعام من عبده قبل محل الاجل بمرض لا يتعجله أو بدناير لا يتعجلها في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ لم أجازها مالك فيما بين السيد وعبده ولم يحزه فيما بينه وبين الاجني (قال) لان السيد لو ذبح عبده جاز أن يبيع خدمته من مدبره ولا يجوز أن يبيع خدمته من اجني فكذلك كتابة عبده يجوز له أن يبيعا من نفسه بدين الى أجل والكتابة الى أجل لا يجوز أن يبيعا بدين الى أجل من اجني وان الكتابة فيما بين السيد وبين عبده ليست بدين لان الكتابة ليست بدين ثابت ألا ترى أن السيد ان مات المكاتب وترك مالا وعليه دين للناس أن السيد لا يضرب بكتابة مكاتبه مع التزما فهذا يدل على أنه ليس بدين ثابت وكذلك ان أفلس للمكاتب ﴿ قال سحنون ﴾ وانما يجوز اذا تمجل للمكاتب عتق نفسه ﴿ قلت ﴾ أرأيت للمكاتب اذا كاتبه سيده بطعام الى أجل أيجوز أن يبيع ذلك

الطعام قبل أن يستوفيه من اجني (قال) لا يجوز

﴿ ما جاء في الرجل يكرى على الحولة بطعام فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرت بعيرا الى بطعام بعينه أو بطعام الى أجل يصلح لي أن أبيع ذلك الطعام قبل أن أستوفيه (قال) اذا كان الطعام الذي بعينه كيلا أو وزنا فلا يصلح أن يبيعه حتى يقبضه فان كان الذي بعينه معبرا فلا بأس أن يبيعه قبل أن يقبضه وأما الذي الى أجل فلا يبيعه حتى يقبضه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم

﴿ ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفى ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلفت في طعام معلوم الى أجل معلوم أيجوز لي أن أبيع ذلك الطعام من الذي اشترته منه أو من غيره قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لأنك أسلفت في طعام بكيل فلا يجوز لك أن تبعه حتى تكتاله الا أن يولي أو يشرك فيه أو يقبل منه ﴿ قلت ﴾ وكذلك كل ما يكال أو يوزن من الاطعمة والاشربة اذا أسلفت فيها لم يصلح لي أن أبيعها حتى أكتالها أو أزنها وأقبضها في قول مالك (قال) نعم الا الماء وحده ﴿ قلت ﴾ وما سوى الطعام والشراب مما سلفت فيه كيلا أو وزنا فلا بأس أن أبيع قبل أن أقبضه من الذي باعني أو من غيره (قال) قال مالك لا بأس أن تبني ما سلفت فيه اذا كان من غير ما يؤكل ويشرب من غير الذي عليه ذلك السلف بأقل أو بأكثر أو بتل ذلك اذا استقدت وأما الذي عليه السلف فلا تبعه منه قبل الأجل بأكثر ولا تبعه منه الا بتل الثمن أو بأقل وقبض ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان سلفت في حنطة أو في عرض من العروض وحل الأجل فأردت أن آخذ بعض رأس مالي وآخذ بعض سلفي (قال) قال مالك لا خير في أن يسلف في شيء من الاشياء عمرضا ولا حيوانا ولا طعاما ولا شيئا من الاشياء الى أجل معلوم فتقبض بعض سلك وتقبله من بعض لأنك اذا قبلت ذلك كان يما وسلفا في العروض والطعام ويصير في الطعام مع بيع وسلف بيع

ما جاء في بيع التابل قبل أن يستوفى

قال قال مالك كل شيء من الطعام لا يباع إذا اشترى حتى يستوفى ولا الملع ولا التابل كله إذا اشترى كيلاً أو وزناً للفلل والكسبر والقرناب والشونيز والتابل كله لا يباع إذا اشتراه الرجل حتى يستوفى ولا يصالح إلا مثلاً بتل ولا يصالح منه إنسان بواحد من صنف واحد يدايد إلا أن تختلف الأنواع منه

ما جاء في بيع الماء قبل أن يستوفى

قال قال مالك لا بأس ببيع الماء قبل أن يستوفى قال قال مالك ولا بأس بالماء واحد بأنين يدايد ولا بأس بالطعام بالماء إلى أجل

ما جاء في الرجل يكتب عبده بطعام إلى أجل فيريد أن يبيعه

منه أو من غيره قبل أن يستوفى

قلت أرايت لو أن رجلاً باع عبده من نفسه إلى أجل من الآجال بطعام موصوف أبجوز أن يبيع ذلك الطعام من عبده قبل حل الأجل بعرض لا يتجمله أو بدائير لا يتجملها في قول مالك قال نعم قلت لم أجازاه مالك فيما بين السيد وعبده ولم يجزه فيما بينه وبين الأجنبي قال لأن السيد لو ذبح عبده جاز أن يبيع خدمته من مذبذبه ولا يجوز أن يبيع خدمته من أجنبي فكذلك كتابة عبده يجوز له أن يبيعه من نفسه بدين إلى أجل والكتابة إلى أجل لا يجوز أن يبيعه بدين إلى أجل من أجنبي وإن الكتابة فيما بين السيد وبين عبده ليست بدين لأن الكتابة ليست بدين ثابت ألا ترى أن السيد إن مات المكاتب وترك مالا وعليه دين للناس أن السيد لا يضرب بكتابة مكاتبه مع الترماء فهذا يدل على أنه ليس بدين ثابت وكذلك إن أفلس المكاتب قال سحنون وإنما يجوز إذا تمحلل المكاتب عتق نفسه قلت أرايت المكاتب إذا كاتب سيده بطعام إلى أجل أبجوز أن يبيع ذلك

الطعام قبل أن يستوفى من أجنبي قال لا يجوز

ما جاء في الرجل يكرى على الحولة بطعام فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفى

قلت أرايت إن أكرت بغير آل بطعام بعينه أو بطعام إلى أجل أن يصالح لي أن أبيع ذلك الطعام قبل أن أستوفيه إذا كان الطعام الذي بعينه كيلاً أو وزناً فلا يصالح أن يبيعه حتى يقبضه فإن كان الذي بعينه مصبراً فلا بأس أن يبيعه قبل أن يقبضه وأما الذي إلى أجل فلا يبيعه حتى يقبضه قلت وهذا قول مالك قال نعم

ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفى

قلت أرايت إن أسلفت في طعام معلوم إلى أجل معلوم أبجوز لي أن أبيع ذلك الطعام من الذي اشترته منه أو من غيره قبل أن أقبضه في قول مالك قال لا يجوز ذلك في قول مالك قلت لم لأنك أسلفت في طعام بكيل فلا يجوز لك أن تبينه حتى تكتاله إلا أن يولي أو يشارك فيه أو يقبل منه قلت وكذلك كل ما يكال أو يوزن من الأطعمة والأشربة إذا أسلفت فيها لم يصح لي أن أبيعها حتى أكتالها أو أوزنها وأقبضها في قول مالك قال نعم إلا للماء وحده قلت وما سوى الطعام والشراب ما أسلفت فيه كيلاً أو وزناً فلا بأس أن أبيع قبل أن أقبضه من الذي باعني أو من غيره قال مالك لا بأس أن تبين ما أسلفت فيه إذا كان من غير ما يؤكل ويشرب من غير الذي عليه ذلك السلف بأقل أو بأكثر أو بتل ذلك إذا انتقدت وأما الذي عليه السلف فلا يبيعه منه قبل الأجل بأكثر ولا تبينه منه إلا بتل الثمن أو بأقل ويقبض ذلك قلت أرايت إن أسلفت في حنطة أو في عرض من العروض وحل الأجل فأردت أن أخذ بعض رأس مالي وأخذ بعض سلفي قال مالك لا خير في أن يسل في شيء من الأشياء عرضاً ولا حيواناً ولا طعاماً ولا شيئاً من الأشياء إلى أجل معلوم فتقبض بعض سلك وقبضه من بعض لأنك إذا فعلت ذلك كان بيعاً وسلفاً في العروض والطعام ويصير في الطعام مع بيع وسلف بيع

ما جاء في بيع التابل قبل أن يستوفى

قلت قال وقال مالك كل شيء من الطعام لا يباع إذا اشترى حتى يستوفى ولا الملاح ولا التابل كله إذا اشترته كيلا أو وزنا للقلل والكسبر والقرنباذ والشونيز والتابل كله لا يباع إذا اشتراه الرجل حتى يستوفيه ولا يصالح الا مثلا بمثل ولا يصالح منه اثنان بواحد من صنف واحد بدأيد الا أن تختلف الانواع منه

ما جاء في بيع الماء قبل أن يستوفى

قلت قال وقال مالك لا بأس ببيع الماء قبل أن يستوفى قال وقال مالك ولا بأس بالماء واحد بأثنين بدأيد ولا بأس بالطعام بالماء الى أجل

ما جاء في الرجل يكتب عبده بطعام الى أجل فيريد أن يبيعه

منه أو من غيره قبل أن يستوفيه

قلت أرأيت لو أن رجلا باع عبده من نفسه الى أجل من الآجال بطعام موصوف أيجوز أن يبيع ذلك الطعام من عبده قبل محل الاجل بعرض لا يتجمله أو بدنانير لا يتجملها في قول مالك قال نعم قلت لم أجازة مالك فيما بين السيد وعبده ولم يحزه فيما بينه وبين الاجني قال لان السيد لو ذبح عبده جاز أن يبيع خدمته من مدره ولا يجوز أن يبيع خدمته من اجني فكذلك كتابة عبده يجوز له أن يبيعه من نفسه بدين الى أجل والكتابة الى أجل لا يجوز أن يبيعه بدين الى أجل من اجني وان الكتابة فيما بين السيد وبين عبده ليست بدين لان الكتابة ليست بدين ثابت ألا ترى أن السيد ان مات المكاتب وترك مالا وعليه دين للناس أن السيد لا يضرب بكتابة مكاتبه مع الترماء فهذا يدل على أنه ليس بدين ثابت وكذلك ان أفلس المكاتب قال سجنون وإنما يجوز اذا تمجل المكاتب عتق نفسه قلت أرأيت المكاتب اذا كتبه سيده بطعام الى أجل أيجوز أن يبيع ذلك

الطعام قبل أن يستوفيه من اجني قال لا يجوز

ما جاء في الرجل يكرى على احولة بطعام فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه

قلت أرأيت ان اكرت بعيرا لي بطعام بعينه أو بطعام الى أجل أبيع لي أن أبيع ذلك الطعام قبل أن استوفيه قال اذا كان الطعام الذي بعينه كيلا أو وزنا فلا يصالح أن يبيعه حتى يقبضه فان كان الذي بعينه مصبرا فلا بأس أن يبيعه قبل أن يقبضه وأما الذي الى أجل فلا يبيعه حتى يقبضه قلت وهذا قول مالك قال نعم

ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفى

قلت أرأيت ان أسلمت في طعام معلوم الى أجل معلوم أيجوز لي أن أبيع ذلك الطعام من الذي اشترته منه أو من غيره قبل أن أقبضه في قول مالك قال لا يجوز ذلك في قول مالك قلت لم لأنك أسلفت في طعام بكل فلا يجوز لك أن تبينه حتى تكتاله الا أن يوليه أو يشرك فيه أو يقبل منه قلت وكذلك كل ما يكيل أو يوزن من الاطعمة والاشربة اذا أسلفت فيها لم يصلح لي أن أبيعها حتى أكتالها أو أوزنها وأقبضها في قول مالك قال نعم الا الماء وحده قلت وما سوى الطعام والشراب مما سلفت فيه كيلا أو وزنا فلا بأس أن أبيع قبل أن أقبضه من الذي باعني أو من غيره قال قال مالك لا بأس أن تبين ما سلفت فيه اذا كان من غير ما يؤكل ويشرب من غير الذي عليه ذلك السلف بأقل أو بأكثر أو بمثل ذلك اذا اشقت وأما الذي عليه السلف فلا تبينه منه قبل الأجل بأكثر ولا تبينه منه الا بمثل الثمن أو بأقل ويقبض ذلك قلت أرأيت ان سلفت في حنطة أو في عرض من العروض وحل الأجل فأردت أن أخذ بعض رأس مالي وأخذ بعض سلتي قال قال مالك لا خبر في أن يسلف في شيء من الاشياء عرضا ولا حيوانا ولا طعاما ولا شيئا من الاشياء الى أجل معلوم فتقبض بعض سلكم وتقبله من بعض لانك اذا فعلت ذلك كان بيعا وسلفا في العروض والطعام وبصرفي الطعام مع بيع وسلف بيع

ما جاء في بيع التابل قبل أن يستوفي

قال قال مالك كل شيء من الطعام لا يباع إذا اشترى حتى يستوفي ولا للماع ولا التابل كله إذا اشترته كيلا أو وزنا التفلفل والكسبر والقرناب والشونيز والتابل كله لا يباع إذا اشتراه الرجل حتى يستوفيه ولا يصلاح الا مثلا بتل ولا يصلاح منه انسان بواحد من صنف واحد يدايد الا أن تختلف الانواع منه

ما جاء في بيع الماء قبل أن يستوفي

قال قال مالك لا بأس ببيع الماء قبل أن يستوفي قال قال مالك ولا بأس بالماء واحد باثنين يدايد ولا بأس بالطعام بالماء الى أجل

ما جاء في الرجل يكتب عبده بطعام الى أجل فيريد أن يبيعه منه أو من غيره قبل أن يستوفيه

قلت أرأيت لو أن رجلا باع عبده من نفسه الى أجل من الآجال بطعام موصوف أبجوز أن يبيع ذلك الطعام من عبده قبل عمل الأجل بعرض لا يتجمله أو بدنانير لا يتجملها في قول مالك قال نعم قلت لم أجازره مالك فيما بين السيد وعبده ولم يجزه فيما بينه وبين الأجنبي قال لأن السيد لو دبر عبده جاز أن يبيع خدمته من مدبره ولا يجوز أن يبيع خدمته من أجنبي فكذلك كتابة عبده يجوز له أن يبيعه من نفسه بدين الى أجل والكتابة الى أجل لا يجوز أن يبيعه بدين الى أجل من أجنبي وإن الكتابة فيما بين السيد وبين عبده ليست بدين لأن الكتابة ليست بدين ثابت ألا ترى أن السيد ان مات المكاتب وترك مالا وعليه دين للناس أن السيد لا يضرب بكتابة مكاتبه مع الترماء فهذا يدل على أنه ليس بدين ثابت وكذلك ان أفلس للمكاتب قال سحنون وإنما يجوز إذا تمجّل المكاتب عتق نفسه قلت أرأيت المكاتب إذا كتبه سيده بطعام الى أجل أبجوز أن يبيع ذلك

الطعام قبل أن يستوفيه من أجنبي قال لا يجوز

ما جاء في الرجل يكرى على الحولة بطعام فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه

قلت أرأيت ان اكرت بديرا لي بطعام بعينه أو بطعام الى أجل أبيع لي أن أبيع ذلك الطعام قبل أن يستوفيه قال اذا كان الطعام الذي بعينه كيلا أو وزنا فلا يصلاح أن يبيعه حتى يقبضه فان كان الذي بعينه مصبرا فلا بأس أن يبيعه قبل أن يقبضه وأما الذي الى أجل فلا يبيعه حتى يقبضه قلت وهذا قول مالك قال نعم

ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفي

قلت أرأيت ان أسلفت في طعام معلوم الى أجل معلوم أبجوز لي أن أبيع ذلك الطعام من الذي اشترته منه أو من غيره قبل أن أقبضه في قول مالك قال لا يجوز ذلك في قول مالك قلت لم قال لا تلك أسلفت في طعام بكيل فلا يجوز لك أن تبينه حتى تكتاله الا أن يوليه أو يشرك فيه أو يقبل منه قلت وكذلك كل ما يكال أو وزن من الأطعمة والأشربة اذا أسلفت فيها لم يصلاح لي أن أبيعها حتى أكتالها أو أزنها وأقبضها في قول مالك قال نعم الا الماء وحده قلت وما سوى الطعام والشراب مما أسلفت فيه كيلا أو وزنا فلا بأس أن أبيع قبل أن أقبضه من الذي باعني أو من غيره قال قال مالك لا بأس أن تبين مما أسلفت فيه اذا كان من غير ما يؤكل ويشرب من غير الذي عليه ذلك السلف بأقل أو بأكثر أو بتل ذلك اذا انتقدت وأما الذي عليه السلف فلا تبينه منه قبل الأجل بأكثر ولا تبينه منه الا بتل الثمن أو بأقل ويقبض ذلك قلت أرأيت ان أسلفت في حنطة أو في عرض من العروض وحل الأجل فأردت أن آخذ بعض رأس مالي وآخذ بعض سلفي قال قال مالك لا خير في أن يسلف في شيء من الأشياء عرضا ولا حيوانا ولا طعاما ولا شيئا من الأشياء الى أجل معلوم فتقبض بعض سملك وتقبله من بعض لانك اذا فلت ذلك كان يما وسلفاني العروض والطعام ويصير في الطعام مع بيع وسلف بيع

الطعام قبل أن يستوفي وما سلفت فيه من المروض الى أجل من الأجل فأردت أن تبينه من صاحبه فلا بأس أن تبينه منه مثل الثمن الذي دفعته اليه أو أدنى منه قبل محل الأجل لانه لا ينهم في أن يدفع عشرة دنائير ويأخذ ثمانية حل الاجل فيه أولم يحل ولا يصلح أن تبينه من الذي عليه السلف بأكثر مما أعطاه فيه حل في ذلك الاجل أولم يحل وإن أردت أن تبينه من غير صاحبه فلا بأس أن تبينه منه بما شئت من الثمن أو أكثر أو أقل أو ذهب أو ورق أو عرض من المروض أو طعام إلا أن يكون من صنفه بعينه فلا خير فيه ولا بأس أن تبينه من صاحبه وإن لم يحل الاجل بما يجوز لك أن تسلف الذي لك عليه فيه ان كان الذي لك عليه ثيابا فرقية فلا بأس أن تبينه قبل محل الاجل بثياب قطن مروية أو مروة أو خيل أو غنم أو بنات أو حمير أو بقر أو ابل أو لح أو طعام تقبضه مكانك ولا تؤخره وإن أردت أن تأخذ منه ثيابا فرقية قبل محل الاجل فلا تأخذ منه أكثر من عددها وإن كانت هذه التي تأخذ أفضل من رقاعها أو كانت أكثر من رقاعها واختلف المدد أو اتفق فلا خير فيه ولا خير في أن تأخذ منها قبل محل الاجل الا بمثل قيمتها في جودتها وإن حل الاجل فغذمتها أرفع من صفتها أو أكثر عددا أو أقل من عددها أو خيرا من صفتها أو أكثر عددا أو أكثر من صفتها فلا بأس به اذا حل الاجل على حال من الحالات

ما جاء في بيع الطعام يشتري جزافا قبل أن يستوفي

قلت لم وسع مالك في أن أبيع ما اشتريت قبل أن أقبضه من جميع الاشياء كلها الطعام والشراب اذا كان جزافا والمروض والحيوان وجميع الاشياء وأي أن يجوز لي أن أبيع ما اشتريت مما يؤكل ويشرب كيلا أو وزنا قليلا أو كثيرا حتى أقبضه (قال) لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام أن قبل يستوفي وهو عندنا على الكيل والوزن وكل شيء ما خلا الطعام والشراب فهو جائز أن تبينه قبل أن تستوفي ان كنت اشتريته كيلا أو وزنا أو جزافا فهو سواء لان الحديث انما جاء في الطعام وحده قلت لم وسع مالك في أن أبيع ما اشتريت من الطعام جزافا قبل أن أقبضه من

صاحبه الذي اشتبه منه أو من غيره (قال) لانه لما اشتري الطعام جزافا فكأنه انما اشتري سائمة بعينها فلا بأس ببيع ذلك قبل القبض إلا أن يكون ذلك البيع والشراء بين قوم من أهل العينة فلا يجوز ذلك بأكثر مما اشتبهت قلت لم أرايت ان اشتريت عطرآ أو زينة أو بانا أو مسكا وزنا أو حديدا أو زجاجا وزنا أو حنكيا أو وزنا أو ما أشبه هذه الاشياء مما يخل ويوزن مما لا يؤكل ولا يشرب يجوز لي أن أبيع ذلك من صاحبه الذي اشتبهته قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) نعم اذا اشتريت هذه الاشياء وزنا أو جزافا فلا بأس أن تبينه من صاحبها أو من غير صاحبها قبل أن تقبضها وكذلك الطعام والشراب الخراف فأما كل ما اشتريت من الطعام والشراب وزنا أو كيلا فلا تبينه في قول مالك حتى تقبضه وتزنه أو تكيله (قال) وانما يجوز مالك بيع هذه الاشياء قبل أن تقبض من الناس الا أصحاب العينة فانه كرهه لهم قلت لم صف لي أصحاب العينة في قول مالك (قال) أصحاب العينة عند الناس قد عرفوهم بأي الرجل الى أحدهم فيقول له أمانني ما لا فيقول لا أفضل ولكن اشتري لك سلعة من السوق فأبيعها منك بكذا وكذا ثم ابتاعها منك بكذا وكذا أو تشتري من الرجل سلعة ثم تبينه اياه بأكثر مما ابتعتها منه

ما جاء في الرجل يصلح من دم عمد على طعام الى أجل

فيريده أن يبيعه قبل أن يستوفي

قلت لم أرايت أن رجل وجب له على رجل دم عمد فصالحه من ذلك على طعام موصوف الى أجل معلوم يجوز أن يبيع له هذا الطعام قبل أن يقبضه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن أراه بمنزلة من سلف في طعام فلا يبيعه قبل أن يقبضه لان هذا الطعام ليس بقرض وانما هو شراء ألا ترى أنه باع الدم الذي كان له بهذا الطعام قلت لم وكذلك لو خالغ امرأته بطعام الى أجل (قال) نعم كذلك أيضا لا يبيعه حتى يستوفيه وهذا كله من وجه من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه

يستوفيه والذي له السلم قائم يرى ذلك فأخذه بكيله (قال مالك) لا بأس بذلك إلا أن يكون فيه موعده من الذي له السلم أن يقول له اشتر لي هذا الطعام وأنا آخذه منك فيما لي عليك فلا خير في ذلك أيضاً (قال ابن القاسم) ووجه ما كره مالك من ذلك فيما رأيت من قوله أن الطعام إنما نهى أن يباع قبل أن يستوفى فإذا كان يتناع لك طعاماً ويشترط عليك أخذه قبل أن يشتريه وقبل أن يستوفيه ثم يشتريه لك على ذلك وتقبضه فهذا كأنه قد وجب له عليك قبل أن يشتريه ويصير في ملكه فكانه يباع طعاماً ليس عنده بهينه والكيل فيما بين ذلك إذا كان قد أوجب على الذي له السلم أخذه قبل أن يشتريه له الذي عليه السلم مما لا يحل ولا يحرم (قلت) أرأيت لو أني أسلمت إلى رجل دراهم في طعام فلا حل إلا أن يباع في حقه هذه الدراهم فاشترى بها من السوق طعاماً ثم كاله لي ثم استوفى حقه منه (قال) قال مالك لا يصلح هذا (قلت) وكذلك لو كان الذي أسلم إليه دراهم فأعطاه حين حل الأجل دنائير أو عرضاً من العروض فقال اشتر بها حنطة وكلها لي ثم أقبض حقه منها (قال ابن القاسم) لا يصلح هذا أيضاً (قال) وسواء أن كان دفع إليه الذي عليه السلم دنائير أو دراهم أو عرضاً حين حل الأجل فقال اشتر بها طعاماً فكله لي حين حل الأجل ثم استوفى حقه منه فذلك كله سواء ولا يصلح عند مالك وكذلك العروض عند مالك (قلت) ولم لا يصلح هذا في قول مالك (قال) لأنه كأنه إنما استوفى من الطعام الذي كان له عليه دنائير أو دراهم أو عرضاً فاشترى بذلك طعاماً لنفسه فلا يصلح هذا لأنه بيع الطعام قبل أن يستوفى

في الرجل يتناع الطعام جزافاً فينتف قبل أن يقبضه أو يستهلكه البائع

(قلت) أرأيت أن اشترت طعاماً مصبراً واشترت الصبرة كلها كل ففيز بدركم فبلك الطعام قبل أن أكثاله ممن مصيبته (قال) مصيبته من البائع (قلت) وهذا في قول مالك قال نعم (قلت) فإن بايسته الصبرة جزافاً فضاغت (قال) قال مالك ضياعاً من المشتري إذا اشتراها جزافاً (وقال ابن القاسم) من ابتاع طعاماً جزافاً صبرةً فإن

تلف قبل أن يقبضها فإن مصيبته من المشتري (قال) فإن كان الذي باعها هو الذي استهلكها فله قيمته من الذهب والفضة لأن مالكاً قال لي من استهلك صبرة طعام فله قيمتها من الذهب والفضة (قال) وإن كان غير استهلكها قبل الذي استهلكها قيمتها من الذهب والفضة وهذا قول مالك (قال ابن القاسم) وإن اشترى صبرة طعام كل ففيز بدركم فأصابها أمر من البائع فلتفت رد البائع على المشتري (قال) وهذا قول مالك (قال) ولو كان البائع هو الذي أنفها فله أن يأتي بطعام مثله حتى يوفيه للمشتري بما شرط له من الكيل وهذا قول مالك (قال ابن القاسم) ويتجرى الصبرة فيأتي بطعام مثله فيكيله للمشتري (قال) وقرى مالك بين الصبرة جزافاً وبينها إذا بيعت كيلاً (قلت) أرأيت هذه الصبرة التي باعها صاحبها كيلاً أن تمدى عليها رجل واستهلكها قبل أن يكيلها للمشتري (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى للبائع القيمة على الذي استهلك الصبرة وأرى أن يشتري تلك القيمة طعاماً للبائع ثم يكيله البائع للمشتري على شرطها وذلك لأنه لو عرف كيلاً لكرم كيلاً المتدي وكان للمشتري أن يقبضه على ما اشترى فلما لم يعرف كيلاً وأخذ مكان الطعام القيمة اشترى له طعاماً تلك القيمة فأخذه للمشتري على ما اشترى (قلت) ولا يخفى أن يكون هاهنا بيع الطعام قبل أن يستوفى (قال) لا لأن التدي إنما وقع هاهنا على البائع ألا ترى أنه لو عرف كيلاً لكان التدي على المشتري

ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفى

(قلت) أرأيت لو أن لي على رجل طعاماً من ثراؤه قتلت به لي وجشني بالثمن (قال) قال مالك لا يجوز ذلك (قلت) لم كرهه مالك حين قلت للذي لي عليه الطعام به وجشني بالثمن (قال) لأنه يدخله بيع الطعام قبل أن يستوفى فكانه باع من الذي عليه الطعام بالدنائير التي يأتيه بها فلا يصلح له أن يبيع الطعام حتى يستوفيه لامن الذي عليه الطعام ولا من غيره (قلت) أيضاً أن يكون ذهب بذهب إلى أجل أكثر منها فإن كان أصل ثراؤه الطعام بذهب أو ورق فيدخله الورق بالذهب إلى أجل (قال) وقال

مالك ولا أحب للرجل أن يتناع من رجل طعاما ولا سلمة إلى أجل فإذا حل الأجل قال الذي عليه الحق للذي له الحق خذ هذه الدنانير لدنانير هي أكثر منها فاتبع بها طعاما أو ساعتك قلت له فان كان الثمن أقل أو مثل الثمن الذي أخذ في الطعام الذي عليه (قال) إذا كان مثل الثمن الذي دفع إليه فلا بأس به إذا كان مثله في عينه ووزنه وجوده وإن كان أقل من الثمن فهو حرام لا يحل لأنه يصير غير اقالة (قال) وإنما يجوز منه ما كان على وجه الاقالة في الطعام خاصة فأما إذا كان الدين على الذي عليه الحق سلمة من السلم ليس بطعام فكان الذي يعطيه من الذهب على أن يشتري لنفسه السلمة التي له عليه مثل الذهب التي أخذ أو أقل فلا بأس بذلك لأن مالكاً قال إذا أعطاه في ثمن الطعام مثل ذهبه فأقاله فلا بأس به فانما هو رجل أقاله وأخذ طعاما أقل من حقه فلا بأس بالوضعية في الطعام إذا أعطاه رأس ماله وإن كان رأس ماله لا يسوي الطعام الذي عليه لأنه لو هضم عنه بعض الطعام وأخذ بعضاً كان جائزاً وإن كانت الدنانير أقل من الثمن فأقاله عليه فهو بيع الطعام قبل أن يستوفى وأما في السلمة التي ابتاع منه فإنه إن أعطاه أقل من الثمن الذي دفع إليه أو أقاله عليه فلا بأس بذلك وكذلك قال مالك وهو في السلمة لا يتهم إذا كان أقل من الثمن أو مثله فإن زاد فلا خير فيه لأنه يتهم أن يكون أعطاه دنانير في أكثر منها (قال) وقال مالك وإذا أعطاه الرجل الذي عليه السلم دنانير يشتري بها الذي له السلم سلمته في قبضها لم يصلح أن يعطيه دنانير أكثر من دنانيره التي دفعها إليه في السلم أول مرة وكذلك لا يصلح أن يدفع أكثر من الدنانير التي أخذ في جميع الأشياء كلها

ما جاء في رجل ابتاع سلمة على أن يدخل ثمنها بلد آخر

قلت رأيت أن امت سلمة بدنانير إلى أجل على أن أوفيه الدنانير بأربعة خل الأجل وأنا وهو بمصر أقبض له على الدنانير وأنا بمصر (قال) قال مالك يأخذ الدنانير بمصر إذا حل الأجل أو حينما وجدته (قال) وكذلك الدرهم (قال) وقال مالك والدنانير والدرهم لا تشبه السلم لأن الدنانير والدرهم عين والسلع ليست

بين وأثمانها مختلفة في البلدان فلا يكون له أن يأخذ منه إلا في البلد الذي شرط أن يوفيه فيه قلت له فان كان أصل إليه في سلمة ليس لها حل ولا مؤنة مثل اللؤلؤة الموصوفة أو قليل المسك الموصوف أو العنبر الموصوف أو ما تشبه هذا مما ليس له حل ولا مؤنة (قال) لم أسمع من مالك في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر هكذا بعينه شيئاً ولكني أرى أنه ليس له أن يأخذ إلا في البلد الذي شرط لأن سمر هذا في البلدان مختلف

ما جاء في الرجل يشتري الطعام بالفسطاط

على أن يوفيه إياه بالريف

قال ابن القاسم سألت مالكا عن الرجل يتناع الطعام الموصوف المضمون بالفسطاط على أن يوفيه الطعام بالريف مسيرة ثلاثة أيام أو نحوها (قال) لا بأس بذلك قلت له لم أجازه مالك (قال) لأنه جعل موضع البلدان عندي بمنزلة الآجال ولم يجعله مثل الرجل يشتري الطعام الموصوف إلى يوم أو يومين أو ثلاثة بموضعه الذي

(١) وجد بالاسل هنا طيارة تشتمق بهذا المبحث ونصها قال فضل هذا إذا ضرب لتقاضيه منه أجلا وإن كان قريبا اليومين والثلاثة لأنه انما يريد الأجل في السلم طوله حيث تختلف فيه الاسواق والالا كان من بيع ما ليس عندك فلما شرطنا هنا أنه يوفيه في المضمون ببلد غير ذلك البلد على مسيرة اليومين والثلاثة جاز إذا ضرب لذلك أجلا لأن اختلاف الاسواق يكون في اختلاف البلدان وما لم يضرب لذلك أجلا لتقاضيه فلا يجوز في مذهب ابن القاسم عن مالك الذي ذكره في الدنانير في كتاب تضمنين الصناع وكان يحيى بن عمر قد أجاب في ذلك بما بلغني أنه إذا لم يضرب الاجل ولكنه ذكر في وقت التسليف وقت خروجهم إلى ذلك البلد جاز لأن مسافة البلد قد عرفاه فكانها ضربا أجلا لتقاضيه (قال) فضل وإنما هذا عهدي فيها كان طريقها فيه في البر وأما ما كان طريقها على البحر إلى ذلك البلد فلا يجوز وإن وصفا وقت خروجها إلى ذلك البلد لكان للسلم على البحر لا أجل له يعرف وقد ذكر ابن حبيب أنه إذا سلف على أن يتقاضى ذلك في بلد غيره فذلك جائز وإن لم يضرب لذلك أجلا وتسمية البلد كتنسية الأجل قال فضل وإنما مذهب ابن حبيب في هذا والله أعلم على أنهما ذكرا أن مبايعتهما حال فيكون من وقت المبايعه يجب عليهما الخروج فيكون كأنهما قد سببا أجلا وقد روى ابن القاسم عن مالك في سبانه أنه سئل عن ذلك فقال أحال فقيل له نعم فقال لا بأس به

الطعام قبل أن يستوفى وما سلفت فيه من العروض إلى أجل من الآجال فأردت أن تبعة من صاحبه فلا بأس أن تبعة منه بتل الثمن الذي دفعته إليه أو أدنى منه قبل محل الأجل لانه لا ينهم في أن يدفع عشرة دنائير وبأخذ ثمانية حل الاجل فيه أول محل ولا يصلح أن تبعة من الذي عليه السلف بأكثر مما أعطاه فيه حل في ذلك الاجل أول محل وإن أردت أن تبعة من غير صاحبه فلا بأس أن تبعة منه بما شئت بتل الثمن أو أكثر أو أقل أو ذهب أو ورق أو عرض من العروض أو طعام إلا أن يكون من صنفه بعينه فلا خير فيه ولا بأس أن تبعة من صاحبه وإن لم يحل الاجل بما يجوز لك أن تسلف الذي لك عليه فيه أن كان الذي لك عليه ثياباً فرقية فلا بأس أن تبيعها قبل محل الاجل بثياب قطن مروة أو هروية أو خيل أو غنم أو بغال أو حمر أو بقر أو ابل أو لح أو طعام تقبضه مكانك ولا تؤخره وإن أردت أن تأخذ منه ثياباً فرقية قبل محل الاجل فلا تأخذ منه أكثر من عددها وإن كانت هذه التي تأخذ أفضل من رقاعها أو كانت أشرم من رقاعها واختلف المدد أو اتفق فلا خير فيه ولا خير في أن تأخذ منها قبل محل الاجل إلا بتل صفتها في جودتها وإن حل الاجل فقدمها أرفع من صفتها أو أكثر عدداً أو أقل من عددها أو خيراً من صفتها أو أكثر عدداً أو أشرم من صفتها فلا بأس به إذا حل الاجل على حال من الحالات

ما جاء في بيع الطعام يشتري جزافاً قبل أن يستوفى

قلت لم وسع مالك في أن أبيع ما اشتريت قبل أن أقبضه من جميع الأشياء كلها الطعام والشراب إذا كان جزافاً والعروض والحيوان وجميع الأشياء وأبى أن يميز لي أن أبيع ما اشتريت مما يؤكل ويشرب كيلاً أو وزناً قليلاً أو كثيراً حتى أقبضه (قال) لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام أن قبل يستوفى وهو عندنا على الكيل والوزن وكل شيء ما خلا الطعام والشراب فهو جائز أن تبعة قبل أن تستوفيه إن كنت اشتريته كيلاً أو وزناً أو جزافاً فهو سواء لأن الحديث إنما جاء في الطعام وحده قلت ولم وسع مالك في أن أبيع ما اشتريت من الطعام جزافاً قبل أن أقبضه من

صاحبه الذي ابتعته منه أو من غيره (قال) لانه لما اشتري الطعام جزافاً فكأنه إنما اشتريه سلمه بعينه فلا بأس ببيع ذلك قبل القبض إلا أن يكون ذلك البيع والشراء بين قوم من أهل البنية فلا يجوز ذلك بأكثر مما ابتعت قلت رأيت أن اشتريت عطرأ أو زينة أو بئناً أو مسكاً أو زناً أو حديدأ أو زجاجاً أو حناء كيلاً أو وزناً أو ما أشبه هذه الأشياء مما يكال ويوزن مما لا يؤكل ولا يشرب يجوز لي أن أبيع ذلك من صاحبه الذي ابتعته منه قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) نعم إذا اشتريت هذه الأشياء وزناً أو جزافاً فلا بأس أن تبيعها من صاحبها أو من غير صاحبها قبل أن تقبضها وكذلك الطعام والشراب الجزاف فأنما كل ما اشتريت من الطعام والشراب وزناً أو كيلاً فلا تبعة في قول مالك حتى تقبضه وتزنه أو تكيله (قال) وإنما يجوز مالك بيع هذه الأشياء قبل أن تقبض من الناس إلا أصحاب البنية فإنه كره لهم قلت صف لي أصحاب البنية في قول مالك (قال) أصحاب البنية عند الناس قد عرفهم بأني الرجل إلى أحدهم فيقول له أسلفني ما لا يقول لا أفعل ولكن اشتري لك سلعة من السوق فأبيعها منك بكذا وكذا ثم ابتاعها منك بكذا وكذا أو تشتري من الرجل سلعة ثم تبيعها إياه بأكثر مما ابتعتها منه

ما جاء في الرجل يصلح من دم عمد على طعام إلى أجل

فيريد أن يبعة قبل أن يستوفيه

قلت رأيت لو أن رجلاً وجب له على رجل دم عمد فصلحه من ذلك على طعام موصوف إلى أجل معلوم يجوز أن يبيع له هذا الطعام قبل أن يقبضه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أراه يتنزه من سلفي طعام فلا يبعة قبل أن يقبضه لأن هذا الطعام ليس بقرض وإنما هو شراء ألا ترى أنه باع الدم الذي كان له بهذا الطعام قلت وكذلك لو خالع امرأته بطعام إلى أجل (قال) نعم كذلك أيضاً لا يبعة حتى يستوفيه وهذا كله من وجه من ابتاع طعاماً فلا يبعة حتى يستوفيه

الطعام قبل أن يستوفي وما سلفت فيه من المروض إلى أجل من الأجل فأردت أن تبينه من صاحبه فلا بأس أن تبينه منه مثل الثمن الذي دفعته إليه أو أدنى منه قبل حل الأجل لأنه لا ينهم في أن يدفع عشرة دنائير وبأخذ ثمانية حل الأجل فيه أول محل ولا يصلح أن تبينه من الذي عليه السلف بأكثر مما أعطاه فيه حل في ذلك الأجل أول محل وإن أردت أن تبينه من غير صاحبه فلا بأس أن تبينه منه بما شئت مثل الثمن أو أكثر أو أقل أو ذهب أو ورق أو عرض من المروض أو طعام إلا أن يكون من صنفه بعينه فلا خير فيه ولا بأس أن تبينه من صاحبه وإن لم يحل الأجل بما يجوز لك أن تسلف الذي لك عليه فيه إن كان الذي لك عليه ثيابا فرقية فلا بأس أن تبينه قبل حل الأجل ثيابا مبروية أو هروية أو غنم أو بغل أو حمار أو بقر أو أبل أو لحم أو طعاما تقبضه مكانك ولا تؤخره وإن أردت أن تأخذ منه ثيابا فرقية قبل حل الأجل فلا تأخذ منه أكثر من عددها وإن كانت هذه التي تأخذ أفضل من رقاعها أو كانت أشرم من رقاعها واختلف العدد أو اتفق فلا خير فيه ولا خير في أن تأخذ منها قبل حل الأجل إلا بمثل صنفها في جودتها وإن حل الأجل فخذ منها أرفع من صنفها أو أكثر عددا أو أقل من عددها أو خيرا من صنفها أو أكثر عددا أو أشرم من صنفها فلا بأس به إذا حل الأجل على حال من الحالات

سبحان ما جاء في بيع الطعام يشتري جزافا قبل أن يستوفي

قلت لم وسع مالك في أن أبيع ما اشتريت قبل أن أقبضه من جميع الأشياء كلها الطعام والشراب إذا كان جزافا والمروض والحيوان وجميع الأشياء وأني أن يجزئني أن أبيع ما اشتريت مما يؤكل ويشرب كيلا أو وزنا قليلا أو كثيرا حتى أقبضه (قال) لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام أن قبل يستوفي وهو عندنا على الكيل والوزن وكل شيء ما خلا الطعام والشراب فهو جائز أن تبينه قبل أن تستوفيه إن كنت اشتريته كيلا أو وزنا أو جزافا فهو سواء لأن الحديث إنما جاء في الطعام وحده قلت ولم وسع مالك في أن أبيع ما اشتريت من الطعام جزافا قبل أن أقبضه من

صاحبه الذي ابتعته منه ومن غيره (قال) لأنه لما اشتري الطعام جزافا فكأنه إنما اشتريه ساعه بعينها فلا بأس ببيع ذلك قبل القبض إلا أن يكون ذلك البيع والشراء بين قوم من أهل البنية فلا يجوز ذلك بأكثر مما ابتعت قلت رأيت أن اشتريت عطرًا أو زينة أو بانا أو مسكا وزنا أو حديدًا أو زجاجا وزنا أو حنًا، كيلا أو وزنا أو ما أشبه هذه الأشياء مما يكال ويزن مما لا يؤكل ولا يشرب يجوز لي أن أبيع ذلك من صاحبه لدى إيمته منه قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) نعم إذا اشتريت هذه الأشياء وزنا أو جزافا فلا بأس أن تبينها من صاحبها أو من غير صاحبه قبل أن تقبضها وكذلك الطعام والشراب الجزاف فأما كل ما اشتريت من الطعام والشراب وزنا أو كيلا فلا تبينه في قول مالك حتى تقبضه وزنه أو تسكيه (قال) وإنما جوز مالك بيع هذه الأشياء قبل أن يقبض من الناس إلا أصحاب البنية فإنه كرهه لهم قلت صف لي أصحاب البنية في قول مالك (قال) أصحاب البنية عند الناس قد عرفهم بأني الرجل إلى أحدهم فيقول له أسلفني مالا فيقول لا أقبل ولكن اشتري لك سلعة من السوق فأبيعها منك بكذا وكذا ثم ابتاعها منك بكذا وكذا أو تشتري من الرجل سلعة ثم تبينها إياه بأكثر مما ابتعتها منه

سبحان ما جاء في الرجل يصالح من دم عمد على طعام إلى أجل

ففيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه

قلت رأيت لو أن رجلا وجب له على رجل دم عمد فصلحه من ذلك على طعام موصوف إلى أجل معلوم يجوز أن يبيع له هذا الطعام قبل أن يقبضه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكني أراه بمنزلة من سلف في طعام فلا يبيعه قبل أن يقبضه لأن هذا الطعام ليس بقرض وإنما هو شراء ألا ترى أنه باع الدم الذي كان له بهذا الطعام قلت وكذلك لو خالغ امرأته بطعام إلى أجل (قال) نعم كذلك أيضا لا يبيعه حتى يستوفيه وهذا كله من وجه من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه

ما جاء في الرجل يتناع الطعام بعينه أو بغيره عنه
فيريده أن يبيعه قبل أن يقبضه

قلت في رأيت الطعام يشتريه الرجل والطعام بعينه أو بغيره عنه أي يبيعه قبل أن يقبضه في قول مالك (قال) لا يبيعه حتى يقبضه قال ولا يواعد فيه أحداً ولا يبيع طعاماً بنوى أن يقبضه من هذا الطعام الذي اشتري كان الطعام بعينه أو بغيره عنه قلت في الذي أجازده مالك أن يشتريه رجل من هذا الذي اشتراه بكيل واحد ما هو (قال) هو الرجل يشتري الطعام فيكتله لنفسه ورجل وافق أو أعهده على يمينه فإذا اكثاله لنفسه ورضى هذا الرجل الوافق أن يشتريه منه بهذا الكيل وكذلك إن لم يشهد كيله وكان غائباً عن كيله فاشتراه منه وصده بكيله فذلك جائز إذا كان ذلك منهما على غير موعد كان بينهما ولا واعي قال وهذا قول مالك في قلت في مالك فان صدقه بكيله وأخذ فوجد فيه زيادة أو نقصاناً (قال) أما ما كان من زيادة الكيل ونقصانه فهو للمشتري وما كان من نقصان يعرف أنه لا ينقص في الكيل فانه بوضع عن المشتري من الثمن بقدر النقصان ولا يعطى طعاماً ولكن يرد عليه من الثمن بقدر ما نقص إذا كان من غير نقصان الكيل في قلت في مالك فان قال البائع لأصدقك فيما تدعي من النقصان (قال) مالك ان كان المشتري لم يغب عليه وكاله بحضرة شهود حين اشتراه فأرى أن يرجع المشتري على البائع بما نقص من الطعام بقدر ذلك من الثمن وان كان قد غاب عليه المتناع ثم جاء بعد ذلك بدعي وكذبه البائع أحلف البائع بالله الذي لا اله الا هو لقد كان فيه كذا وكذا ولقد بعته على ما كان فيه من الكيل وبيزاً ولا يلزمه للمشتري شيء مما بدعي قلت في رأيت ان اشتري ما سوى الطعام من السلع كلها كانت بعينها أو بغير عينها يجوز له أن يبيعها قبل أن يقبضها في قول مالك (قال) قال مالك نعم يجوز ذلك ان اشتراها وزناً أو جزاً فان يبيعها ويحمل عليه في قال في ولقد سألت مالك عن الرجل يشتري من الرجل جريداً بعينه أو بتناً أو نوى أو ما شبهه مما يوزن فيجب له فيأخيه رجل فيبيعه قبل أن يستوفيه ويحمله

عليه فيستوفي منه ذلك الوزن (قال) لا بأس بذلك

في الرجل يبيع الطعام بعينه كيلاً ثم يستهلكه

قلت في رأيت لو أن رجلاً ابتاع طعاماً بعينه كيلاً فذهب البائع فباعه أو استهلكه (قال) فان على البائع أن يأتي بتبديل ذلك الطعام بوفيه المشتري في قال في قلت في مالك ألا يكون عليه المشتري بالخيار أحب أن يلزمه الطعام أثمه وان أحب أن يأخذ ذهبه أخذها (قال) لا وليس عليه الا طعام مثل ذلك وليس في هذا خيار إنما هذا بمنزلة رجل استهلك لرجل طعاماً بعينه فعليه أن يأتي بتبذله في قلت في رأيت لو أن لي على رجل سلماً فحل الأجل وكنت ابنة يقبض ذلك أو عبده أو زوجته أو مدبرته أو أم ولده (قال) أكرهه هؤلاء إذا وكلهم لانهم كأنهم الذي عليه الطعام ولا يجوز لي أن أوكل الذي عليه الطعام يقبض طعاماً عليه (قال) وولده إذا كانوا كباراً قد باؤوا بالخيازة عنه فلا أرى بذلك بأساً ويبيعه بعضهم ان شاء في قلت في رأيت ان أسلمت الى رجل في كبر حنطة الى أجل من الآجال ثم أسلم الي في كبر حنطة مثله الى ذلك الاجل فأردنا أن نتناص قبل حل الاجل يكون ماله على من الطعام بمالي عليه من الطعام أن يجوز هذا في قول مالك قال لا في قلت في وكذلك ان حل الاجل قال نعم في قلت في ولم (قال) لانه بيع الطعام قبل أن يستوفي في قلت في فإذا حل الاجل على وعليه والطعامان صنفهما واحد لم يجعله مالك بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) في ألا يحل أن السكر الحنطة الذي لك عليه لم يقبضه منه وانما بدته ذلك بكرة له عليك فلا يجوز هذا وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفي وهو بمنزلة أن لو كان على رجلين في قلت في فلو أقرضت رجلاً مائة أرب من حنطة الى أجل ثم أسلم الي في مائة أرب من حنطة الى أجل وأجلها واحد فقلت له قبل حل الاجل أقاصك بمالي عليك من الطعام القرض بالذي لك على من الطعام السلم (قال) لا يصلح هذا وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) ألا ترى أنه باعك طعاماً له عليك من سلم الى أجل بطعام لك عليه قرضاً الى أجل فهذا لا يصلح وهو بمنزلة أن لو كان على

ما جاء في الرجل يتاع الطعام بعينه أو بنسبه عنه
فيريده أن يبيعه قبل أن يقبضه

قلت أرايت الطعام يشتريه الرجل والطعام بعينه أو بنسبه عنه أي يبيعه قبل أن يقبضه في قول مالك (قال) لا يبيعه حتى يقبضه قال ولا يواعد فيه أحداً ولا يبيع طعاماً بنوى أن يقبضه من هذا الطعام الذي اشتري كان الطعام بعينه أو بنسبه عنه قلت فالذي أجازاه مالك أن يشتريه رجل من هذا الذي اشتراه بكيل واحد ماهو (قال) هو الرجل يشتري الطعام فيكتاله لنفسه ورجل واقف لم يواعه على يمينه فاذا اكتاله لنفسه ورضي هذا الرجل الواقف أن يشتريه منه بهذا الكيل وكذلك أن لم يشهد كيله وكان غائباً عن كيله فاشتراه منه وصدقه بكيله فذلك جائز إذا كان ذلك منه على غير موعد كان بينهما ولا واري قال وهذا قول مالك قلت للمالك فإن صدقه بكيله وأخذه فوجد فيه زيادة أو نقصاناً (قال) أما ما كان من زيادة الكيل ونقصانه فهو للمشتري وما كان من نقصان يعرف أنه لا ينقص في الكيل فانه يوضع عن المشتري من الثمن بقدر النقصان ولا يعطى طعاماً ولكن يرد عليه من الثمن بقدر ما نقص إذا كان من غير نقصان الكيل قلت للمالك فإن قال البائع لأصدقك فيما تدعي من النقصان (قال) مالك أن كان المشتري لم يذب عليه وكاله بحضرة شهود حين اشتراه فأرى أن يرجع للمشتري على البائع ما نقص من الطعام بقدر ذلك من الثمن وإن كان قد غاب عليه المبتاع ثم جاء بعد ذلك يدعي وكذبه البائع أحلف البائع بالله الذي لا اله الا هو لقد كان فيه كذا وكذا ولقد بعته على ما كان فيه من الكيل وبيراً ولا يلزمه للمشتري شيء مما يدعي قلت أرايت ان اشتري ما سوى الطعام من السلع كلها كانت بعينها أو بنسبه عنها يجوز له أن يبيها قبل أن يقبضها في قول مالك (قال) قال مالك نعم يجوز ذلك ان اشتراها وزناً أو جزاً فإن يبيها ويحمل عليه قلت قال ولقد سألت مالك عن الرجل يشتري من الرجل جريداً بعينه أو بتناً أو نوى أو ما أشبهه مما يوزن فيجب له فيأنيه رجل فيبيعه قبل أن يستوفيه ويجعله

عليه فيستوفي منه ذلك الوزن (قال) لا بأس بذلك
في الرجل يبيع الطعام بعينه كيلاً ثم يستهلكه

قلت أرايت لو أن رجلاً ابتاع طعاماً بعينه كيلاً فذهب البائع فباعه أو استهلكه (قال) فإن على البائع أن يأتي بتثل ذلك الطعام بوفيه المشتري قلت للمالك ألا يكون عليه المشتري بأكثر أن أحب أن يلزمه الطعام ألزمه وإن أحب أن يأخذ ذهبه أخذه (قال) لا وليس عليه الا طعام مثل ذلك وليس في هذا خيار إنما هذا بمنزلة رجل استهلك لرجل طعاماً بعينه فعليه أن يأتي بتثله قلت أرايت لو أن لي على رجل سلماً لمحل الأجل وكنت ابنه قبض ذلك أو عبده أو زوجته أو مدبرته أو أم ولد (قال) أكره هؤلاء إذا وكلهم لأهم كأنهم الذي عليه الطعام ولا يجوز لي أن أوكل الذي عليه الطعام قبض طعاماً عليه (قال) وولده إذا كانوا كباراً قد باتوا بالحيازة عنه فلا أرى بذلك بأساً ويبيعه بعضهم إن شاء قلت أرايت ان أسلمت الى رجل في كسر حنطة الى أجل من الأجل ثم أسلم الي في كسر حنطة مثله الى ذلك الاجل فأردنا أن نتخاص قبل محل الاجل يكون ما له على من الطعام بمالي عليه من الطعام يجوز هذا في قول مالك قال لا قلت وكذلك ان حل الاجل قال نعم قلت ولم (قال) لانه بيع الطعام قبيل أن يستوفي قلت فإذا حل الاجل على وعليه والطعامان صنفهما واحد لم جعله مالك بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) ألا ترى أن الكسر الحنطة الذي لك عليه لم يقبضه منه وإنما بعته ذلك بكسر له عليك فلا يجوز هذا وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفي وهو بمنزلة أن لو كان على رجلين قلت فلو أقرضت رجلاً مائة أردب من حنطة الى أجل ثم أسلم الي في مائة أردب من حنطة الى أجل وأجلها واحد فقلت له قبل محل الاجل أفأصك بمالي عليك من الطعام القرض بالذي لك على من الطعام السلم (قال) لا يصالح هذا وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) ألا ترى أنه باعك طعاماً له عليك من سلم الى أجل بطعام لك عليه فرضا الى أجل فهذا لا يصالح وهو بمنزلة أن لو كان على

رجلين **قلت** في فان حل الاجل فقلت له خذ الطعام الذي لي عليك من القرض
بالطعام الذي لك على من السلم **قال** لا بأس بذلك عند مالك **قلت** لم اجازته
مالك حين حل الاجل وكرهه قبل محل الاجل **قال** لانه لما حل الاجل انما له
عليك ان توفيه سلمه الذي له عليك وكان لك عليه قرضا قد حل مثل السلم الذي
له عليك فقلت له خذ ذلك الطعام بسلمك فلا بأس بذلك لانه لا يكره لك ان
تبيع قرضك قبل ان تستوفيه فكذلك لا يكره لك ان تقضيه من طعام عليك من
سلم وليس ما هنا بيع شيء من الطعام بشيء من الطعام وانما هو هاهنا قضاء سلم كان
عليك قضيته **قلت** لم كرهته لي قبل محل الاجل ان اقامه بذلك **قال**
لانه يدخله الدين بالدين وبيع الطعام قبل ان يستوفي الا ترى انك بتمه مائة اردب
لك عليه قرضا الى اجل عامه اردب له عليك من سلم الى اجل فلا يصلح ذلك
قلت وما فرق ما بينه اذا كان الذي له على من سلم والذي لي عليه من سلم
وبينه اذا كان الذي لي عليه قرضا والذي له على سلم في قول مالك اذا حلت الاجال
قال اذا كان الذي عليك جميعا فلا يصلح لم يحدد منك ما يبيع ماله على صاحبه
من الطعام قبل ان يستوفيه فاذا كان لا يحدد قرض والاخر سلم فلا يصلح لصاحب
السلم ان يبيعه حتى يستوفيه ولا بأس ان يبيع صاحب القرض طعامه قبل ان
يستوفيه فلما كان يجوز لصاحب القرض بيع طعامه قبل ان يستوفيه جاز له ان يقضيه
من سلم عليه اذا حلت الاجال ولا يكون هذا من الذي له السلم بيع سلمه قبل ان
يستوفيه وليس للذي له السلم ان يتتبع من ذلك اذا قال له خذ هذا الطعام قضاء من
سلمك اذا كان مثل سلمه فكذلك القرض انما هو قضاء وليس هو بيع الطعام قبل ان
يستوفي **قلت** وسئل مالك عن رجل باع من رجل طعاما ثم الى اجل فاستقرض
الذي له الحق من رجل دنانير مثل الدنانير التي له على بالعه او ابتاع سلمه من رجل
بتسليم الدنانير التي له على بالعه من ثمن الطعام فلما حل الاجل احال الذي اسلفه
الدنانير او باعه السلعة بتلك الذهب التي على المشتري منه الطعام فأراد الذي احاله

ان يأخذ منه طعاما او دقيقا او زبيا او تمرآ **قال** مالك اما صنف الطعام الذي كان
يباعه هذا فليأخذ منه مثل مكبلته في صنفه واما غير ذلك من التمر والزبيب وما أشبهه
او غير ذلك من الطعام كله فلا يجوز له ان يأخذ منه الا ما كان يجوز لبايعه ان يأخذ
منه **قال** ولقد سئل مالك في غير عام عن رجل ابتاع من رجل طعاما فاسلفه رجلا
قبل ان يقضيه فأراد الذي قبضه ^(١) الذي اسلفه ان يحطى صاحبه فيه ثمنا فقال مالك
لا يعجزني ذلك وأراد من بيع الطعام قبل ان يستوفي **قلت** فلو ان رجل على كرا
من طعام من سلم فلما حل الاجل اشترت كرا من طعام فقلت للذي له على السلم
اقضه **قال** قال مالك لا يصلح حتى يستوفيه لان هذا بيع الطعام قبل ان يستوفي
قلت ارايت لو اني اسلمت الى رجل في مائة اردب حنطة فلما حل اجلها احالني
على رجل له عليه طعام من قرض مثل مكبل طعامي الذي لي عليه من سلم يجوز هذا أم
لا في قول مالك **قال** قال مالك ان حل اجل القرض وقد حل اجل السلم ايضا فلا بأس
به وان لم يحل اجل السلم ولم يحل اجل القرض فلا خیر في هذا حتى يحل جميعا **قلت** ولا
يكون هذا ديناً في دين اذا حل اجل قال لا **قلت** لم **قال** لانه فسخ ماله من سلمه
فصارت حنطة على هذا الرجل الذي احتال عليه ولم يبق له على الذي كان عليه السلم
شيء فلم يصر هذا ديناً في دين **قلت** ^(٢) ارايت ان حل اجل الطعامين جميعا واحالي
فأجزت الذي احالني عليه يجوز هذا أم لا **قال** لم أوقف مالك على هذا ولكن
رأيت انه لا بأس ان يؤخر ^(٣) **قال** بن القاسم وسمعت مالكا يقول في نصراني ابتاع
من نصراني طعاما فأراد ان يبيعه من سلم قبل ان يستوفيه **قال** مالك لا أحب
للمسلم ان يبتاعه ولا يدخل فيه **قلت** ارايت لو اني اسلمت الى رجل في كرا
حنطة فلما حل الاجل اشترى هو من رجل كرا حنطة فقال لي اقضه منه **قال**
قال مالك لا يجوز **قلت** لم **قال** لانه بيع الطعام قبل ان يستوفي **قلت** لم
فان كاله للمشتري الذي عليه السلم ثم قال قد كتبه وفيه وفاء فحق يجوز لي ان
أأخذ وأصدقه قال نعم **قلت** لم وكذلك ان كاله الذي عليه السلم لنفسه حتى

يستوفيه والذي له السلم قائم يرى ذلك فأخذه بكيه (قال مالك) لا بأس بذلك إلا أن يكون فيه موعده من الذي له السلم أن يقول له اشتر لي هذا الطعام وأنا أخذه منك فيما لي عليك فلا خير في ذلك أيضاً (قال ابن القاسم) ووجه ما كره مالك من ذلك فيما رأيت من قوله أن الطعام انما نهى أن يباع قبل أن يستوفى فإذا كان يتباع لك طعاماً ويشتري عليك أخذه قبل أن يشتريه وقبل أن يستوفيه ثم يشتريه لك على ذلك وتقبضه فهذا كأنه قد وجب له عليك قبل أن يشتريه ويصير في ملكه فكأنه باع طعاماً ليس عنده بعينه والكيل فيما بين ذلك إذا كان قد أوجب على الذي له السلم أخذه قبل أن يشتريه له الذي عليه السلم مما لا يحل ولا يحرم (قلت) أرأيت لو أني أسلمت إلى رجل دراهم في طعام فما حل الاجل قال لي خذ هذه الدراهم فاشتر بها من السوق طعاماً ثم كله لي ثم استوف حقت منه (قال) قال مالك لا يصلح هذا (قلت) وكذلك لو كان الذي أسلم إليه دراهم فأعطاه حين حل الاجل دنائير أو عرضاً من العروض فقال اشتر بها حنطة وكلها لي ثم اقبض حقت منها (قال ابن القاسم) لا يصلح هذا أيضاً (قال) وسواء ان كان دفع إليه الذي عليه السلم دنائير أو دراهم أو عرضاً حين حل الاجل فقال اشتر بها طعاماً فكله لي حين حل الاجل ثم استوف حقت منه فذلك كله سواء ولا يصلح عند مالك وكذلك العروض عند مالك (قلت) ولم لا يصلح هذا في قول مالك (قال) لانه كأنه انما استوفى من الطعام الذي كان له عليه دنائير أو دراهم أو عرضاً فاشترى بذلك طعاماً لنفسه فلا يصلح هذا لانه بيع الطعام قبل أن يستوفى

في الرجل يتباع طعاماً جزافاً فيتلف قبل أن يقبضه أو يستهلكه البائع

(قلت) أرأيت ان اشتريت طعاماً مصبراً اشتريت الصبرة كلها كل قفيز بدرهم فبلك الطعام قبل أن أكثاله من مصيبته (قال) مصيبته من البائع (قلت) وهذا في قول مالك قال نعم (قلت) فان باعته الصبرة جزافاً فضاعت (قال) قال مالك ضياعاً من المشتري اذا اشتراها جزافاً (وقال ابن القاسم) من ابتاع طعاماً جزافاً صبرة فان

تلفت قبل أن يقبضها فان مصيبتها من المشتري (قال) فان كان الذي باعها هو الذي استهلكها فليتهيم بها من الذهب والفضة لأن مالكاً قال لي من استهلك صبرة طعام فليتهيم بها من الذهب والفضة (قال) وان كان غيره استهلكها فلي الذي استهلكها قيمتها من الذهب والفضة وهذا قول مالك (قال ابن القاسم) وان اشتري صبرة طعاماً كل قفيز بدرهم فأصابها أمر من السماء فتلفت رد البائع على المشتري الدراهم وهذا قول مالك (قال) ولو كان البائع هو الذي أنفها فليتهيم به بتمام مثله حتى يوفيه المشتري بما شرط له من الكيل وهذا قول مالك (قال ابن القاسم) ويتجرى الصبرة فيأتي بطعام مثله فيكبله للمشتري (قال) وفرق مالك بين الصبرة جزافاً وبينها اذا بيعت كيلاً (قلت) أرأيت هذه الصبرة التي باعها صاحبها كيلاً ان تمدى عليها رجل واستهلكها قبل أن يكيلها للمشتري (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى للبائع القبية على الذي استهلك الصبرة وأرى أن يشتري بتلك القبية طعاماً للبائع ثم يكبله البائع للمشتري على شرطها وذلك لانه لو عرف كيلها لفرم كيلها للمدعي وكان للمشتري أن يقبضه على ما اشترى فلما لم يعرف كيلها وأخذ مكان الطعام القبية اشترى له طعاماً بتلك القبية فأخذه للمشتري على ما اشترى (قلت) ولا يخشى أن يكون هاهنا بيع الطعام قبل أن يستوفى (قال) لا لأن التعدي انما وقع هاهنا على البائع ألا ترى أنه لو عرف كيله لكان التعدي على المشتري

ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفى

(قلت) أرأيت لو أن لي على رجل طعاماً من شراء فقلت له به لي وجشني بالنمن (قال) قال مالك لا يجوز ذلك (قلت) لم كرهه مالك حين قلت للذي لي عليه الطعام به وجشني بالنمن (قال) لانه يدخله بيع الطعام قبل أن يستوفى فكأنه باعه من الذي عليه الطعام بالدنائير التي يأتيه بها فلا يصلح له أن يبيع الطعام حتى يستوفيه لامن الذي عليه الطعام ولا من غيره وقد يدخله أيضاً أن يكون ذهب بذهب إلى أجل أكثر منها فان كان أصل شرائه الطعام بذهب أو بورق فيدخله الورق بالذهب إلى أجل (قال) وقال

يستوفيه والذي له السلم قائم يرى ذلك فأخذه بكيه (قال مالك) لا بأس بذلك إلا أن يكون فيه موعده من الذي له السلم أن يقول له اشتر لي هذا الطعام وأنا أخذه منك فيها لي عليك فلا خير في ذلك أيضاً (قال ابن القاسم) ووجه ما كره مالك من ذلك فيها رأيت من قوله أن الطعام إنما نهى أن يباع قبل أن يستوفي فإذا كان يتباع لك طعاماً ويشترط عليك أخذه قبل أن يشتريه وقبل أن يستوفيه ثم يشتريه لك على ذلك وتقضيه فهذا كأنه قد وجب له عليك قبل أن يشتريه ويصير في ملكه فكانه باع طعاماً ليس عنده بعينه والكيل فيما بين ذلك إذا كان قد أوجب على الذي له السلم أخذه قبل أن يشتريه له الذي عليه السلم مما لا يحل ولا يحرم (قلت) رأيت لو أني أسلمت إلى رجل دراهم في طعام فلما حل الاجل قال لي خذ هذه الدراهم فاشتر بها من السوق طعاماً ثم كله لي ثم استوف حقت منه (قال) قال مالك لا يصلح هذا (قلت) وكذلك لو كان الذي أسلم إليه دراهم فأعطاه حين حل الاجل دنائير أو عرضاً من العروض فقال اشتر بها حنطة وكلها لي ثم اقبض حقت منها (قال ابن القاسم) لا يصلح هذا أيضاً (قال) وسواء إن كان دفع إليه الذي عليه السلم دنائير أو دراهم أو عرضاً حين حل الاجل فقال اشتر بها طعاماً فكله لي حين حل الاجل ثم استوف حقت منه فذلك كله سواء ولا يصلح عند مالك وكذلك العروض عند مالك (قلت) ولم لا يصلح هذا في قول مالك (قال) لأنه كأنه استوفى من الطعام الذي كان له عليه دنائير أو دراهم أو عرضاً فاشترى بذلك طعاماً لنفسه فلا يصلح هذا لأنه بيع الطعام قبل أن يستوفي

في الرجل يتباع الطعام جزافاً فينتف قبل أن يقضيه أو يستهلكه البائع

(قلت) رأيت أن اشترت طعاماً مصبراً اشترت الصبرة كلها كل قفيز بدرهم فيها الطعام قبل أن أكتاله ممن مصيبته (قال) مصيبته من البائع (قلت) وهذا في قول مالك قال نعم (قلت) فإن باعته الصبرة جزافاً فضاقت (قال) قال مالك ضياعاً من المشتري إذا اشتراها جزافاً (وقال ابن القاسم) من ابتاع طعاماً جزافاً صبرةً فإن

تلفت قبل أن يقضيه فإن مصيبته من المشتري (قال) فإن كان الذي باعها هو الذي استهلكها فعليه قيمتها من الذهب والفضة لأن مالكاً قال لي من استهلك صبرة طعام فعليه قيمتها من الذهب والفضة (قال) وإن كان غيره استهلكها فعلى الذي استهلكها قيمتها من الذهب والفضة وهذا قول مالك (قال ابن القاسم) وإن اشترى صبرة طعام كل قفيز بدرهم فأصابها أمر من السماء فتلفت رد البائع على المشتري الدرهم وهذا قول مالك (قال) ولو كان البائع هو الذي أتلفها فعليه أن يأتي بطعام مثله حتى يوفيه المشتري بما شرط له من الكيل وهذا قول مالك (قال ابن القاسم) ويشترى الصبرة فيأتي بطعام مثله فيكبله للمشتري (قال) وفرق مالك بين الصبرة جزافاً وبينها إذا بيعت كيلاً (قلت) رأيت هذه الصبرة التي باعها صاحبها كيلاً أن تمدى عليها رجل واستهلكها قبل أن يكبلها للمشتري (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى للبائع القيمة على الذي استهلك الصبرة وأرى أن يشتري بتلك القيمة طعاماً للبائع ثم يكبله البائع للمشتري على شرطها وذلك لأنه لو عرف كيلها لترم كيلها المتندي وكان للمشتري أن يقضيه على ما اشترى فلما لم يعرف كيلها وأخذ مكان الطعام القيمة اشترى له طعاماً بتلك القيمة فأخذه للمشتري على ما اشترى (قلت) ولا يخشى أن يكون ما هنا بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) لأن التدي إنما وقع ما هنا على البائع ألا ترى أنه لو عرف كيله لكان التدي على المشتري

ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفي

(قلت) رأيت لو أن لي على رجل طعاماً من شراء فقلت له به لي وجني باليمن (قال) قال مالك لا يجوز ذلك (قلت) لم كرهه مالك حين قلت للذي لي عليه الطعام به وجني باليمن (قال) لأنه يدخله بيع الطعام قبل أن يستوفي فكانه باعه من الذي عليه الطعام بالدنائير التي يأتيه بها فلا يصلح له أن يبيع الطعام حتى يستوفيه لأن الذي عليه الطعام ولا من غيره وقد يدخله أيضاً أن يكون ذهب بذهب إلى أجل أكثر منها فإن كان أصل شرائه الطعام بذهب أو ورق فدخله الورق بالذهب إلى أجل (قال) وقال

مالك ولا أحب للرجل أن يتبع من رجل طعاما ولا سلمة إلى أجل فإذا حل لأجل
قال الذي عليه الحق لذي له الحق خذ هذه الدنانير لدنانير هي أكثر منها فبتع بها
طعامك أو سلمتك قلت ١ فان كان الثمن أقل أو مثل الثمن الذي أخذ في الطعام
الذي عليه (قال) إذا كان مثل الثمن الذي دفع إليه فلا بأس به إذا كان مثله في عينه
ووزنه وجوده به كان أقل من الثمن فهو حرام لا يحل لأنه يصير غير اقلة (قال)
وانما يجوز منه ما كان على وجه الاقالة في الطعام خاصة فأما إذا كان الدين على الذي
عليه الحق سلمة من السلع ليس بطعام فكان الذي يعطيه من الذهب على أن يشتري
لنفسه السلمة التي له عليه مثل الذهب التي أخذ أو أقل فلا بأس بذلك لأن مالكاً قال
إذا أعطاه في ثمن الطعام مثل ذهبه فأقاله فلا بأس به فانما هو رجل أقاله وأخذ طعاما
أقل من حقه فلا بأس بالوضعية في الطعام إذا أعطاه رأس ماله وإن كان رأس ماله
لا يسوي الطعام الذي عليه لأنه لو هضم عنه بعض الطعام وأخذ بعضاً كان جائزاً
وإن كانت الدنانير أقل من الثمن فأقاله عليه فهو بيع الطعام قبل أن يستوفي وأما في
السلمة التي ابتاع منه فإنه إن أعطاه أقل من الثمن الذي دفع إليه أو أقاله عليه فلا بأس
بذلك وكذلك قال مالك وهو في السلمة لا يتهم إذا كان أقل من الثمن أو مثله فإن
زاد فلا خير فيه لأنه يتهم أن يكون أعطاه دنانير في أكثر منها ٢ قال ٣ وقال مالك
وإذا أعطاه الرجل الذي عليه السلم دنانير يشتري بها الذي له السلم سلمته فيقبضها لم
يصالح أن يعطيه دنانير أكثر من دنانيره التي دفعها إليه في السلم أول مرة وكذلك
لا يصالح أن يدفع أكثر من الدنانير التي أخذ في جميع الأشياء كلها

١ ما جاء في رجل ابتاع سلمة على أن يعطى ثمنها ببلد آخر ٢

٣ قلت ٤ أ رأيت أن ابتعت سلمة بدنانير إلى أجل على أن أوفيه الدنانير بأفريقية فحل
الأجل وأنا وهو بمصر أنقض له على بالدنانير وأنا بمصر (قال) قال مالك يأخذ
الدنانير بمصر إذا حل الأجل أو حيناً وجده ٥ قال ٦ وكذلك الدرهم ٧ قال ٨
وقال مالك والدنانير والدرهم لا تشبه السلع لأن الدنانير والدرهم عين والسلع ليست

بدین وأثمانها مختلفة في البلدان فلا يكون له أن يأخذ منه إلا في البلد الذي شرط أن
يوفيه فيه ٩ قلت ١٠ فان كان أسلم إليه في سلمة ليس لها أجل ولا مؤنة مثل المؤنونة
الموصوفة أو قليل المسك الموصوف أو العنبر الموصوف أو ما أشبه هذا مما ليس له
أجل ولا مؤنة (قال) لم أسمع من مالك في المؤنونة ولا في المسك ولا في العنبر هكذا
بمنته شيئا ولكني أرى أنه ليس له أن يأخذ إلا في البلد الذي شرط لأن سعر هذا
في البلدان مختلف

١١ ما جاء في الرجل يشتري الطعام بالنسيئة ١٢

١٣ على أن يوفيه إياه بالريف ١٤

١٥ قال ابن القاسم ١٦ سألت مالكا عن الرجل يبتاع الطعام الموصوف المضمون
بالنسيئة على أن يوفيه الطعام بالريف مسيرة ثلاثة أيام أو نحوها ١٧ (قال) لا بأس
بذلك ١٨ قلت ١٩ لم أجازه مالك (قال) لأنه جعل موضع البلدان عندئذ بمنزلة الآجال
ولم يجعله مثل الرجل يشتري الطعام الموصوف إلى يوم أو يومين أو ثلاثة بموضعه الذي

(١) وجده بالأصل هنا طيارة تتماق بهذا المبحث ونفسا قال فضل هذا إذا ضرب لنفاضيه منه أجلا
وان كان قريبا اليومين والثلاثة لانه انما يريد الاجل في السلم طوله حيث تختلف فيه الاسواق والا
كان من بيع مائيس عندك قلنا شرطنا هنا انه يوفيه في المضمون ببلد غير ذلك البلد على مسيرة اليومين
والثلاثة جاز اذا ضرب لذلك أجلا لان اختلاف الاسواق يكون في اختلاف البلدان وما لم يضرب
لذلك اجلا لنفاضيه فلا يجوز في مذهب ابن القاسم عن مالك الذي ذكره في الدنانير في كتاب
تضمن الصناعات وكان يحيى بن عمر قد اجاب في ذلك فيما بلغني انه اذا لم يضرب الاجل في كتاب
في وقت التسليم وقت خروجهم الى ذلك البلد جاز لان مسافة البلد قد عرفاه فكأنها ضربا
أجلا لنفاضيه (قال) فضل وانما هذا عهدي فيما كان طريقها فيه في البر وأما ما كان طريقها على البحر
الى ذلك البلد فلا يجوز وان وصفا وقت خروجها الى ذلك البلد لكان المسير على البحر لا أجل
له يعرف وقد ذكر ابن حبيب انه اذا سلف على أن يتقاضى ذلك في بلد غيره فذلك جائز وان لم
يضرب لذلك أجلا وتسمية البلد كتسمية الاجل قال فضل وانما مذهب ابن حبيب في هذا والله
اعلم على أنها ذكرنا أن مبايعتها حال فيكون من وقت المبايعه يجب عليها الخروج ويكون كأنها
قد شتت أجلا وقد روى ابن القاسم عن مالك في سماعه أنه سئل عن ذلك فقال أحال فقيل له نعم
فقال لا بأس به اه

مالك ولا أحب للرجل أن يتناع من رجل طعاما ولا سلمة إلى أجل فإذا حل الأجل قال الذي عليه الحق للذي له الحق خذ هذه الدنانير لدنانير هي أكثر منها فابتع بها طعامك أو ساعتك قلت قلت فأن كان الثمن أقل أو مثل الثمن الذي أخذ في الطعام الذي عليه (قال) إذا كان مثل الثمن الذي دفع إليه فلا بأس به إذا كان مثله في عينه ووزنه وجوه وإن كان أقل من الثمن فهو حرام لا يحل لأنه يصير غير آكلة (قال) وإنما يجوز منه ما كان على وجه الآكلة في الطعام خاصة فأما إذا كان الدين على الذي عليه الحق سلمة من السلع ليس بطعام فكان الذي يعطيه من الذهب على أن يشتري لنفسه السلمة التي له عليه مثل الذهب التي أخذ أو أقل فلا بأس بذلك لأن مالكا قال إذا أعطاه في ثمن الطعام مثل ذهبه فأقاله فلا بأس به فأما هو رجل أقاله وأخذ طعاما أقل من حقه فلا بأس بالوضعية في الطعام إذا أعطاه رأس ماله وإن كان رأس ماله لا يسوي الطعام الذي عليه لأنه لو هضم عنه بعض الطعام وأخذ بعضا كان جائزا وإن كانت الدنانير أقل من الثمن فأقاله عليه فهو بيع الطعام قبل أن يستوفي وأما في السلمة التي ابتاع منه فإنه إن أعطاه أقل من الثمن الذي دفع إليه أو أقاله عليه فلا بأس بذلك وكذلك قال مالك وهو في السلمة لا يتهم إذا كان أقل من الثمن أو مثله فإن زاد فلا خير فيه لأنه يتهم أن يكون أعطاه دنانير في أكثر منها (قال) وقال مالك وإذا أعطاه الرجل الذي عليه السلم دنانير يشتري بها الذي له السلم سلمته فيقضها لم يصلح أن يعطيه دنانير أكثر من دنانيره التي دفعها إليه في السلمة أول مرة وكذلك لا يصلح أن يدفع أكثر من الدنانير التي أخذ في جميع الأشياء كلها

سج ما جاء في رجل ابتاع سلمة على أن يعطى ثمنها ببلد آخر

قلت رأيت أن ابنت سلمة بدنانير إلى أجل على أن أوفيه الدنانير بأفريقية فخل الأجل وأنا وهو تنصر أفضى له على بالدنانير وأنا بمصر (قال) قال مالك يأخذ الدنانير تنصر إذا حل الأجل أو حينما وجدته (قال) وكذلك الدرهم (قال) وقال مالك والدنانير والدرهم لا تشبه السلع لأن الدنانير والدرهم عين والسلع ليست

بعين وأماها مختلفة في البلدان فلا يكون له أن يأخذ منه إلا في البلد الذي شرط أن يوفيه فيه قلت فأن كان أسلم إليه في سلمة ليس لها حل ولا مؤنة مثل اللؤلؤة الموصوفة أو قليل المسك الموصوف أو العنبر الموصوف أو ما أشبه هذا مما ليس له حل ولا مؤنة (قال) لم أسمع من مالك في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر هكذا بعينه شيئا ولكني أرى أنه ليس له أن يأخذ إلا في البلد الذي شرط لأن سعر هذا في البلدان مختلف

سج ما جاء في الرجل يشتري الطعام بالنسيئة

على أن يوفيه إياه بالريف

قال ابن القاسم سألت مالكا عن الرجل يشتري الطعام الموصوف المضمون بالنسيئة على أن يوفيه الطعام بالريف مسيرة ثلاثة أيام أو نحوها (قال) لا بأس بذلك قلت لم أجازه مالك (قال) لأنه جعل موضع البلدان عندئذ بمنزلة الآجال ولم يجعله مثل الرجل يشتري الطعام الموصوف في يوم أو يومين أو ثلاثة بموضعه الذي

(١) وجدا لاصل هنا عبارة تتعاقب بهذا البحث ونصها قال فضل هذا إذا ضرب لنفاضيه منه أجلا وإن كان قريبا اليومين والثلاثة لأنه انما يريد الأجل في السلم طوله حيث تختلف فيه الأسواق والا كان من بيع ما ليس عندك قلنا شرطها أنه يوفيه في المضمون ببلد غرضه البلد على مسيرة اليومين والثلاثة جاز إذا ضرب لذلك أجلا لأن اختلاف الأسواق يكون في اختلاف البلدان وما لم يضرب لذلك أجلا لنفاضيه فلا يجوز في مذهب ابن القاسم عن مالك الذي ذكره في الدنانير في كتاب تضمنين الصناع وكان يحيى بن عمر قد أجاب في ذلك فيما بلغني أنه إذا لم يضرب (الحل) ولكنه ذكر في وقت التسليف وقت خروجهم إلى ذلك البلد جاز لأن مسافة البلد قد عرفاه فكانها ضربا أجلا لنفاضيه (قال) فضل وانما هذا عهدي فيها كان طرقيها فيه في البر وأما ما كان طرقيها على البحر إلى ذلك البلد فلا يجوز وإن وصفا وقت خروجها إلى ذلك البلد لمكان المسير على البحر لا أجل له يعرف وقد ذكر ابن حبيب أنه إذا سلف على أن يتقاضى ذلك في بلد غيره فذلك جائز وإن لم يضرب لذلك أجلا ونسبة البلد كنسبة الأجل قال فضل وانما مذهب ابن حبيب في هذا والله أعلم على أنها ذكر أن مبايعتهما حال فيكون من وقت المبايعه يجب عليها الخروج فيكون كأنها قد سبها أجلا وقد روى ابن القاسم عن مالك في سماعه أنه سئل عن ذلك فقال أحال فقبل له نعم فقال لا بأس به اه

سلف فيه فهذا لا يجوز عند مالك والذي ذكرت من البلدان مسيرة ثلاثة أيام أو أربعة جوزه قلت لم جوزه وكره هذا في البلد (قال) لم أسمع من مالك فيه فرقا إلا أني أرى ذلك لاختلاف أسواق البلدان لأن البلد الواحد لا تختلف أسواقه عنده في يومين ولا ثلاثة ألا ترى أن السلم لا يجوز أن يكون أجله عند مالك إلا أجلا تختلف فيه الأسواق قال ابن القاسم قلت للمالك لو أن رجلا ابتاع من رجل طعاما بوفيه إياه بقرية بينها وبين الموضع الذي اشتري منه فيه الطعام ثلاثة أيام أو أربعة مضموت عليه أن يوفيه إياه في تلك القرية (قال) لا بأس بهذا ولم يره مثل الذي يعطيه إياه على أن يوفيه إياه ببلدة بعد يوم أو يومين أو ثلاثة قلت أرأيت أن اشتريت من رجل طعاما بالاسكندرية وشرطت عليه أن يوفيني ذلك الطعام بالقسط في منزلي (قال) قال مالك إذا اشتريته بالاسكندرية وهو طعام بعينه وشرطت عليه أن يوفيك إياه بالقسط فهذا لا يصلح لأن هذا اشتري سلمة بعينها من السلع إلى أجل واشترط عليه ضمانها وأن اشتراه بالاسكندرية على أن يحمله له إلى القسط وهو يستوفيه بالاسكندرية فلا بأس به عند مالك لأن هذا اشتري هذا الطعام وكرى حملانه من الاسكندرية إلى القسط في صفقة واحدة ولا بأس أن تجمع الصفقة الواحدة شراء سلمة وكره وكذلك قال لي مالك قلت أرأيت أن تشتري سلمة بطعام على أن يوفيه إياه بأفريقية وضربت لذلك أجلا (قال) قال مالك ذلك جائز ولا يكون له أن يأخذه بذلك الطعام إلا بأفريقية إذا حل الأجل (قال) وفرق مالك بين فرض الطعام على أن يقضى ببلد آخر وبين اشتراء الطعام على أن يقضى ببلد آخر لأن القرض إذا كان على أن يقضى ببلد آخر ربح الحلال فلا يصلح ذلك وأما اشتراء الطعام على أن يقضى في بلد آخر ويضرب لذلك أجلا فلا بأس بذلك لأن الناس قد يسلمون في الطعام إلى أجل على أن يقتضوا الطعام في بلد كذا وكذا وفي بلد كذا وكذا قلت فإن أبي أن يخرج الذي عليه الطعام من سلم إذا

حل الأجل أو عند حلول الأجل (قال) يخرج على ذلك أو يوكل وكلا يدفع إلى الذي له الطعام الطعام في ذلك البلد قلت وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قوله إلا أن مسألتك يخرج على الخروج فإني لم أسمع من مالك إلا أن ذلك رأيت ولأن مالكا قال وليس له أن يقضيه في غير ذلك البلد وإن فات الأجل فن ههنا رأيت أن يخرج على الخروج إلى ذلك البلد أو يوكل من يدفع إلى الرجل طعامه ولأن مالكا قال لي في الرجل يكون عليه الدين فيريد السفر فيمنعه صاحب الحق قال إن كان سفرا بعيدا يحل الأجل قبل أن يأتي منع من ذلك ولم يكن له أن يسافر وإن كان سفرا قريبا يلقه ويرجع قبل حلول الأجل فلا يمنع من ذلك فلما منعه مالك من السفر البعيد كان عليه أن يخرج أو يوكل على ما أحب أو كره لقضاء حقه في ذلك الموضع

حاج ما جاء في الاقتضاء من الطعام طعاما

قلت أرأيت أن يبت من رجل مائة أردب دفعها إليه سمراء بمائة دينار إلى أجل فإحل الأجل أخذت منه المائة دينار التي وجبت لي عليه خمسين أردب سمراء (قال) قال مالك لا يصلح ذلك قلت ولم وإنما أخذت أقل من حقي وقد كان يجوز لي أن أخذ من المائة دينار مائة أردب سمراء فلما أخذت خمسين أردب سمراء لم يجوز لي (قال) لأن مالكا قال إنى أخاف أن تكون الحسنون ثمانمائة الأردب أو تكون المائة أردب سمراء بخمسين أردب سمراء إلى أجل فكذلك إن باع سمراء إلى أجل فأخذ في ثمنها حين حل الأجل بمحمولة أو شعير لم يجوز ذلك وكذلك لو لم يحل الأجل وكذلك لو باعه برناجن إلى أجل فأخذ من البرني عجة أو صحيان لم يجوز ذلك إلا أن يأخذ من الصنف الذي باعه به مثل مكيكة ما باعه به وجوده وصفته قلت وكذلك لو باعه مائة أردب سمراء إلى أجل بمائة دينار فلما حل أجل الدنانير أنه قال له أعطني خمسين أردب من الحنطة التي بعتك وأقبلت من الحسين على أن ترد علي خمسين دينار (قال) قال مالك لا يصلح هذا وهذا بيع وسلف لانه باع الحسين الأردب

بخمسين ديناراً على أن أقرضه الحسين الأردب التي ترجع إليه قلت في رأيت أن
 يشتري ثوباً بمائة درهم إلى شهر يصلح لي أن اشتريه بخمسين درهماً قبل الأجل في قول
 مالك (قال) لا خير فيه قلت في لم (قال) لأن ثوبه يرجع إليه فيصير كأنه أسلفه خمسين
 درهماً نقداً في مائة درهم إلى أجل قلت في رأيت أن اشتريه بثوب نقداً أو بعرض
 نقداً أو بطعام نقداً وقد كان باعه بمائة درهم إلى أجل (قال) لو بأس بذلك إذا كان الذي
 يشتريه به من العروض نقداً فإن كانت العروض التي يشتري بها إلى أجل أدنى من
 أجل المائة درهم أو إلى أجلها أو إلى أبعد من أجلها فلا خير في ذلك وهو من الكالئ
 بالكالئ قلت في وهذا قول مالك قال نعم قلت في وذلك جائز إذا كان ثمن الثوب
 الذي يشتري به الثوب الذي كان باعه بمائة أقل من المائة درهم أو أكثر قال نعم
 قلت في فلو كانت لي عليه مائة أردب سمراء إلى أجل فأخذت منه لمالاً لأجل خمسين
 أردباً محمولة وحططت عنه خمسين أيجوز ذلك في قول مالك (قال) أن كان إنما هو
 صالح يصلحه عليه على وجه المبالغة فلا يجوز وإن كان إنما أخذ منه خمسين محمولة
 اقتضاء من خمسين سمراء ثم حط عنه من غير شريط ولا صالح الحسين الأخرى
 لم يكن بهذا بأس قلت في وهذا قول مالك قال نعم قلت في وإن كانت لي عليه
 مائة أردب محمولة فلما حل لأجل أخذت منه خمسين أردباً سمراء ثم حططت عنه
 الحسين الأخرى من غير شرط أيجوز هذا (قال) أرجو أن لا يكون به بأس
 قلت في رأيت أن كانت لي عليه مائة أردب سمراء فلما حل لأجل صالحته على
 مائة أردب محمولة إلى شهرين (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لأن هذا بيع الطعام
 بالطعام ليس بدأيد ألا ترى أنه قد باع سمراء له قد حلت بمحمولة إلى أجل فلا يجوز
 هذا وإنما يجوز هذا إذا قبضه قبل أن يفرق لأن الطعام لا بأس به بالخطة بالخطة
 وإن اختلف جنسه مثلاً مثل إذا كان بدأيد ويدخل في مسئلتك أيضاً بيع الطعام
 قبل أن يستوفى

ما جاء في بيع الرطب والتبر في رؤس النخل

قلت في رأيت أن اشتريت تمرآ في رؤس النخل أو رطباً أو بسرآ بخطة نقداً أيجوز
 ذلك (قال) أن جد ما في رؤس النخل مكانه وقبضه قبل أن يفرقاً بخضرة ذلك فلا
 بأس بذلك عند مالك وإن لم يجده بخضرتها قبل أن يفرقاً فلا يصلح ذلك لأنه بيع
 الطعام بالطعام مستأخراً فلا يصلح ذلك إلا بدأيد وهو إذا لم يجده بخضرة ذلك قبل
 أن يفرقاً عند مالك فليس ذلك بدأيد قلت في فلو أني اشتريت ما في رؤس هذه
 النخل من التمر أو الرطب أو البسر بدرهم أو بدنانير أو بعرض من العروض ما خلا
 الطعام إلى أجل أيجوز ذلك وإن لم يجده قبل أن يفرقاً بخضرة ذلك (قال) فلا بأس
 بذلك قلت في ولا يرى هذا الدين بالدين لملك زعمت أن ما في رؤس النخل ليس
 بقدر إذا لم يجده بطعام حاضر إلا أن يجده (قال) لا لأن الثوب قد حل بيدها إذا طابت
 فإذا حل بيدها يمت بقدر أو بدين وليس يمنع صاحبها منها وإنما كرهه مالك بالطعام
 إذا لم يجده مكانه لأن فيه الجور وأن يراه إذا كان بيده ما في رؤس النخل بالطعام
 ولا يجده بخضرة ذلك ولم يقبضه أنه من وجه بيع الطعام بالطعام إلى أجل قلت في
 وسئل مالك عن الرجل يأتي إلى البائع بالخطة يبتاع منها خلاً أو زيتاً أو سمناً
 فيكتال الخطة على باب حانوته ويدخل الحانوت ليخرج الخلل من حانوته أو من رف
 يكون ذلك فيه إلا أنه في الحانوت (قال مالك) لا يعجبني ولكن ليدع الخطة
 عند صاحبها وليخرج الخلل أو السمن أو الزيت وما يريد أن يبيعه منه بذلك الطعام ثم
 يبتاعه منه فيأخذ ويعطى قال ابن القاسم في فممن اشترى تمرآ بخطة ولم يجده
 مكانه فهذا أشد وأبين أنه لا خير فيه وهو مما لا اختلاف فيه أنه لا يصلح ذلك

ما جاء في بيع الطعام بالطعام غالباً بمحض

قلت في رأيت لو أن رجلاً باع تمرآ بخطة والتمر حاضر والخطة غائبة في دار
 صاحبها فقال إمت إلى الخطة فيأتي بها قبل أن يفرقاً أيجوز هذا في قول مالك

بمخسرين ديناراً على أن أقضيه الحسين الأردب التي ترجع إليه قلت قلت أنت رأيت أن
 بعت ثوباً بمائة درهم إلى شهر أيسلح لي أن أشتريه بمخسرين درهماً قبل الأجل في قول
 مالك (قال) لا خير فيه قلت قلت لم (قال) لأن ثوبه يرجع إليه فيصير كأنه أسلفه خمسين
 درهماً نقداً في مائة درهم إلى أجل قلت أنت رأيت أن اشتريه بثوب نقداً أو بعرض
 نقداً أو بطعام نقداً وقد كان باعه بمائة درهم إلى أجل (قال) لا بأس بذلك إذا كان الذي
 يشتريه به من العروض نقداً فإن كانت العروض التي يشتريه بها إلى أجل أدنى من
 أجل المائة درهم أو إلى أجلها أو إلى أبعد من أجلها فلا خير في ذلك وهو من الكلال
 بالكلية قلت قلت وهذا قول مالك قال نعم قلت وذلك جائز إذا كان عن الثوب
 الذي يشتري به الثوب الذي كان باعه بمائة أقل من المائة درهم أو أكثر قال نعم
 قلت قلت فلو كانت لي عليه مائة أردب سمراء إلى أجل فأخذت منه لما حل الأجل خمسين
 أردباً بمحمولة وحططت عنه خمسين أيجوز ذلك في قول مالك (قال) إن كان انما هو
 صالح بصلحه عليه على وجه المباشرة فلا يجوز وإن كان انما أخذ منه خمسين بمحمولة
 اقتضاء من خمسين سمراء ثم حط عنه من غير شريط ولا صالح الحسين الأخرى
 لم يكن بهذا بأس قلت قلت وهذا قول مالك قال نعم قلت أنت رأيت أن يبيع
 مائة أردب بمحمولة فلا حل الأجل أخذت منه خمسين أردباً سمراء ثم حططت عنه
 الحسين الأخرى من غير شرط أيجوز هذا (قال) أرجو أن لا يكون به بأس
 قلت أنت رأيت أن كانت لي محملة مائة أردب سمراء فلما حل الأجل صالحتني على
 مائة أردب بمحمولة إلى شهرين (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لأن هذا بيع الطعام
 بالطعام ليس بدأيد ألا ترى أنه قد باع سمراء له قد حلت بمحمولة إلى أجل فلا يجوز
 هذا وانما يجوز هذا إذا قبضه قبل أن يفترقا لأن الطعام لا بأس به الحظية بالحظية
 وإن اختلف جنسه مثلاً بثل إذا كان بدأيد ويدخل في مسئلتك أيضاً بيع الطعام
 قبل أن يستوفى

ما جاء في بيع الرطب والتفري رؤس النخل

قلت أنت رأيت أن اشتريت ثمرأ في رؤس النخل أو رطباً أو بسرأ بمحمولة نقداً أيجوز
 ذلك (قال) إن جد ما في رؤس النخل مكانه وقبضه قبل أن يفترقا بمحمولة ذلك فلا
 بأس بذلك عند مالك وإن لم يجده بمحضرتها قبل أن يفترقا فلا يصلح ذلك لأنه بيع
 الطعام بالطعام مستأخراً فلا يصلح ذلك إلا بدأيد وهو إذا لم يجده بمحمولة ذلك قبل
 أن يفترقا عند مالك فليس ذلك بدأيد قلت قلت فلو أني اشتريت ما في رؤس هذه
 النخل من التمر أو الرطب أو البسر بدرهم أو بدنانير أو بعرض من العروض ما خلا
 الطعام إلى أجل أيجوز ذلك وإن لم يجده قبل أن يفترقا بمحمولة ذلك (قال) فلا بأس
 بذلك قلت قلت ولا يرى هذا الدين بالدين لأنك زعمت أن ما في رؤس النخل ليس
 بقدر إذا لم يجده بطعام حاضر إلا أن يجده (قال) لا لأن الثوب قد قبل يمه إذا طابت
 فإذا حل يمه يبع بقدر أو بدين وليس يبيع صاحبها منها وانما كرهه مالك بالطعام
 إذا لم يجده مكانه لأن فيه الجوائح وأنه يراه إذا كان يمه ما في رؤس النخل بالطعام
 ولا يجده بمحمولة ذلك ولم يقبضه أنه من وجه بيع الطعام بالطعام إلى أجل قلت قلت
 وسئل مالك عن الرجل يأتي إلى البيع بالحظية يبتاع منه بها خلا أو زيتاً أو سمناً
 فيكتال الحظية على باب حاتونه ويدخل الحاتون ليخرج الخلل من حاتونه أو من رف
 يكون ذلك فيه إلا أنه في الحاتون (قال مالك) لا يعجنى ولكن ليدع الحظية
 عند صاحبها وليخرج الخلل أو السمن أو الزيت وما يريد أن يبيعه منه بذلك الطعام ثم
 يبتاعه منه فيأخذ ويمضي قلت أنت رأيت أن يبيع التفري رؤس النخل بمحمولة ولم يجده
 مكانه فهذا أشد وأبين أنه لا خير فيه وهو مما لا اختلاف فيه أنه لا يصلح ذلك

ما جاء في بيع الطعام بالطعام غالباً بمحاضر

قلت أنت رأيت لو أن رجلاً باع ثمرأ بمحمولة والتمر حاضر والحظية غائبة في دار
 صاحبها يقال بعت إلى الحظية فيأتي بها قبل أن يفترقا أيجوز هذا في قول مالك

(قال) لا يجوز هذا عند مالك إلا أن تكون الحنطة حاضرة وهما جميعاً حاضراً ولا لم يجز ذلك **قلت** **﴿**أرأيت أن بعته حنطة بشعير كل ذلك بعته فافترقنا قبل أن أقبض أو قبض أحدهما وافترقنا قبل أن يقبض الآخر **﴾** (قال) سألت مالكا عن الرجل يأتي إلى الحانوت بالحنطة ليلتاع بها زيتاً فيكتالها صاحب الحانوت ثم يدخل احدوت فيخرج الزيت (قال مالك) لا خير فيه ولكن يقر الحنطة ثم يدخل فيخرج الزيت ثم يتقاضان وإنما الطامان إذا اختلفا بئرلة الذهب بالورق وكذلك مسئلتك

﴿ما جاء في التمر بالرطب والبسر **﴾**

﴿قلت **﴿**ما قول مالك في الرطب بالتمر واحداً بواحد أو بينهما تفاضل **﴾** (قال) قال مالك لا يصلح الرطب بالتمر واحداً بواحد ولا بينهما تفاضل **﴿**قلت **﴿**وكذلك البسر بالتمر لا يصلح على حال عند مالك قال نعم **﴿**قلت **﴿**فالبسر بالرطب **﴾** (قال) لا خير فيه أيضاً على حال لا مثلاً بمثل ولا متفاضلاً **﴿**قلت **﴿**فالرطب بالرطب **﴾** (قال) قال مالك لا بأس به مثلاً بمثل **﴿**قلت **﴿**فالبسر بالبسر **﴾** (قال) لا بأس به مثلاً بمثل **﴿**قلت **﴿**أرأيت النوى بالتمر أيجوز هذا في قول مالك **﴾** (قال) قد اختلف فيه قول مالك ولا أرى به بأساً بدأً ولا إلى أجل لأن النوى ليس بطعام فالنوى بالحنطة أو غير ذلك لا بأس به عند مالك ولم يختلف فيه قوله **﴿**قلت **﴿**فالبليج بالتمر ما قول مالك فيه **﴾** (قال) أما البليج الصغار بالتمر والرطب فلا بأس به واحداً بواحد بدأً وبأثنين بواحد بدأً **﴿**قلت **﴿**فالبليج الصغار بالبسر **﴾** (قال) كذلك لا بأس به واحداً بواحد وبأثنين بواحد بدأً **﴿**قلت **﴿**فالبليج الكبير **﴾** (قال) قال مالك لا خير في البليج الكبير بالتمر ولا بالرطب واحداً بواحد ولا بأثنين بواحد ولا يصالح البليج الكبير واحداً بأثنين من صنفه ولا بأس بصغاره بكباره **﴿**قلت **﴿**فالبليج الكبير بالبسر **﴾** (قال) لا خير فيه أيضاً على كل حال

﴿ما جاء في اللحم بالحيوان **﴾**

﴿قلت **﴿**صف لي ما نول مالك في اللحم بالحيوان ما يجوز منه وما يكرهه مالك **﴾** (قال) قال لي مالك الأبل والبقر والغنم والوحوش كلها صنف واحد لا يجوز من لحومها واحد بأثنين والطيور كلها صنفها وكبرها وحشيتها وانسيتها لا يصلح من لحومها أثنان بواحد والحياتان كلها صنف واحد ولا يصلح لحم الأبل والبقر والغنم والوحش كلها بشئ منها أحياء ولا لحوم الطيور بشئ من الطيور أحياء ولا بأس بلحوم الطيور بالانعام والوحوش كلها أحياء ولا بأس بلحوم الانعام والوحوش بالطيور كلها أحياء والحياتان كلها مثلاً بمثل صفارها وكبارها ولا بأس بلحوم الحياتان بالطيور أحياء وما كان من الطيور ومن الانعام ومن الوحوش مما لا يحيا وشأنه الذبح فلا خير فيه بالحياتان إلا بدأً يبدأ ولا بشئ من اللحم إلا بدأً يبدأ وما كان من الانعام والطيور والوحوش مما يستحيا فلا بأس به بلحم الحياتان إلى أجل **﴾** (قال) وقال مالك كل شئ من اللحم يجوز واحد بأثنين فلا بأس أن يشتري بذلك اللحم حية بمذبوحه لانه اذا جاز فيه واحد بأثنين جاز فيه الحي بالمذبوح **﴿**قال ابن القاسم **﴿**ولم أر تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم عنده في اللحم بالحيوان إلا من صنف واحد لموضع الفضل فيه والمزبنة فيما بينهما فإذا كان الفضل في لحومها جازاً لم يكن بأس بالفضل بين الحي منه بالمذبوح **﴿**قال **﴿**فقلت لمالك في الرجل يريد ذبح العناق السكرية أو الحمام الفاره أو الدجاجة فيقول له رجل خذ هذا الكيش أو هذه الشاة فاذبحها مكان هذه العناق وأعطني ايهاا أقتنيل وهو يعلم أنه اتا يريد الذبح **﴾** (قال) لا بأس بهذا وليس هذا عندي مثل المدقوقة العنق أو المدقوقة الصلب أو الشارف أو ما كان مثل ذلك مما يصير إلى أن يذبح ولا منفعة فيها إلا اللحم فهو لا وإن عاشوا أو بقوا فلا أحب شيئاً منها بشئ من اللحم بدأً يبدأ ولا يطعم إلى أجل فأما ما وصفت لك من تلك الاشياء الاخرى فلا بأس به وإن ذبح مكانه لان هذا لم يرد به شأن اللحم وانما كان على وجه البذل **﴾** (قال ابن القاسم) فهذا لو استيقيا جميعاً كانت فيهما منفعة سوى اللحم

(قال) لا يجوز هذا عند مالك إلا أن تكون الحنطة حاضرة وهما جميعاً حاضراً ولا يجوز ذلك قلت ﴿ أ رأيت أن يمتد حنطة بشعر كل ذلك بعينه فافترقنا قبل أن أقبض أو قبض أحدهما وافرقتنا قبل أن يقبض الآخر (قال) سألت مالكا عن الرجل يأتي إلى الحانوت بالحنطة ليشترى بها زيتاً فيكتلها صاحب الحانوت ثم يدخل الحانوت فيخرج الزيت (قال مالك) لا خير فيه ولكن يقر الحنطة ثم يدخل فيخرج الزيت ثم يتفاضل وانما الضامان إذا اختلفا بنزلة الذهب بالورق وكذلك مستلثك

ما جاء في التمر بالرطب والبسر

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في الرطب بالتمر واحداً أو بينهما تفاضل (قال) قال مالك لا يصلح الرطب بالتمر واحداً أو واحداً بينهما تفاضل قلت ﴿ وكذلك البسر بالتمر لا يصلح على حال عند مالك قال نعم قلت ﴿ فالبسر بالرطب (قال) لا خير فيه أيضاً على حال لا مثلاً بتل ولا متفاضلاً قلت ﴿ فالرطب بالرطب (قال) قال مالك لا بأس به مثلاً بتل قلت ﴿ فالبسر بالبسر (قال) لا بأس به مثلاً بتل قلت ﴿ أ رأيت التوى بالتمر أن يجوز هذا في قول مالك (قال) قد اختلف فيه قول مالك ولا أرى به بأساً بدأ به ولا إلى أجل لأن التوى ليس بطعام فالتوى بالحنطة أو غير ذلك لا بأس به عند مالك ولم يختلف فيه قوله ﴿ قلت ﴿ فالبيع بالتمر ما قول مالك فيه (قال) أما البيع الصغار بالتمر والرطب فلا بأس به واحداً أو اثنين بدأ به وأثنين بواحد بدأ به ﴿ قلت ﴿ والبيع الصغار بالبسر (قال) كذلك لا بأس به واحداً أو اثنين بواحد بدأ به ﴿ قلت ﴿ فالبيع الكبار (قال) قال مالك لا خير في البيع الكبار بالتمر ولا بالرطب واحداً أو اثنين بواحد ولا يصلح البيع الكبار بأثنين من صنفه ولا بأس بصغاره بكباره اثنين بواحد بدأ به ﴿ قلت ﴿ فالبيع الكبار بالبسر (قال) لا خير فيه أيضاً على كل حال

ما جاء في اللحم بالحيوان

﴿ قلت ﴾ صف لي ما قول مالك في اللحم بالحيوان ما يجوز منه وما يكرهه مالك (قال) قال لي مالك الأبل والبقر والغنم والوحوش كلها صنف واحد لا يجوز من لحومها واحد بأثنين والطير كلها صغيرة وكبيرها وحشياً وانسبها لا يصلح من لحومها اثنين بواحد والحياتان كلها صنف واحد ولا يصلح لحم الأبل والبقر والغنم والوحش كلها بشئ منها أحياناً ولا لحوم الطير بشئ من الطير أحياناً ولا بأس بلحوم الطير بالانعام والوحوش كلها أحياناً ولا بأس بلحوم الانعام والوحوش بالطير كلها أحياناً والحياتان كلها مثلاً بتل صفارها وكبارها ولا بأس بلحوم الحياتن بالطير أحياناً وما كان من الطير ومن الانعام ومن الوحوش مما لا يحيا وشأنه الذبح فلا خير فيه بالحياتن إلا بدأ به ولا بشئ من اللحم إلا بدأ به وما كان من الانعام والطير والوحوش مما يستحي فلا بأس به بلحم الحياتن إلى أجل (قال) وقال مالك كل شئ من اللحم يجوز واحد بأثنين فلا بأس أن يشتري بذلك اللحم حية تذبحه لانه اذا جاز فيه واحد بأثنين جاز فيه الحي بالذبح ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولم أر تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم عنده في اللحم بالحيوان الا من صنف واحد لموضع الفضل فيه والزينة فيها بينهما فاذا كان الفضل في لحومها جائزاً لم يكن بأس بالفضل بين الحي منه بالذبح ﴿ قال ﴾ فقلت لذلك في الرجل يريد ذبح الناقة أو هذه الناقة أو هذه الناقة أو الدجاجة فيقول له رجل خذ هذا الكبش أو هذه الناقة فاذبحها مكان هذه الناقة وأعطني ايها أقتبله وهو يعلم انه انما يريد الذبح (قال) لا بأس بهذا وليس هذا عندي مثل المدقوقة العنق أو المدقوقة الصلب أو الشارف أو ما كان مثل ذلك مما يصير الى أن يذبح ولا منعمة فيها الا اللحم فهو لا وان عاشوا أو بقوا فلا أحب شيئاً منها بشئ من اللحم بدأ به ولا بطعام إلى أجل فاما ما وصفت لك من تلك الاشياء الاخرى فلا بأس به وان ذبح مكانه لان هذا لم يرد به شأن اللحم وانما كان على وجه البديل (قال ابن القاسم) فهذا لو استبقيا جميعاً كانت فيهما منفعة سوى اللحم

(قال) لا يجوز هذا عند مالك إلا أن تكون الحنطة حاضرة وهما جميعاً حاضراً ولا لم يجز ذلك قلت قلت أ رأيت أن يمت حنطة بشمير كل ذلك بعينه فافترقنا قبل أن أقبض أو قبض أحدهما وافترقنا قبل أن يقبض الآخر (قال) سألت مالكا عن الرجل يأتي إلى الخانوت بالحنطة ليتابع بها زيتاً فيكتلها صاحب الخانوت ثم يدخل الخانوت فيخرج الزيت (قال مالك) لا خير فيه ولكن يقر الحنطة ثم يدخل فيخرج الزيت ثم يتفاضل وأنما الطعامان إذا اختلفا جازلة الذهب بالورق وكذلك مستثناة

ما جاء في التمر بالرطب والبسر

قلت قلت ما قول مالك في الرطب بالتمر واحداً أو بينهما تفاضل (قال) قال مالك لا يصالح الرطب بالتمر واحداً أو بينهما تفاضل قلت قلت وكذلك البسر بالتمر لا يصالح على حال عند مالك قال نعم قلت قلت فالبسر بالرطب (قال) لا خير فيه أيضاً على حال لا مثلاً بتل ولا متفاضلاً قلت قلت فالرطب بالرطب (قال) قال مالك لا بأس به مثلاً بتل قلت قلت فالبسر بالبسر (قال) لا بأس به مثلاً بتل قلت قلت أ رأيت التوى بالتمر يجوز هذا في قول مالك (قال) قد اختلف فيه قول مالك ولا أرى به بأساً يدايد ولا إلى أجل لأن التوى ليس بطعام فالتوى بالحنطة أو غير ذلك لا بأس به عند مالك ولم يختلف فيه قوله قلت قلت فالبطح بالتمر ما قول مالك فيه (قال) أما البطح الصغار بالتمر والرطب فلا بأس به واحداً أو يدايد واثنتين بواحد يدايد قلت قلت والبطح الصغار بالبسر (قال) كذلك لا بأس به واحداً بواحد واثنتين بواحد يدايد قلت قلت فالبطح الكبير (قال) قال مالك لا خير في البطح الكبير بالتمر ولا بالرطب واحداً بواحد ولا اثنتين بواحد ولا يصالح البطح الكبير واحداً باثنتين من صنفه ولا بأس بصغاره بكباره اثنتين بواحد يدايد قلت قلت فالبطح الكبير بالبسر (قال) لا خير فيه أيضاً على كل حال

ما جاء في اللحم بالحيوان

قلت قلت صف لي ما قول مالك في اللحم بالحيوان ما يجوز منه وما يكرهه مالك (قال) قال لي مالك الأبل والبقرة والنعمة والوحوش كلها صنف واحد لا يجوز من لحومها واحد باثنتين والطير كلها صنفها وكبيرها وحشيها وأنسبها لا يصلح من لحومها اثنتان بواحد والحياتان كلها صنف واحد ولا يصلح لحم الأبل والبقرة والنعمة والوحوش كلها بشئ منها أحياء ولا لحوم الطير بشئ من الطير أحياء ولا بأس بلحوم الطير بالانعام والوحوش كلها أحياء ولا بأس بلحوم الطير بالانعام والوحوش كلها أحياء والحياتان كلها مثلاً بتل صغارها وكبارها ولا بأس بلحوم الحياتان بالطير أحياء وما كان من الطير ومن الانعام ومن الوحوش مما لا يجازيها وشأنه الذبح فلا خير فيه بالحياتان إلا يدايد ولا بشئ من اللحم إلا يدايد وما كان من الانعام والطير والوحوش مما يستحب فلا بأس به بلحم الحياتان إلى أجل (قال) وقال مالك كل شئ من اللحم يجوز واحد باثنتين فلا بأس أن يشتري بذلك اللحم حبه متذبوح لانه إذا جاز فيه واحد باثنتين جاز فيه الحي بالذبوح قال ابن القاسم قلت ولم أر تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم عنده في اللحم بالحيوان إلا من صنف واحد لموضع الفضل فيه والمزابة فيها بينهما فإذا كان الفضل في لحومها جازاً لم يكن بأس بالفضل بين الحي منه بالذبوح قال قلت قلت لما لك في الرجل يريد ذبح العناق السكرية أو الحمام القارة أو الدجاجة فيقول له رجل خذ هذا الكبش أو هذه الشاة فاذبحها مكان هذه هذه العناق وأعطني إياها أقتنيل وهو يعلم أنه إنما يريد الذبح (قال) لا بأس بهذا وليس هذا عندي مثل المدقوقة النبق أو المدقوقة الصلب أو الشارف أو ما كان مثل ذلك مما يصير إلى أن يذبح ولا منفعة فيها إلا اللحم فهو لا وإن عاشوا أو بقوا فلا أحب شيئاً منها بشئ من اللحم يدايد ولا بطعام إلى أجل فأما ما وصفت لك من تلك الأشياء الأخرى فلا بأس به وإن ذبح مكانه لأن هذا لم يرد به شأن اللحم وإنما كان على وجه البدل (قال ابن القاسم) فهذا لو استيقيا جميعاً كانت فيهما منفعة سوى اللحم

قلت في أي شيء يحمل الجراد عندك أن يجوز أن يشتري الجراد بالطير (قال) لا بأس بذلك عندى ولم أسمعه من مالك لأن مالك قال وليس هو بلحم قلت في هل يجوز واحد من الجراد باثنين من الحيتان (قال) نعم بدأيد

ما جاء في بيع الشاة بالطعام الى أجل

قلت في رأيت ان اشتريت شاة أردت ذبحها بطعام موصوف الى أجل أن يجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ان كانت الشاة حية صحيحة مثلاً يقتنى فلا بأس به وان كانت شاة لم فلا خير فيه الى أجل وكذلك قال مالك

ما جاء في اللحم بالدواب والسباع

قلت في ما قول مالك في الدواب الجمال والبعال والحمير باللحم (قال) قال مالك لا بأس به بدأيد والى أجل لان الدواب ليس مما يؤكل خومها قلت في ما قول مالك في اللحم بالمر والتلب والضيع وما أشبه هذه الاشياء (قال) سمعت مالكا يكره أكل امر والتلب والضيع ويقول ان قتلها محرم وودها وانما كرها على وجه الكراهية من غير تحريم (قال) ولم أره جعل هذه الاشياء في الكراهية بمنزلة البغل والحمار والبرذون لانه قال تودى اذا قتلها المحرم (قال ابن القاسم) وأكره اللحم بالمر والضيع والتلب لما رأيت من قول مالك في كراهية هذه الاشياء لانها ليست عنده كالخمر واللين ونحوه جاز به بعض أهل العلم من أكلها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانما أكرهه ولا يعجبني

في اللبن المضروب بالحليب

قلت في رأيت اللبن المضروب باللبن الحليب (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلاً بتل وكذلك لبن اللقاح بلبن النعم الحليب لا بأس به مثلاً بتل وفي لبن النعم الزبد ولبن اللقاح لا زبد فيه فكذلك المضروب والحليب وهذا قول مالك قلت في رأيت لبن الابل ولبن البقر ولبن النعم هل يباع من هذا واحد باثنين بدأيد (قال)

قال مالك لا يجوز من هذه الابلان الا واحد بواحد مثلاً بتل بدأيد كما لا يجوز لحومها الا مثلاً بتل بدأيد وكذلك البناها (قال) قلت لماك فلبن الحليب بلبن اللقاح وقد أخرج زبد واحد باثنين (قال) لا خير فيه الا مثلاً بتل قليل له أقراء مثلاً بتل لا بأس به (قال) نعم لا بأس به (قال ابن القاسم) ولو كان ذلك عنده مكرهاً لكان لبن النعم الحليب بلبن الابل لا خير فيه لأن لبن الابل لا زبد فيه ولكن التمتع بالديق لا خير فيه لأن التمتع بربه يكون أكثر من الدقيق اذا طعن فانما يباع هذا على وجه ما يتابع الناس مما يجوز وليس يراد بهذا المزانية (قال) قلت لماك والابن بالسمن (قال) أما اللبن الذي قد أخرج زبد فلا أرى به بأساً وأما اللبن الذي لم يخرج زبد فلا خير فيه

في بيع السمن بالشاة واللبن والشاة غير اللبن

بالجين والسمن الى أجل وللبن والصوف

قلت في وقال مالك لا بأس بالسمن بالشاة اللبن بدأيد ولا يصالح ذلك بنسبة ولا بأس بالشاة التي ليس فيها لبن بالسمن الى أجل أو بلبن قلت في رأيت ان اشتريت شاة لبونا بلبن (قال) قال مالك لا بأس بذلك اذا كان بدأيد وان كان فيه الأجل لم يصالح قلت في وقال مالك لا تشتري شاة لبون بلبن الى أجل وإن كانت الشاة غير لبون فلا بأس بذلك (قال) وقال مالك ولا بأس بالشاة اللبن بالطعام الى أجل وفرق بين اللبن وبين الطعام وقال لان اللبن يخرج من النعم والطعام لا يخرج منه قلت في فالجين بالشاة اللبن الى أجل (قال) لا يصالح عنده مالك قلت في وكذلك الحلووم والزبد والسمن قال نعم قلت في فان كان سمن وجبن ودرهم أو عرض مع السمن والجبن والحلووم بشاة لبون الى أجل (قال) لا يصالح ذلك (قال) ولا يصالح في قول مالك أن يشتري شاة لبون بشيء مما يخرج منها من سمن أو جبن أو حلووم وان جعل مع السمن والحلووم والجبن درهم أو عرضاً لم يصالح أيضاً اذا وقع في ذلك الأجل (قال) ولقد سألت عن الشاة اللبن بالسمن الى أجل (قال) لا خير فيه

قلت في شيء يحمل الجراد عندك يجوز أن تشتري الجراد بالطير (قال) لا بأس بذلك عندى ولم أسمعه من مالك لأن مالكاً قال وليس هو بالجمل قلت في قول يجوز واحد من الجراد بأثنين من الحيتان (قال) نعم يدايد

ما جاء في بيع الشاة بالطعام الى أجل

قلت في رأيت ان اشتريت شاة أردت ذبحها بطعام موصوف الى أجل يجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ان كانت الشاة حية صحيحة مثلها يقتنى فلا بأس به وان كانت شاة لم فلا خير فيه الى أجل وكذلك قال مالك

ما جاء في اللحم بالدواب والسياب

قلت في ما قول مالك في الدواب الجمال والبغال والحمير باللحم (قال) قال مالك لا بأس به يدايد والى أجل لان الدواب ليس مما يؤكل لحومها قلت في ما قول مالك في اللحم بالمر والتلب والضيغ وما أشبه هذه الاشياء (قال) سمعت مالكا يكره أكل المر والتلب والضيغ ويقول ان قتلها محرم وودأها وانما كرهها على وجه الكراهية من غير تحريم (قال) ولم أرفه حمل هذه الاشياء في الكراهية بمنزلة البغل والحمار والبرذون لانه قال تودى اذا قتلها الحرم (قال) ابن القاسم وأكره اللحم بالمر والضيغ والتلب لما رأيت من قول مالك في كراهية هذه الاشياء لانها ليست عنده كالخمر واللين ولما أجازاه بمض أهل العلم من أكلها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنا أكرهه ولا يمجى

في اللبن المضروب بالحليب

قلت في رأيت اللبن المضروب باللبن الحليب (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلاً بتل وكذلك لبن اللقاح بلبن النعم الحليب لا بأس به مثلاً بتل وفي لبن النعم الزبد ولبن اللقاح لا زبد فيه فكذلك المضروب والحليب وهذا قول مالك قلت في رأيت لبن الابل ولبن البقر ولبن النعم هل يباع من هذا واحد بأثنين يدايد (قال)

قال مالك لا يجوز من هذه الابلان الا واحد بواحد مثلاً بتل يدايد كما لا يجوز لحومها الا مثلاً بتل يدايد وكذلك البناها (قال) قلت لمالك فبن الحليب بلبن الماخض وقد أخرج زبده واحداً بأثنين (قال) لا خير فيه الا مثلاً بتل فليل له أقترأ مثلاً بتل لا بأس به (قال) نعم لا بأس به (قال) ابن القاسم ولو كان ذلك عنده مكرهاً لكان لبن النعم الحليب بلبن الابل لا خير فيه لأن لبن الابل لا زبد فيه ولكان التمع بالدقيق لا خير فيه لأن التمع برمعه يكون أكثر من الدقيق اذا طحن فانما يباع هذا على وجه ما يتبع الناس مما يجوز وليس يراد بهذا المزبابة (قال) قلت لمالك والابن باليمن (قال) أما الابن الذي قد أخرج زبده فلا أرى به بأساً وأما الابن الذي لم يخرج زبده فلا خير فيه

في بيع السمن بالشاة اللبن والشاة غير اللبن

بالجبن والسمن الى أجل وللبين والصوف

قال في وقال مالك لا بأس بالسمن بالشاة اللبن يدايد ولا يصلح ذلك بنسبة ولا بأس بالشاة التي ليس فيها لبن بالسمن الى أجل أو بلبن قلت في رأيت ان اشتريت شاة لبونا بلبن (قال) قال مالك لا بأس بذلك اذا كان يدايد وان كان فيه الأجل لم يصلح (قال) وقال مالك لا تشتري شاة لبون بلبن الى أجل وإن كانت الشاة غير لبون فلا بأس بذلك (قال) وقال مالك ولا بأس بالشاة اللبن بالطعام الى أجل وفرق بين اللبن وبين الطعام وقال لان اللبن يخرج من النعم والطعام لا يخرج عنها قلت في فالجبن بالشاة اللبن الى أجل (قال) لا يصلح عند مالك قلت في وكذلك الحلووم والزبد والسمن قال نعم قلت في فان كان سمن وجبن ودرهم أو عرض مع السمن والجبن والحلووم بشاة لبون الى أجل (قال) لا يصلح ذلك (قال) ولا يصلح في قول مالك أن يشتري شاة لبون بشيء مما يخرج منها من سمن أو جبن أو حلووم وان جعل مع السمن والحلووم والجبن دراهم أو عرضاً لم يصلح أيضاً اذا وقع في ذلك الأجل (قال) ولقد سأته عن الشاة اللبن بالسمن الى أجل (قال) لا خير فيه

قلت في فأي شيء يحمل الجراد عندك أن يجوز أن يشتري الجراد بالطير (قال) لا بأس بذلك عندى ولم أسمعه من مالك لأن مالك قال وليس هو باجم قلت في هل يجوز واحد من الجراد باثنين من الحيتان (قال) نعم يبدأ بيد

ما جاء في بيع الشاة بالطعام الى أجل

قلت في أرايت ان اشتريت شاة أردت ذبحها بطعام موصوف الى أجل يجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ان كانت الشاة حية صحيحة مثلها يقتنى فلا بأس به وان كانت شاة فملا خير فيه الى أجل وكذلك قال مالك

ما جاء في اللحم بالدواب والسباع

قلت في ما قول مالك في الدواب الجمال والبغال والخير باللحم (قال) قال مالك لا بأس به يبدأ بيد والى أجل لأن الدواب ليس مما يؤكل لحومها قلت في ما قول مالك في اللحم بالهر والتب والضع وما أشبه هذه الاشياء (قال) سمعت مالكا يكره أكل الهر والتب والضع ويقول ان قتلها حرم وذبحها وانما كرهها على وجه الكراهية من غير تحريم (قال) ولم أره جعل هذه الاشياء في الكراهية غزلة البغل والحصار والبرذون لانه قال تودى اذا قتلها المحرم قال ابن القاسم واكره اللحم بالهر والضع والتب لما رأيت من قول مالك في كراهية هذه الاشياء لانها ليست عنده كاللحم ابيي ولما أجازته بعض أهل العلم من أكلها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنما أكرهه ولا يجزى

في اللبن المضروب بالحليب

قلت في أرايت اللبن المضروب باللبن الحليب (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلاً بثل وكذلك لبن اللقاح بلبن النعم الحليب لا بأس به مثلاً بثل وفي لبن النعم الزبد ولبن اللقاح لا يزيد فيه فكذلك المضروب والحليب وهذا قول مالك قلت في أرايت لبن الابل ولبن البقر ولبن النعم هل يباع من هذا واحد باثنين يبدأ بيد (قال)

قال مالك لا يجوز من هذه الابلان الا واحد بواحد مثلاً بثل يبدأ بيد لا يجوز لحومها الا مثلاً بثل يبدأ بيد وكذلك لبناها (قال) قلت لمالك فبن الحليب بلبن الماخض وقد أخرج زبده واحداً باثنين (قال) لا خير فيه الا مثلاً بثل فقيل له اقتراه مثلاً بثل لا بأس به (قال) نعم لا بأس به قال ابن القاسم ولو كان ذلك عنده مكروها لكان لبن النعم الحليب بلبن الابل لا خير فيه لأن لبن الابل لا يزيد فيه ولكن القمع بالدقيق لا خير فيه لأن التمتع بريه يكون أكثر من الدقيق اذا طحن فأنما يباع هذا على وجه ما يتباع الناس مما يجوز وليس يراد بهذا المزاينة (قال) قتلت لمالك والابن بالسمن (قال) أما اللبن الذي قد أخرج زبده فلا أرى به بأساً وأما اللبن الذي لم يخرج زبده فلا خير فيه

في بيع السمن بالشاة اللبون والشاة غير اللبون

بالجين والسمن الى أجل وباللبن والصوف

قلت في وقال مالك لا بأس بالسمن بالشاة اللبون يبدأ بيد ولا يصلح ذلك بنسبة ولا بأس بالشاة التي ليس فيها لبن بالسمن الى أجل أو بلبن قلت في أرايت ان اشتريت شاة لبونا بلبن (قال) قال مالك لا بأس بذلك اذا كان يبدأ بيد وان كان فيه الأجل لم يصلح قلت في وقال مالك لا تشتري شاة لبون بلبن الى أجل وإن كانت الشاة غير لبون فلا بأس بذلك قلت في وقال مالك ولا بأس بالشاة اللبون بالطعام الى أجل وفرق بين اللبن وبين الطعام وقال لأن اللبن يخرج من النعم والطعام لا يخرج منه قلت في فالجين بالشاة اللبون الى أجل (قال) لا يصلح عند مالك قلت في وكذلك الحلووم والزبد والسمن قال نعم قلت في فان كان سمن وجبن ودرهم أو عرض مع السمن والجبن والحلووم بشاة لبون الى أجل (قال) لا يصلح ذلك (قال) ولا يصلح في قول مالك أن يشتري شاة لبون بشيء مما يخرج منها من سمن أو جبن أو حلووم وان جعل مع السمن والحلووم والجبن درهم أو عرضاً لم يصلح أيضاً اذا وقع في ذلك الأجل (قال) ولقد سأله عن الشاة اللبون بالسمن الى أجل (فقال) لا خير فيه

قلت في ما قيل من أن الجراد عندك أن يجوز أن تشتري الجراد بالطير (قال) لا بأس بذلك عندى ولم أسمه من مالك الآن مالك قال وليس هو باجم قلت في أن يجوز واحد من الجراد بأثنين من الحيتان (قال) نعم يدأيد

ما جاء في بيع الشاة بالطعام إلى أجل

قلت في أرايت أن اشتريت شاة أردت ذبحها بطعام موصوف إلى أجل أن يجوز ذلك ثم لا في قول مالك (قال) إن كانت الشاة حية صحيحة مثلها يقتنى فلا بأس به وإن كانت شاة لم فلا خير فيه إلى أجل وكذلك قال مالك

ما جاء في اللحم بالدواب والسياع

قلت في ما قول مالك في الدواب الجمال والبغال والحير باللحم (قال) قال مالك لا بأس به يدأيد وإلى أجل لأن الدواب ليس مما يؤكل لحومها قلت في ما قول مالك في اللحم بالهر والتعلب والضبع وما أشبه هذه الأشياء (قال) سمعت مالكا يكره أكل الهر والتعلب والضبع ويقول إن قتلها حرم وودها وانما كرهها على وجه الكراهية من غير تحريم (قال) ولم أورد جعل هذه الأشياء في الكراهية بمنزلة البغل والحمار والبرذون لا به قال تودى إذا قتلها الحرام قلت ابن القاسم في وأكره اللحم بالهر والضبع والتعلب لما رأيت من قول مالك في كراهية هذه الأشياء لأنها ليست عنده كاللحم لئلا يبيح الله تعالى بيعه من أكلها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنما أكرهه ولا يبيحني

في اللبن المضروب بالحليب

قلت في أرايت اللبن المضروب باللبن الحليب (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلاً مثل وكذلك لبن اللقاح بلبن النعم الحليب لا بأس به مثلاً مثل وفي لبن النعم الزبد ولبن اللقاح لا زبد فيه فكذلك المضروب والحليب وهذا قول مالك قلت في أرايت لبن الابل ولبن البقر ولبن النعم هل يباع من هذا واحد بأثنين يدأيد (قال)

قال مالك لا يجوز من هذه الابلان الواحد بواحد مثلاً مثل يدأيد كما لا يجوز لحومها الا مثلاً مثل يدأيد وكذلك لباها (قال) قلت مالك بلبن الحليب بلبن الماخض وقد أخرج زبد واحد بأثنين (قال) لا خير فيه الا مثلاً مثل فقل له أفتراد مثلاً مثل لا بأس به (قال) نعم لا بأس به (قال ابن القاسم) ولو كان ذلك عنده مكرها ولكن لبن النعم الحليب بلبن الابل لا خير فيه لأن ابن الابل لا زبد فيه ولما كان القمع بالدقيق لا خير فيه لأن القمع بريده يكون أكثر من الدقيق إذا طحن فانما يباع هذا على وجه ما يباع الناس مما يجوز وليس يراد بهذا المزينة (قال) قلت مالك واللبن بالسمن (قال) أما اللبن الذي قد أخرج زبد فلا أرى به بأساً وأما اللبن الذي لم يخرج زبد فلا خير فيه

في بيع السمن بالشاة اللبن والشاة غير اللبن

بالبين وبالسمن إلى أجل وباللبن والصوف

قلت في وقال مالك لا بأس بالسمن بالشاة اللبن يدأيد ولا يصلح ذلك بنسبته ولا بأس بالشاة التي ليس فيها لبن بالسمن إلى أجل أو بلبن قلت في أرايت أن اشتريت شاة لبونا بلبن (قال) قال مالك لا بأس بذلك إذا كان يدأيد وإن كان فيه الأجل لم يصلح قلت في وقال مالك لا تشتري شاة لبون بلبن إلى أجل وإن كانت الشاة غير لبون فلا بأس بذلك قلت وقال مالك ولا بأس بالشاة اللبن بالطعام إلى أجل وفرق بين اللبن وبين الطعام وقال لأن اللبن يخرج من النعم والطعام لا يخرج منها قلت في فالجبن بالشاة اللبن إلى أجل (قال) لا يصلح عند مالك قلت في وكذلك الحلووم والزبد والسمن قال نعم قلت في فإن كان سمن وجبن ودراهم أو عرض مع السمن والجبن والحلووم بشاة لبون إلى أجل (قال) لا يصلح ذلك (قال) ولا يصلح في قول مالك أن يشتري شاة لبون بشئ مما يخرج منها من سمن أو جبن أو حلووم وإن جعل مع السمن والحلووم والجبن دراهاً أو عرضاً لم يصلح أيضاً إذا وقع في ذلك الأجل (قال) ولقد سأله عن الشاة اللبن بالسمن إلى أجل (قال) لا خير فيه

قلت ﴿أرأيت أن اشتريت شاة بجزة صوف وعلى الشاة جزة صوف كاملة﴾ قال لا أرى بذلك بأساً ولم أسمعه من مالك

في بيع القصيل والقرط والشعير والبرسيم

قلت ﴿ما قول مالك فيمن اشترى قصيلاً ليفعله على دوابه خمر نقداً﴾ قال لا بأس بذلك قال ولا بأس بالصوف بثوب الصوف نقداً أو الكتان بثوب الكتان نقداً ولا بأس بالتور النحاس بالنحاس نقداً ولا خير في الفلوس بالنحاس سحزون إلا أن يتباع ما بينهما إذا كانت الفلوس عدداً فإن كانت الفلوس جزافاً فلا خير في شرائها بمرض ولا بعين ولا بغيره بوجه من الوجوه لأن ذلك غاطرة وقار قال ابن القاسم ﴿وأما القصيل عندى بمنزلة التبن الذى يخرج من الشعير فلو أن رجلاً اشترى تبناً بشعير نقداً لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه حجة أن يقول قائل فإن التبن يخرج من الشعير قلت ﴿أرأيت لو أن رجلاً اشترى شعيراً بقصيل إلى أجل قريب يعلم أن الشعير الذى أخذ لا يكون قصيلاً إلى ذلك الأجل الذى ضرب للقصيل﴾ قال لا أرى بذلك بأساً قلت ﴿فألقرط الأخضر واليابس بالبرسيم بداريد﴾ قال أراه مثل ما ذكرت لك في الشعير والقصيل وأما أنا فلا أرى به بأساً قلت ﴿وكذلك القصب بزريقته بداريد قلت ﴿فإن اشتريت القصيل بالشعير إلى أجل﴾ قال لا أرى به بأساً قلت ﴿فإن اشتريت الشعير بالقصيل إلى أجل يكون منه قصيلاً﴾ قال فلا خير فيه فإن كان لا يكون قصيلاً إلى ما باعه إليه فلا بأس به وكان ذلك مما يجوز التسليم فيه إذا كان مضموناً قال ﴿وقال لي مالك لو أن رجلاً باع من رجل حب قصب إلى أجل فانتضى في ثمنه قصباً﴾ قال لا خير في ذلك ولا أخير أن يقتضى من ثمن حب اشتراه رجل شيئاً مما يثبت من ذلك الحب قال ابن القاسم وذلك عندى أنه إذا تأخر إلى أجل يكون في مثله نبات القصب ولو كان شراؤه إياه بقصد أو قبض ذلك القصيل إلى خمسة عشر يوماً أو نحوها ويكون مضموناً عليه لم أر بذلك بأساً

في الزيتون بالزيت والعصير بالجنب

قلت ﴿هل يجوز في قول مالك زيت الزيتون بالزيتون قال لا﴾ قلت ﴿كان الزيتون له زيت أولاً زيت له قال نعم﴾ قلت ﴿وكذلك الجبلجان زيت الجبلجان﴾ قال نعم لا يجوز في قول مالك قلت ﴿وكذلك العصير بالجنب﴾ قال سألت مالكا عن البيذ بالتمر فقال لا يصلح والعصير بالجنب مثله

في رُب التمر بالتمر ورُب السكر بالسكر

قلت ﴿هل يباع رب القصب بالقصب الحلو﴾ قال لا يعجنى قلت ﴿لم﴾ قال لا يصلح ذلك إلا أن يدخل ذلك كله أزراراً وما أشبهها فيكون كاللحم المطبوخ إذا دخلته الأزرار فصارت صنعة فلا بأس بذلك متفاضلاً قال ﴿قلت فرب التمر بالتمر﴾ قال لا خير فيه قلت ﴿وأى شئ صنعة رب التمر﴾ قال يطبخ فيخرج ربه فهو إذا متقد

في الخل بالخل

قلت ﴿هل يجوز خل التمر بخل النبق واحداً بالآخر﴾ قال مالك لا يجوز خل النبق بخل التمر إلا واحداً بواحد قال مالك لأن منفعتهما واحدة قال وقال مالك وهو عندى مثل نبيذ الزبيب ونبيذ التمر لا يصلح الا مثلاً بمثل لأنه قد صار نبيذاً كله وصارت منفعتهم واحدة قال ولم أر مالكا يحمل النبيذ والخل مثل زيت الزيتون وزيت القليل وزيت الجبلجان لأن هذه مختلفة ومتافعا شئ

(١) الرب يضم أوله هو سلاخ خثارة كل ثمرة بعد اعتدائها اه قاموس والخثارة بضم الخاء تطلق على الغايظ وعلى البقية اه كتبه مصححه

قلت ﴿أرأيت أن اشتريت شاة تجزء صوف وعلى الشاة جزء صوف كاملة﴾ (قال) لا أرى بذلك بأساً ولم أسمع من مالك

﴿في بيع التفصيل والقرط والشعير والبرسيم﴾

قلت ﴿ما قول مالك فيمن اشترى قصيلاً ليفصله على دوابه بشعير نقداً﴾ (قال) لا بأس بذلك (قال) ولا بأس بالصوف بثوب الصوف نقداً أو الكتان بثوب الكتان نقداً ولا بأس بالثوب النجاس بالنجاس نقداً ولا خير في الفلوس بالنجاس ﴿قال﴾ سحنون ﴿الآن أن يتواعد ما بينهما إذا كانت الفلوس عدداً فإن كانت الفلوس جزأفا فلا خير في شرائها بمرض ولا بعين ولا بغيره بوجه من الوجوه لأن ذلك مخاطرة وقار﴾ (قال) ابن القاسم ﴿وانما التفصيل عندئذ ينزلة الثمن الذي يخرج من الشعير فلو أن رجلاً اشترى ثوباً بشعير نقداً لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه حجة أن يقول قائل فإن الثمن يخرج من الشعير ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً اشترى شعيراً بقبض إلى أجل قريب يعلم أن الشعير الذي أخذ لا يكون قبضاً إلى ذلك الأجل الذي ضرب بالتفصيل (قال) لا أرى بذلك بأساً ﴿قلت﴾ فالقرط الأخضر واليابس بالبرسيم بدأ بيد (قال) أراه مثل ما ذكرت لك في الشعير والتفصيل وأما أنا فلا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ وكذلك القصب بزريقته بدأ بيد قال نعم ﴿قلت﴾ فإن اشترت التفصيل بالشعير إلى أجل (قال) لا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ فإن اشترت الشعير بالتفصيل إلى أجل يكون منه قصيلاً (قال) لا خير فيه فإن كان لا يكون قصيلاً إلى ما باعه إليه فلا بأس به وكان ذلك مما يجوز التسليف فيه إذا كان مضموناً ﴿قال﴾ وقال لي مالك لو أن رجلاً باع من رجل حب قصب إلى أجل فاقضى في ثمنه قصباً (قال) لا خير في ذلك ولا أحب أن يقضى من ثمن حب اشتراه رجل شيئاً ما ثبت من ذلك الحب (قال) ابن القاسم وذلك عندي أنه إذا تأخر إلى أجل يكون في مثله نبات القصب ولو كان شراؤه إياه بقض ذلك التفصيل إلى خمسة عشر يوماً أو نحوها ويكون مضموناً عليه لم أو بذلك بأساً

﴿في الزيتون بالزيت والمصير بالعنب﴾

قلت ﴿هل يجوز في قول مالك زيت الزيتون بالزيتون قال لا﴾ (قلت) كان الزيتون له زيت أو لا زيت له قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الجبلان بزيت الجبلان (قال) نعم لا يجوز في قول مالك ﴿قلت﴾ وكذلك المصير بالعنب (قال) سألت مالكا عن التبيذ بالتمر فقال لا يصلح والمصير بالعنب مثله

﴿في رُب التمر بالتمر ورُب السكر بالسكر﴾

قلت ﴿هل يباع رب القصب بالقصب الحلو (قال) لا يعجنى﴾ (قلت) لم (قال) لا يصلح ذلك إلا أن يدخل ذلك كله أجزاً أو ما أشبهها فيكون كاللحم المطبوخ إذا دخلته الأجزاء فصارت صنعة فلا بأس بذلك متفاضلاً ﴿قال﴾ فقلت قرب التمر بالتمر (قال) لا خير فيه ﴿قلت﴾ وأي ثمن صنعة رب التمر (قال) يطبخ فيخرج ربه فهو إذا منعقد

﴿في الخل بالخل﴾

قلت ﴿هل يجوز خل التمر بخل العنب واحداً بآخرين (قال) قال مالك لا يجوز خل العنب بخل التمر إلا واحداً بواحد (قال مالك) لأن منفعتهما واحدة (قال) وقال مالك وهو عندي مثل نبيذ الزبيب ونبيذ التمر لا يصلح الا مثلاً بمثل لأنه قد صار نبيذاً كله وصارت منفعة واحدة (قال) ولم أر مالكا يجعل النبيذ والخل مثل زيت الزيتون وزيت الفجل وزيت الجبلان لأن هذه مختلفة ومنافعها شتى

(١) الرب بضم أوله هو سلاق خثارة كل ثمرة بعد اعتدائها ما قدوس والخثارة بضم الخاء تطلق على الغليظ وعلى الغيبة اه كنه بصحة

قلت ﴿أرأيت أن اشتريت شاة بجوزة صوف وعلى الشاة جزء صوف كاملة﴾ (قال) لا أرى بذلك بأساً ولم أسمع من مالك

﴿بيع القصب والقرط والشعير والبرسيم﴾

قلت ﴿ما قول مالك فيمن اشترى قصيلاً ليفصله على دوابه بشعير نقداً﴾ (قال) لا بأس بذلك (قال) ولا بأس بالصوف ثوب الصوف نقداً أو الكتان ثوب الكتان نقداً ولا بأس بالتور النحاس بالنحاس نقداً ولا خير في الفلوس بالنحاس ﴿قال﴾ سحزن ﴿الأن يتابع ما بينهما إذا كانت الفلوس عدداً فإن كانت الفلوس جزافاً فلا خير في شرائها بمرض ولا يمين ولا يفيد بوجه من الوجوه لأن ذلك مخاطرة وقار﴾ (قال ابن القاسم) وأما التفصيل عندئذ بمنزلة التبن الذي يخرج من الشعير فلو أن رجلاً اشترى تبناً بشعير نقداً لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه حجة أن يقول قائل فإن التبن يخرج من الشعير ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً اشترى شعيراً بقبض إلى أجل قريب يعلم أن الشعير الذي أخذ لا يكون قصيلاً إلى ذلك الأجل الذي ضرب للتفصيل (قال) لا أرى بذلك بأساً ﴿قلت﴾ فالقبض الأخضر واليابس بالبرسيم يداً بيد (قال) أراه مثل ما ذكرت لك في الشعير والتفصيل وأما أنا فلا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ وكذلك القصب بزربته يداً بيد قال نعم ﴿قلت﴾ فإن اشتريت التفصيل بالشعير إلى أجل (قال) لا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ فإن اشتريت الشعير بالتفصيل إلى أجل يكون منه هتيراً (قال) فلا خير فيه فإن كان لا يكون قصيلاً إلى ما باعه إليه فلا بأس به وكان ذلك بما يجوز التسليف فيه إذا كان مضموناً ﴿قال﴾ وقال مالك لو أن رجلاً باع من رجل حب قصب إلى أجل فاقضى في ثمنه قصباً (قال) لا خير في ذلك ولا أحب أن يقضى من ثمن حب اشتراه رجل شيئاً مما يثبت من ذلك الحب (قال ابن القاسم) وذلك عندئذ أنه إذا تأخر إلى أجل يكون في مثله نبات القصب ولو كان شرائه إياه بقبض ذلك التفصيل إلى خمسة عشر يوماً أو نحوها ويكون مضموناً عليه لم أر بذلك بأساً

﴿في الزيتون بالزيت والعصير بالغلب﴾

قلت ﴿هل يجوز في قول مالك زيت الزيتون بالزيتون قال لا﴾ (قلت) كان الزيتون له زيت أو لا زيت له قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الجبلان بزيت الجبلان (قال) نعم لا يجوز في قول مالك ﴿قلت﴾ وكذلك العصير بالغلب (قال) سألت مالكا عن النبيذ بالتمر فقال لا يصلح والعصير بالغلب مثله

﴿في رُب التمر بالتمر ورُب السكر بالسكر﴾

قلت ﴿هل يباع رب القصب بالقصب الحلو (قال) لا يبعني﴾ (قلت) لم (قال) لا يصلح ذلك إلا أن يدخل ذلك كله زاراً وما أشبهه فيكون كاللحم المطبوخ إذا دخله الزار فصارت صنعة فلا بأس بذلك متفاضلاً ﴿قال﴾ قلت قرب التمر بالتمر (قال) لا خير فيه ﴿قلت﴾ وأنى شئ صنعة رب التمر (قال) يطبخ فيخرج ربه فهو إذا منعقد

﴿في الخل بالخل﴾

قلت ﴿هل يجوز خل التمر بخل الغلب واحداً بالآخر (قال) قال مالك لا يجوز خل الغلب بخل التمر إلا واحداً بواحد (قال مالك) لأن منفعتهما واحدة﴾ (قال) وقال مالك وهو عندي مثل نبيذ الزبيب ونبيذ التمر لا يصلح إلا مثلاً بثلث لأنه قد صار نبيذاً كله وصارت منفعة واحدة (قال) ولم أر مالكا يحمل النبيذ والخل مثل زيت الزيتون وزيت الفجل وزيت الجبلان لأن هذه مختلفة ومنافها شتى

(١) الرب بضم أوله هو سلاق خنارة كل ثمرة بعد اعتدائها أه قاموس والخنارة بضم الخاء تطلق على الفليط وعلى البقية أه كتبه مصححه

قلت ﴿أرأيت أن اشتريت شاة بمجزة صوف وعلى الشاة جزء صوف كاملة﴾ (قال) لا أرى بذلك بأساً ولم أسمع به من مالك

﴿في بيع التفصيل والقرط والشعير والبرسيم﴾

قلت ﴿ما قول مالك فيمن اشترى قميصاً ليفصله على درع بشعير نقداً﴾ (قال) لا بأس بذلك (قال) ولا بأس بالصوف بثوب الصوف نقداً أو الكتان بثوب الكتان نقداً ولا بأس بالنود النحاس بالنحاس نقداً ولا خير في الفلوس بالنحاس ﴿قال﴾ قال سحرون ﴿الأن يتباعد ما بينهما إذا كانت الفلوس عدداً فإن كانت الفلوس جزافاً فلا خير في شرائها بمرض ولا يمين ولا يفيد به وجه من الوجوه لأن ذلك مخاطرة وقار ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿وأما التفصيل عندئذ بمنزلة الثمن الذي يخرج من الشعير فلو أن رجلاً اشترى ثوباً بشعير نقداً لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه حجة أن يقول قائل فإن الثمن يخرج من الشعير ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً اشترى شعيراً بتفصيل إلى أجل قريب يعلم أن الشعير الذي أخذ لا يكون تفصيلاً إلى ذلك الأجل الذي ضرب التفصيل (قال) لا أرى بذلك بأساً ﴿قلت﴾ فالقرط الأخضر واليابس بالبرسيم بدأ بيد (قال) أراه مثل ما ذكرت لك في الشعير والتفصيل وأما أنا فلا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ وكذلك القصب بزربته بدأ بيد قال نعم ﴿قلت﴾ فإن اشترت التفصيل بالشعير إلى أجل (قال) لا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ فإن اشترت الشعير بالتفصيل إلى أجل يكون منه تفصيلاً (قال) فلا خير فيه فإن كان لا يكون تفصيلاً إلى ما باعه إليه فلا بأس به وكان ذلك مما يجوز التسليم فيه إذا كان مضموناً ﴿قال﴾ وقال مالك لو أن رجلاً باع من رجل حب قصب إلى أجل فانتضى في ثمنه قصباً (قال) لا خير في ذلك ولا أخيب أن ينتضى من ثمن حب اشتراه رجل شيئاً مما يثبت من ذلك الحب (قال) ابن القاسم (قال) وذلك عندي أنه إذا تأخر إلى أجل يكون في مثله نبات القصب ولو كان شراؤه إياه بنقد أو قبض ذلك التفصيل إلى الحصة عشر يوماً أو نحوها ويكون مضموناً عليه لم أر بذلك بأساً

﴿في الزيتون بالزيت والعصير بالغلب﴾

قلت ﴿هل يجوز في قول مالك زيت الزيتون بالزيتون قال لا﴾ ﴿قلت﴾ كان الزيتون له زيت أو لا زيت له قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الجلبان بزيت الجلبان (قال) نعم لا يجوز في قول مالك ﴿قلت﴾ وكذلك العصير بالغلب (قال) سألت مالكا عن النبيذ بالتمر فقال لا يصلح والعصير بالغلب مثله

﴿في رُب التمر بالتمر ورُب السكر بالسكر﴾

قلت ﴿هل يباع رب القصب بالقصب الحلو﴾ (قال) لا يعجنى ﴿قلت﴾ لم (قال) لا يصلح ذلك إلا أن يدخل ذلك كله بزراً وما أشبهها فيكون كاللحم المطبوخ إذا دخلته الأزار فصار صفة فلا بأس بذلك متفاضلاً ﴿قال﴾ فقلت فرب التمر بالتمر (قال) لا خير فيه ﴿قلت﴾ وأي شيء صفة رب التمر (قال) يطبخ فيخرج ربه فهو إذا منعقد

﴿في الخل بالخل﴾

قلت ﴿هل يجوز خل التمر بخل الغلب واحداً باثنين﴾ (قال) قال مالك لا يجوز خل الغلب بخل التمر إلا واحداً بواحد (قال مالك) لأن منفعتهم واحدة (قال) وقال مالك وهو عندي مثل فيذ الزبيب ونبيذ التمر لا يصلح إلا مثلاً مثل لأنه قد صار نبيذاً كله وصارت منفعته واحدة (قال) ولم أر مالكا يحمل النبيذ والخل مثل زيت الزيتون وزيت الفجل وزيت الجلبان لأن هذه مختلفة ومتافها شتى

(١) الرب يضم أوله هو سلاخ خذارة كل ثمرة بعد اعتقادها أه قابوس واختاره يضم الخاء تعلق على العليظ وعلى البقية أه كتبه مصححه

﴿ في خل التمر بالتمر ﴾

﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يجيز خل التمر بالتمر (قال) بلنني أن مالكا قال لا بأس به ﴿ قلت ﴾ نخل التمر بالغيب (قال) لم يلنني عن مالك فيه شيء وأراه مثل خل التمر بالتمر (قال) واحتج مالك في الخل وقال انزما ان الخل يطول ولمنافع الناس فيه

﴿ في الدقيق بالسويق والخبز بالحنطة ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يجوز في قول مالك الدقيق بالسويق (قال) سألت مالكا عن الدقيق بالسويق فقال لا بأس به متفاضلا وهو مثل القمح بالسويق لا بأس بذلك اثنين بواحد ﴿ قال ﴾ قتل مالكا فالخبز بالدقيق (قال) لا بأس به متفاضلا ﴿ قال ﴾ قتل مالكا فالمعجن بالخبز (قال) لا بأس به متفاضلا وأراه مثل الدقيق ﴿ قلت ﴾ فهل يجيز مالكا الحنطة بالسويق اثنين بواحد قال نعم ﴿ قلت ﴾ فالسويق بالحنطة اثنين بواحد هل يجيزه مالك (قال) نعم لا بأس به ﴿ قلت ﴾ أرايت الدقيق بالسويق (قال) قال مالك لا بأس به واحداً باثنين يدأيد ﴿ قلت ﴾ فسويق السلت والشعير لا بأس به بالحنطة واحداً باثنين في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فالمعجن بالخبز في قول مالك واحداً باثنين (قال) قال لي مالك لا بأس به يدأيد ﴿ قلت ﴾ وكذلك الخبز بالدقيق واحداً باثنين في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك المعجن بالحنطة وبالدقيق (قال) لا خيره في رأيي لأنه لم تميزه الصنعة والخبز قد غيره الصنعة وأما الدقيق والمعجن فلم تميزه الصنعة ﴿ قلت ﴾ والدقيق دقيق الحنطة بالحنطة والسلت (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلاً بمثل ﴿ قلت ﴾ وكذلك دقيق الشعير بالسلت

(١) فضل روى ابو زيد عن ابن الماجشون أنه لا يجوز خل التمر بالتمر الا في اليسير ولا يجوز في الكثير للزبابة وكذلك الدقيق بالقمح وحكي عن اصبح أنه جائز في القليل والكثير في القيس والقيس عليه جبراً لأن السويق لا يد من أن يجعل فيه عدل فهو مثل الأزار وقوله القمح بالدقيق لا بأس به يريد به دقيق الحنطة غير المغلوة والقمح المثلو بغير المغلوة وكذلك دقيق غير المثلو بالقمح المثلو له من هاشم الاصل

والحنطة قال نعم ﴿ قلت ﴾ والدقيق دقيق الحنطة بالشعير (قال) قال مالك لا يصلح لا مثلاً بمثل يدأيد ﴿ قلت ﴾ وكذلك السلت قال نعم

﴿ في الحنطة المبلولة بالمغلوة والمبلولة ﴾

﴿ قلت ﴾ فالحنطة المبلولة بالحنطة المغلوة (قال) لا أرى به بأساً وقد يلنني عن مالك فيه بعض المنع حتى يطحن وأنا لا أرى به بأساً ﴿ قلت ﴾ فهل يجيز مالك الحنطة المبلولة بالسويق اثنين بواحد قال نعم ﴿ قلت ﴾ فهل يجيز مالك الحنطة اليابسة بالحنطة المغلوة اثنين بواحد (قال) لا أرى به بأساً ﴿ قلت ﴾ وكذلك الحنطة المغلوة بالدقيق واحداً باثنين لا بأس بذلك في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فالأرز المبلول أو اليابس بالأرز المثلو اثنين بواحد (قال) لا أرى به بأساً مثلاً بمثل أو متفاضلاً ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في فريك الحنطة الرطبة بالحنطة اليابسة (قال) قال مالك لا يصلح ذلك لا مثلاً بمثل ولا متفاضلاً لأن الفريك رطب لم يجف ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يصلح السن بالزبد مثلاً مثلاً ولا بينهما تفاضل ﴿ قلت ﴾ هل يجوز مالك الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة مثلاً بمثل أو بينهما تفاضل (قال) قال مالك لا يصلح ذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لا تصلح الحنطة المبلولة بالشعير ولا بالسلت مثلاً بمثل ولا بينهما تفاضل في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الأرز المبلول أن يجوز منه واحد باثنين من جميع الحبوب والقطاني في قول مالك (قال) نعم اذا كان ذلك يدأيد ﴿ قلت ﴾ والأرز المبلول بالأرز المبلول أو اليابس لا يصلح (قال) نعم لا يصلح في قول مالك

﴿ في الحنطة المبلولة بالقطاني ﴾

﴿ قلت ﴾ أن يجوز الحنطة المبلولة في قول مالك بالقطنة كلها وبالدخن وبالسهم وبالأرز وبالذرة وبجميع هذه الاشياء من الحبوب والطعام ما خلا الحنطة والشعير والسلت واحداً باثنين أو واحداً بواحد يدأيد (قال) نعم ذلك جائز في رأيي واحداً باثنين أو أكثر اذا كان يدأيد ﴿ قلت ﴾ لم كره مالك الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة (قال)

﴿قلت﴾ هل خل التمر بالتمر

﴿قلت﴾ هل كان مالك يميز خل التمر بالتمر^(١) (قال) بلنى أن مالكاً قال لا بأس به ﴿قلت﴾ نخل العنب بالنعب (قال) لم يلفنى عن مالك فيه شئ وأراه مثل خل التمر بالتمر (قال) واحتج مالك في الخل وقال ان زمان الخل يطول ولما نفع الناس فيه

﴿قلت﴾ في الدقيق بالسويق والخبز بالحنطة

﴿قلت﴾ هل يجوز في قول مالك الدقيق بالسويق (قال) سألت ملكاً عن الدقيق بالسويق فقال لا بأس به متفاضلاً وهو مثل التمع بالسويق لا بأس بذلك اثنين بواحد ﴿قال﴾ قلت لمالك فالحب بالدقيق (قال) لا بأس به متفاضلاً ﴿قال﴾ قلت لمالك فالمجين بالخبز (قال) لا بأس به متفاضلاً وأراه مثل الدقيق ﴿قلت﴾ فهل يجوز مالك الحنطة بالسويق اثنين بواحد قال نعم ﴿قلت﴾ فالسويق بالحنطة اثنين بواحد هل يجزئ مالك (قال) نعم لا بأس به ﴿قلت﴾ أرايت الدقيق بالسويق (قال) قال مالك لا بأس به واحداً باثنين يداً يد ﴿قلت﴾ فسويق السلت والشعير لا بأس به بالحنطة واحداً باثنين في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالمجين بالخبز في قول مالك واحداً باثنين (قال) قال لى مالك لا بأس به يداً يد ﴿قلت﴾ وكذلك الخبز بالدقيق واحداً باثنين في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك المجين بالحنطة والدقيق (قال) لا خيرة في رأى لأنه لم تغيره الصنعة والخبز قد غيرته الصنعة وأما الدقيق والمجين فلم تغيره الصنعة ﴿قلت﴾ والدقيق دقيق الحنطة بالحنطة والسلت (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلاً بثلث ﴿قلت﴾ وكذلك دقيق الشعير بالسلت

(١) فضل روى ابو زيد عن ابن الماجشون أنه لا يجوز خل التمر بالتمر الا في السير ولا يجوز في الكثير للمزاجه وكذلك الدقيق بالقمح وحكي عن اصنع أنه جائز في القليل والكثير في القيس والقيس عليه جميعاً لان السويق لا يد من أن يعمد فيه عمل فهو مثل الازار وقوله التمع المقلو بالدقيق لا بأس به يريد به دقيق الحنطة غير المقلو والقمح المقلو بنفسه المقلو وكذلك دقيق غير المقلو بالقمح المقلو اه من هاشم الاصل

والحنطة قال نعم ﴿قلت﴾ والدقيق دقيق الحنطة بالشعير (قال) قال مالك لا يصلح الا مثلاً بثلث يداً يد ﴿قلت﴾ وكذلك السلت قال نعم

﴿قلت﴾ في الحنطة المبلولة بالمقلو والمبلولة

﴿قلت﴾ فالحنطة المبلولة بالحنطة المقلولة (قال) لا أرى به بأساً وقد يلفنى عن مالك فيه بعض المعترضين يطعن وأنا لا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ فهل يميز مالك الحنطة المبلولة بالسويق اثنين بواحد قال نعم ﴿قلت﴾ فهل يميز مالك الحنطة اليابسة بالحنطة المقلولة اثنين بواحد (قال) لا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ وكذلك الحنطة المقلولة بالدقيق واحداً باثنين لا بأس بذلك في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالأرز المبلول أو اليابس بالأرز المقلول اثنين بواحد (قال) لا أرى به بأساً مثلاً بثلث أو متفاضلاً ﴿قلت﴾ ما قول مالك في فريك الحنطة الرطبة بالحنطة اليابسة (قال) قال مالك لا يصلح ذلك لا مثلاً بثلث ولا متفاضلاً لأن الفريك رطب لم يجف ﴿قال﴾ وقال مالك لا يصلح السمن بالزبد مثلاً مثلاً ولا بينهما تفاضل ﴿قلت﴾ هل يجوز مالك الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة مثلاً بثلث أو بينهما تفاضل (قال) قال مالك لا يصلح ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك لا تصلح الحنطة المبلولة بالشعير ولا بالسلت مثلاً بثلث ولا بينهما تفاضل في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت الأرز المبلول ويجوز منه واحد باثنين من جميع الحبوب والقطاني في قول مالك (قال) نعم اذا كان ذلك يداً يد ﴿قلت﴾ والأرز المبلول بالأرز المبلول أو اليابس لا يصلح (قال) نعم لا يصلح في قول مالك

﴿قلت﴾ في الحنطة المبلولة بالقطاني

﴿قلت﴾ تجوز الحنطة المبلولة في قول مالك بالقطانية كلها وبالدهن وبالسمن وبالارز وبالذرة وبجميع هذه الاشياء من الحبوب والطعام ما خلا الحنطة والشعير والسلت واحداً باثنين أو واحداً بواحد يداً يد (قال) نعم ذلك جائز في رأى واحداً باثنين أو أكثر اذا كان يداً يد ﴿قلت﴾ لم كره مالك الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة (قال)

❦ في خل التمر بالتمر ❦

❦ قلت ❦ هل كان مالك يميز خل التمر بالتمر^(١) (قال) بلنن أن مالك قال لا بأس به ❦ قلت ❦ نخل العنب بالعنب (قال) لم يلفتني عن مالك فيه شيء وأراه مثل خل التمر بالتمر (قال) واحتج مالك في الخل وقال انزما ان الخل يطول ولمنافع الناس فيه

❦ في الدقيق بالسويق والخبز بالحنطة ❦

❦ قلت ❦ هل يجوز في قول مالك الدقيق بالسويق (قال) سألت مالكا عن الدقيق بالسويق فقال لا بأس به متفاضلا وهو مثل القمح بالسويق لا بأس بذلك اثنين بواحد ❦ قلت ❦ لمالك فالحب بالدقيق (قال) لا بأس به متفاضلا ❦ قلت ❦ لمالك فالمعجن بالخبز (قال) لا بأس به متفاضلا وأراه مثل الدقيق ❦ قلت ❦ فهل يميز مالك الحنطة بالسويق اثنين بواحد قال نعم ❦ قلت ❦ فالدقيق بالحنطة اثنين بواحد هل يميزه مالك (قال) نعم لا بأس به ❦ قلت ❦ أرايت الدقيق بالسويق (قال) قال مالك لا بأس به واحداً باثنين يداً بيد ❦ قلت ❦ فسويق السلت والشعير لا بأس به بالحنطة واحداً باثنين في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ فالمعجن بالخبز في قول مالك واحداً باثنين (قال) قال لي مالك لا بأس به يداً بيد ❦ قلت ❦ وكذلك الخبز بالدقيق واحداً باثنين في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ وكذلك المعجن بالحنطة والدقيق (قال) لا خير فيه في رأيي لأنه لم تغيره الصنعة والخبز قد غيرته الصنعة وأما المعجن والمعجن فلم تغيره الصنعة ❦ قلت ❦ والدقيق دقيق الحنطة بالحنطة والسلت (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلاً بتل ❦ قلت ❦ وكذلك دقيق الشعير بالسلت

(١) فضل روى ابو زيد عن ابن الماجشون أنه لا يجوز خل التمر بالتمر الا في السير ولا يجوز في الكثير للزجاجة وكذلك الدقيق بالقمح وحكي عن اصمغ أنه جائز في القليل والسكر في القيس والقيس عليه جميعا لان السويق لا بد من أن يجهل فيه عمل فهو مشبه الازار وقوله القمح بالقلوب بالدقيق لا بأس به يريد به دقيق الحنطة غير المقلوة والقمح المقلو بفسير المقلو وكذلك دقيق غير المقلو بالقمح المقلو اهـ من هامش الاصل

والحنطة قال نعم ❦ قلت ❦ والدقيق دقيق الحنطة بالشعير (قال) قال مالك لا يصالح الا مثلاً بتل يداً بيد ❦ قلت ❦ وكذلك السلت قال نعم

❦ في الحنطة المبلولة بالمقلوة والمبلولة ❦

❦ قلت ❦ فالحنطة المبلولة بالحنطة المقلوة (قال) لا أرى به بأساً وقد يلفتني عن مالك فيه بعض الغمض حتى يطحن وأنا لا أرى به بأساً ❦ قلت ❦ فهل يميز مالك الحنطة المبلولة بالسويق اثنين بواحد قال نعم ❦ قلت ❦ فهل يميز مالك الحنطة اليابسة بالحنطة المقلوة اثنين بواحد (قال) لا أرى به بأساً ❦ قلت ❦ وكذلك الحنطة المقلوة بالدقيق واحداً باثنين لا بأس بذلك في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ فالأرز المبلول أو اليابس بالأرز المقلو اثنين بواحد (قال) لا أرى به بأساً مثلاً بتل أو متفاضلا ❦ قلت ❦ ما قول مالك في فريك الحنطة الرطبة بالحنطة اليابسة (قال) قال مالك لا يصلح ذلك لامثلاً بتل ولا متفاضلاً لأن الفريك رطب لم يجف ❦ قلت ❦ وقال مالك لا يصلح السمن بالزبد مثلاً مثلاً ولا بينهما تفاضل ❦ قلت ❦ هل يجوز مالك الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة مثلاً بتل أو بينهما تفاضل (قال) قال مالك لا يصلح ذلك ❦ قلت ❦ وكذلك لا تصلح الحنطة المبلولة بالشعير ولا بالسلت مثلاً بتل ولا بينهما تفاضل في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ أرايت الأرز المبلول أن يجوز منه واحد باثنين من جميع الحبوب والقطاني في قول مالك (قال) نعم اذا كان ذلك يداً بيد ❦ قلت ❦ والارز المبلول بالأرز المبلول أو اليابس لا يصلح (قال) نعم لا يصلح في قول مالك

❦ في الحنطة المبلولة بالقطاني ❦

❦ قلت ❦ أن يجوز الحنطة المبلولة في قول مالك بالقطنة كلها وبالذخن وبالسمن والأرز والذرة وبجميع هذه الاشياء من الحبوب والطعام ما خلا الحنطة والشعير والسلت واحداً باثنين أو واحداً بواحد يداً بيد (قال) نعم ذلك جائز في رأيي واحداً باثنين أو أكثر اذا كان يداً بيد ❦ قلت ❦ لم كره مالك الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة (قال)

في خل التمر بالتمر

قلت هل كان مالك يحبز خل التمر بالتمر (قال) بلنى أن مالك قال لا بأس به قلت غل النيب بالنيب (قال) لم يلفنى عن مالك فيه شئ وأراد مثل خل التمر بالتمر (قال) واحتج مالك في الخل وقال ان زمان الخل يطول ولمنافع الناس فيه

في الدقيق بالسويق والخبز بالحنطة

قلت هل يجوز في قول مالك الدقيق بالسويق (قال) سيأت مالكا عن الدقيق بالسويق فقال لا بأس به متفاضلا وهو مثل التمع بالسويق لا بأس بذلك اثنين بواحد قلت قلت لمالك فأنجز بالدقيق (قال) لا بأس به متفاضلا قلت قلت لمالك فالمعجن بالخبز (قال) لا بأس به متفاضلا وأراد مثل الدقيق قلت فهل يحبز مالكا الحنطة بالسويق اثنين بواحد قال نعم قلت بالسويق بالحنطة اثنين بواحد هل يعجزه مالك (قال) نعم لا بأس به قلت أرأيت الدقيق بالسويق (قال) قال مالك لا بأس به واحداً بثنين بدأيد قلت فسويق السلت والشعير لا بأس به بالحنطة واحداً بثنين في قول مالك قال نعم قلت فالمعجن بالخبز في قول مالك واحداً بثنين (قال) قال لا بأس به بدأيد قلت وكذلك الخبز بالدقيق واحداً بثنين في قول مالك قال نعم قلت وكذلك المعجن بالحنطة وبالدقيق (قال) لا خير فيه في رأيي لأنه لم تميزه الصنعة والخبز قد غيره الصنعة وأما الدقيق والمعجن فلم تميزه الصنعة قلت والدقيق دقيق الحنطة بالحنطة والسلت (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلاً بثلث قلت وكذلك دقيق الشعير بالسلت

(١) فضل روى ابو زيد عن ان الملاجسون أنه لا يجوز خل التمر بالتمر الا في اليسر ولا يجوز في الكثير للمزابة وكذلك الدقيق بالقمح وحكي عن اصنف أنه جائز في القليل والكثير في القيس والقيس عليهما لان السويق لابد من أن يعمل فيه عمل فهو مثل الازرار وقوله القمح المقلو بالدقيق لا بأس به يريد به دقيق الحنطة غير المقلوة والقمح المقلو بنفسه المقلو وكذلك دقيق غير المقلو بالقمح المقلو اهـ من هامش الاصل

والحنطة قال نعم قلت والدقيق دقيق الحنطة بالشعير (قال) قال مالك لا يصلح الا مثلاً بثلث بدأيد قلت وكذلك السلت قال نعم

في الحنطة المبلولة بالمقلوة والمبلولة

قلت فالحنطة المبلولة بالحنطة المقلوة (قال) لا أرى به بأساً وقد بلنى عن مالك فيه بعض المفضحة يطحن وأنا لا أرى به بأساً قلت فهل يحبز مالكا الحنطة المبلولة بالسويق اثنين بواحد قال نعم قلت فهل يحبز مالكا الحنطة المقلوة بالحنطة المقلوة اثنين بواحد (قال) لا أرى به بأساً قلت وكذلك الحنطة المقلوة بالدقيق واحداً بثنين لا بأس بذلك في قول مالك قال نعم قلت فالأرز المبلول أو اليابس بالأرز المقلو اثنين بواحد (قال) لا أرى به بأساً مثلاً بثلث أو متفاضلاً قلت ما قول مالك في فريك الحنطة الرطبة بالحنطة اليابسة (قال) قال مالك لا يصلح ذلك لا مثلاً بثلث ولا متفاضلاً لأن الفريك رطب لم يحف قلت قال وقال مالك لا يصلح السمن بالزبد مثلاً مثلاً ولا بينهما تفاضل قلت هل يجوز مالكا الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة مثلاً بثلث أو بينهما تفاضل (قال) قال مالك لا يصلح ذلك قلت وكذلك لا تصلح الحنطة المبلولة بالشعير ولا بالسلت مثلاً بثلث ولا بينهما تفاضل في قول مالك قال نعم قلت أرأيت الأرز المبلول أنيجوز منه واحد بثنين من جميع الحبوب والقطاني في قول مالك (قال) نعم اذا كان ذلك بدأيد قلت والأرز المبلول بالأرز المبلول أو اليابس لا يصلح (قال) نعم لا يصلح في قول مالك

في الحنطة المبلولة بالقطاني

قلت أنيجوز الحنطة المبلولة في قول مالك بالقطانية كلها وبالسمسم وبالأرز وبالذرة وبجميع هذه الاشياء من الحبوب والطعام ما خلا الحنطة والشعير والسلت واحداً بثنين أو واحداً بواحد بدأيد (قال) نعم ذلك جائز في رأيي واحداً بثنين أو أكثر اذا كان بدأيد قلت لم كره مالك الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة (قال)

ألا ترى أن التريك الرطب لا يصالح بالحنطة اليابسة فكذلك الحنطة المبلولة
باليابسة **قلت** والشعير والملت لم كرهه مالك بالحنطة المبلولة (قال) لأنهما صنف
واحد مع الحنطة عند مالك ألا ترى أنهما يجتمعان مع الحنطة في الزكاة فذلك كرهه
قلت أرايت العدى المبلول يصلح بالقول واحد بواحد أو واحد بأثنين في قول
مالك (قال) نعم إذا كان بداً بيد **قلت** ولم وأنت تجمعه في الزكاة وتراد في الزكاة نوعاً
واحداً وأنت تجزئ المبلول منه إذا كان عدساً باليابس من القول (قال) لأن هذين في
البيع عند مالك صنفان مختلفان ألا ترى أن العدى اليابس لا يأس به بالقول في قول
مالك واحداً بأثنين فكذلك المبلول منه أو لا ترى أن الحنطة اليابسة لا تصلح
بالشعير والملت في قول مالك إلا مثلاً بتل فذلك كرهه مالك المبلول من الحنطة
بالشعير مثلاً بتل أو بينهما تفاضل (قال) ولقد رأيت مالكا غير سنة كره القطنة
بعضها ببعض بينهما تفاضل في قوله الذي رجع إليه آخراً أنه كره التفاضل بينهما
فالمبلول من القطنة لا يصالح شيء من القطنة اليابسة لأنه نوع واحد وقوله الأول
أحب إلى وهو الذي كتبت أول مرة فأنا آخذ به **قلت** فالمدس المبلول بالمدس
اليابس في قول مالك (قال) لا يصلح ذلك عند مالك وإنما مثل هذا مثل الرطب بالتمر
أو التريك بالحنطة أو الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة وقد وصفت لك ذلك
قلت فالمدس المبلول بالمدس المبلول هل يجوز في قول مالك (قال) لا يصلح
ذلك عند مالك لأنه ليس مثلاً بتل لأن البلال يختلف يكون منه ما هو أشد
انتفاخاً من صاحبه فلا يصلح على حال **قلت** وكذلك الحنطة المبلولة بالحنطة
المبلولة عند مالك (قال) نعم لا يصلح

— في اللحم باللحم —

قلت ما قول مالك في اللحم التيء باللحم القديد واحداً بأثنين أو مثلاً بتل (قال) قال
مالك لا تخير فيه واحداً بواحد ولا بينهما تفاضل (قال) فقلت لمالك وإن تخير (قال)
لا خير فيه وإن تخير **قلت** لم كرهه مالك (قال) رأيت مالكا لا يرى ذلك

ما يبلغ معرفته عند الناس أن يكون مثلاً بتل لأن هذا جاف وهذا في وقد كان
مالك فيما ذكر عنه بعض الناس أنه أجازة في أول زمانه ثم رجع عنه وأقام على
الكراهية فيه غير مرة ولا عام **قلت** قبل يجوز اللحم المقبور ^(١) باللحم التيء في
قول مالك مثلاً بتل أو متفاضلاً (قال) قال مالك لا يصلح اللحم التيء باللحم المقبور
متفاضلاً ولا مثلاً بتل ولا يتحرى **قلت** وكذلك السمك الطرى بالسمك
المالح لا يصلح مثلاً بتل ولا متفاضلاً في قول مالك (قال) نعم ولا يتحرى **قلت**
وهكذا القديد باللحم التيء (قال) نعم لا يصلح ذلك مثلاً بتل في قول مالك ولا
متفاضلاً ولا يتحرى **قلت** فالتمسكسوذ بالتيء أن يجوز في قول مالك (قال) قال
لي مالك لا يجوز المالح بالتيء متفاضلاً ولا مثلاً بتل والتمسكسوذ عندى
إنما هو لحم مالح فلا يجوز على حال **قلت** فما قول مالك في اللحم المشوى
باللحم التيء (قال) قال مالك لا يعجنى واحداً بواحد ولا بينهما تفاضل (قال)
وهذا أيضاً ما رجع عنه وأقام على الكراهية فيه مثل القديد وهو أحب قوله إلى
(قال) وقال مالك ولا يتحرى **قلت** لم يميز مالك اللحم التيء بالمشوى واحداً
بواحد ولا بينهما تفاضل (قال) لأن المشوى عنده بمنزلة القديد إنما جففته النار عنده
كما جففت الشمس القديد **قلت** فما قول مالك في القديد بالمطبوخ (قال) لم
أسمع من مالك فيه شيئاً والقديد أيضاً إن كان إنما جففته الشمس بلا تابل ولا صنة
صنعت فيه فلا بأس به ولعلها بالتيء من المطبوخ **قلت** فالقديد بالمشوى (قال)
لا خير فيه وإن تخير لأن يابس المشوى هو رطب لا يكون كيايس القديد **قلت**
فما قول مالك في المشوى بالمطبوخ (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنى أرى
أن كل شواء لم يدخله صنة مثل ما يعمل أهل مصر في مقاليهم التي يحملون فيها
التابل والخل والزيت وما أشبه هذا حتى ربما كان لها المرفة ويكون شبهها بالمطبوخ

(١) (المقبور) قال في شرح القاموس وقال الأزهري المقبور من السمك الذي يقع في الحل
والنخاع فيصير صلباً بارداً يؤتى به أه ويغسل عليه مطاق اللحم كفي في القاموس أه كنبه معصحه

ألا ترى أن القربك الرطب لا يصلح بالخطئة اليابسة فكذلك الخطئة المبلولة
باليابسة **قلت** **﴿** والشعر والست لم كرهه مالك بالخطئة المبلولة **﴿** قال **﴿** لأنهما صنف
واحد مع الخطئة عند مالك ألا ترى أنهما يجزمان مع الخطئة في الزكاة فذلك كرهه
﴿ قلت **﴿** أرايت المذس المبلول يصلح بالنول واحد بواحد أو واحد بآئين في قول
مالك **﴿** قال **﴿** نعم إذا كان بداً **﴿** قلت **﴿** ولم وأنت تجمعهم في الزكاة وترأه في الزكاة نوعاً
واحداً وأنت تجيز المبلول منه إذا كان عدساً باليابس من النول **﴿** قال **﴿** لأن هذين في
البيع عند مالك صنفان مختلفان ألا ترى أن المذس اليابس لا بأس به بالنول في قول
مالك واحداً بآئين فكذلك المبلول منه أو لا ترى أن الخطئة اليابسة لا تصلح
بالشعر والست في قول مالك إلا مثلاً بتل فذلك كرهه مالك المبلول من الخطئة
بالشعر مثلاً بتل أو بينهما تفاضل **﴿** قال **﴿** ولقد رأيت مالكا غير سنة كرهه القطنية
بعضها بعض بينهما تفاضل في قوله الذي رجع إليه آخر أنه كرهه التفاضل بينهما
فالمبلول من القطنية لا يصلح بشي من القطنية اليابسة لأنه نوع واحد وقوله الأول
أحب إلى وهو الذي كتبت أول مرة فأنا آخذ به **﴿** قلت **﴿** فالمذس المبلول بالمذس
اليابس في قول مالك **﴿** قال **﴿** لا يصلح ذلك عند مالك وإنما مثل هذا مثل الرطب بالقر
أو القربك بالخطئة أو الخطئة المبلولة بالخطئة اليابسة وقد وصفت لك ذلك
﴿ قلت **﴿** فالمذس المبلول بالمذس المبلول هل يجوز في قول مالك **﴿** قال **﴿** لا يصلح
ذلك عند مالك لأنه ليس مثلاً بتل لأن البال يختلف يكون منه ما هو أشد
انقفاً من صاحبه فلا يصلح على حال **﴿** قلت **﴿** وكذلك الخطئة المبلولة بالخطئة
المبلولة عند مالك **﴿** قال **﴿** نعم لا يصلح

— في اللحم باللحم —

قلت **﴿** ما قول مالك في اللحم القديد واحداً بآئين أو مثلاً بتل **﴿** قال **﴿** قال
مالك لا خير فيه واحداً بواحد ولا بينهما تفاضل **﴿** قال **﴿** فقلت لمالك وإن تحرى **﴿** قال
لا خير فيه وإن تحرى **﴿** قلت **﴿** لم كرهه مالك **﴿** قال **﴿** رأيت مالكا لا يرى ذلك

بما يبلغ معرفته عند الناس أن يكون مثلاً بتل لأن هذا جاف وهذا نقي وقد كان
مالك فيها ذكر عنه بعض الناس أنه أجازهم في أول زمانه ثم رجع عنه وأقام على
الكراهية فيه غير مرة ولا عام **﴿** قلت **﴿** قبل يجوز اللحم المقبور **﴿** باللحم التي في
قول مالك مثلاً بتل أو متفاضلاً **﴿** قال **﴿** قال مالك لا يصلح اللحم التي باللحم المقبور
متفاضلاً ولا مثلاً بتل ولا يتحرى **﴿** قلت **﴿** وكذلك السمك الطري بالسمك
المالح لا يصلح مثلاً بتل ولا متفاضلاً في قول مالك **﴿** قال **﴿** نعم ولا يتحرى **﴿** قلت **﴿**
وهكذا القديد باللحم التي **﴿** قال **﴿** نعم لا يصلح ذلك مثلاً بتل في قول مالك ولا
متفاضلاً ولا يتحرى **﴿** قلت **﴿** فالتمسكوز بالي يجوز في قول مالك **﴿** قال **﴿** قال
لي مالك لا يجوز المالح بالي متفاضلاً ولا مثلاً بتل والتمسكوز عندى
أما هو لم يالح فلا يجوز على حال **﴿** قلت **﴿** فما قول مالك في اللحم المشوي
باللحم التي **﴿** قال **﴿** قال مالك لا يجزى واحداً بواحد ولا بينهما تفاضل **﴿** قال **﴿**
وهذا أيضاً مما رجع عنه وأقام على الكراهية فيه مثل القديد وهو أحب قوله إلى
﴿ قال **﴿** وقال مالك ولا يتحرى **﴿** قلت **﴿** لم لا يجزى مالك اللحم التي بالشوى واحداً
بواحد ولا بينهما تفاضل **﴿** قال **﴿** لأن المشوي عنه بمنزلة القديد أما جففته النار عنده
كما جففت الشمس القديد **﴿** قلت **﴿** فما قول مالك في القديد بالمطبوخ **﴿** قال **﴿** لم
أسمع من مالك فيه شيئاً والقديد أيضاً أن كان أفا جففته الشمس بلا تأيل ولا صفة
صفت فيه فلا بأس به واحداً بآئين من المطبوخ **﴿** قلت **﴿** فالتقديد بالشوى **﴿** قال **﴿**
لا خير فيه وإن تحرى لأن يابس الشوى هو رطب لا يكون كيايس القديد **﴿** قلت **﴿**
فأقول مالك في المشوي بالمطبوخ **﴿** قال **﴿** لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنى أرى
أن كل شواء لم يدخله صفة مثل ما يعمل أهل مصر في مقابلهم التي يحملون فيها
التأيل والخل والزيت وما أشبه هذا حتى ربما كان لها المرفة ويكون شبيهاً بالمطبوخ

(١) للمقور قال في شرح القاموس وقال الأزمري المقور من السمك الذي يقطع في الخل
ولأنه يغير صباغاً بارداً يؤخذ به أو يقاس عليه مطلق اللحم كما في القاموس أو كنيته بدمجحه

فهذا عندى طيبخ اذا كان كذلك فلا يعجنى ذلك بالمطبوخ ولا بأس به بالي على حال لانه مطبوخ وان كان انما النار جففته وحده بلا تأيل فأرجو أن لا يكون به بأس واحداً بأئين بالمطبوخ ولاخير فيه بالي على حال قلت فسا قول مالك في اللحم النقية بالسل والقنخ بالخل وبالبين واحداً بأئين (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن هذا عندى نوع واحد لانه مطبوخ كله وان اختلفت صنعة واسمه فلا يصلح منه واحد بأئين قلت فاللحم الطرى بالمطبوخ ما قول مالك فيه (قال) قال مالك لا بأس به واحداً بأئين أو مثلاً بتل اذا غيرته الصنعة قلت هل يجوز مالك الصير بلحم الحيتان متفاضلاً (قال) سألتنا مالكا عن صغار الحيتان بكبارها متفاضلاً (قال) لا خير فيه وهو حيتان كله (قال) وكذلك الصير عندى لا خير فيه قلت أرايت الشاة المذبوحة بالشاة المذبوحة أن يجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لان اللحم بعنه بعض لا يجوز في قول مالك الا مثلاً بتل اذا كان نيئاً وهاتان الشاتان لما ذبحتا فبقصارتنا لما فلا يجوز الا مثلاً بتل على التحرى قلت وهل تحرى هذا وهما غير مسلوختين حتى يكونا مثلاً بتل (قال) ان كانا قد دران على أن يحريا حتى يكون مثلاً بتل فلا بأس به كما تحرى اللحم والا فلا خير فيه وهذا مما لا يستطيع أن يحرى قلت فالكشر والكبد والرئة والقلب والطحال والكلى والحفوم والشحم أهذا كله عندك بمنزلة اللحم لا يصلح منه واحد بأئين باللحم (قال) نعم قلت وهذا قول مالك قال نعم قلت وكذلك خصى النعم (قال) لم أسمع من مالك في خصى النعم شيئاً وأراه لحم لا يصلح منه واحد بأئين من اللحم ولا يصلح الخصى باللحم الا مثلاً بتل لانه لحم قلت وكذلك الرأس والا كارع في قول مالك هو لحم لا يصلح ذلك باللحم الا مثلاً بتل قال نعم قلت فسا قول مالك في الطحال أيكل أم كان يكرهه (قال) ما علمت أن مالكا كان يكرهه ولا بأس به قلت فهل يصلح الرأس بالرأسين (قال) لا يصلح في قول مالك الا وزناً بوزن أو على التحرى قلت فان

دخل رأس في وزن رأسين أو دخل ذلك في التحرى لا بأس به (قال) نعم لا بأس به عند مالك

في البقول والفواكه كلها بعضها ببعض

قلت ما قول مالك في البقول واحد بأئين وان كان من نوعه أو من غير نوعه بدأ يد مثل الفجل والسلق والكرات وما أشبه ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك كانا من نوع واحد أو من غيره قلت وكذلك التفاح والرمان والبطيخ وما أشبه هذا من الفاكهة الخضر أهو مثل ما قلت في البقول قال نعم

في الطعام كله بعنه بعض

قلت أي شيء كره مالك واحداً بأئين من صنفه بدأ يد من جميع الاشياء وأي شيء وسع فيه واحداً بأئين من صنفه بدأ يد من جميع الاشياء (قال) قال مالك كل شيء من الطعام يدخر أو يؤكل ويشرب فلا يصلح منه اثنان بواحد من صنفه بدأ يد وأما مالا يؤكل ولا يشرب فلا بأس به واحداً بأئين من صنفه بدأ يد من جميع الاشياء قال مالك وكذلك كل طعام لا يدخر وهو يؤكل ويشرب فلا بأس بواحد منه بأئين من صنفه بدأ يد وهو عندى مثل مالا يؤكل ولا يشرب في هذا الوجه (قال مالك) والذهب بالذهب مثلاً بتل لا زيادة فيه بدأ يد وكذلك الفضة بالفضة والفلوس بالفلوس لا يصلح الا مثلاً بتل عدداً وبدأ يد يصلح بعضها ببعض كيلاً (قال) وقال مالك وما كان مما لا يدخر من الفاكهة مثل التفاح والرمان والوخ وما أشبه هذا فلا بأس به واحداً بأئين بدأ يد وان ادخر قلت لملك فالسكر بالسكر (قال) لا خير فيه اثنين بواحد

في الصبرة بالصبرة والارديب بالارديب

قلت هل يجوز صبرة حنطة بصبرة شعير (قال) قال مالك لا يجوز الا كيلاً

فهذا عندي طيبخ اذا كان كذلك فلا يعجبني ذلك بالمطبوخ ولا بأش به بالي على حال لانه مطبوخ وان كان انما النار جففته وحده بلا نابل فأرجو أن لا يكون به بأس واحداً بأئين بالمطبوخ ولاخير فيه بالي على حال قلت في ما قول مالك في اللحم القليلة بالسل والقليه بالخل وبالباب واحداً بأئين (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن هذا عندي نوع واحد لانه مطبوخ كله وان اختلفت صنفته واسمه فلا يصلح منه واحد بأئين قلت في فالحم الطرى بالمطبوخ ما قول مالك فيه (قال) قال مالك لا بأس به واحداً بأئين أو مثلاً بتل اذا غيرته الصنعة قلت في هل يميز مالك الصير بلحم الحيتان متفاضلاً (قال) سألتنا مالكا عن صفار الحيتان يكبارها متفاضلاً (قال) لا خير فيه وهو حيتان كله (قال) وكذلك الصير عندي لا خير فيه قلت في أرايت الشاة المذبوحة بالشاة المذبوحة أمجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لان اللحم بعضه بعض لا يجوز في قول مالك الا مثلاً بتل اذا كان شيئاً وهاتان الشاتان لما ذبحتا فقد صارتا لحمًا فلا يجوز الا مثلاً بتل على التحرى قلت في هل يحرى هذا وهما غير مسلوختين حتى يكونا مثلاً بتل (قال) ان كانا قد دران على أن يحريا حتى يكون مثلاً بتل فلا بأس به كما يحرى اللحم والا فلا خير فيه وهذا مما لا يستطيع أن يحرى قلت في فالكشر والكبد والرئة والقلب والطحال والكوتان والحلقوم والشحم أهذا كله عندك بمنزلة اللحم لا يصلح منه واحد بأئين باللحم (قال) نعم قلت في وهذا قول مالك قال نعم قلت في وكذلك خصى النعم (قال) لم أسمع من مالك في خصى النعم شيئاً وأراه لحمًا لا يصلح منه واحد بأئين من اللحم ولا يصلح الخصى باللحم الا مثلاً بتل لانه لم قلت في وكذلك الرأس والا كارع في قول مالك هو لحم لا يصلح ذلك باللحم الا مثلاً بتل قال نعم قلت في فسا قول مالك في الطحال يؤكل كل أم كان يكرهه (قال) ما علمت أن مالكا كان يكرهه ولا بأس به قلت في فهل يصلح الرأس بالرأسين (قال) لا يصلح في قول مالك الا وزنا بوزن أو على التحرى قلت في فان

دخل رأس في وزن رأسين أو دخل ذلك في التحرى لا بأس به (قال) نعم لا بأس به عند مالك

في البقول والنواكه كلها بعضها ببعض

قلت في ما قول مالك في البقول واحدتين وان كان من نوعه أو من غير نوعه بدأ يد مثل الفجل والسلق والكرات وما أشبه ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك كانا من نوع واحد أو من غيره قلت في وكذلك التفاح والزمان والبطيخ وما أشبه هذا من الفاكهة الخضراء أهو مثل ما قلت في البقول قال نعم

في الطعام كله بعضه ببعض

قلت في أي شيء كره مالك واحداً بأئين من صنفه بدأ يد من جميع الاشياء وأي شيء وسع فيه واحداً بأئين من صنفه بدأ يد من جميع الاشياء (قال) قال مالك كل شيء من الطعام يدخر أو يؤكل ويشرب فلا يصلح منه اثنان بواحد من صنفه بدأ يد وأما مالا يؤكل ولا يشرب فلا بأس به واحداً بأئين من صنفه بدأ يد من جميع الاشياء قال مالك وكذلك كل طعام لا يدخر وهو يؤكل ويشرب فلا بأس بواحد منه بأئين من صنفه بدأ يد وهو عندي مثل مالا يؤكل ولا يشرب في هذا الوجه (قال مالك) والذهب بالذهب مثلاً بتل لا زيادة فيه بدأ يد وكذلك الفضة بالفضة والفلوس بالفلوس لا يصلح الا مثلاً بتل عدداً وبدأ يد ولا يصلح بعضها ببعض كيلاً (قال) وقال مالك وما كان مالا يدخر من الفاكهة مثل التفاح والزمان والخلوخ وما أشبه هذا فلا بأس به واحداً بأئين بدأ يد وان ادخر (قال) فقلت لذلك فالسكر فالسكر (قال) لا خير فيه اثنان بواحد

في الصبرة بالصبرة والاردب بالاردب

قلت في هل يجوز صبرة حنطة بصبرة شمر (قال) قال مالك لا يجوز الا كيلاً

فهذا عندي طيبخ اذا كان كذلك فلا يعجنى ذلك بالمطبوخ ولا بأس به بالنيء على حال لانه مطبوخ وان كان انما النار جففته وحده بلا تأيل فأرجو أن لا يكون به بأس واحداً بآئين بالمطبوخ ولاخير فيه بالنيء على حال قلت قلت فسا قول مالك في اللحم القليلة بالسل والقلي بالخل والباين واحداً بآئين (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن هذا عندي نوع واحد لانه مطبوخ كله وان اختلفت صنفته واسمه فلا يصلح منه واحد بآئين قلت قلت فاللحم الطري بالمطبوخ ما قول مالك فيه (قال) قال مالك لا بأس به واحداً بآئين أو مثلاً بثل اذا غيرته الصنعة قلت قلت هل يجوز مالك الصير بلحم الحيتان متفاضلاً (قال) سألتنا مالكا عن صفار الحيتان بكبارها متفاضلاً (قال) لا خير فيه وهو حيتان كله (قال) وكذلك الصير عندي لا خير فيه قلت قلت أرايت الشاة المذبوحة بالشاة المذبوحة أن يجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لان اللحم بعضه بعض لا يجوز في قول مالك الا مثلاً بثل اذا كان نيئاً وهاتان الشاتان لما ذبحتا فقد صارنا لحمًا فلا يجوز الا مثلاً بثل على التحرى قلت قلت وهل يحرى هذا وهما غير مسلوختين حتى يكونا مثلاً بثل (قال) ان كانا بقدران على أن يحريا حتى يكون مثلاً بثل فلا بأس به كما يحرى اللحم والا فلا خير فيه وهذا بما لا يستطاع أن يحرى قلت قلت فالكركش والكبد والرئة والقلب والطحال والكالكوتان والحقوقوم والشحم أهذا كله عندك بمنزلة اللحم لا يصلح منه واحد بآئين باللحم (قال) نعم قلت قلت وهذا قول مالك قال نعم قلت قلت وكذلك خصى النعم (قال) لم أسمع من مالك في خصى النعم شيئاً وأراه لحمًا لا يصلح منه واحد بآئين من اللحم ولا يصلح الخصى باللحم الا مثلاً بثل لانه لم قلت قلت وكذلك الرؤس والا كارع في قول مالك هو لحم لا يصلح ذلك باللحم الا مثلاً بثل قال نعم قلت قلت فسا قول مالك في الطحال أي كل أم كان يكرهه (قال) ما علمت أن مالكا كان يكرهه ولا بأس به قلت قلت فهل يصلح الرأس بالرأسين (قال) لا يصلح في قول مالك الا وزنا بوزن أو على التحرى قلت قلت فان

دخل رأس في وزن رأسين أو دخل ذلك في التحرى لا بأس به (قال) نعم لا بأس به عند مالك

في البقول والدواكه كلها بعضها ببعض

قلت قلت ما قول مالك في البقول وواحداً بآئين وان كان من نوعه أو من غير نوعه بدأ بيد مثل الفجل والسلق والكراث وما أشبه ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك كانا من نوع واحد أو من غيره قلت قلت وكذلك التفاح والمان والبطيخ وما أشبه هذا من الفاكهة الخضراء أهو مثل ما قلت في البقول قال نعم

في الطعام كله بعضه ببعض

قلت قلت أي شيء كره مالك واحداً بآئين من صنفه بدأ بيد من جميع الاشياء وأي شيء وسع فيه واحداً بآئين من صنفه بدأ بيد من جميع الاشياء (قال) قال مالك كل شيء من الطعام بدخر أو يؤكل ويشرب فلا يصلح منه اثنان بواحد من صنفه بدأ بيد وأما مالا يؤكل ولا يشرب فلا بأس به واحداً بآئين من صنفه بدأ بيد من جميع الاشياء قال مالك وكذلك كل طعام لا بدخر وهو يؤكل ويشرب فلا بأس بواحد منه بآئين من صنفه بدأ بيد وهو عندي مثل مالا يؤكل ولا يشرب في هذا الوجه (قال مالك) والذهب بالذهب مثلاً بثل لا زيادة فيه بدأ بيد وكذلك الفضة بالفضة والفلس بالفلس لا يصلح الا مثلاً بثل عدداً وبدأ بيد ولا يصلح بعضها ببعض كيلاً (قال) وقال مالك وما كان مالا بدخر من الفاكهة مثل التفاح والمان والخواخ وما أشبه هذا فلا بأس به واحداً بآئين بدأ بيد وان ادخر قلت قلت فقلت مالكا فالسكر بالسكر (قال) لا خير فيه اثنين بواحد

في الصبرة بالصبرة والاردب بالاردب

قلت قلت هل يجوز صبرة حنطة بصبرة شعير (قال) قال مالك لا يجوز الا كيلاً

فهذا عندى طيبخ اذا كان كذلك فلا يعجنى ذلك بالمطبوخ ولا بأس به بالي على حال لانه مطبوخ وان كان انما النار جففته وحده بلا تابل فأرجو أن لا يكون به بأس واحداً بآئين بالمطبوخ ولأخير فيه بالي على حال قلت فسا قول مالك في اللحم القليلة بالسل والقليه بالخل وبالباب واحداً بآئين (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن هذا عندى نوع واحد لانه مطبوخ كله وان اختلفت صنفته واسمه فلا يصلح منه واحد بآئين قلت فاللحم الطرى بالمطبوخ ما قول مالك فيه (قال) قال مالك لا بأس به واحداً بآئين أو مثلاً مثل اذا غيرته الصنعة قلت هل يميز مالك الصير بلحم الحيتان متفاضلاً (قال) سألتنا مالكا عن صغار الحيتان بكبارها متفاضلاً (قال) لا خير فيه وهو حيتان كله (قال) وكذلك الصير عندى لا خير فيه قلت أرأيت الشاة المذبوحة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لان اللحم بعضه بعض لا يجوز في قول مالك الا مثلاً مثل اذا كان نياً وهاتان الشاتان لما ذبحتا فقد صارتا لحماً فلا يجوز الا مثلاً مثل على التحرى قلت وهل يحرى هذا وهما غير مسلوختين حتى يكونا مثلاً مثل (قال) ان كانا قد دران على أن يحريا حتى يكون مثلاً مثل فلا بأس به كما يحرى اللحم والا فلا خير فيه وهذا مما لا يستطاع أن يحرى قلت فالكركش والكبد والرئة والقلب والطحال والكلى والحوذان والحلقوم والشحم اهذا كله عندك بمنزلة اللحم لا يصلح منه واحد بآئين باللحم (قال) نعم قلت وهذا قول مالك قال نعم قلت وكذلك خصى النعم (قال) لم أسمع من مالك في خصى النعم شيئاً وأراه لحماً لا يصلح منه واحد بآئين من اللحم ولا يصلح الخصى باللحم الا مثلاً مثل لان لم قلت وكذلك الرأس والا كارع في قول مالك هو لحم لا يصلح ذلك باللحم الا مثلاً مثل قال نعم قلت فسا قول مالك في الطحال يؤكل أم كان يكرهه (قال) ما علمت أن مالكا كان يكرهه ولا بأس به قلت فهل يصلح الرأس بالأسنين (قال) لا يصلح في قول مالك الا وزناً بوزن أو على التحرى قلت فان

دخل رأس في وزن رأسين أو دخل ذلك في التحرى لا بأس به (قال) نعم لا بأس به عند مالك

في البقول والفواكه كلها بعضها ببعض

قلت ما قول مالك في البقول حد بآئين وان كان من نوعه أو من غير نوعه بدأ يد مثل الفجل والسلق والكراث وما أشبه ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك كانا من نوع واحد أو من غيره قلت وكذلك التفاح والمان والبطيخ وما أشبه هذا من الفاكهة الخضراء أهو مثل ما قلت في البقول قال نعم

في الطعام كله بعضه ببعض

قلت أي شيء كره مالك واحداً بآئين من صنفه بدأ يد من جميع الاشياء وأي شيء وسع فيه واحداً بآئين من صنفه بدأ يد من جميع الاشياء (قال) قال مالك كل شيء من الطعام بدخر أو يؤكل ويشرب فلا يصلح منه أثنان بواحد من صنفه بدأ يد وأما مالا يؤكل ولا يشرب فلا بأس به واحداً بآئين من صنفه بدأ يد من جميع الاشياء قال مالك وكذلك كل طعام لا بدخر وهو يؤكل ويشرب فلا بأس بواحد منه بآئين من صنفه بدأ يد وهو عندى مثل مالا يؤكل ولا يشرب في هذا الوجه (قال مالك) والذهب بالذهب مثلاً مثل لا زيادة فيه بدأ يد وكذلك الفضة بالفضة والفولس بالفولس لا يصلح الا مثلاً مثل عدداً وبدأ يد ولا يصلح بعضها ببعض كيلاً (قال) وقال مالك وما كان مالا بدخر من الفاكهة مثل التفاح والمان والخوخ وما أشبه هذا فلا بأس به واحداً بآئين بدأ يد وان ادخر (قال) فقلت لمالك فالكركش بالسكر (قال) لا خير فيه آئين بواحد

في الصبرة بالصبرة والاردب بالاردب

قلت هل تجوز صبرة حنطة بصبرة شعير (قال) قال مالك لا يجوز الا كيلاً

بلا مثل **قلت** **أرأيت** أن اشتريت أردب حنطة وأردب شعير بأردب حنطة وأردب شعير أنجوز ذلك وتعمل الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وما يعجنى هذا ولا أراه جائزا لأنه لا يصلح عند مالك من حنطة ومدة من دقيق بمدة من حنطة ومدة من دقيق كانت يضاء كلها أو سمراء كلها وكذلك أيضا أن كانت سمراء أو يضاء لم يعجز أيضا وهذا لو فرقة لجاز لأن الحنطة بالدقيق جائز والحنطة بالحنطة جائز فلما اجتمعا كرهه مالك وكذلك الشعير والحنطة بالشعير والحنطة فهو مثله ولا يجوز إذا اجتمعا في صفة واحدة (قال) وإنما خشي مالك في هذا الذرية لما يكون بين التميميين من الجود أو الفضل ما بين التميميين في أخذ فضل شعيره في حنطة صاحبه وأخذ صاحبه فضل حنطته في شعير صاحبه (قال) وإنما مثله في قول مالك كمثل ما لو أن رجلا باع مائة دينار كيلا بمائة دينار كيلا ومع كل واحدة من الدنانير مائة درهم كيلا مع هذه مائة درهم ومع هذه مائة درهم فلا خير في ذلك وهذا لو فرقة لجاز الدرهم بالدرهم والدنانير بالدنانير وهذا إن كرهه مالك لأنه لا يصلح أن يكون الذهب بالذهب مع إحدى الذهبين شيء عرض ولا ورق وكذلك الورق بالورق مثل الذهب بالذهب وكذلك جميع الطعام الذي يدخر ويؤكل ويشرب مما لا يصلح منه أنسان بواحد يدأ يد **قلت** **أرأيت** من أعطى فقيرين من حنطة بفقير من حنطة ودرهم هل يجوز في قول مالك أو شيء منه أم لا (قال) لا يجوز عند مالك شيء منه **قلت** ولم لا يجيزه مالك ويجهله فقيرا بفقير والتفيز الآخر بالدرهم (قال) ألا ترى أن مالكا قال لا يجوز أن يباع الذهب بالذهب مع إحدى الذهبين شيء أو مع الذهبين جميعا مع كل واحدة منهما سلمة من السلع فكذلك الحنطة وجميع الأشياء من الطعام مما لا يجوز أن يؤخذ منه واحد بائنين من نوعه يدأ يد أنما يحمل بحمل الذهب والفضة في هذا لا يجوز أن يباع بفضه بعض مع أحد الصنفين سلمة أخرى أو مع كل صنف سلمة أخرى لأنها إذا تباعا ما لا يجوز إلا مثلا بمثل فجعلنا مع أحد الصنفين سلمة

أومع كل صنف سلعة فهذا ليس مثلاً بنشل وهذا ترك للأثر الذي جاء فيه ألا ترى
أنك إذا بعت عشرة دنانير وسلعة مع المشرية بمئزرين ديناراً فلم تبع الذهب بالذهب
مثلاً بنشل فهذا لا يجوز وهذا خلاف الأثر وهذا قول مالك كله في الطعام وقائله
مالك يجزى مجزى الذهب بالذهب والورق بالورق

— في الفلوس بالفلوس —

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك لا يصلح الفلوس بالفلوس جزافا ولا وزنا مثلا بتل ولا كيلا مثلا بتل يدأ يد ولا الى أجل ولا بأس بها عددا فلما بفسل ولا يصلح فلان بفسل يدأ يد ولا الى أجل والفلوس هاهنا في العدد بتزلة الدرهم والدينار في الورق (وقال مالك) أكره ذلك في الفلوس ولا أراه حراما كتحريم الدينار والدرهم ﴾ قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت فلما بفسلين أيجوز هذا عند مالك (قال) لا يجوز فلما بفسلين ﴾ قلت ﴾ فإطالة الفلوس بالنحاس واحدا بآتين يدأ يد (قال) لا خير في ذلك (قال) لأن مالك قال الفلما بفسلن لا خير فيه لأن الفلوس لا تتابع إلا عددا فإذا بها وزنا كان من وجه المخاطرة فلا يجوز بيع الفلوس جزافا فذلك كره مالك رطل فلوس برطلين من النحاس (قال) ولو اشتري رجل رطل فلوس بدرهم لم يجر ذلك (قال) وقال مالك كل شيء يجوز واحد بآتين من صفته إذا كايه أو راطله أو عاده فلا يجوز الجزاف فيه بينهما لأنها جميعا ولا من أحدها لأنه من المزاينة إلا أن يكون الذي يبطي أحدهما متافوتا يعلم أنه أكثر من الذي أخذ من ذلك الصنف بشئ كثير فلا بأس بذلك ولا يجوز أن يكون أحدهما كيلا ولا وزنا ولا عددا والآخر جزافا وإن كان مما يصلح إثبات بواحد إلا أن يتفاوت ما بينهما متافوتا بعيدا فلا بأس بذلك وهو إذا تقارب عند مالك ما بينهما كان من المزاينة وإن كان ربابا

❦ في الحديد بالحديد ❦

قلت: أَيْصَلَحَ الْحَدِيدُ بِالْحَدِيدِ وَاحِدَ بَأْنَيْنٍ يَدَايِدُ وَمَا أَشْبَهَ الْحَدِيدَ مِنَ النِّحَاسِ

مثلا بتل ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت أردب حنطة وأردب شعير بأردب حنطة وأردب شعير أيجوز ذلك وتعمل الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وما يعجني هذا ولا أراه جازا لأنه لا يصلح عند مالك مدة من حنطة ومدة من دقيق مدة من حنطة ومدة من دقيق كانت يضاء كلها أو سمراء كلها وكذلك أيضا ان كانت سمراء أو يضاء لم يجز أيضا وهذا لو فرقه لجاز لأن الحنطة بالدقيق جائز والحنطة بالحنطة جائز فلما اجتمعا كرهه مالك وكذلك الشعير والحنطة بالشعير والحنطة فيه مثله ولا يجوز اذا اجتمعا في صنف واحد (قال) وانما خشي مالك في هذا الذرية لما يكون بين القمحين من الجودة أو الفضل ما بين الشعيرين فيأخذ فضل شعيره في حنطة صاحبه ويأخذ صاحبه فضل حنطته في شعير صاحبه (قال) وانما مثله في قول مالك كمثل ما لو أن رجلا باع مائة دينار كيلا تبانة دينار كيلا ومع كل واحدة من الدنانير مائة درهم كيلا مع هذه مائة درهم ومع هذه مائة درهم فلا خير في ذلك وهذا لو فرقه لجاز الدرهم بالدرهم والدنانير بالدنانير وهذا انما كرهه مالك لأنه لا يصلح أن يكون الذهب بالذهب مع احدي الذهبين شيء عرض ولا ورق وكذلك الورق بالورق مثل الذهب بالذهب وكذلك جميع الطعام الذي يدخر ويؤكل ويشرب مما لا يصلح منه اثنان بواحد يدايد ﴿قلت﴾ أرايت من أعطى قفيزين من حنطة بقفيز من حنطة ودرهم هل يجوز في قول مالك أو شيء منه أم لا (قال) لا يجوز عند مالك شيء منه ﴿قلت﴾ ولم لا يجيزه مالك ويجعله قفيزا بقفيز والقفيز الآخر بالدرهم (قال) ألا ترى أن مالكا قال لا يجوز أن يباع الذهب بالذهب مع احدي الذهبين شيء أو مع الذهبين جميعا مع كل واحدة منهما سلمة من السلع فكذلك الحنطة وجميع الاشياء من الطعام مما لا يجوز أن يؤخذ منه واحد باثنين من نوعه يدايد انما يحمل محل الذهب والفضة في هذا لا يجوز أن يباع بعضه ببعض مع أحد الصنفين سلمة أخرى أو مع كل صنف سلمة أخرى لانها اذا تبايعا مالا يجوز الا مثلا بتل فجعلنا مع أحد الصنفين سلمة

أو مع كل صنف سلمة فهذا ليس مثلا بتل وهذا ترك للأثر الذي جاء فيه ألا ترى أنك اذا بعث عشرة دنانير وسلمة مع العشرة بعثت ديناراً فلم تبع الذهب بالذهب مثلا بتل فهذا لا يجوز وهذا خلاف الأثر وهذا قول مالك كاه في الطعام وقال لي مالك بجري مجرى الذهب بالذهب والورق بالورق

﴿قلت﴾ في الفلوس بالفلوس ﴿قلت﴾

﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك لا يصلح الفلوس بالفلوس جزافا ولا وزنا مثلا بتل ولا كيلا مثلا بتل يدايد ولا الى أجل ولا بأش بها عدداً فلما فلس ولا يصلح فلسان فلس يدايد ولا الى أجل والفلوس هاهنا في العدد تنزلة الدرهم والدنانير في الورق (وقال مالك) أكره ذلك في الفلوس ولا أراه حراما كتجرم الدنانير والدرهم ﴿قلت﴾ أرايت أن اشتريت فلسا بفلسين أيجوز هذا عند مالك (قال) لا يجوز فلسا بفلسين ﴿قلت﴾ فراطلة الفلوس بالنحاس واحداً باثنين يدايد (قال) لا خير في ذلك (قال) لأن مالكا قال الفلس بالفلسين لا خير فيه لأن الفلوس لا يتباع الا عدداً فاذا باعها وزناً كان من وجه الخطأ فلا يجوز بيع الفلوس جزافاً فذلك كره مالك رطل فلوس برطلين من النحاس (قال) ولو اشترى رجل رطل فلوس بدرهم لم يجز ذلك (قال) وقال مالك كل شيء يجوز واحد باثنين من صنفه اذا كايه أو راطله أو عاده فلا يجوز الجزاف فيه بينهما لانهما جميعا ولا من أحدهما لانه من المزابنة الا أن يكون الذي يعطى أحدهما متفاوتاً يعلم أنه أكثر من الذي أخذ من ذلك الصنف بشئ كثير فلا بأس بذلك ولا يجوز أن يكون أحدهما كيلا ولا وزناً ولا عدداً والآخر جزافاً وان كان مما يصلح اثنان بواحد الا أن يتفاوت ما بينهما تفاوتاً يدايد فلا بأس بذلك وهو اذا تقارب عند مالك ما بينهما كان من المزابنة وان كان ترابا

﴿قلت﴾ في الحديد بالحديد ﴿قلت﴾

﴿قلت﴾ يصلح الحديد بالحديد واحد باثنين يدايد وما أشبه الحديد من النحاس

والرصاص (قال) قال مالك نعم لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت رحلا من حديد عند رجل والحديد بعينه برطابن من حديد عندي بعينه على أن وزن لي وأزن له ثم اقترنا قبل أن يتفاضل وقبل أن وزن (قال) لا بأس بذلك لانه حديد بعينه هذا دينار بدن وهذا شيء بعينه ﴿قلت﴾ فاذا التفتينا أجبرتني على أن أعطيه وأزن له وأجبرته على أن يعطيني ويزن لي قال نعم ﴿قلت﴾ فان تلف الحديدان أو أحد الحديدين من قبل أن يجتمع (قال) فلا يسع بئكما ولا شيء لواحد منكما على صاحبه ﴿قلت﴾ فلو أتى حين اشتريت حديدك منه الذي ذكرت لك بحديدي الذي ذكرت فوزنت له حديدي واقترنا قبل أن وزن لي حديدك وذلك الحديد الذي تباعنا بعينه ثم رجعت اليه لا قبض منه الحديد الذي اشتريته منه فأصيبته قد تلف (قال) يرجع فيأخذ حديدك الذي دفعت إليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

تم كتاب السلم الثالث من المدونة الكبرى
والحمد لله حق حمده وصلى الله على محمد رسوله ونبه
وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ويليه كتاب الآجال والبيوع الفاسدة﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿كتاب الآجال﴾

﴿ما جاء في الآجال﴾

﴿قلت﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو بعت ثوبا بمائة درهم الى أجل شهر ثم اني اشتريته بمائة درهم الى الاجل يصلح ذلك أم لا في قول مالك (قال) نعم لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فان اشتريته الى أبعد من الاجل بمائة درهم (قال) لا بأس بذلك أيضاً ﴿قلت﴾ فان اشتريته بأكثر من الثمن الى أبعد من الاجل بتمه بمائة الى شهر واشتريته بمائة وخمسين الى شهرين (قال) لا يصلح ذلك الا أن يكون مقاصة اذا حل الاجل قاصه مائة بمائة وبقيت الخمسون عليه كما هي حتى يحل أجلها ثم يأخذها فأما أن يأخذ المائة التي باعه بها الثوب أولاً عند أجلها ويكون عليه مائة وخمسون الى أجل البيع الثاني فهذا يدخله مائة درهم الى شهر بخمسين ومائة الى شهرين فهذا لا يصلح ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت ثوبا بمائة درهم بمحمدية الى شهر فاشتريته بمائة درهم يزيدية الى محل ذلك الاجل أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا خير في هذا كأنه باعه بمحمدية يزيدية الى أجل ﴿قلت﴾ أرايت ان بعتك عشرين بمائة دينار الى سنة فاشتريت منك أحدهما بدینار قبل الاجل (قال) لا بأس بذلك ان كان الدينار مقاصة مما على الذي عليه الحق فان كان الدينار غير مقاصة انما يتقدم الدينار فلا يجوز ذلك وهذا كله قول مالك ﴿قلت﴾ فان اشتريت أحدهما

والرصاص (قال) قال مالك نعم لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتريت رطلا من حديد عند رجل والحديد بعينه برطابن من حديد عندى بعينه على أن وزن لي وأزن له ثم افترقنا قبل أن نتفاض وقبل أن وزن (قال) لا بأس بذلك لانه حديد بعينه ليس هذا ديناً بدين وهذا ثنى بعينه ﴿قلت﴾ فإذا التقينا أجبرتني على أن أعطيه وأزن له وأجبرته على أن يعطيني ويزن لي قال نعم ﴿قلت﴾ فإن تاف الحديدان أو أحد الحديدين من قبل أن نجتمع (قال) فلا بيع بينكما ولا ثنى لواحد منكما على صاحبه ﴿قلت﴾ فلو أني حين اشتريت حديدته منه الذي ذكرت لك بمحديدي الذي ذكرت فوزنت له حديدي وافترقنا قبل أن وزن لي حديدته وذلك الحديد الذي تباعنا بعينه ثم رجعت إليه لا قبض منه الحديد الذي اشتريته منه فأصبته قد تلف (قال) يرجع فيأخذ حديدك الذي دفعت إليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

تم كتاب السلم الثالث من المدونة الكبرى
والحمد لله حق حمده وصلى الله على محمد رسوله ونبيه
وعلى آله وصحبه وسلم

وبليه كتاب الآجال والبيوع الفاسدة ﴿

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين
﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الآجال ﴾

﴿ ما جاء في الآجال ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت لو بعت ثوباً بمائة درهم إلى أجل شهر ثم أتى اشتريته بمائة درهم إلى الاجل يصلح ذلك أم لا في قول مالك (قال) نعم لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فإن اشتريته إلى أبعد من الاجل بمائة درهم (قال) لا بأس بذلك أيضاً ﴿قلت﴾ فإن اشتريته بأكثر من الثمن إلى أبعد من الاجل بمائة درهم إلى شهر واشتريته بمائة وخمسين إلى شهرين (قال) لا يصلح ذلك الا أن يكون مقاصة إذا حل الاجل قاصه مائة بمائة وقيت المحسوس عليه كما هي حتى يحمل أجلها ثم يأخذها فأما أن يأخذ المائة التي باعه بها الثوب أولاً عند أجلها ويكون عليه مائة وخمسون إلى أجل البيع الثاني فهذا يدخله مائة درهم إلى شهر بخمسين ومائة إلى شهرين فهذا لا يصلح ﴿قلت﴾ أرأيت أن بعت ثوباً بمائة درهم محمية إلى شهر فاشتريته بمائة درهم بزيادة إلى محل ذلك الاجل أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا خير في هذا كأنه باعه بمحمية بزيادة إلى أجل ﴿قلت﴾ أرأيت أن بعتك عشرين بمائة دينار إلى سنة فاشتريت منك أحدها بدينار قبل الاجل (قال) لا بأس بذلك أن كان الدينار مقاصة مما على الذي عليه الحق فإن كان الدينار غير مقاصة إنما يتقدم الدينار فلا يجوز ذلك وهذا كله قول مالك ﴿قلت﴾ فإن اشتريت أحدها

بسمه وتسعين ديناراً نقداً (قال) لا يجوز ذلك (قلت) فان اشترته بمائة دينار
نقداً (قال) لا بأس بذلك (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) لم كرهته اذا
أخذته بأقل من الثمن نقداً ولم تجزده الا أن يأخذه بجميع الثمن (قال) لانك اذا
أخذته بأقل من جميع الثمن دخله بيع وسلف (قلت) وأى موضع يدخله بيع
وسلف (ق) لانك اذا أخذته بخمسين نقداً صار الباقي منهما بخمسين وصار يرد
إليك الحسين التي أخذ منك الساعة نقداً اذا حل الاجل ويصير سلفاً ومعه بيع فلا
يجوز ذلك (وأخبرني) ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة وأبي الزناد أنهما
قالا اذا ابتعت شيئاً الى أجل فلا تبته من صاحبه الذي بته منه ولا من أحد تبعه
له الى ما دون ذلك الاجل الا بالثمن الذي بته به منه أو بأكثر منه ولا ينبغي
أن يتابع تلك السلفة الى ما فوق ذلك الاجل الا بالثمن أو بأقل منه واذا اتباعه
الى الاجل نفسه ابتاعه بالثمن أو بأكثر منه أو بأقل اذا كان ذلك الى الاجل فان
ابتاعه الذي باعه الى أجل بتقد بثل الذي له في ذلك الاجل فهو حلال وان كان
الذي ابتاعه الى أجل هو ببعه بتقصان فلا ينبغي له أن يعجل التقصان ولا يؤخره
الى ما دون الاجل الا أن يكون ذلك كله على الاجل الذي ابتاع منك تلك السلفة
اليه (وكيع) عن سفيان الثوري عن هشام عن ابن سيرين عن ابن عباس قال
ياك أن تباع دراهم بدراهم بينهما جريرة (وكيع) عن سفيان الثوري عن سليمان
التيبي عن حبان بن عمير القيسي عن ابن عباس أنه قال في الرجل يبيع الحريرة الى
أجل فكره ذلك أن يشتريها نقداً يعني بدون ما باعها به (قال) وأخبرني ابن
وهب عن جرير بن حازم عن أبي اسحاق الممداني عن أم يونس أن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم قالت لها أم عمة أم ولد يزيد بن الارقم الانصاري أيام
المؤمنين أنمرقين يزيد بن الارقم قالت نعم قالت فاني بعت عبداً الى العطاء بثمانمائة
فاحتاج الى ثمنه فاشتريته منه قبل الاجل بستمائة فقالت بئس ما شريت وبئس
ما اشتريت أبني زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم

باب قالت فقالت أفرأيت ان تركت المائتين وأخذت الستمائة قالت ففهم من جاءه
مروعة من ربه فاتمى فله ما سلف (قلت) أرايت ان يبت نوباً بعشرة دراهم
لى شهر (فأشترته قبل حل الاجل بخمسة دراهم نقداً وبشوب من نوعه أو
من غير نوعه نقداً (قال) لا خير في هذا لان هذا بيع وسلف لان نوبه يرجع
اليه وكأنه انما أسلفه خمسة دراهم الى شهر على أن باعه نوبه الثاني بخمسة دراهم الى شهر
فصار اذ حل الاجل أخذ خمسة نقداً من خسته التي دفع اليه قبل الاجل وخمسة من
ثمن النوب الباقي فهذا يدل على أنه بيع وسلف (قلت) أرايت ان يبت نوبين بعشرة
دراهم الى شهرين فأشترت احدهما بشوب نقداً وبخمسة دراهم نقداً (قال) لا يصلح هذا

وجد بالامل ها طيارة تتعلق هذا البحث ونصها

(١) قال فدل في رجل باع من رجل نوباً بعشرة دنانير الى شهر ثم اشترى البايع خمسة نقداً
وقد سلمه عند البايع الاول فلك تنظر الي قبعتها فان كانت عشرة فصاعداً غرم البايع الاول
للمشتري الاول تمام قبعتها وقاس قسه المشتري الاول في النوبة بالغة الدنانير التي كان قبض اولاً
ولا يهتم أحد ان يعطي عشرة أو واحد عشر نقداً في عشرة الى أجل فان كانت القيمة أقل من
عشرة التي باعها أولاً فلك تفسخ البيع الاول ويرد للمشتري الاول على البايع الاول الخمسة
الدنانير التي كان قبضت لانهما يتهمان ها هنا على انهما عملا في اعطاه قبيل في كثير الى أجل ذكر
ذلك ابن عبدوس عن ابن القاسم قال فدل وحكي ابن عبدوس عن ابن القاسم فبين باع سلعة
بمائة دينار الى أجل ثم عدا البايع على السلفة قباعها من غيره من قبل أن يقبضها المتابع بخمسين
ديناراً نقداً وقتت السلفة فان على البايع الاول الاكثر من قبعتها يوم تعدى عليها أو الثمن الذي
به باعها بالقد قد دفعه الى المشتري ينتفع به حتى اذا حل الاجل رد على البايع مثل ما قبض منه
ان كان الذي قبض أقل من المائة ولا يعطيه المائة كاملة لما يلحق البايع ها هنا من جهة أن يكون
يعطي قليلاً في كثير الى أجل الا أن يكون انما قبض منه للمشتري أولاً أكثر من المائة التي عليه
لي أجل فلا يرد على البايع الا المائة وتسقط التهمة ها هنا (قال فدل) وقد ذكر ابن عبدوس فيه قولاً
غير هذا وذلك أنه لم يراع التهمة ها هنا حين تبين عدا البايع وأوجب للمشتري الاول على
البائع الآخر القيمة أو الثمن الذي باعها به ثم يرى عليه اذ حل الاجل مثل الذي كان عليه أولاً
ولا يبالى كان الذي عليه أكثر من الذي قبض أو أقل لانه قد تبين عدا البايع فسقطت التهمة
ها هنا عنهما أن يكونا عملاً بذلك انتهى وفي ذيل هذه الطيارة أيضاً ما
والتي يستعين به طالب العلم على فح ما اتفق وكشف ما التبس اخلاص الية واغنام الدوائد
والطرس على الزيادة والرغبة الى الله في الهداية والتوفيق اهـ

قلت لم (قال) لانه بدخله مع وسات وبدخله أيضاً فضة نقداً بفضة الى أجل
فأما البيع والسلف فكانه باعه ثوبين الى أجل بخمسة دراهم وأقرضه خمسة دراهم
نقداً على أن يقبضها منه اذا حل الاجل وأما فضة وسلمة نقداً بفضة الى أجل فكانه
باعه ثوبين وخمسة دراهم نقداً بمشرة دراهم الى أجل فلا يصلح ذلك وذلك أنا جعلنا
الثوب الذي باعه ثم رجع اليه لنفوس (قلت) أفأريت ان يمت ثوبا بمشرة دراهم الى
شهر فاشتريه بخمسة دراهم الى الاجل وثوب نقداً (قال) لا بأس بذلك (قلت) لم
(قال) لانه رجع اليه ثوبه وباعه ثوباً بخمسة دراهم الى شهر وسقطت عنه خمسة خمسة
فصارت مقاصة (قلت) أفأريت ان يمت ثوباً بمشرة دراهم بمجدية الى شهر فاشتريه
بثوب نقداً أو بخمسة دراهم بزيادة الى شهر (قال) لا خير في هذا لانه رجع اليه
ثوبه الاول فألغى وصار كانه باعه ثوبه الثاني بخمسة دراهم بمجدية على أن يبدل له اذا
حل الاجل خمسة بزيادة بخمسة بمجدية (قلت) أفأريت ان يمت ثوباً الى شهر بمشرة
دراهم فاشتريه بثوبين من صنفه الى أجل أبعد من الأجل (قال) لا خير في ذلك
لانه يصير ديناً بدين (قلت) وكذلك لو اشتبه ثوب من صنفه الى أبعد من
الاجل أبصير هذا ديناً بدين (قال) نعم لا خير في هذا (قلت) فان يمت ثوباً الى
شهر بمشرة دراهم فاشتريه بثوب من صنفه الى خمسة عشر يوماً يجوز هذا (قال)
لا يجوز هذا (قلت) لم (قال) لأن هذا دين بدين (قلت) وكيف كان هذا
ديناً بدين (قال) لانه رجع اليه ثوبه فصار لنفوس وباع ثوباً الى خمسة عشر يوماً بمشرة
دراهم الى شهر فصار الدين بالدين (قلت) أفأريت ان يمت ثوباً بثلاثين درهماً الى
شهر فاشتريه بدينار نقداً يجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا (قلت) لم (قال)
لأن ثوبه رجع اليه فصار لنفوس وصار كانه أعطاه ديناراً نقداً بثلاثين درهماً الى شهر
(قلت) أفأريت ان يمت ثوباً بثلاثين درهماً الى شهر فاشتريه بمشرين ديناراً نقداً
(قال) لا بأس بذلك (قلت) ولا يدخل هذا الذهب نقداً بالفضة الى أجل (قال)
لا لانه قد سلم من الهمة لأن الرجل لا يتهم على أن يعطي عشرين ديناراً نقداً في

بثوبين درهماً الى أجل (قلت) لم (قلت) وانما ينظر في هذا الى الهمة فاذا وقت الهمة
جمله ذهباً نقداً في فضة الى أجل وان لم تقع الهمة أجزت البيع بينهما قال نعم
(قلت) فان باع ثوبه بأربعين درهماً الى شهرين فاشتراه بدينارين نقداً وصرف
لأربعين درهماً بدينارين يصلح هذا أم لا في قول مالك (قال) لا يعجزني هذا حتى
بين ذلك ويسلم من الهمة لأن الأربعين من الدينارين قريب (قلت) فان اشتراه
بثلاثة دينارين نقداً (قال) هذا لا يتهم لأن الثلاثة الدينارين عند الناس دينة أنها خير من
أربعين درهماً وأكثر فلا يتهم هذا ما هنا (قلت) أفأريت ان يمت ثوباً بأربعين
درهماً الى شهر فاشتريه بدينار نقداً وثوب نقداً بجوز هذا أم لا (قال) لا خير في
هذا لانه ذهب وعرض بفضة الى أجل فلا خير في ذلك (قلت) أفأريت ان
يتم ثوباً بمشرة دراهم الى أجل فاشتريه بثوب نقداً وفلوس نقداً يصلح هذا
أم لا (قال) لا يعجزني هذا لانه لا يصلح أن يشتري الدرهم الى أجل بالفلوس نقداً
(قلت) أفأريت ان يمت حنطة بمائة أردب بمائة دينار الى سنة فاشتريت
الى شراء حنطة بمائة فاشتريت من الرجل الذي يمت الحنطة الى أجل اشتريت منه
مائة أردب بمائة دينار نقداً يصلح هذا البيع أم لا في قول مالك وذلك بعد
يوم أو يومين من مياضتي اياه أو من بعد شهر أو شهرين أو ستة أشهر (قال) لا يصلح
هذا البيع الثاني لانه رد اليه طعامه أو مثل طعامه وزاده عليه زيادة على أن أسلفه
مائة دينار سنة نقده اياها فهذا لا يصلح (قال) ولقد قال في مالك ولو أن رجلاً باع
من رجل طعاماً الى أجل ثم لقيه بعد ذلك يبيع طعاماً (قال) لا أحب له أن يباع
منه طعاماً من صنف طعامه الذي باعه اياه أقل من كيل طعامه الذي باعه اياه ولا
مثل كيله بأقل من الثمن الذي باعه به نقداً (قال) مالك ولا أرى بأساً أن يباعه منه
بمثل الثمن الذي باعه به أو أكثر اذا كان مثل كيله وكان الثمن نقداً فهذا الذي كره
مالك من هذا يشبه مستهلك التي - أتيت عنها لأن مالكاً جعل الطعام اذا كان من
صنف طعامه الذي باعه اياه كانه هو طعامه الذي باعه اياه وخاف فيما بينهما الدلالة

أن يقع السلف والزائدة فيما بينهما على مثل هذا ولم يجعل الثياب مثلاً **قلت** **﴿** والطعام كله كذلك في قول مالك قال نعم **﴿** قلت **﴿** وكذلك كل ما يوزن ويكال ما لا يؤكل ولا يشرب وما يؤكل ويشرب فهو بهذه المنزلة قال نعم **﴿** قلت **﴿** فلو أني بعت من رجل ثوباً فسطاً طياً أو قرقياً بدينارين إلى شهر فأصبت معه ثوباً بيمه من صنف ثوبي مثله في صفته وذره قبل محل أجل ذبي عليه من ثمن ثوبي فاشتريته منه بدينار فقد أبلغ هذا أم لا (قال) لا بأس بهذا وليس الثياب في هذا بمنزلة الطعام **﴿** قلت **﴿** ما فرق بين الطعام والثياب في هذا (قال) لأن الطعام إذا استهلكه رجل كان عليه مثله فإذا كان من صنف طعامه فكان هو طعامه الذي باعه بيمينه وإن الثياب من استهلكها كان عليه قيمتها فهو إذا لقيه ومعه ثوب من صنف ثوبه إذا لم يكن ثوبه بيمينه فليس هو ثوبه الذي باعه إياه فلا بأس أن يشتريه إن كان من صنف ثوبه بأقل أو بأكثر تقدراً إلى أجل (قال) ولو كررت هذا لحملت ذلك في الحيوان مثل الثياب فهذا يتفاحش ولا يحسن قال وذلك أن مالكاً قال لو أن رجلاً باع ثوبين ثمن إلى أجل فأقاله من أحدهما وأخيه من الآخر لم يكن بذلك بأس مالم يتجمل الذي عليه قبل محل الأجل أو يؤخره عن أجله وإن كان قد غاب على الثوبين ولو باع رجل من رجل أرددين من حنطة إلى أجل فغاب للمشتري عليه فأقاله من أردب فبيع لم يكن فيه خير حل الأجل أو لم يحل فالطعام بمنزلة العين في البيع **﴿** قلت **﴿** فإن أقاله بمحيرة البيع من أردب (قال) لا بأس بذلك مالم يغب المشتري على الطعام ومالم يشترط إذا أقاله أن يعجل له ثمن الأردب الباقي قبل محل الأجل أو على أن يتقدم الساعة **﴿** قلت **﴿** فإن غاب المشتري على الطعام ومعه ناس لم يفارقوه فشهدوا أن هذا الطعام هو الطعام الذي بعت بيمينه (قال) إذا كان هكذا لم أر بأساً أن يقبله من بعضه ولا يتجمل ثمن ما بقي قبل محل الأجل **﴿** قلت **﴿** لم كرهه مالك أن يقبله من بعضه على أن يعجل له ثمن ما بقي قبل محل الأجل (قال) لأنه يدخله تمجيل الدين على أن يوضع منه قبل عمله ألا ترى أن البائع قال للمشتري

تجمل لي نصف حق الذي لي عليك على أن أشتري منك نصف هذا الطعام بنصف الدين الذي لي عليك فيدخله بيع الطعام على تمجيل حق (قال مالك) ويدخله أيضاً عرض وذهب ذهب إلى أجل ألا ترى أن البائع وجبت له مائة دينار من ثمن طعامه إلى أجل فأخذ خمسين أردباً وترك الحسين الأخرى فكانه باعه الحسين التي لم يقبل منها وخمسين ديناراً حطها بخمسين ديناراً يعجلها وبالحسين الأردب التي ارتجعها فيدخله سلمة وذهب تقدراً بذهب إلى أجل **﴿** قلت **﴿** فما باله إذا أقاله من خمسين ولم يشترط أن يعجل له ثمن الحسين الباقية لم لا يدخله أيضاً هذا **﴿** لم لا يكون كأنه رجل باعه مائة دينار له عليه إلى أجل بخمسين أردباً وخمسين ديناراً أردباً **﴿** لم لا يفسده بهذا الوجه (قال) لأنه لم يغب عليه فيهم أنه سلف جرم منفعة ولم يشترط عليه تمجيل شيء يفسده بيدهما وهذا انما هو رجل أخذ منه خمسين أردباً كأنه باعه إياها بخمسين ديناراً فأخذها منه بخمسين وأردباً عليه الحسين الدينارين ثلثاً للخمسين الأردب التي دفعها إليه على حالها إلى أجلها فلا بأس بهذا وهو قول مالك

﴿ في الرجل يسلط دابة في عشرة أبواب فيأخذ قبل الأجل خمسة أبواب **﴿** ويردونها أو خمسة أبواب وسلمة غير البرذون ويضع عنه ما بقي **﴿**

﴿ قلت **﴿** أرايت لو أن رجلاً أسلم برذونا إلى رجل في عشرة أبواب إلى أجل وأخذ منه قبل الأجل خمسة أبواب والبرذون على أن هضم عنه الحصة الأربعة التي بقيت عليه أو أخذ منه خمسة أبواب قبل محل الأجل وسلمة سوى البرذون (قال) قال مالك لا يصلح هذا لأنه يدخله ضلع عني وتعمل ويدخله أيضاً بيع وسلف **﴿** قلت **﴿** وأين يدخله بيع وسلف في قول مالك (قال) دخله سلف وبيع أنه لما أعطاه البرذون في عشرة أبواب إلى أجل فأقاله بخمسة أبواب قبل محل الأجل فكان الذي عليه الحق أسلف الطالب خمسة أبواب على أن يقبضها الذي عليه السلم من السلم الذي عليه إذا حل أجل الثياب على أن باعه البرذون أو السلمة التي دفعها إلى الطالب بخمسة أبواب مما عليه فهذا بيع وسلف **﴿** قلت **﴿** وأين يدخله ضلع عني وتعمل (قال) ألا

ترى لو أن الطالب أتاه فقال له بحل لي حتى قبل محل الاجل فقال له الذي عليه الحق لا أعطيك ذلك الا أن تضع عني قتيلا لها أن ذلك لا يصلح فقال الطالب للمطلوب أنا أقبل منك سلعة سوى أربعة أبواب وخمسة أبواب معها فأعطاه سلعة سوى أربعة أبواب وأعطاه البرذون الذي كان رأس مال السلم وقيمت أربعة أبواب وخرج أبواب فذاضع عني وتمحل لا شك فيه مائة ثوب من صنف ثياب السلم (قال) لا خير فيه أيضا ألا ترى لو أن رجلا أعطى رجلا خمسة أبواب وسلعة قيمتها أكثر من قيمة الخمسة الأبواب التي معها بمشرة أبواب إلى أجل من صنف الخمسة الأبواب التي أعطاه إياها لم يحل هذا فهذا كذلك لا ينبغي أن يأخذ خمسة قضاء من المشرة وأخذ بالخمسة سلعة أخرى وهو قول مالك (ابن وهب) قال وبلني عن ربيعة أنه قال كل شيء لا يجوز لك أن تسلف بمضيه في بعض فلا يجوز لك أن تأخذه قضاء منه مثل أن تباع غمرا فلا تأخذ منه ثمنه فحالا لا يجوز لك أن تسلف الحنطة في التمر ومثل الذي وصفت لك أنه لا يجوز لك أن تعطى سلعة ثيابا في ثياب مثلها إلى أجل فهذا كله يدخل في قول ربيعة (قال) رأيت الذي سلف البرذون في المشرة الأبواب إلى أجل فأخذ سلعة وخمسة أبواب قبل محل الاجل أيدخله خذ مني حقه قبل محل الاجل وأزدك (قال) نعم يدخله دخولا ضيقا وأما وجه الكراهية فيه فهو الذي فسرته لك عن مالك (وقيل) كراهية في رجل باع حمارا بمشرة دنائير إلى سنة فاستقاله المبتاع فأقاله البائع بربح دينار بحمله له وآخر باع حمارا بنقد فاستقاله المبتاع فأقاله بزيادة دينار آخره عنه إلى أجل (قال) ربيعة أن الذي استقاله جيمًا كان يماثرا إلا أنه أن يتراد البائع والمبتاع ما كان بينهما من البيع على ما كان البيع عليه فاما الذي ابتاع حمارا إلى أجل ثم رده بفصل تمجله فاما ذلك بمنزلة من اقتضى ذهبًا يتجمل به من ذهب وأما الذي ابتاع الحمار بنقد ثم جاء فاستقال صاحبه فقال الذي باعه لا أفليك الا أن يرحمني دينارًا إلى أجل فان هذا لا يصلح لانه آخر عنه دينارًا بالنقد

وأخذ الحمار بتأجيل من الذهب فصار ذهبًا بذهب لما أخر من نقده ولما أتى له الذي رد الحمار من عرضه ولو كان في التأخير أكثر من دينار أضحي لك قبحه وهاتان البيعتان مكروهتان (مالك بن أنس) عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أنهما كانا يهيان أن يبيع الرجل طعاما إلى أجل ثم يشتري بتلك ثمرًا قبل أن يقبضها (وقال) ابن شهاب مثله (وقال) لي ابن وهب وقال عمر بن عبد العزيز مثله (وقال) لي مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة وغيرهما من أهل العلم مثله (وقال مالك) ذلك بمنزلة الطعام بالتمر إلى أجل فمن هنالك كره (ابن وهب) عن ابن لحيمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا تأخذ الا مثل طعامك أو عرضا مكان الثمن (قال) رأيت أن بعت سلعة بمشرة دنائير إلى أجل شهرًا فاشتريتها عبد لي مأذون له في التجارة بخمسة دنائير قبل الاجل (قال) اذا كان قد أذن السيد لعبده في التجارة فكان انما يغير لنفسه البعد بمال عنده فلا يرى بذلك بأسًا وان كان البعد انما يغير للسيد بمال دفعه اليه السيد فلا يعجنى ذلك (قال) سمعت هذا من مالك قال لا (قال) فان بعتها بمشرة دنائير إلى شهر واشتريتها لابن لي صغير بخمسة دنائير قبل الاجل يجوز ذلك أم لا (قال) لا يعجنى ذلك (قال) تحفظه عن مالك قال لا (قال) رأيت أن باع عبدي سلعة بمشرة دنائير إلى أجل فاشتريتها بخمسة دنائير قبل الاجل يجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئًا وما يعجنى ذلك اذا كان البعد يغير لعبده (قال) رأيت أن بعت سلعة بمشرة دنائير إلى شهر فوكلي رجل أن يشتريها له قبل الاجل بخمسة دنائير أم لا (قال) لا يعجنى ذلك (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يبيع السلعة بمائة دينار إلى أجل فاذا وجب البيع بينهما قال المبتاع للبائع بها لي من رجل بنقد فاني لا أبصر البيع (قال) لا خير فيه ونهى عنه (قال) فان سألت المشتري البائع أن يبيعها له بنقد فباعها له بنقد بأكثر مما اشتراها به المشتري (قال) هذا جائز لانه لو اشتراها هو نفسه بأكثر من عشرة دنائير جاز شراؤه

فكل شيء يجوز للبائع أن يشتريه لنفسه فهو جائز أن يشتريه لغيره إذا وكله

في الرجل يبيع عبده من الرجل بعشرة دنانير

على أن يبيعه الآخر عبده بعشرة دنانير

قلت أ رأيت أن اشتريت عبداً من رجل بعشرة دنانير على أن أبيع عبدي بعشرة دنانير (قال) قال مالك ذلك جائز قلت ولا يكون هذا عبداً ودنانير بعبده ودنانير وقد أخبرني أن مالكا لا يجيز الذهب بالذهب مع أحد الذهبين سلمة أو مع الذهبين جميعا مع كل واحدة منهما سلمة وقد أخبرني أيضاً أن مالكا قال لا يكون صرف وبيع في صفقة واحدة (قال ابن القاسم) قال مالك ليس هذا صرفاً وبيعاً ولا ذهاباً وسلمة بذهب وسلمة لأن هذا عبده وبعده والعشرة الدنانير بالعشرة الدنانير ملأه لأن هذا مقاصبة قلت فان لم يكن مقاصبة بها ولكنه أعطاه عبداً وعشرة دنانير من عنده وأخذ من صاحبه عبده وعشرة دنانير معه إذا اشترط أن يخرج الدنانير كل واحد منهما من عنده (قال) هذا لا يحل لأن هذا دنانير وعبده بدنانير وعبده قلت وإنما ينظر مالك إلى فعلهما ولا ينظر إلى لفظهما (قال) نعم إنما ينظر إلى فعلهما ولا ينظر إلى لفظهما فان تقاضا بالدنانير كان البيع جائزاً وإن لم يتقاضا بالدنانير وأخرج هذا الدنانير من عنده وهذا الدنانير من عنده فهذا الذي لا يحل إذا كان مع الذهبين سلمة من السلع أو مع أحد الذهبين سلمة إذا كان بذلك وجب بيعهما قلت أ رأيت أن اشتريت من رجل عبده بعشرة دنانير على أن أبيع عبدي بعشرة دنانير وأضمرنا على أن يخرج كل واحد منا الدنانير من عنده فيدفع إلى صاحبه عبده وعشرة دنانير من عنده فأردنا بعد ذلك أن نقاس بالدنانير ولا نخرج الدنانير وبدفع عبده وأدفع عبدي أيجوز هذا البيع في قول مالك أم لا (قال) إذا كان ذلك الضمير هو عندهم كالشرط فلا خير فيه وإن تقاضا فالباع بينهما منتقص لأن مالكا قال لو اشترط أن يخرج كل واحد منهما الدنانير من عنده كان البيع باطلاً ولم يجز لها أن يتقاضا بالدنانير لأن المقدة

وقت حرماً فلا يجوز هذا البيع على حال من الحال قلت فلربته عبدي بعشرة دنانير على أن يبيعه عبده بعشرين ديناراً (قال) قال مالك لا بأس بذلك إنما هو عبده بعبده وزيادة عشرة دنانير قلت فان كانا اشترطنا على أن يخرج كل واحد منهما الدنانير من عنده (قال) أرى ذلك حرماً لا يجوز قلت وإذا وقع اللفظ من البائع والمشتري فاسداً لم يصلح هذا البيع في قول مالك بشئ من الأشياء لأن اللفظ وقت به المقدة فاسدة قال نعم قلت وكذلك إن كان اللفظ صحيحاً ووقع القبض فاسداً فسد البيع في قول مالك (قال) قال لي مالك إنما ينظر في البيوع إلى الفعل ولا ينظر إلى القول فان قبض القول وحسن الفعل فلا بأس به وإن قبض الفعل وحسن القول لم يصلح قلت أ رأيت أن باع سلمة بعشرة دنانير إلى أجل على أن يأخذها مائة درهم أ يكون هذا البيع فاسداً أم لا (قال) لا يكون فاسداً ولا بأس بهذا عند مالك قلت لم (قال) لأن اللفظ هامئاً لا ينظر إليه لأن فعلها يؤب إلى صلاح وأمر جائز قلت وكيف يؤب إلى صلاح وهو إنما شرط الثمن عشرة دنانير يأخذها مائة درهم (قال) لأنه لا يأخذ دنانير أبداً إنما يأخذ دراهم فقوله عشرة دنانير لنوفلها كانت العشرة الدنانير في قولها لنوفلها علمنا أن ثمن السلمة إنما وقع بالمائة درهم وإن لفظاً بما لفظاً به قلت فإلذى باع سلمة بعشرة دنانير على أن يشتري من صاحبها سلمة أخرى بعشرة دنانير على أن يتأقدا الدنانير فلم يتأقدا الدنانير وتعاوضا السلعتين لم أبطلت البيع بينهما وإنما كان اللفظ لفظ سوء والفعل فعل صحيح (قال) لأنهما لما اشترطا تأقدا الدنانير نظر إلى فعلهما هل يؤب إلى فساد إن أراد أن يفعل ذلك قدرا عليه فان كان يؤب إلى فساد إذا فعلا ذلك وقدران على أن يفعل ذلك فالباع باطل باللفظ وإن لم يفعلها لأنها إذا كانا يقدران على أن يفعل ذلك فيكون فاسداً فأقهما وإن لم يفعل فأكتهما قد فعلاه وقد وقعت المقدة عقدة البيع على أمر فاسد يقدران على فعله قلت والأول الذي باع سلمته بعشرة دنانير على أن يأخذ بالدنانير مائة درهم لم يفرق بينهما وبين هذين (قال) لأن لفظ هذين كان غير جائز ولفظهما يؤب إلى

صلاح ولا يؤب الى فساد لانهما لا يقدران على أن يجعلوا في ثمن السلعة في فعلها
الا الدراهم لا يقدران على أن يجعلوا في ثمن السلعة دنائير ثم دراهم لانه شرط ثمن
السلعة دنائير على أن يأخذ بها دراهم فانما يؤب فعلها الى صلاح حين يصير الذي
يأخذ في ثمن السلعة دراهم لا يقدران على غير ذلك فذلك جاز (قال ابن القاسم)
وكذلك لو قال أبيعك نوبى هذا بعشرة دنائير على أن تعطيني حماراً الى أجل صفته
كذا وكذا فلا بأس به انما وقع الثوب بالحمار والدنائير لغوا فيما بينهما

في الرجل يكون له الدين الى أجل فاذا حل أخذ به سلمة

بعض الدين على أن يؤخره ببقية الى أجل آخر

قلت رأيت أن كان لي على رجل دين الى أجل فلما حل الاجل أخذت منه
سلمة ببعض الثمن على أن أؤخره ببقية الثمن الى أجل يصلح هذا (قال) قال مالك
هذا بيع وسلف لا يصلح هذا لانه باعه السلعة ببعض الثمن على أن يترك بقية الثمن
عليه سلفاً الى أجل من الاجال (قال) قال مالك وان أخذ ببعض الثمن سلمة وأرجأ
عليه بقية الثمن حالاً كما هو فلا بأس بذلك وقول ربيعة دليل على هذا أنه لا يجوز
قلت رأيت أن أقرضته حنطة الى أجل فلما حل الاجل بعت تلك الحنطة بدين
الى أجل (قال) قال مالك لا يحل هذا لانه يفسخ ديناً في دين

في الرجل يكون له الدين الحال على رجل أو الى أجل

فيكترى منه به داره سنة أو عبده

قلت رأيت لو أن لي ديناً على رجل وهو حال أو الى أجل يصلح لي إذا كثرى
به من الذي لي عليه الدين داره سنة أو عبده هذا الشهر (قال) قال لي مالك
لا يصلح هذا كان الدين الذي عليه حالاً أو الى أجل لأنه يصير ديناً بدين فسخ
دنائيره التي له في شيء لم يقبض جميعه قلت فلو كان لي على رجل دين فاشتريت
به ثمره هذه التي في رؤس النخل بعد ما حصل بيها (قال) مالك اذا كانت حين

أزهرت أو أرطبت فلا ينبغي وان كانت الثمرة قد استجدت وليس لاستجدادها
استخار وقد تستجد الثمرة ولا استجدادها استخار وقد يبس الحب وليس
لحصاده استخار فاذا استجدت الثمرة واستجد الحب وليس شيء من ذلك تأخير
فلا يرى به بأساً وان كان لاستجدادها تأخير ولحصاده تأخير فلا خير فيه (قال)
وذا كان كما وصفت لك فلا بأس به (قال مالك) وأنه يعرف استبانها عنها ولكن
إذا كان على ما وصفت لك ليس في واحد منها استخار لاستجداد ثمر ولا لحصاد
الحب فلا يرى به بأساً أن تأخذه من دين لك على صاحبك (قال) فقيل للمالك أفبيع
الرجل ديناً له على رجل من رجل آخر ثمرة له قد طابت وحل بيها (قال) ثم
لا بأس بذلك ولم يره مثل الذي عليه الدين اذا باعه من الذي له الدين (قال) وتفسير
ما أجاز مالك من هذا فيما قال لي لأن الرجل لو كان له على رجل دين فاشتري به منه
جارية فتواضعها للحبيصة لم يكن فيه خير حتى ينجزه ولو أن رجلاً باع من رجل ديناً
له على رجل آخر بجارية فتواضعها للحبيصة أو سلمة غائبة لم يكن بذلك بأس لان هذا
لا يتقد في مثله وهذا لم يتقد شيئاً ولو أن رجلاً كان له على رجل دين فأخذ منه
به سلمة غائبة قال مالك لا يجوز ذلك وهو يجوز أن يبيع الرجل سلمة له غائبة بدين
للمبتاع على رجل آخر وانما فرق ما بين ذلك أن الدين اذا كان على صاحبه لم يبرأ منه
الا بامر ينجزه والا كان كل تأخير فيه من سلمة كانت غائبة أو كانت جارية بتواضعها
للحبيصة يصير صاحب الدين ينجز بذلك فيما أنظر وأخر في ثمن سلمته منفعة وان
الذي باع السلعة الغائبة بدين على رجل آخر أو باع ثمراً قد بدا صلاحه بدين على
رجل آخر لم يجر الى نفسه منفعة الا بما فيه المناجزة ان أدركت السلعة فأنه كان البيع
له ثابتاً ولم يكن يجوز له فيه النقد فيكون انما أخر ذلك لمكانه والثمره كذلك قد
استجرتها منه وصار حق صاحب الثمرة في الدين الذي على الرجل الآخر (قال)
وهذا قول مالك في هذه المسئلة فيما قلت لك وتفسير قوله قال سحنون ألا ترى أن
بن أبي سلمة قال كل شيء كان لك على غريم فقد أقم قبضه أو الى أجل غل الاجل

دينار في دين **قلت** فلو حل الاجل لم يكن بذلك بأس أن أخذه من سمراء بمحولة أو من المحولة سمراء **(قال)** نعم لا بأس به في قول مالك إذا كان ذلك يدايد لانه يشبه البدل

س في البيع والسلف الرجل يبيع السلعة بثمن على أن يسلف

المشتري البائع أو البائع المشتري أو متى ما جاء بالثمن فالسلعة له

قلت أرأيت لو بعت عبداً من أجنبي بمائة دينار وقيمتها مائتا دينار على أن أسلفني المشتري خمسين ديناراً **(قال)** البيع فاسد وبلغ به قيمته إذا قالت مائتي دينار **قلت** لم **(قال)** لأن المقدة وقعت فاسدة لأن فيها بيعاً وسلفاً ولأن البائع يقول أنا لم أرض أن أبيع عبدي بمائة دينار وقيمتها مائتا دينار إلا بهذه الخمسين التي أخذتها سلفاً فهذا يبلغ بالبدل ما هي قيمته ما بلغت إذا قالت وإذا كان أبداً مثل مستهلك هذه فانظر إلى القيمة فإن كانت القيمة فوق الثمن فانه يبلغ للبائع قيمة العبد وإن كان الثمن أكثر فله الثمن يبلغ بالعبد أكثر من القيمة أو الثمن **قلت** فلو باع العبد بمائة دينار وقيمتها مائتا دينار على أن أسلف البائع للمشتري خمسين ديناراً **(قال)** هذا لا يزداد على الثمن إن كانت القيمة أكثر ويرد السلف لأن البائع قد رضي أن يبيع بمائة دينار ويسلف خمسين ديناراً أيضاً فهذا ينظر أبداً إلى الأقل من الثمن ومن القيمة فيكون للبائع الأقل من ذلك أبداً وفي مستهلك الأولى إنما ينظر إلى الأكثر من القيمة أو الثمن فيكون للبائع الأكثر من ذلك أبداً وهذا إذا قالت العبد فاما إذا كان المبيع قائماً بعينه لم يفت بمحولة الاسواق أو غيرهما من وجوه القوت فإن البيع يفسخ بينهما إلا أن يرضى من اشترط السلف أن يترك ما اشترط من السلف أو ثبت البيع فيما بينهما فذلك له **قلت** لم كان هذا الذي اشترط السلف إذا ترك السلف ورضى بذلك ثبت البيع بينهما **(قال)** كذلك قال مالك في هذه المسئلة **(قال)** وقال مالك في البيع والسلف إذا ترك الذي اشترط السلف ما اشترط صححت المقدة **(قال)** وهو

خالف لبعض البيوع الفاسدة **قلت** وهذه المسائل التي سألتك عنها من البيع والسلف أهو قول مالك **(قال)** نعم منه ما سمعته منه ومنه ما بلغني عنه **قلت** أرأيت لو أن رجلاً اشترى جارية على أن البائع متى ما جاء بالثمن فهو أحق بالجارية أيجوز هذا في قول مالك قال لا **قلت** لم **(قال)** لأن هذا يصير كأنه بيع وسلف

س في السلف الذي يجر منفعة

قلت أرأيت إن أسلفت نوباً في نوب مثله إلى أجل أو أفرضت نوباً في نوب مثله إلى أجل **(قال)** إن كان ذلك سلفاً فذلك جائز وإن كانا إنما اعتبرا منفعة البائع أو المقرض أو طلب البائع أو المقرض منفعة ذلك لنفسه من غير أن يعلم بذلك صاحبه فلا يجوز **قلت** وكذلك إن أفرضته دنائير أو دراهم طلب المقرض المنفعة بذلك لنفسه ولم يعلم بذلك صاحبه إلا أنه كره أن يكون في بيته وأراد أن يجرزها في ضمان غيره فأقرضها رجلاً **(قال)** قال مالك لا يجوز هذا **قلت** وهذا في الدناير والدرهم والعروض وما يكال أو يوزن وكل شيء يقرض هو بهذه المنزلة عند مالك قال نعم **قلت** أرأيت إن قال المقرض إنما أردت بذلك منفعة نفسي أصدق في قول مالك وأخذ حقه قبل الأجل **(قال)** لا يصدق ولكنه قد خرج فيما بينه وبين خاتمه **قلت** وإن كان أمراً ظاهراً معروفاً يعلم أنه إنما أراد المنفعة لنفسه أخذ حقه حالا ويطلق للأجل في قول مالك **(قال)** نعم لأنه ليس بسلف والتعام إلى الاجل حرام وهو تمجّل له وإنما مثل ذلك الذي يبيع البيع الحرام إلى أجل فيفسخ الأجل ويكون عليه قيمته نقداً إذا قامت السلعة ولا يؤخر القيمة إلى الاجل **قلت** وسمعت مالكا يحدث أن رجلاً أتى عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن اني أسلفت رجلاً سلفاً واشترطت عليه أفضل مما أسلفتك فقال عبد الله ذلك الربا قال فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن قال السلف على ثلاثة وجوه سلف تريد به وجه الله فلك وجهه الله وسلف تريد به وجه صاحبك فليس لك الاوجه صاحبك وسلف تسلفه لتأخذ به خيراً بطيب فذلك الربا قال فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن قال أرى أن تشق

دينار في دين **قلت** فلو حل الاجل لم يكن بذلك بأس أن أخذه من سمراء محمولة أو من المحملة سمراء **(قال)** نعم لا بأس به في قول مالك إذا كان ذلك يدأيد لانه يشبه البذل

في البيع والسلف الرجل يبيع السلعة بثمن على أن يسلف

المشتري البائع أو البائع المشتري أو متى ما جاء بالثمن فالسلعة له

قلت أرأيت لو بعث عبداً من أجنبي بمائة دينار وقيمته مائتا دينار على أن أسلفني المشتري خمسين ديناراً **(قال)** البيع فاسد ويبلغ به قيمته إذا فأت ما ثي دينار **قلت** لم **(قال)** لأن المقدة وقعت فاسدة لأن فيها بيعاً وسلفاً ولأن البائع يقول أنا لم أرض أن أبيع عبدي بمائة دينار وقيمته مائتا دينار إلا بهذه الحسين التي أخذتها سلفاً فهذا يبلغ بالبذ ما هنا قيمته ما بلغت إذا فأت وإذا كان أبداً مثل مستلك هذه فانظر إلى القيمة فإن كانت القيمة فوق الثمن فانه يبلغ للبائع قيمة العبد وإن كان الثمن أكثر فله الثمن يبلغ بالعبد الأكثر من القيمة أو الثمن **قلت** فلو باع العبد بمائة دينار وقيمته مائتا دينار على أن أسلف البائع للمشتري خمسين ديناراً **(قال)** هذا لا يزداد على الثمن إن كانت القيمة أكثر ويرد للسلف لأن البائع قد رضى أن يبيع بمائة دينار ويسلف خمسين ديناراً أيضاً فهذا ينظر أبداً إلى الأقل من الثمن ومن القيمة فيكون للبائع الأقل من ذلك أبداً وفي مستلك الأولى إنما ينظر إلى الأكثر من القيمة أو الثمن فيكون للبائع الأكثر من ذلك أبداً وهذا إذا فأت العبد فأما إذا كان البعير قائماً بعينه لم يفت بحالة الاسواق أو غيرهما من وجوه القوت فإن البيع يفسخ بينهما إلا أن يرضى من اشترط السلف أن يترك ما اشترط من السلف أو ثبت البيع فيما بينهما فذلك له **قلت** لم كان هذا الذي اشترط السلف إذا ترك السلف ورضى بذلك ثبت البيع بينهما **(قال)** كذلك قال لي مالك في هذه المسئلة **(قال)** وقال مالك في البيع والسلف إذا ترك الذي اشترط السلف ما اشترط صحت المقدة **(قال)** وهو

بخلف لبعض البيوع الفاسدة **قلت** وهذه المسائل التي سألتك عنها من البيع والسلف أهو قول مالك **(قال)** نعم منه ما سمعته منه ومنه ما بلغني عنه **قلت** أرأيت لو أن رجلاً اشترى جارية على أن البائع متى ما جاء بالثمن فهو أحق بالجارية أم يجوز هذا في قول مالك قال لا **قلت** لم **(قال)** لأن هذا يصير كأنه بيع وسلف

في سلف الذي يجر منفعة

قلت أرأيت إن أسلفت ثوباً في ثوب مثله إلى أجل أو أقرضت ثوباً في ثوب مثله إلى أجل **(قال)** إن كان ذلك سلفاً فذلك جائز وإن كانا اعتباراً بمنفعة البائع أو المقرض أو طلب البائع أو المقرض منفعة ذلك لنفسه من غير أن يعلم بذلك صاحبه فلا يجوز **قلت** وكذلك إن أقرضته دنانير أو دراهم طلب المقرض المنفعة بذلك لنفسه ولم يعلم بذلك صاحبه إلا أنه كره أن يكون في بيته وأراد أن يجرزها في ضمان غيره فأقرضها رجلاً **(قال)** قال مالك لا يجوز هذا **قلت** وهذا في الدنانير والدرهم والعروض وما يكال أو يوزن وكل شيء يقرض هو بهذه المنزلة عند مالك قال نعم **قلت** أرأيت إن قال المقرض أنا أردت بذلك منفعة نفسي أصدق في قول مالك ويأخذ حقه قبل الأجل **(قال)** لا يصدق ولكنه قد خرج فيما بينه وبين خاتمه **قلت** وإن كان أمراً ظاهراً مبروراً فإعلم أنه إنما أراد المنفعة لنفسه أخذ حقه حالا وببطل للأجل في قول مالك **(قال)** نعم لأنه ليس بسلف والتام إلى الأجل حرام وهو معجل له وإنما مثل ذلك الذي يبيع البيع الحرام إلى أجل فيفسخ الأجل ويكون عليه قيمته نقداً إذا فأت السلعة ولا يؤخر القيمة إلى الأجل **قلت** وسمعت مالكا يحدث أن رجلاً أتى عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن إنني أسلفت رجلاً سلفاً واشترطت عليه أفضل مما أسلفت له فقال عبد الله ذلك الربا قال فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن قال السلف على ثلاثة وجوه سلف تريد به وجه الله فلك وجه الله وسلف تريد به وجه صاحبك فليس لك إلا وجه صاحبك وسلف تسلفه لتأخذ به خيئاً يطيب فذلك الربا قال فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن قال أرى أن تشق

الصحيفة فان أعطاك مثل الذي أسلفته قبله وان أعطاك دون ما أسلفته فأخذته
أجرت وان هو أعطاك فوق ما أسلفته طيبة به نفسه فذلك شكر شكره لك ولك
أجر ما أنظرته **ابن وهب** عن ابن أبي عمير عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي شعيب
مولى الأنصار أنه استسلف بأفريقية ديناراً جرجيرياً من رجل على أن يعطيه بمصر
منقوشاً فسأل ابن عمر عن ذلك فقال لولا الشرط الذي فيه لم يكن به بأس وقال ابن
عمر انما القرض متجدد (وقال) النادم وسلم انه لا بأس به ما لم يكن بينهما شرط (قال)
ابن عمر من أسلف سلفاً فلا يشترط الا قضاءه **ابن وهب** عن رجال من أهل
العلم عن ابن شهاب وأبي الزناد وغير واحد من أهل العلم ان السلف معروف أجره
علي الله فلا ينبغي لك أن تأخذ من صاحبك في سلف أسلفته شيئاً ولا تشترط عليه
الا الاداء (وقال) عبد الله بن مسعود من أسلف سلفاً واشترط أفضل منه وان كان
قبضه من علف فانه ربا ذكره عنه مالك بن أنس **قلت** لو أني أقرضتك
حنطة بالفسطاط على أن توفينيها بالاسكندرية (قال) قال مالك ذلك حرام (قال)
وقال مالك نهى عنه عمر بن الخطاب وقال فابن الجلال **قال** وقال مالك كل ما أسلف
من العروض والطعام والحيوان ببلد على أن يوفيك اياه في بلد آخر فذلك حرام
لا خير فيه (قال) فقلنا له فالحاج يتسلف من الرجل السويق والككم يحتاج اليه
فيقول أوفيك اياه في موضع كذا وكذا في مكان كذا وكذا ابلد آخر (قال) لا خير
في ذلك ولكنه يسافه ولا يشترط (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل يكون له
المزعة عند أرض رجل وللآخر عند مسكن الآخر أرض يزرعها فيحصدان جها
فيقول أحدهما لصاحبه أعطني هاهنا طعاماً بموضعي الذي أسكن فيه من زرعك وأنا
أعطيك في موضعتك الذي تسكن فيه من زرعي (قال) فقال لا خير في
ذلك (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل يأتي الى الرجل قد استحصد زرعاً ويسئ
وزرع الآخر لم يستحصد ولم ييس وهو يحتاج الى الطعام فيقول له أسلفني من
زرعك هذا الذي قد ييس فداناً أو فدانين أحصدها وأدرسها وأذريهما وأكيلهما

فأعطيك ما فيها من السكيل (قال) قال مالك اذا كان ذلك من السلف على وجه
الترفق لصاحبه وطلب الآخر فلا بأس بذلك . ومن ذلك أنه يحصد الزرع القليل
من الزرع الكثير فيقرض منه الشيء اليسير فليس يخف بذلك عنه مؤنة ولا ذلك
طلب فلا أرى به بأساً وان كان يدرسه له ويحصده له وبذره له اذا كان ذلك من
السلف على وجه الاجر وطلب المرفق بين أسلفه وان كان انما أسلفه لان يكفيه
مؤنته وحصاده وعمله فهذا لا يصلح (قال) فقلنا لما لك فالدناير والدرهم يتسلفها
الرجل ببلد على أن يعطيه اياها ببلد آخر (فقال) ان كان ذلك من الرجل للسلف على وجه
المعروف والرفق بصاحبه ولم يكن انما أسلفها لضمان له كما فعل أهل العراق
بالسنتجات (قال) فلا أرى به بأساً اذا ضرب لذلك أجلاً وليس في الدناير جمال مثل
الطعام والعروض اذا كان على وجه المرفق **ابن وهب** عن يونس بن يزيد عن
ابن شهاب أنه قال ان أسلفت سلفاً واشترطت أن يوفيك بأرض فلا يصلح وان
كان على غير شرط فلا بأس به (قال ابن وهب) وكان ربيعة وابن هرمز ويحيى بن
سعيد وعطاء بن أبي رباح وعراك بن مالك النفازي وابن أبي جعفر كلهم يكرهه
بشرط **ابن وهب** عن خالد بن حميد أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال في امرأة
أنطت صاحبها صاعاً من دقيق بمكة الى أن تقدم أيلة (قال) ربيعة لا تعطها الا بمكة
الى أن تقدم أيلة قال ربيعة لا تعطها الا بمكة **ابن وهب** عن يزيد بن عياض
عن ابن السبائي عن زهني البجلي أنها سألت عمر بن الخطاب عن تمر تعطيه بخير
وتأخذ تمرأ مكانه بالمدينة (قال) لا وأين الضمان بين ذلك أتعطي شيئاً على أن تعطاه
بأرض أخرى

قلت في رجل استقرض أردباً من قح ثم أقرضه رجلاً بكيلة

قلت لو أني استقرضت أردباً من حنطة وكلته ثم أقرضته رجلاً على
كيلة (قال) لا يصلح أن تقرضه اياه لانه كأنه أخذ هذه الحنطة على أن عليه ما نقص
من كيل الارذب الذي كاله له صاحبه وله ما زاد على أن عليه أردباً من حنطة

والكيل يكون له نقصان وربع فهذا لا يصلح إلا أن يقرضه إياه قبل أن يكيله ثم يستقرضه له من رجل فيأمره أن يكيله نفسه فتكون هذه الحنطة بكيل واحد ديناً على الذي قبضها للذي استقرضها وديناً للذي أقرضها على الذي استقرضها وإن استقرض هذه الحنطة ثم كالمها ورجل ينظر ثم أقرضها من هذا الذي قد رأى كيلها بذلك الكيل لم يكن بذلك بأس **قلت** **هـ** فإن استقرضت أردباً من حنطة وكنهه ثم بدته بكيلى ذلك ولم يكله المشتري ولم يركبى حين استقرضته (قال) لا بأس بذلك عند مالك إذا باعه بنقد وإن كان يدين فلا خير فيه **قلت** **هـ** ولم جوزوه إذا باعه أن يدفعه بكيلى الاول إذا رضى المشتري بذلك شهد هذا الكيل أو لم يشهده ولم يحز له إذا أقرضته أن يدفعه بكيلى إذا رضى المستقرض ذلك إلا أن يكون قد شهد كيله الاول (قال) قال لى مالك فى البيع أن ما كان فيه من زيادة أو نقصان فهو للبائع وهو وجه له زيادة ونقصان قد عرف الناس ذلك فإذا جاء منه ما قد عرف الناس من زيادة الكيل ونقصانه فذلك لازم للمشتري وليس له أن يرجع على البائع بشئ وما كان من زيادة أو نقصان ويعلم أنها من غير الكيل فإن البائع يرجع بالزيادة فيأخذها والمشتري يرجع بالنقصان فيأخذ منه رأس ماله وليس له أن يأخذ ذلك النقصان حنطة (قال) والقرض عندي إنما يعطيه بكيل يضمه له على أن يأخذه منه كيلاً قد عرف الناس أنه يدخله الزيادة والنقصان على أن يعطيه كيلاً يضمه له فلا ينبغي إلا أن يكون المستقرض قد شهد كيله فأعطاه ذلك الطعام بحضرة ذلك قبل أن يقبض عليه أو يكون الذى يقرض يقول للذى استقرضه كنهه فأنت مصدق على ما فيه فإن قال له ذلك فلا بأس به ويكون القول فى ذلك قول المستقرض

حـ فى رجل أقرض رجلاً طعاماً ثم باعه قبل أن يقبضه **حـ**

قلت **هـ** أرايت أن أقرضت رجلاً طعاماً الى أجل فيجوز لى أن أبيع منه قبل الاجل وأقبض الثمن (قال) نعم لا بأس به أن تبيعه منه قبل عمل الاجل بجميع السلع عند مالك ما حاشا الطعام والشراب كله وإذا حل الاجل فلا بأس أن تبيعه طعاماً

ذلك بما شاء من الطعام بأكثر من كيل طعامه إلا أن يكون من صنف طعامه الذى قرض فلا يجوز أن تبيعه بأكثر من كيله الذى أقرضه إياه **قلت** **هـ** فإن أقرضت رجلاً طعاماً فلما حل الاجل قال لى خذ منى مكان طعامك صبرة تمر أو زبيب (قال) لا بأس بذلك فى قول مالك **قلت** **هـ** وقال لى مالك فإن كان الذى أقرضه حنطة فأخذ دقيقاً حين حل الاجل فلا يأخذ إلا مثلاً بمثلاً وكذلك إن أخذ شعيراً أو سناً فلا يأخذ شعيراً ولا سناً إلا مثلاً بمثلاً وأما قبل حل الاجل فلا تأخذ إلا مثلاً حنطتك التى أقرضته ولا تأخذ شعيراً ولا سناً ولا دقيقاً ولا شيئاً من الطعام قبل حل الاجل لأن ذلك يدخله بيع الطعام بالطعام الى أجل ويدخله صنع وتمجل **قلت** **هـ** أرايت أن أقرضت رجلاً حنطة الى أجل فلما حل الاجل بدته تلك الحنطة بدنانير أو بدراهم نقداً واقرضنا قبل القبض أبيض ذلك أم لا (قال) لا يصلح ذلك إلا أن تنقده منه أو تقول له اذهب بنا الى السوق فأنقده أو يقول لك اذهب بنا الى البيت فأنقدهك بها فهذا لا بأس به فأما إذا اقرضنا وذهب حتى يصير ثقله بذلك فلا خير فيه لانه يصير ديناً يدين **قلت** **هـ** وأخبرنى **هـ** ابن وهب عن ابن لبيعة وحوية بن شريح عن خالد بن أبى عمران أنه سأل القاسم وسالماً عن الرجل يسلط الرجل عشرة دنانير سلفاً فأراد أن يأخذ منه زيتاً أو طعاماً أو ورقاً بصرف الناس (قال) لا بأس به **قلت** **هـ** ابن وهب **هـ** عن رجال من أهل العلم عن جابر بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وربيعة وابن السبب أنه لا بأس باقتضاء الطعام والروض فى السلف (وقال مالك) لا بأس بأن يقضيه دراهم من دنانير إذا حلت ولا بأس بأن يقضيه تمراً بالتميع الذى أسلفه أو أفضل منه وأما الذى نهى عنه الطعام الذى يتناع ولم يمن بهذا السلف (قال) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه

حـ فى رجل أقرض رجلاً دنانير ثم اشترى بها منه سلعة حاضرة أو غائبة **حـ**

قلت **هـ** أرايت لو أن رجلاً على ألف درهم الى أجل فلما حل الاجل بدته بالأنف سامة بعينها حاضرة فرفضها ثم قام فدخل يته قبل أن يقبضها منى (قال) أرى البيع جائزاً

والكيل يكون له نقصان ورع فهذا لا يصلح إلا أن يقرضه إياه قبل أن يكيه ثم يستقرضه له من رجل فيأمره أن يكيه لنفسه فتكون هذه الحنطة بكيل واحد دينار على الذي قبضها للذي استقرضها ودينار للذي أقرضها على الذي استقرضها وإن استقرض هذه الحنطة ثم كالمها ورجل ينظر ثم أقرضها من هذا الذي قد رأى كيلها بذلك الكيل لم يكن بذلك بأس **قلت** **هـ** فإن استقرضت أردبا من حنطة وكلية ثم بعته بكيل ذلك ولم يكه المشتري ولم يركبلي حين استقرضته **قال** لا بأس بذلك عند مالك إذا باعه بنقد وإن كان بدين فلا خير فيه **قلت** **هـ** ولم جوزته إذا باعه أن يدفعه بكيله الأول إذا رضى المشتري بذلك شهد هذا الكيل أو لم يشهد ولم يحز له إذا أقرضته أن يدفعه بكيله إذا رضى المستقرض ذلك إلا أن يكون قد شهد كيله الأول **قال** **قال** لي مالك في البيع إن ما كان فيه من زيادة أو نقصان فهو للبائع وهو وجه له زيادة ونقصان قد عرف الناس ذلك فإذا جاء منه ما قد عرف الناس من زيادة الكيل ونقصانه فذلك لازم للمشتري وليس له أن يرجع على البائع بشئ وما كان من زيادة أو نقصان ويعلم أنها من غير الكيل فإن البائع يرجع بالزيادة فيأخذها والمشتري يرجع بالنقصان فيأخذ منه رأس ماله وليس له أن يأخذ ذلك بالنقصان حنطة **قال** والقرض عندي إنما يعطيه بكيل يضمه له على أن يأخذ منه كيلا قد عرف الناس أنه يدخله الزيادة والنقصان على أن يعطيه كيلا يضمه له فلا ينبغي إلا أن يكون المستقرض قد شهد كيله فأعطاه ذلك الطعام بمحضرة ذلك قبل أن يقبض عليه أو يكون الذي يقرض يقول للذي استقرضه كيه فأنت مصدق على ما فيه فإن قال له ذلك فلا بأس به ويكون القول في ذلك قول المستقرض

ح في رجل أقرض رجلا طعاما ثم باعه قبل أن يقبضه **هـ**

قلت **هـ** أرايت أن أقرضت رجلا طعاما إلى أجل فيجوز لي أن أتيه منه قبل الاجل وأقبض الثمن **قال** نعم لا بأس به أن تتيه منه قبل محل الاجل بجميع السلع عند مالك ما حاشا الطعام والشراب كله وإذا حل الاجل فلا بأس أن تتيه طعاما

ذلك ما شاء من الطعام بأكثر من كيل طعامه إلا أن يكون من صنف طعامه الذي قرض فلا يجوز أن تتيه بأكثر من كيله الذي أقرضه إليه **قلت** **هـ** فإن أقرضت رجلا طعاما فلما حل الاجل قال لي خذ مني مكان طعامك صبرة تمر أو زبيب **قال** لا بأس بذلك في قول مالك **قلت** **هـ** **قال** **هـ** وقال لي مالك فإن كان الذي أقرضه حنطة فخذ دقيقا حين حل الاجل فلا يأخذ إلا مثلاً مثلاً وكذلك إن أخذ شعيراً أو سناً فلا يأخذ شعيراً ولا سناً إلا مثلاً مثلاً وأما قبل محل الاجل فلا يأخذ إلا مثلاً حنطتك التي أقرضته ولا تأخذ شعيراً ولا سناً ولا دقيقاً ولا شيئاً من الطعام قبيل محل الاجل لأن ذلك يدخله بيع الطعام بالطعام إلى أجل ويدخله وضع وتعليل **قلت** **هـ** أرايت أن أقرضت رجلا حنطة إلى أجل فلما حل الاجل بعت تلك الحنطة بدنانير أو بدراهم تداً واقرضنا قبل القبض أفسد ذلك أم لا **قال** لا يصلح ذلك إلا أن تنقد منه أو تقول له اذهب بنا إلى السوق فأنتدك أو يقول لك اذهب بنا إلى البيت فأجيبك بها فهذا لا بأس به فأما إذا اقرضنا وذهب حتى يصير نطلبه بذلك فلا خير فيه لأنه يصير ديناً بدين **قلت** **هـ** وأخبرني **هـ** ابن وهب عن ابن لهيعة وحيوة بن شريح عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالماً عن الرجل يسلط الرجل عشرة دنانير سلفاً فأراد أن يأخذ منه زبناً أو طعاماً أو ورقاً بصرف الناس **قال** لا بأس به **هـ** ابن وهب **هـ** عن رجال من أهل العلم عن جابر بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وربيعة وابن المسيب أنه لا بأس باقتضاء الطعام والمروض في السلف **وقال** مالك لا بأس بأن يقضيه دراهم من دنانير إذا حلت ولا بأس بأن يقضيه تمراً بالتمع الذي أسلفه أو أفضل منه وإنما الذي نهى عنه الطعام الذي يتناع ولم ينع هذا السلف **قال** **قال** رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه

ح في رجل أقرض رجلاً دنانير ثم اشترى بها منه سلعة حاضرة أو غائبة **هـ**

قلت **هـ** أرايت لو أن رجلاً على ألف درهم إلى أجل فلما حل الاجل بعت به بالألف سلعة يدينها حاضرة فريضها ثم قام فدخل بته قبل أن يقبضها مني **قال** أرى البيع جائزاً

وقبض سلمته اذا خرج لأن مالكا قال لي اذا كان لك على رجل دين فلا تشتري منه به سلمة بعينها اذا كانت السلمة غائبة ولا تشتري بذلك الدين جارية لتواضعهاا الحبيضة ولا تشتري به سلمة على أن أحدكم فيها بالخيار وهذه السلمة التي سألت عنها ان كانت حاضرة يراها حين اشتراها لم يكن لبائعها أن يمنعه من قبضها فانما هو رجل ترك سلمته وقام عنها فاذا رجع أخذ سلمته (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل دين فينتاع به منه طعاما فيكثر كيله فيقول له بعد مواعجته البيع بالدين الذي عليه أذهب فأتني بدوابي أحمله أو أكثرى له منزلا أجعله فيه أو أتني بسفن أنسكارها لهذا الطعام فيكون في ذلك تأخير اليوم واليومين (قال) قال مالك لا بأس بذلك وهو خفيف (قلت) للمالك فان كاله فقربت الشمس فبقى من كيله شيء فتأخر إلى التسد حتى يستوفي (قال) مالك لا بأس بهذا ليس في هذا دين بدين وأراه خفيفا ولكني أرى ما كان في الطعام تأمنا يسيرا لا خطب له في اللؤنة والكيل مما يكال أو يوزن أو يمد عدا مثل الفاكهة وما أشبهها أو قليل الطعام فان ذلك اذا أخذه بدينه لم يصلح أن يؤخره الا ما كان يجوز له في مثله أن يأتي بحمل يحمله أو مكمل يحمله فيه فلي هذا فاحمل أمر الطعام في قول مالك (قال) سحنون (قال) ابن أبي سلمة دليل على هذا كل شيء كان لك على غريم نقدا فلم تقبضه أو إلى أجل يغفل الاجل أو لم يحل فلا تبعه منه بشئ وتأخره عنه

في فرض العروض والحيوان

(قلت) هل يجوز الفرض في الخشب والبقول والرياحين والقبض والقص وما أشبه ذلك في قول مالك (قال) لا بأس بذلك وذلك جائز في قول مالك وكل شيء يقرض فهو جائز اذا كان مروفا الا الجوارى (قال) مالك بن أنس (قال) عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استلف من رجل بكرة فقدمت عليه ابل من الصدقة فأمر أبا رافع أن يعطى الرجل بكرة فرجع إليه أبو رافع فقال لم أخذ فيها الا جملا خيارا رباعيا فقال أعطه اياه ان خيار الناس

أحسنهم قضاء (قلت) يصلح أن استقرض تراب الفضة في قول مالك (قال) لا يصلح ذلك عندى

في هدية المديان

(قلت) ما يقول مالك في رجل له على رجل دين يصلح له أن يقبل منه هديته (قال) قال مالك لا يصلح أن يقبل هديته الا أن يكون رجلا كان ذلك بينهما مروفا وهو يعلم أن هديته اليه ليس لمكان دينه فلا بأس بذلك (ابن وهب) عن محمد بن عمرو عن ابن جريح أن عطاء بن أبي رباح قال له رجل اني أسلفت رجلا فأهدى اليّ قال لا تأخذه قال فكان يهدي اليّ قبل ساني قال فخذ منه فقلت قارضت رجلا مالا قال مثل السلف سواء (وقال عطاء) فيها الا أن يكون رجلا من خاصة أهلك وخاصتك لا يهدي لك لما تظن فخذ منه (ابن وهب) عن يحيى ابن سعيد أنه قال أما من كان يتباعد هو وصاحبه وان كان عليه دين أو سلف فان ذلك لا يتباعد أحد (قال) وأما من لم يكن يجزى ذلك بينهما قبل الدين والسلف هدية فان ذلك مما يتزهد عنه أهل التنزه (ابن وهب) عن الحرث بن نبهان عن أيوب عن ابن سيرين أن أبي بن كعب استلف من عمر بن الخطاب عشرة آلاف درهم فأهدى له هدية فردها اليه عمر فقال اني قد علم أهل المدينة أني من أطيبهم ثمرة أفرأيت انما أهديت اليك من أجل مالك على أقبلا فلا حاجة لنا فيما منعتك من طعامنا فقبل عمر الهدية

في رجل استقرض رطلا من خبز القرن

(على أن يعطى من خبز التنور)

(قلت) أرايت ان استقرضت رجلا رطلا من خبز القرن برطل من خبز التنور أو برطل من خبز اللثة أن يجوز هذا أم لا (قال) لم أسمعه من مالك ولا أراه جائزا لانه أسلفه بشرط أن يعطيه غير الذي أسلفه ألا ترى أنه لو أقرضه دينارا دمسقيا

اشترى رجل من زرع يشترط فيه يانا وزيادة حتى يسير الى غير الخال التي يكون
الزوع فيها حين اشترى لم يكن ذلك طيبا كطيب النخل والنبأ اذا ازهرت فاشترى
رجل ثمرتها فانما الزيادة في الثمرة هاهنا طيب وحلاوة ونضاج وقد تنامي عظم
الثمرة والنبات . وأما في التفصيل فهو نشوز وزيادة فالجار في هذا مخالفة للزرع في
الشراء . ومثل ذلك أن بعض التفصيل والقرط يسق فيشترط عليه حين يشتره أن
يرعى فيه أن يسقيه له شهرا أو شهرين إلى أن يبلغ قصيله فلا يجوز له لأنه قد اشترط
زيادة في النبات فكأنه انما اشترى منه الساعة على أن يدعه إلى بلوغه فهذا اشترى
شيئا بعينه إلى أجل فلا يصلح وإن أصابه جاشة كانت من الياغ فكانه انما ضمن
له التفصيل إلى أن يبلغ ولو أخرت هذا لأخرته حين يكون بقلنا ثم يسقيه إلى أن
يلغ التفصيل (قال) ولو اشترى قبل الزرع على أن يرعى فيه تلك الساعة (قال) لم
يكن به بأس ولو اشترط عليه سقيه إلى أن يبلغ التفصيل لم يكن في ذلك غير وهو
قول مالك وانما اعترى في مسئلتك الأولى النبات وزيادة «ومما بين لك ذلك لو أن
رجلا اشترى من رجل صوفا على غنم وهي لو جرت لم يكن جزاها فسادا وفيها
ملا يجوز فاشترى رجل على أن لا يجزه الا إلى ابان يتناهي فيه نبات الصوف ويتم لم
يكن في ذلك غير وهو مما نهى عنه مالك فالتفصيل عندي اذا بلغ أن يرعى فيه
فاشترى واشترط تركه إلى أجل لزيادة يطلبها فيه فهو بهذه المنزلة «قلت» أرايت
أن اشترى أول جزء من التفصيل ثم اشترى بعد ذلك الخلفة أمحمد ذلك في قول
مالك (قال) نعم ذلك جائز في قول مالك «قلت» فهل يجوز لتير الذي اشترى
الأول أن يشترى الخلفة (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك . ومما بين لك المسألة
في التفصيل لو أن رجلا اشترى طلع نخل على أن يجدها لم يكن بذلك بأس ولو اشترط
على صاحب النخل أن يسقيها حتى تكون بلحا يجدها فيقلها عند مالك لم يكن فيه
خير فالتفصيل والطلع بمنزلة واحدة

—————

اشترى في الرجل يشترى ما أطلعت للتشاة شهرا بشرطين

وفي البيع بالثلث الجبول

«قلت» أرايت أن اشترى من متفأة ما أطلعت الله منها شهرا ويجوز هذا الشراء
أم لا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا البيع في رأي لأن حمله في الشهور مختلف
ذ شئت لمركب حمله وإذا اشتد البرد قل حمله قد اشترى مالا يعرف فلا خير
فيه «قلت» أرايت أن اشترى سلمة إلى أجلين مختلفين أن تعد إلى أجل كذا
وكذا فيكذا وكذا وإن تعد إلى أجل كذا وكذا فيكذا وكذا (قال) قال مالك هذا
البيع منسوخ لا يجوز «قلت» فإن قال المشتري أنا أئخذه الثمن حالا (قال) البيع
على كل حال منسوخ «قلت» أرايت أن قال له اشتر مني سلمة أن شئت بالنقد
فدينار وإن شئت إلى شهرين فدينارين وذلك في طعام أو عرض ما قول مالك في
ذلك (قال) قول مالك أن كان هذا القول منه وقد وجب البيع على أحدهما ليس له أن
يرجع في البيع فالبيع باطل وإن كان هذا القول منه والبيع غير لازم لأحدهما إن شاء
أن يرجع في ذلك رجعا لأن البيع لم يلزم واحدا منهما فلا بأس بأن يأخذ بأى ذلك
شاء إن شاء بالنقد وإن شاء بالنسيئة «قلت» أرايت لو جئت إلى رجل وعنده
سلمة من السلع فقلت له بكم تباعها قال بالنقد بخمسين والنسيئة بمائة فأردت أن أخذ
السلمة بمائة نسيئة أو بخمسين نقدا أمحمد هذا في قول مالك (قال) قال مالك أن كان البائع
أن شاء أن يبيع باع وإن شاء أن يمسك أمسك وإن شاء المشتري أن يأخذ وأن
شاء أن يترك ترك فلا بأس بذلك وإن كان أن شاء أحدهما أن يترك ترك وإن شاء
أن يأخذ أخذ والآخر قد وجب عليه فلا خير فيه وإن كان قد وجب عليها جميعا فهو
أيضا مكروه ولا خير فيه «قلت» أرايت أن بمت جارية بألف متقال فضة وذهب
ولم أسم كم الذهب وكم الفضة (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لأنه لا يدري ماله
من الذهب وماله من الفضة

—————

في الرجل يبتاع العبد على أن يمتعه أو الجارية على أن يتخذها أم ولد ~~فقلت~~
 فقلت: رأيت أن اشتريت عبدا على أن أعتقه أنجز هذا الشراء في قول مالك قال
 نعم فقلت: لم أجزئه وهذا البائع لم يستقص الثمن كله للشرط الذي في العبد (قال)
 لأن البائع وضع من الثمن للشرط الذي في العبد فلم يقع فيه النحر وإنما كان يكون
 فيه النحر لو باعه على أن يمتعه إلى سنتين أو يذره فهذا الخطأ والغرر ولا يجوز
 ما وضع له هاهنا من الثمن فإن فات هذا البيع هاهنا يمتنع أو يذير رد إلى القيمة في
 رأيي فقلت: وكيف كان النحر هاهنا وقد فعل المشتري ما شرط البائع عليه (قال)
 لأن المتق إلى أجل والتذير غرر وإن فعل المشتري ذلك لأن العبد أن مات قبل أن
 يأتي الأجل مات عبداً ولأن المدبر إذا مات قبل مولاه مات عبداً ولعل الدين يحمفه
 بعد موت سيده فيرق ولله لا يترك مالا ولا يمتنع الاثله فهذا يدل على أنه غرر
 وإن بات المتق ليس بفرر لأنه بقت عتقه فقلت: فما قول مالك أن اشتريت عبداً
 على أن أعتقه (قال) لا بأس بذلك عند مالك فقلت: فإن أبي المشتري أن يمتعه بعد
 أن اشتراه (قال) قال مالك أن كان اشتراه على إيجاب للمتنق لزمه المتق وإن كان لم
 يشتره على إيجاب المتق كان له أن لا يمتعه وأن يبد له بنيره (قال ابن القاسم) وأرى
 للبائع أن يرجع إذا لم يمتعه فيأخذه ويمتنع البيع إذا كان محدثاً ذلك ما لم يفت أو
 يسلمه البائع إن شاء بلا شرط (قال) فإن فات العبد وشح البائع على حقه كانت فيه
 القيمة (وقال أشهب) يأخذه بذلك هو شرط لازم أن يمتعه وهو بيع جائز لا بأس
 به فقلت: رأيت أن اشتريت عبداً على أن لا أبيع ولا أهب ولا أتصدق (قال)
 قال مالك هذا البيع لا يجوز فإن فات فالقيمة فقلت: رأيت أن اشتريت جارية
 على أن أتخذها أم ولد (قال) قال مالك هذا البيع لا يصح فقلت: فإن أتخذها أم
 ولد وفات بجمل (قال) قال مالك يكون عليه قيمتها يوم قبضها فقلت: وكذلك إن
 أعتقها ولم يتخذها أم ولد أيكون عليه قيمتها يوم قبضها في قول مالك ويكون المتق
 جائزاً (قال) نعم إلا أن مالكاً قال لي في الذي يبتاعها على أن يتخذها أم ولد فإذا فات

نحو ذلك ردت إلى القيمة فإن كانت القيمة أقل من الثمن الذي ابتاعها به لم يكن له أن
 يرجع على البائع بشئ وإنما الحجة هاهنا للبائع وليس للمبتاع حجة لأنه قد رضى أن
 يتخذها بما قد أعطاه

في الرجل يكون له على الرجل الدين حالا أو إلى أجل ~~فقلت~~
 فقلت: فابتاع به منه سلعة بعينها فينفر قاضياً أن يقبضها

فقلت: رأيت لو أن لي على رجل ديناً حالا أو إلى أجل قرضاً أو من ثمن بيع
 فاشتريت منه سلعة بعينها قبل أجل الدين أو بعد ما حل أجل الدين فافترقا قبل
 أن أقضى منه السلعة والسلعة قائمة بعينها أفسد البيع يبتاع في قول مالك أم لا (قال)
 قال مالك من كان له على رجل دين فلا يمتعه بشئ من الأشياء إلا أن يقبضه مكانه ولا
 يخرجه (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذ منه سلعة
 هو فيها بالخيار أو جارية وأتمة بما تواضعاها للاشتراء (قال) قال مالك فلا خير فيه
 فهذا يدل على مسائلتك أو هو مثله فقلت: لذلك أفسدته منه طعاماً بعينه
 يد يد فيسداً في كيله فيكثر ذلك وتغيب عليه الشمس فيكتاله من النقد (قال)
 مالك لا بأس بهذا فقلت: وإن كان الدين قد حل أو لم يحل من قرض كان أو
 من بيع فهو عند مالك سواء (قال) قال مالك هو سواء فقلت: رأيت لو أني
 اشتريت من رجل ثوباً بعينه بعشرة دراهم إلى أجل فافترقا قبل أن أقبض الثوب منه
 أنجز هذا في قول مالك (قال) نعم البيع جائز وللمشتري أن يأخذ ثوبه ولا يفسد
 البيع افتراقهما لأنه لم يمنع من أخذه منه لأن الثمن إلى أجل وليس للبائع أن يحبس
 الثوب ويقول لا أدفعه حتى آخذ الثمن فقلت: فافترقا بين هذا وبين الذي كان له
 على رجل دين فابتاع به منه سلعة بعينها فافترقا قبل أن يقبض لم كره مالك هذا وجوز
 هذه المسئلة الأخرى (قال) لأن الرجل قد يستكرى الدابة والدار بالدين إلى أجل
 ولا يجوز له أن يأخذها بدين له على رجل يركب الدابة أو يسكن الدار وكذلك
 هذه في الخياطة وما أشبهها من الأعمال لأن هذا دين بدين فقلت: كره الدابة

في الرجل يبتاع العبد على أن يعتقه أو الجارية على أن يتخذها أم ولد **قلت** في أرايت أن اشتريت عبدا على أن يعتقه أن يجوز هذا الشرع في قول مالك قال نعم **قلت** لم أجزئه وهذا البائع لم يستصن الثمن كله للشرط الذي في العبد (قال) لأن البائع وضع من الثمن للشرط الذي في العبد فلم يقع فيه الفرر وإنما كان يكون فيه الفرر لو باعه على أن يعتقه إلى سنتين أو يدبره فبذلك المخاطرة والفرر ولا يجوز ما وضع له هاهنا من الثمن فإن فات هذا البيع هاهنا يمتنع أو تدبير رد إلى القيمة في رأي **قلت** وكيف كان الفرر هاهنا وقد فعل المشتري ما شرط البائع عليه (قال) لأن العتق إلى أجل والتدبير غرر وإن فعل المشتري ذلك لأن العبد أن مات قبل أن يأتي الأجل مات عبداً ولأن المدبر إذا مات قبل مولاه مات عبداً ولعل الدين يلحقه بعد موت سيده فيترك ولله لا يترك مالا ولا يمتنع إلا ثلاثة فهذا يدل على أنه غرر وإن ثبت العتق ليس بفرر لأنه بقت عتقه **قلت** فما قول مالك أن اشتريت عبداً على أن يعتقه (قال) لا بأس بذلك عند مالك **قلت** فإن أبي المشتري أن يعتقه بعد أن اشتراه (قال) قال مالك أن كان اشتراه على إيجاب العتق لزمه العتق وإن كان لم يشتره على إيجاب العتق كان له أن لا يعتقه وأن يبدله بغيره (قال ابن القاسم) وأرى للبائع أن يرجع إذا لم يعتقه فيأخذه وينقض البيع إذا كان محدثاً ذلك ما لم يفت أو يسله البائع أن شاء بلا شرط (قال) فإن فات العبد وشح البائع على حقه كانت فيه القيمة (وقال أشهب) يأخذه بذلك وهو شرط لازم أن يعتقه وهو بيع جائز لا بأس به **قلت** أرايت أن اشتريت عبداً على أن لا أبيع ولا أهب ولا أصدق (قال) قال مالك هذا البيع لا يجوز فإن فات فالقيمة **قلت** أرايت أن اشتريت جارية على أن يتخذها أم ولد (قال) قال مالك هذا البيع لا يصلح **قلت** فإن اتخذها أم ولد وفات بجعل (قال) قال مالك يكون عليه قيمتها يوم قبضها **قلت** وكذلك أن أعتمها ولم يتخذها أم ولد أ يكون عليه قيمتها يوم قبضها في قول مالك ويكون العتق جائزاً (قال) نعم الآن مالكا قال في الذي يبتاعها على أن يتخذها أم ولد فإذا فات

جاء رد إلى القيمة فإن كانت القيمة أقل من الثمن الذي ابتاعها لم يكن له أن يرجع على البائع بشئ وإنما الحجة هاهنا للبائع وليس للمبتاع حجة لأنه قد رضى أن يتخذها بما قد أعطاه

في الرجل يكون له على الرجل الدين حالا أو إلى أجل **قلت** فيبتاع به منه سائمة بعينها فينفقها قبل أن يقبضها

قلت أرايت لو أن لي على رجل ديناً حالا أو إلى أجل فرضا أو من ثمن بيع فاشتريت منه سائمة بعينها قبل حل أجل الدين أو بعد ما حل أجل الدين فافترقا قبل أن أقبض منه السائمة والسائمة قائمة بعينها فيفسد البيع بيننا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك من كان له على رجل دين فلا يبتعه بشئ من الأشياء إلا أن يقبضه مكانه ولا يؤخره (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذه منه سائمة هو فيها بالخيار أو جارية راتمة مما يتواضعها للاشتراء (قال) قال مالك فلا خير فيه فهذا يدل على مسألتك أو هو مثله **قلت** قلت لك أني اشتريته منه طعماً بعينه يدأيد فيبدأ في كيله فيكثر ذلك وتغيب عليه الشمس فيكتاله من الفس (قال) مالك لا بأس بهذا **قلت** وإن كان الدين قد حل ولم يحل من قرض كان أو من بيع هو عند مالك سواء (قال) قال مالك هو سواء **قلت** أرايت لو أني اشتريت من رجل ثوباً بعينه بمائة دراهم إلى أجل فافترقا قبل أن أقبض الثوب منه أن يجوز هذا في قول مالك (قال) نعم البيع جائز وللمشتري أن يأخذ ثوبه ولا يفسد البيع افتراقهما لأنه لم يمنع من أخذه منه لأن الثمن إلى أجل وليس للبائع أن يجبس الثوب ويقول لا أدفعه حتى آخذ الثمن **قلت** ما فرق بين هذا وبين الذي كان له على رجل دين فابتاع به منه سائمة بعينها فافترقا قبل أن يقبض لم كره مالك هذا وجوز هذه المسئلة الأخرى (قال) لأن الرجل قد يستكرى الدابة والدار بالدين إلى أجل ولا يجوز له أن يأخذها بدين له على رجل يركب الدابة أو يسكن الدار وكذلك هذا في الخطأ وما أشبهها من الأعمال لأن هذا دين بدين **قلت** كراه الدابة

وكراء الدار إنماها عليه دين فذلك كرهه (قال) لأنه دين بدن لأن السكراء مضمون وليس شيئاً بعينه أريت العبد الذي هو بعينه لم كرهه مالك ولم له لا يكره العبد ولا يشبه العبد السكراء (قال) الذي حفظنا عن مالك أنه إذا كان له دين على رجل فلا يشتري به سلعة إلا سلعة يأخذها مكانه ولا يؤخرها فإن أخرها فلا يجوز ذلك (قال) ولقد سالت مالكاً عن الرجل يشتري الدار الغائبة ويقعد تحتها وهي في غير بلده (قال) مالك لا بأس به لأن الدار مأبونة وليست عندي بمنزلة غيرها من السلع (قال) فقلت للمالك أفرأيت الرجل يكون له على الرجل الدين يأخذ به دليلاً له غائبة (فقال) لا خير فيه فهذا يدل على ميثاكتك (قال) ولقد سالت مالكاً عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذ منه به أرضاً يزرعها بدنه ذلك وقد رويت (قال) لا خير فيه فليس قبض آمن من الأرضين (وقد كرهه مالك (قال ابن القاسم) ومما بذلك أيضاً على مسألتك أن الرجل يسلف في الطعام إلى أجل فلا بأس أن يقعد بعد يوم أو يومين يشترط ذلك ولو كان له عليه دين فاشترى منه سلعة وشرط عليه أنه لا يقبضها إلا بعد يوم أو يومين لم يجوز ذلك عند مالك فهذا أيضاً يدل على مسألتك والذي سمعنا من مالك أنه من كان له دين على رجل فاشترى به منه سلعة فليقبضها ولا يؤخرها

في الرجل يتابع السلعة بعينها بدن إلى أجل فيتفرق قبل أن يقبض السلعة
قلت لو أريت لو اشتريت منه سلعة بعينها بدن إلى أجل فافترقنا قبل أن يقبض
أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك في قوله وليقبض سلعته لأن
مالك كره أن يشتري الرجل الطعام كيلاً بدن إلى أجل والطعام بعينه ثم يؤخر كيلاً
الطعام إلى الاجل البعيد (قال) فأنا أرى في السلع كلها أن لا يؤخرها إلا بعد البعيد
في الرجل يتابع السلعة بقيمتها أو بمحكمها أو بمحكم غيرها
قلت أريت أن اشتريت سلعة بعينها بقيمتها أو بمحكمي أو بمحكم البائع أو برضاي

أو برضا البائع أو برضا غيرنا أو بمحكم غيرنا (قال) لا يجوز هذا عند مالك

في اشتراء الآبق وضمانه

قلت أريت أن اشتريت عبداً آبقاً ممن ضمانه في إيفائه (قال) ضمانه من البائع
عند مالك لأن البيع فاسد قلت فإن قدرت على العبد فقبضته أيجوز البيع أم لا
(قال) لا يجوز البيع لأن أصل البيع كان فاسداً فإن أدرك هذا البيع قبل أن نحول
الأسواق أو يتغير العبد بزيادة بدن أو نقصان بدن رد وإن تغير كان على المشتري
قيمه يوم قبضه وكذلك قال مالك وكذلك الجنين في بطن أمه يشتريه الرجل
فذلك أمه ثم يقبضه المشتري فهو بمنزلة ما وصفت لك من العبد الآبق (قال مالك)
وكذلك الجنين في بطن أمه والبعير الشارد قلت أيجوز أن يبيع عبده الآبق
في قول مالك كان قريب النية أو بعيد النية (قال) لا يجوز ذلك عند مالك قلت
وكذلك البعير الشارد أو الشاة الضالة أو البعير الضال لا يجوز بيع شيء من ذلك
في قول مالك (قال) نعم إلا أن يدعي مشتريه معرفته بموضع قد عرفه فيشتريه على
ذلك فلا بأس به ويتواضعان الثمن فإن وجدته على ما يعرف قبضه وجاز البيع وإن
وجدته قد تغير أو تلف كان من البائع ورد الثمن إلى المشتري وكذلك قال مالك
في الآبق إذا عرف المشتري موضعه فهو بمنزلة العبد الغائب يباع (قال) وقال
مالك لا يباع الجنين في بطن أمه قلت فإن باع شيئاً من ذلك جنيناً أو ما
وصفت لك من الآبق والضوال والبعير الشارد ففاته عند المهرج ويقبضه وفاته
بخساً أو نقصاناً أو موتاً أو اختلاف أسواق (قال) فهو ممن قبضه له ثأؤه وعليه
تقصانه ويلزمه قيمته يوم قبض العبد الآبق والجنين والبعير الشارد (قال) وقال
مالك ومما مات من ذلك قبل أن يقبضه المتابع فهو من البائع والثمن مردود على
المتابع (قال مالك) وكذلك الثمرة يباع قبل أن يبدو صلاحها إن مصبتها من
البائع مادامت في رؤس النخل فإن قبضها المشتري فبأه أو أكابها غرم مكيلها
وإن جدها ولم يأكبها ولم يبيعها ردها بعينها

وكراء الدار إنما هي عليه دين فلذلك كرهه (قال) لانه دين بدين لان الكراء مضمون وليس شيئاً يعينه أرايت العبد الذي هو يعينه لم كرهه مالك ولعله لا يكره العبد ولا يشبه العبد الكراء (قال) الذي حفظنا عن مالك انه اذا كان له دين على رجل فلا يشتري به سلمة الا سلمة يأخذها مكانه ولا يؤخرها فان أخرها فلا يجوز ذلك (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يشتري الدار الغائبة ويقتد منها وهي في غير بلده (قال) مالك لا بأس به لان الدار مأونة وليست عندي بمنزلة غيرها من السلع (قال) قلت لمالك أرايت الرجل يكون له على الرجل الدين يأخذ به داراً له غائبة (فقال) لا خير فيه فهذا يدلك على ميسألتك (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فأخذته به أرضاً يزرعها بدينه ذلك وقد وؤيت (قال) لا خير فيه فليس قبض آمن من الارضين^(١) وقد كرهه مالك (قال ابن القاسم) وما يدلك أيضاً على مسألتك أن الرجل يسلط في الطعام الى أجل فلا بأس أن يقتد بعد يوم أو يومين بشرط ذلك ولو كان له عليه دين فاشتري منه سلمة وشرط عليه أنه لا يقبضها الا بعد يوم أو يومين لم يجوز ذلك عند مالك فهذا أيضاً يدلك على مسألتك والذي سمعنا من مالك أنه من كان له دين على رجل فاشتري به منه سلمة فليقبضها ولا يؤخرها

في الرجل يتاع السلمة بعينها بدين الى أجل فيتفرق قبل أن يقبض السلمة

قلت أرايت لو اشتريت منه سلمة بعينها بدين الى أجل فافترقا قبل أن أقبض أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك في قوله وليقبض سلمته لان مالكا كره أن يشتري الرجل الطعام كيلا بدين الى أجل والطعام يعينه ثم يؤخر كل الطعام الى الاجل البعيد (قال) فانا أرى في السلم كلها أن لا يؤخرها الا بعد البعيد

في الرجل يتاع السلمة بغيرها أو بحكمها أو بحكم غيرها

قلت أرايت ان اشتريت سلمة بعينها بغيرها أو بحكمي أو بحكم البائع أو برضاي

أو برضا البائع أو برضا غيرنا أو بحكم غيرنا (قال) لا يجوز هذا عند مالك

في اشتراء الآبق وضمانه

قلت أرايت ان اشتريت عبداً آبقاً من ضيانه في يافه (قال) ضمانه من البائع عند مالك لان البيع فاسد قلت فان قدمت على العبد فقبضته أيجوز البيع أم لا (قال) لا يجوز البيع لان أصل البيع كان فاسداً فان أدرك هذا البيع قبل ان يحول الاسواق أو يتغير العبد بزيادة بدن أو نقصان بدن رد وان تدير كان على المشتري قيمته يوم قبضه وكذلك قال مالك وكذلك الجنين في بطن أمه يشتريه الرجل فتدله أمه ثم يقبضه المشتري فهو بمنزلة ما وصفت لك من العبد الآبق (قال مالك) وكذلك الجنين في بطن أمه والبعر الشارد قلت أيجوز أن يبيع عبده الآبق في قول مالك كان قرب النقية أو بعيد النقية (قال) لا يجوز ذلك عند مالك قلت وكذلك البعر الشارد أو النشاء الضالة أو البعر الضال لا يجوز بيع شيء من ذلك في قول مالك (قال) نعم الا أن يدعي مشتره معرفته بموضع قد عرفه فيشتريه على ذلك فلا بأس به ويتواضعا الثمن فان وجدته على ما يعرف قبضه وجاز البيع وان وجدته قد تغير أو تلف كان من البائع ورد الثمن الى المشتري وكذلك قال مالك في الآبق اذا عرف المشتري موضعه فهو بمنزلة العبد الغائب يباع (قال) وقال مالك لا يباع الجنين في بطن أمه قلت فان باع شيئاً من ذلك جنيذاً أو ما وصفت لك من محباق ونضوال والبعر الشارد ففاته عند المشتري وقبضه وفاته بقاء أو نقصان أو موت أو اختلاف أسواق (قال) فهو ممن قبضه له نكاهه وعليه نقصانه ويلزمه قيمته يوم قبض العبد الآبق والجنين والبعر الشارد (قال) وقال مالك وما مات من ذلك قبل أن يقبضه البائع فهو من البائع والثمن مردود على البائع (قال مالك) وكذلك الثمرة يتاع قبل أن يبدو صلاحها ان مصيبتها من البائع مادامت في رؤس النخل فان قبضها المشتري فباعها أو أكلها غرم مكيلتها وان جدها ولم يأكلها ولم يبيعها ردها بعينها

وكراء الدار أنماها عليه دين فلذلك كرهه (قال) لأنه دين بدين لأن الكراء مضمون وليس شيئاً بعينه أرايت العبد الذي هو بعينه لم كرهه مالك ولم له لا يكره العبد ولا يشبه العبد الكراء (قال) الذي حفظنا عن مالك أنه إذا كان له دين على رجل فلا يشتري به سلعة إلا سلعة يأخذها مكانه ولا يؤخرها فإن أخرها فلا يجوز ذلك (قال) ولقد سألت مالكاً عن الرجل يشتري الدار الغائبة ويقتدئها وهي في غير بلد (قال) مالك لا بأس به لأن الدار مأبونة وليست عندئذ بمنزلة غيرها من السلع (قال) قلت لمالك أرايت الرجل يكون له على الرجل الدين يأخذ به داراً له غائبة (فقال) لا خير فيه فهذا يدل على ميبأئك (قال) ولقد سألت مالكاً عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذ منه به أرضاً يزرعها بدينه ذلك وقد رؤيت (قال) لا خير فيه فليس قبض آمن من الأرضين (وقد كرهه مالك (قال ابن القاسم) ومما يدل أيضاً على مسألتك أن الرجل يسلف في الطعام إلى أجل فلا بأس أن يقتدئ به يوم أو يومين بشرط ذلك ولو كان له عليه دين فاشتري منه سلعة وشرط عليه أنه لا يقبضها إلا بعد يوم أو يومين لم يجوز ذلك عند مالك فهذا أيضاً يدل على مسألتك والذي سمعنا من مالك أنه من كان له دين على رجل فاشتري به منه سلعة فليقبضها ولا يؤخرها

في الرجل يتاع السلعة بعينها بدين إلى أجل فيتفرق قبل أن يقبض السلعة

قلت أرايت لو اشتريت منه سلعة بعينها بدين إلى أجل فافترقنا قبل أن أقبض أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك في قوله وليقبض سلعته لأن مالكا كره أن يشتري الرجل الطعام كيلا بدين إلى أجل والطعام بعينه ثم يؤخر كيلا الطعام إلى الأجل البعيد (قال) فأنا أرى في السلع كلها أن لا يؤخرها إلا بعد البعيد

في الرجل يتاع السلعة بيمينها أو بحكمها أو بحكم غيرها

قلت أرايت ان اشتريت سلعة بيمينها أو بحكمي أو بحكم البائع أو برضاي

و برض البائع أو برضا غيرنا أو بحكم غيرنا (قال) لا يجوز هذا عند مالك

في اشتراء الآبق وضمانه

قلت أرايت ان اشتريت عبداً آبقاً من ضمانه في إياقه (قال) ضمانه من البائع عند مالك لأن البيع فاسد قلت فان نذرت على العبد قبضته أيجوز البيع أم لا (قال) لا يجوز البيع لأن أصل البيع كان فاسداً فإن أدرك هذا البيع قبل أن تحول لأسواق أو يتغير العبد بزيادة بدن أو نقصان بدن رد وإن تغير كان على المشتري قيمته يوم قبضه وكذلك قال مالك وكذلك الجنين في بطن أمه يشتريه الرجل فلهذه أمه ثم يقبضه المشتري فهو بمنزلة ما وصفت لك من العبد الآبق (قال مالك) وكذلك الجنين في بطن أمه والبعير الشارد قلت أيجوز أن يبيع عبده الآبق في قول مالك كان قريب الغيبة أو بعيد الغيبة (قال) لا يجوز ذلك عند مالك قلت وكذلك البعير الشارد أو الشاة الضالة أو البعير الضال لا يجوز بيع شيء من ذلك في قول مالك (قال) نعم إلا أن يدعي مشترى معرفته بموضع قد عرفه فيشتريه على ذلك فلا بأس به ويتواضعان الثمن فإن وجدته على ما يعرف قبضه وجاز البيع وإن وجدته قد تغير أو تلف كان من البائع ورد الثمن إلى المشتري وكذلك قال مالك في الآبق إذا عرف المشتري موضعه فهو بمنزلة العبد الغائب يباع (قال) وقال مالك لا يباع الجنين في بطن أمه قلت فان باع شيئاً من ذلك جنيئنا أو ما وصفت لك من الآبق والضوال والبعير الشارد فقات عند المشتري وقبضه وقات بخاء أو نقصان أو موت أو اختلاف أسواق (قال) فهو ممن قبضه له نكاهه وعليه نقصانه ويلزمه قيمته يوم قبض العبد الآبق والجنين والبعير الشارد (قال) وقال مالك وما مات من ذلك قبل أن يقبضه المتاع فهو من البائع والثمن مردود على المتاع (قال مالك) وكذلك الثمرة يتاع قبل أن يبدو صلاحها ان مبيعيتها من البائع مادامت في رؤس النخل فان قبضها المشتري فبأهها أو أكلها غرم مكيلها وإن جدها ولم يأكلها ولم يبيعها ردها بيمينها

بيع في بيع المادن

(قال) وسئل مالك عن بيع الثيران في المادن فقال لا أرى ذلك جائزا ولا يحل لانه اذا مات قطع الفار لعنيره فلا أرى ذلك يحل بيعه ^(١) قلت والمادن لا يرثها ولا الميت في قول مالك (قال) قال مالك لا يرثها ولا الميت ^(٢) قال ولقد سئل مالك أيضا فلما بلغني عن المادن التي ظهرت بأرض المغرب فقال ذلك الى الوالي أن يقطع بها للناس فيصنعوا فيها ولم يرد لأهلها ^(٣) قال ابن القاسم ^(٤) وما بين لك أيضا أنها ليست لأهلها أن المادن قد ظهرت قديمة في أرض الاسلام في أرض العرب التي أسلموا عليها فلم يزل الولاة يقطع بها للناس ولم يكن أهلها أحق بها من غيرهم فكذلك ما ظهر في كل أرض أسلم عليها أهلها وهو قول مالك في مادن العرب التي قد ظهرت في أرضهم فقال أرى ذلك للسلطان يليها ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الزكاة ^(٥) قال فقيل لمالك ثراب الذهب والورق أبيع (قال) لا بأس بذلك أن

(٣) وجد بالأصل هنا طيارة تتعلق بهذا المبحث ونص ما فيها (مقتل) قال سخون في رواية ابن القاسم عن مالك في الموات اذا لم تكن هذه سنة قدم مفت فلا ينبغي أن يكون هذا كيف يعطى رجل معدنا ويتفق فيه ويعمل حتى يباع الليل فيموت فيذهب عمله باطلا وقد قالوا كلهم في البئر يجعل له في حفرا جعل فيعمل بعضها ثم يترك العمل أنه ان عمل فيها صاحب البئر حتى ينتفع بها يذهب عمل المجمل باطلا ويكون له قدر ما عمل وقد قالوا في المساقاة اذا مات العامل قبل لورثته ان أحبيهم ان تعملوا حتى تنقضي المدة فذلك لكم والارجم الحائط الى ربه وقال بعضهم أيضا يكون ذلك لازما لم في مال الميت والمساقاة عندى من الاجارة والقراض يشبه الجعل وهو اذا مات العامل فيه فلورثته أن يعملوا فيه ان كانوا أبناء وقال بعض أصحابنا في المعدن اذا مات صاحبه ان ورثته الميت بمنزلة بئر الماشية يموت عنها صاحبه فيكون ورثته فيها أسوة بيقون ما يستقي على موارثهم فيها ولا يجوز له بيع المعدن ولا ورثته من بعده وان كانوا اخوة من غيرهم لانهم اذا تركوه قطع لغيرهم بمنزلة بئر الماشية هو احق بها حتى يستقي ولا يجوز له بيعها ولا لورثته من بعده ومن أسلم مصابه من المعدن أو البئر من الورثة كانت مصابه للناس عامة ويقطع ذلك الامام ان يرى أن يملكه وذكر غيره في المعدن يموت صاحبه ان الامام يرى في ذلك رأيه فان كان الورثة يتوون على العمل دفع ذلك اليهم كما دفعه الى ابيهم وان لم يكن لهم قوة دفع ذلك اليهم

بيع تراب الذهب بالورق وثراب الورق بالذهب (فقيل) له انه غرر لا يعرف ما فيه هو غنط بالججارة (فقال) قد عرفوا ناحيته وحزره فلا أرى به بأسا (قال) وحدثنى مالك ان عمر بن عبد العزيز كتب بقطع المادن ^(١) قال ابن القاسم ^(٢) وذلك رأى وذلك عندى لأنه لا يجتمع الى المادن الا شرار الناس ^(٣) قلت أرايت المادن اذا من فيها رجل فادرك نيلا يكون له أن يبيع ما أدرك من نيلا في قول مالك (قال) لا وهو حرام لأنه يبيع ما لا يدري ما يدوم له أيوم له يوما أو يومين أو شهرا أو شهرين أو مجب ^(٤) ما ظهر فهذا من بيع الثمر فلا يحل ^(٥) قلت أرايت المادن اذا عمل لرجل فيها فادرك نيلا يكون له أن يبيع جميع ما أدرك من نيلا في قول مالك (قال) نعم ولا يشبه هذا الماء لأن هذا لم يجي فيه مثل ما جاء في فضل الماء ^(٦) قال ابن القاسم ^(٧) فنت من بيعها لأن الناس فيها حقا ^(٨) وأخبرني ^(٩) ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان لا يرى بأسا بشتراء تراب المادن الذهب بالورق والورق بالذهب ^(١٠) وعن يحيى بن سعيد مثله ^(١١) ابن وهب ^(١٢) قال يونس وقال ربيعة لا يجوز من بيع المادن ضربية يوم ولا يومين وذلك بمنزلة الخاطرة (وقال) الليث ومالك مثل قول ربيعة من رواية ابن وهب

بيع في بيع الابل والبقر العوادي

قلت ^(١) أرايت ما سمعتك تذكر عن مالك أنه قال تباع الابل العوادي في الزرع والبقر كيف هذا (قال) قال مالك اذا كانت الابل تمدو في زرع الناس أو بقر تمدو في زرع الناس أو رمك قد ضربت بذلك قال مالك لنا قد استشرت في الابل هاهنا بالمدينة فأشرت أن تغرب وتباع في بلاد لا زرع فيها (قال) فسانا مالكا عن البقر بغير الرمك ووصفناها له فقال أراها مثل الابل ^(٢) قلت أفرايت التميم (قال) ما سمعت من مالك في التميم شيئا ولكن اذا قال في الابل والبقر والرمك فأرى التميم والدواب بمنزلة الابل والبقرة في ذلك تباع الا أن يجلس أهلها عن الناس

في بيع المعادن

(قال) وسئل مالك عن بيع النيران في المعادن فقال لا أرى ذلك جائزا ولا يحل لانه اذا مات قطع القار لغيره فلا أرى ذلك يحل بيعه ^(١) قلت ^(٢) والمعادن لا يرثها ولا الميث في قول مالك (قال) قال مالك لا يرثها ولا الميث ^(٣) قال ^(٤) ولقد سئل مالك أيضا فيما يلحق عن المعادن التي ظهرت بأرض المغرب فقال ذلك الى الوالي أن يقطع بها للناس فيعملوا فيها ولم يره لأهلها ^(٥) قال ابن القاسم ^(٦) ومما يبين لك أيضا أنها ليست لأهلها أن المعادن قد ظهرت قديمة في أرض الاسلام في أرض العرب التي أسلموا عليها فلم يزل الولاة يقطع بها للناس ولم يكن أهلها أحق بها من غيرهم فكذلك ما ظهر في كل أرض أسلم عليها أهلها وهو قول مالك في معادن العرب التي قد ظهرت في أرضهم فقال أرى ذلك للسلطان ليها ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الزكاة ^(٧) قال ^(٨) فقيل للمالك فتراب الذهب والورق أبيع (قال) لا بأس بذلك أن

(٣) وجد بالاسل هنا طيارة تنافق بهذا البحث ونفس ما فيها (فضل) قال سحنون في رواية ابن القاسم عن مالك في الموات اذا لم تكن هذه سنة قد مضت فلا ينبغي ان يكون هذا كيف يعطى رجل معدنا وينفق فيه ويعمل حتى يباع النبل فيموت فيذهب عمله باطلا وقد قالوا كلهم في الاثر يجعل له في حفرها جعل فيعمل بعضها ثم يترك العمل انه ان عمل فيها صاحب البئر حتى ينتفع بها يذهب عمل الجحش باطلا ويكون له قدر ما عمل وقد قالوا في المساقاة اذا مات العامل قبل لورثته ان أحبيهم ان تعملوا حتى تنقضي المدة فذلك لكم والارجح الخلل الى ربه وقال بعضهم ايضا يكون ذلك لازما لهم في مال الميت والمساقاة عندى من الاجارة والقراض يشبه الجعل وهو اذا مات العامل فيه فلورثته أن يعملوا فيه ان كانوا أبناء وقال بعض اصحابنا في المعدن اذا مات صاحبه ان ورثة الميت بمنزلة بئر المائنة يموت عنها صاحبا فيكون ورثته فيها اسوة يسقون ما يستقي على مواريثهم فيها ولا يجوز له بيع المعدن ولا الورثة من بعده وان كانوا اخوته من غيرهم لانهم اذا تركوه قطع غيرهم بمنزلة بئر المائنة هو احق بها حتى يستقي ولا يجوز له بيعها ولا لورثته من بعده ومن أسلم معابته من المعدن أو البئر من الورثة كانت معابته للناس عامة ويقطع ذلك الامام ان يرى ان يقطعها وذكر غيره في المعدن يموت صاحبه ان الامام يرى في ذلك رأيه فان كان الورثة يتوون على الفصل دفع ذلك اليهم كما دفعه الى ابيهم وان لم يكن لهم قوة دفع ذلك الي غيرهم اه

يبيع تراب الذهب بالورق وتراب الزرق بالذهب (قتيل) له انه غرر لا يعرف ما فيه هو محتفظ بالحجارة (فقال) قد عرفوا ناحيته وحزروه فلا أرى به بأسا (قال) وحدثني مالك ان عمر بن عبد العزيز كتب قطع المعادن ^(١) قال ابن القاسم ^(٢) وذلك رأى وذلك عندي لأنه لا يجتمع الى المعادن الا شراء الناس ^(٣) قلت ^(٤) أرايت المعادن اذا عمل فيها رجل فأدرك نيلا يكون له أن يبيع ما أدرك من نيها في قول مالك (قال) لا وهو حرام لأنه يبيع ما لا يدرك ما يدوم له أي دمه له يوما أو يومين أو شهرا أو شهرين أو بغيره ^(٥) ما ظهر فهذا من بيع الفر فلا يحل ^(٦) قلت ^(٧) أرايت المعادن اذا عمل لرجل فيها فأدرك نيلا يكون له أن يمنع جميع ما أدرك من نيها في قول مالك (قال) نعم ولا يشبه هذا الماء لأن هذا لم يجي فيه مثل ما جاء في فضل الماء ^(٨) قال ابن القاسم ^(٩) ففتت من بيعها لأن الناس فيها حقا ^(١٠) وأخبرني ^(١١) ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان لا يرى بأسا بشراء تراب المعادن الذهب بالورق والورق بالذهب ^(١٢) وعن يحيى بن سعيد مثله ^(١٣) ابن وهب ^(١٤) قال يونس وقال ربيعة لا يجوز من بيع المعادن ضربية يوم ولا يومين وذلك بمنزلة المخاطرة (وقال) الليث ومالك مثل قول ربيعة من رواية ابن وهب

في بيع الابل والبقر والموادى

^(١) قلت ^(٢) أرايت ما سمعتك تذكر عن مالك أنه قال تباع الابل والموادى في الزرع والبقر كيف هذا (قال) قال مالك اذا كانت الابل تعدو في زرع الناس أو بقر تعدو في زرع الناس أو رمل قد ضربت بذلك قال مالك لنا قد استشرت في الابل هاهنا بالمدية فأشرت أن تقرب وتباع في بلاد لا زرع فيها (قال) فداننا مالكا عن البقر بقصر الرمل ووصفناها له فقال أراها مثل الابل ^(٣) قلت ^(٤) أفأرايت النعم (قال) ما سمعت من مالك في النعم شيئا ولكن اذا قال في الابل والبقر والرمل فأرى النعم والدواب بمنزلة الابل والبقر في ذلك تباع الا أن يحبسها أهلها عن الناس

في البيع الى الحصاد والدراس

قلت في ما قول مالك فيمن باع الى الحصاد أو الى الجداد أو الى العسير أو الى
المطاء أو الى التبروز أو الى المهرجان أو الى فصح النصارى أو الى صوم النصارى
أو الى الميلاد (قال) قال مالك من باع الى الحصاد أو الى الجداد أو الى العسير فذلك
جائز لأن ذلك معروف (قال مالك) وإن كان المطاء له وقت معروف فالبيع اليه جائز
قال ابن القاسم في لم نأل مالك عن التبروز والمهرجان وفصح النصارى ولا صوم
النصارى ولا الميلاد ولكن إذا كان وقتا معلوما فذلك جائز لا بأس به قلت في
أرأيت أن يشتري رجل الى الحصاد ما أجل الحصاد والحصاد مختلف أوله في شهر
كذا وكذا وآخره بعد ذلك بشهر (قال) سألت مالكا عنها فقال ينظر الى
حصاد البلد الذي تبايع فيه فينظر الى عظم ذلك وكثرته ولا ينظر الى أوله ولا الى
آخره فيكون حلوله عند ذلك قلت في الحصاد في البلدان مختلف بمضاه قبل بعض
(قال) لم يرد مالك اختلاف البلدان وإنما أراد حصاد البلد الذي فيه تبايع قلت في
تخروج الحاج عند ذلك أجل من الآجال إذا تبايع اليه معروف (قال) أرى أنه
أجل معروف وخروج الحاج عندي آيين من الحصاد (قال) ولقد سئل مالك وأنا
عنده قاعد عن رجل اشترى سلة الى رفع جرن بئر دريق فقال مالك وما بين
بئر دريق قال بئر يسمى بئر دريق وعليها زرع وحصاد (قال مالك) لا بأس بذلك
وهذا أجل معروف قلت في أن يشتري رجل الى الحصاد فأخلف الحصاد في
ذلك البلد عامه ذلك (قال) أرى ما أراد مالك من ذلك أنه إذا حل أجل
الحصاد وعظمه وإن لم يكن لهم حصاد سنتهم تلك فقد بلغ الأجل محله (ابن وهب في
وأخبرني ابن جريج أن عمرو بن شعيب أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا فقال عبد الله ليس عندنا ظهر
فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتابع ظهرا الى خروج المصدق فابتاع عبد الله
البعير بالبيروين وبالأبصرة الى خروج المصدق بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

ابن وهب في عن رجال من أهل العلم أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن
نسيب وعبد الله بن أبي سلمة وابن شهاب وربيعة قالوا لا بأس بذلك (وأخبرني)
ابن وهب عن ابن لحيعة عن ابن أبي جعفر عن نافع أن ابن عمر كانت يتابع البيع
ويشترط على صاحبه أن يمطيه إذا خرجت غلته أو الى عطائه (ابن وهب في عن
مسمة بن عتي قال كن أمهات المؤمنين يشتري الى عطائهن (ابن وهب في عن
عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة عن ابن المسيب أنه كان يقول كل شيء مأمون
لا يكذب أن يخلف فلا بأس أن يشتري ويباع اليه مثل الرجل يتابع الى المطاء أو الى
خروج الدرق وأشياء ذلك من الزمان (ابن وهب في عن سليمان بن بلال عن عمرو
ابن نافع عن ابن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله أنهم كانوا لا يرون بالبيع
في المطاء بأسا

في بيع الحيتان في الآجام والزيت قبل أن يعصر

قلت في ما قول مالك فيمن باع حيتانا محظرا عليها في الآجام أيجوز ذلك أم لا
(قال) سألت مالكا عن الرجل يبيع برك الحيتان فيبيع صيدها من الحيتان
فكره ذلك وقال لا خير فيه وقال وكيف يتابع الحيتان في الماء (قال) ولا أرى
لأهلها أن يمتنعوا أحدا الصيد منها قلت في أرايت أن قلت لرجل اعصر زيتونك
فقد أخذت منك زيتك كل رطل بدرهم ففعل أليزمني البيع في قول مالك (قال)
إن كان ذلك لا يختلف وهو أمر معروف مثل الفمغ يشتري منه وهو في سنبله
قد يس واستحصد كل قفيز بدرهم (قال) لا بأس بذلك (قال) وإن كان الزيت
مختلفا إذا خرج من عصيره فلا خير في ذلك عندي إلا أن يشترط أن يخرج جيدا
أخذته بكذا وكذا أو يشترط أنه بالخيار ولا يتعد ويكون عصره قريبا الأيام
البسيرة العشرة وما أشبهها فلا أرى بذلك بأسا (قال) لاني سألت مالكا عن الرجل
يأتي عند الحصاد الى الزراع وقد استحصد قححه فيشتري منه وهو يحصد على أن
يدفع اليه ثمنه بجمعه وهو يمك في ذلك العشرة الأيام والخمسة عشر في حصاده

في البيع إلى الحصاد والدراس

قلت ما قول مالك فيمن باع إلى الحصاد أو إلى الجداد أو إلى العصير أو إلى العطاء أو إلى النيروز أو إلى المهرجان أو إلى فصح النصارى أو إلى صوم النصارى أو إلى الميلاد (قال) قال مالك من باع إلى الحصاد أو إلى الجداد أو إلى العصير فذلك جائز لأن ذلك معروف (قال مالك) وإن كان العطاء له وقت معروف فاليوم إليه جائز (قال ابن القاسم) ولم نسال مالكا عن النيروز والمهرجان وفصح النصارى ولا صوم النصارى ولا الميلاد ولكن إذا كان وقتا معلوما فذلك جائز لا بأس به (قلت) أ رأيت أن اشتري رجل إلى الحصاد ما أجل الحصاد والحصاد مختلف أوله في شهر كذا وكذا وآخره بعد ذلك بشهر (قال) سألت مالكا عنها فقال ينظر إلى حصاد البلد الذي تبايعا فيه فينظر إلى عظم ذلك وكثرته ولا ينظر إلى أوله ولا إلى آخره فيكون حلوله عند ذلك (قلت) الحصاد في البلدان مختلف بعضها قبل بعض (قال) لم يرد مالك اختلاف البلدان وإنما أراد حصاد البلد الذي فيه تبايعا (قلت) فخرج الحاج عند ذلك أجل من الآجال إذا تبايعا إليه معروف (قال) أرى أنه أجل معروف وخروج الحاج عندى أبين من الحصاد (قال) ولقد سئل مالك وأنا عنده قاعد عن رجل اشتري سلعة إلى رفع جرن بئر دريوق فقال مالك وما بين بئر دريوق قال بئر يسمى بئر دريوق وعليها زرع وحصاد (قال مالك) لا بأس بذلك وهذا أجل معروف (قلت) فإن اشتري رجل إلى الحصاد فأخلف الحصاد في ذلك البلد عامه ذلك (قال) أرى ما أراد مالك من ذلك أنه إذا حل أجل الحصاد وعظمه وإن لم يكن لهم حصاد سنتهم تلك فقد بلغ الأجل محله (ابن وهب) وأخبرني ابن جريح أن عمرو بن شعيب أخبره عن عبد الله بن عمرو بن الداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا فقال عبد الله ليس عندنا ظهر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتابع ظهرا إلى خروج المصدق فاتباع عبد الله البعير بالبعيرين وبالأبرة إلى خروج المصدق بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

ابن وهب عن رجل من أهل العلم أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن سبيط وعبد الله بن أبي سلمة وابن شهاب وربيعة قالوا لا بأس بذلك (وأخبرني) ابن وهب عن ابن لهيعة عن ابن أبي جعفر عن نافع أن ابن عمر كانت يتباع البيع ويشترط على صاحبه أن يعطيه إذا خرجت غلته أو إلى عطائه (ابن وهب) عن مسلمة بن علي قال كن أمهات المؤمنين يشتري إلى عطائهن (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة عن ابن المسيب أنه كان يقول كل شيء مأمون لا يكاد أن يخلف فلا بأس أن يشتري ويبيع إليه مثل الرجل يتباع إلى العطاء أو إلى خروج الدرق وأشياء ذلك من الزمان (ابن وهب) عن سليمان بن بلال عن عمرو بن نافع عن ابن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله أنهم كانوا لا يرون بالبيع إلى العطاء بأسا

في بيع الحيتان في الآجام والزيت قبل أن يصر

قلت ما قول مالك فيمن باع حيتانا محظرا عليها في الآجام أيجوز ذلك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يبيع برك الحيتان فيبيع صيدها من الحيتان فكره ذلك وقال لا خير فيه وقال وكيف يتباع الحيتان في الماء (قال) ولا أرى لأهلها أن يتنموا أحدا الصيد منها (قلت) أ رأيت أن قلت لرجل أعصر زيتونك فقد أخذت منك زيتك كل رطل ب درهم ففعل أليزمني البيع في قول مالك (قال) إن كان ذلك لا يختلف وهو أمر معروف مثل القمح يشتري منه وهو في سبيله قد يس واستحصد كل قفيز ب درهم (قال) لا بأس بذلك (قال) وإن كان الزيت غنلقا إذا خرج من عصيره فلا خير في ذلك عندى إلا أن يشتريه من خارج جيداً أخذته بكذا وكذا أو يشتريه أنه بالخيار ولا يتعد ويكون عصرة قريبا الأيام البيرة العشرة وما أشبهها فلا أرى بذلك بأسا (قال) لاني سألت مالكا عن الرجل أن يبيع عند الحصاد إلى الزراع وقد استحصد قمحه فيشتري منه وهو يحصد على أن يدفع إليه منه يتقدمه وهو يتك في ذلك العشرة الأيام والخمسة عشر في حصاده

في البيع الى الحصاد والدراس

قلت في ما قول مالك فيمن باع الى الحصاد أو الى الجداد أو الى العصور أو الى العطاء أو الى النبروز أو الى المهرجان أو الى فصح النصارى أو الى صوم النصارى أو الى الميلاد (قال) قال مالك من باع الى الحصاد أو الى الجداد أو الى العصور فذلك جائز لأن ذلك معروف (قال مالك) وإن كان العطاء له وقت معروف فالبيع اليه جائز (قال ابن القاسم) ولم نسأل مالكا عن النبروز والمهرجان وفصح النصارى ولا صوم النصارى ولا الميلاد ولكن إذا كان وقتا معلوما فذلك جائز لا بأس به (قلت في) رأيت أن اشتري رجل إلى الحصاد ما أجل الحصاد والحصاد مختلف أوله في شهر كذا وكذا وآخره بعد ذلك بشهر (قال) سألت مالكا عنها فقال ينظر إلى حصاد البلد الذي تبايع فيه فينظر إلى عظم ذلك وكثرته ولا ينظر إلى أوله ولا إلى آخره فيكون حلوله عند ذلك (قلت في) الحصاد في البلدان مختلف بعضها قبل بعض (قال) لم يرد مالك اختلاف البلدان وإنما أراد حصاد البلد الذي فيه تبايع (قلت في) غفروا الحاج عند ذلك أجل من الآجال إذا تبايع اليه معروف (قال) أرى أنه أجل معروف وخروج الحاج عندي أي من الحصاد (قال) ولقد سئل مالك وأنا عنده قاعد عن رجل اشترى سلة إلى رفع جرن يثر دريق فقال مالك وما بين يثر دريق قال يثر يسمى يثر دريق وعليها زرع وحصاد (قال مالك) لا بأس بذلك وهذا أجل معروف (قلت في) فإن اشتري رجل إلى الحصاد فأخلف الحصاد في ذلك البلد عامه ذلك (قال) أرى ما أراد مالك من ذلك أنه إذا حل أجل الحصاد وعظمه وإن لم يكن لهم حصاد سنهم تلك فقد بلغ الأجل عمله (ابن وهب في) وأخبرني ابن جريح أن عمرو بن شعيب أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا فقال عبد الله ليس عندنا ظهر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتابع ظهرا إلى خروج المصدق فاتباع عبد الله البعير بالبعيرين وبالأبيرة إلى خروج المصدق بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

ابن وهب في عن رجال من أهل العلم أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن نسيط وعبد الله بن أبي سلمة وابن شهاب وربيعة قالوا لا بأس بذلك (وأخبرني) ابن وهب عن ابن طبيعة عن ابن أبي جعفر عن نافع أن ابن عمر كانت يتابع البيع ويشترط على صاحبه أن يعطيه إذا خرجت غلته أو إلى عطائه (ابن وهب في) عن مسعدة بن عتيق قال كنت أمهات المؤمنين يشتري إلى عطائهن (ابن وهب في) عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة عن ابن المسيب أنه كان يقول كل شيء مأمون لا يكذب أن يخلف فلا بأس أن يشتري ويبيع اليه مثل الرجل يتابع إلى العطاء أو إلى خروج الدوق وأشباه ذلك من الزمان (ابن وهب في) عن سليمان بن بلال عن عمرو بن نفع عن ابن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله أنهم كانوا لا يرون بالبيع إلى العطاء بأسا

في بيع الحيتان في الآجام والزيت قبل أن يعصر

قلت في ما قول مالك فيمن باع حيتانا محظرا عليها في الآجام أم يجوز ذلك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يبيع برك الحيتان فيبيع صيدها من الحيتان فكره ذلك وقال لا خير فيه وقال كيف تباع الحيتان في الماء (قال) ولا أرى لأهلها أن يمتنوا أحدا الصيد منها (قلت في) رأيت أن قلت لرجل أعصر زيتونك فقد أخذت منك زيتك كل رطل بدرهم ففعل أبلغني البيع في قول مالك (قال) إن كان ذلك لا يختلف وهو أمر معروف مثل القمح يشتري منه وهو في سنبله قد يس واستحص كل قبضة بدرهم (قال) لا بأس بذلك (قال) وإن كان الزيت مختلفا إذا خرج من عصيره فلا خير في ذلك عندي إلا أن يشترط أن يخرج جيدا أخذه بكذا وكذا أو يشترط أنه بالخيار ولا يتقصد ويكون عصرة قريبا الأيام البيرة العشرة وما أشبهها فلا أرى بذلك بأسا (قال) لاني سألت مالكا عن الرجل يبيع عند الحصاد إلى الزرع وقد استحصه فقه فيشتري منه وهو يحصده على أن يدفع إليه ثمنه يتقده وهو يمتك في ذلك العشرة الأيام والحصة عشرة في حصاده

ودراسه وتذريته (قال مالك) هذا أمر قريب فأرجو أن لا يكون به بأس (قال)
وان كان الزيت مأموماً في معرفة الناس في خروجه وعصره بأمر قريب يعرف حاله
كما يعرف حال القمح (قال) لا أرى بالتقدي فيه بأساً إذا كان عصره قريباً مثل
حصاد القمح وان كان يختلف لم أر التقدي يجوز فيه إلا أن يدهم إياه على أنه ان خرج
على ما يعرف أخذه أو على الخيار فلا بأس به لانه أمر قريب وليس فيه دين بدني
ولا سلمة مضعونة بعينها قال - يعنون - وقال أشهب يبيع الزيت على الكيل إذا
عرف وجه الزيت ونحوه لا يرى به بأساً وأما بالرطل فان كان القسط يعرف
فيه من رطل ولا يختلف فلا بأس به وان كان يختلف فلا خير فيه لانه لا يدري
ما اشترى لان الكيل فيه معروف والوزن فيه مجهول

في بيع الزيل والرجيع وجلود الميتة والمذرة

قلت في رأيت الزيل هل يميز مالكا بيه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً
ولا أرى بيه بأساً قلت فيل سمعت مالكا يقول في بيع رجيع بني آدم شيئاً
مثل الذي يباع بالبصرة (قال) سمعت مالكا يكرهه (وقال أشهب) في الزيل المشتري
أعذر فيه من البائع يقول في شراء وأما بيع الرجيع فلا خير فيه (وقال ابن القاسم)
وسئل مالك عن رجل مات في داره ميتة فاستاجر من يطرحها بجلدها فكره ذلك
وقال لم يكن يرى به بأساً أن يستاجر من يطرحها بالدنانير والدرهم ولكن انما كره هذا
لانه لم يكن يرى أن يباع جلود الميتة وان دفنت (قال) وسألت مالكا عن بيع
المذرة التي يربون بها الزرع (فقال) لا يعجنى ذلك وكرهه (قال) وانما المذرة التي
كره رجيع الناس قلت في فاقول مالك في زيل الدواب (قال) لم أسمع من
مالك فيه شيئاً الا أنه عند مالكا نجس وانما كره المذرة لانها نجس فكذلك الزيل
أيضاً ولا أرى أنا به بأساً قلت في غير النعم والابل وخشاء البقر (قال) لا بأس بهذا
هند مالك وقد رأيت مالكا يشتري له بمراليل ولقد سئل مالك عن عظام الميتة أرى
أن يوقد بها تحت القدر فكره ذلك وقال لا خير فيه قلت في فلتغير الطعام (فقال) انما

من عظام قتال لا يعجنى أن يسخن بها الماء للمعجن ولا للوضوء ولو طبخ
غيره ونحوه لم أر بذلك بأساً قلت في أرأيت مالكا هل كره الانتفاع بعظام
ميتة (قال) ملك لا أرى أن تشتري عظام الميتة ولا يباع ولا يئيب التيل ولا يغير بها
ولا يشط بأشواطها ولا يدهن بدهنها وقال مالك كيف يجعل الدهن في الميتة ويشط
بها ميتة وهي مبلولة وكره أن يطبخ بها

في شراء الصبرة على كل فوجدتها تنقص

قلت في رأيت لو أني اشتريت من رجل صبرة طعام على أنها مائة أردب دفعت
لبي الدرهم وقلت لربها كلها فكلها فوجدناها تنقص عن مائة أردب هل يلزم البيع
بها (قال) قال مالك اذا اشتراها على أن فيها مائة أردب فوجد فيها مائة أردب الا
شيئاً يدير أزمه البيع فيها أصاب في الصبرة من عدد الأرادب بحصة ذلك من الثمن
(قال) وان كان الذي نقص من الصبرة الشيء الكثير لم يلزمه البيع إلا أن يشاء لان
المشتري يقول ليس هذا حاجتي وانما أردت طعاماً كثيراً فهذا يعلم أنه اذا أصاب في
الصبرة شيئاً قليلاً لم يقصد قصدها وانما قصد قصه الصبرة الكبيرة حين سعى
مائه أردب فهو حين أصابها تنقص شيئاً قليلاً لزمه البيع وان أصابها تنقص شيئاً
كثيراً لم يلزمه قلت في فان اشتريت منه هذه الصبرة على أن فيها مائة أردب
أكان مالك يميز هذا ولا يرى هذا الشرط يفسد البيع (قال) نعم كان يميزه ولا يرى
هذا الشرط يفسد البيع قلت في لم (قال) قال مالك كانه اشتري من هذه الصبرة مائة
أردب فبر وان قال على أن فيها مائة أردب شبيه بهذا ولا يفسد البيع قلت في رأيت
ناشتري الصبرة على أن فيها مائة أردب فأقطاه غرائره بكل فيها وأمره أن يكيلها
في غرائره وبرفه في موضع من المواضع وغاب عنه المشتري فلما أنه قال قد كلتها
وضاعت وكانت تسعين أردباً أو كانت تمام المائة وكذب المشتري فقال لم تكل أو قال
قد كنت وكانت عشرة أرداب أو عشرين أردباً ذكر من ذلك شيئاً قليلاً (قال) أرى
في قول مالك أنه لا يلزم المبتاع ما قال البائع إلا أن تقوم اليقينة أنه قد كالم مائة أردب

ودراسه وتذريته (قال مالك) هذا أمر قريب فأرجو أن لا يكون به بأس (قال)
وان كان الزيت مأموماً في معرفة الناس في خروجه وعصره بأمر قريب يعرف حاله
كما يعرف حال القمح (قال) لا أرى بالنقد فيه بأساً إذا كان عصره قريباً مثل
حصاد القمح وان كان يختلف لم أر النقد يجوز فيه إلا أن يبيعه إياه على أنه ان خرج
على ما يعرف أخذه أو على الخيار فلا بأس به لانه أمر قريب وليس فيه دين بدين
ولا سلامة مضدونه بعينها (قال) - نحنون - وقال أشهب بيع الزيت على الكيل إذا
عرف وجه الزيت ونحوه لا أرى به بأساً وأما بالرجل فان كان القسط يعرف كم
فيه من رطل ولا يختلف فيلا بأس به وان كان يختلف فلا خير فيه لانه لا يدري
ما اشترى لان الكيل فيه معروف والوزن فيه مجهول

— في بيع الزيل والرجيع وجلود الميتة والمذرة —

قلت (أرأيت الزيل هل يحيز مالك يمه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً
ولا أرى يبعه بأساً قلت (قال) سمعت مالكا يقول في بيع رجيع بني آدم شيئاً
مثل الذي يباع بالبصرة (قال) سمعت مالكا يكرهه (وقال أشهب) في الزيل المشتري
أعذر فيه من البائع يقول في شراءه وأما بيع الرجيع فلا خير فيه (وقال ابن القاسم)
وسئل مالك عن رجل مات في داره ميتة فاستأجر من يطرحها بجلدها فكره ذلك
وقال لم يكن يرى به بأساً أن يستأجر من يطرحها بالدنانير والدرهم ولكن انما كره هذا
لانه لم يكن يرى أن يباع جلود الميتة وان دفت (قال) وسألت مالكا عن بيع
المذرة التي يربلون بها الزرع (فقال) لا يعجنى ذلك وكرهه (قال) وانما المذرة التي
كره رجيع الناس قلت (قال) فسا قول مالك في زيل الدواب (قال) لم أسمع من
مالك فيه شيئاً الا أنه عند مالك نجس وانما كره المذرة لانها نجس فكذلك الزيل
أيضاً ولا أرى أن به بأساً قلت (قال) فيبر النعم والابل وخناء البقر (قال) لا بأس بهذا
عند مالك وقد رأيت مالكا يشتري لهبر الابل ولقد سئل مالك عن عظام الميتة أرى
أن يوقد بها تحت القدر فكره ذلك وقال لا خير فيه قلت (قال) فلنير الطعام (فقال) انما

سأله عن طعام فقال لا يعجنى أن يسخن بها الماء للعجين ولا للوصو، ولو طبخ
بغيره ولا يوقد بها أو بذلك بأساً قلت (قال) أرأيت مالكا هل كره الانتفاع بطعام
ميتة (قال) لا أرى أن تشتري عظام الميتة ولا تساع ولا تأياب القيل ولا تغير بها
ولا يسلط بها شاة ولا يدهن بها دهنها وقال مالك كيف يجعل الدهن في الميتة ينشط
عليه الميتة وهي ملوثة وكره أن يطبخ بها

— في اشتراء الصبرة على كل فوجدها تنقص —

قلت (أرأيت لو أني اشتريت من رجل صبرة طعام على أنها مائة أردب فدفت
إليه الدرهم قلت لربها كلها فكلها فوجدها تنقص عن مائة أردب هل يلزم البيع
أم لا (قال) قال مالك اذا اشتراها على أن فيها مائة أردب فوجد فيها مائة أردب الا
شيئاً يدرأه البيع فيها أصاب في الصبرة من عدد الارادب بحصة ذلك من الثمن
(قال) وان كان الذي نقص من الصبرة الشيء الكثير لم يلزمه البيع إلا أن يشاء لان
المشتري يقول ليس هذا حاجتي وانما أردت طعاماً كثيراً فهذا يعلم أنه اذا أصاب في
الصبرة شيئاً قليلاً أنه لم يقصد قصدها وانما قصد قصده الصبرة الكبيرة حين سعى
مائه أردب فهو حين أصابها تنقص شيئاً قليلاً لزمه البيع وان أصابها تنقص شيئاً
كثيراً لم يلزمه قلت (قال) فان اشتريت منه هذه الصبرة على أن فيها مائة أردب
أكان مالك يحيز هذا ولا يرى هذا الشرط يفسد البيع (قال) نعم كان يحيزه ولا يرى
هذا الشرط يفسد البيع قلت (قال) لم (قال) قال مالك كانه اشترى من هذه الصبرة مائة
أردب فهو وان قال على أن فيها مائة أردب شيه بهذا ولا يفسد البيع قلت (أرأيت
ان اشترى الصبرة على أن فيها مائة أردب فأعطاه غرائره يكبل فيها أو أمره أن يكبلها
في غرائره ويرفعه في موضع من المواضع وغاب عنه المشتري فلما أتاه قال قد كلتها
وضاعت وكانت تسعين أردباً أو كانت تمام المائة وكذبه المشتري فقال لم تكن أو قال
قد كنت وكانت عشرة أرادب أو عشرين أردباً ذكر من ذلك شيئاً قليلاً (قال) أرى
في قول مالك أنه لا يلزم المتابع ما قال البائع إلا أن تقوم البيعة أنه قد كمال مائة أردب

ودراسه وتذريته (قال مالك) هذا أمر قريب فأرجو أن لا يكون به بأس (قال)
وان كان الزيت مأموماً في معرفة الناس في خروجه وعصره بأمر قريب يعرف حاله
كما يعرف حال التمحيص (قال) لا أرى بالنقد فيه بأساً إذا كان عصره قريباً مثل
حصاد التمحيص وان كان يختلف لم أر النقد يجوز فيه إلا أن يديه إياه على أنه ان خرج
على ما يعرف أخذه أو على الخيار فلا بأس به لانه أمر قريب وليس فيه دين يدين
ولا سلمة مفدونة بعينها (قال) - نحنون (قال) وأشهب بيع الزيت على الكيل إذا
عرف وجه الزيت ونحوه لا أرى به بأساً وأما بالرطل فإن كان القسط يعرف
فيه من رطل ولا يختلف فيلا بأس به وان كان يختلف فلا خير فيه لانه لا يدري
ما اشترى لان الكيل فيه معروف والوزن فيه مجهول

في بيع الزيل والرجيع وجلود الميتة والمذرة

قلت (قال) رأيت الزيل هل يميز مالك بيعه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً
ولا أرى بيعه بأساً (قلت) قبل سمعت مالكا يقول في بيع رجيع بني آدم شيئاً
مثل الذي يباع بالبصرة (قال) سمعت مالكا يكرهه (وقال أشهب) في الزيل المشتري
أعذر فيه من البائع يقول في شراء وأما بيع الرجيع فلا خير فيه (وقال ابن القاسم)
وسئل مالك عن رجل مات في داره ميتة فاستأجر من يطرحها بجملها فكره ذلك
وقال لم يكن يرى به بأساً أن يستأجر من يطرحها بالدنانير والدرهم ولكن انما كره هذا
لانه لم يكن يرى أن يباع جملها ميتة وان دبفت (قال) وسألت مالكا عن بيع
المذرة التي يربلون بها الزرع (فقال) لا يعجني ذلك وكرهه (قال) وانما المذرة التي
كره رجيع الناس (قلت) فما قول مالك في زيل الدواب (قال) لم أسمع من
مالك فيه شيئاً إلا أنه عند مالك نجس وانما كره المذرة لانها نجس فكذلك الزيل
أيضاً ولا أرى أنه بأساً (قلت) فبعر التمر والابل وخناء البقر (قال) لا بأس بهذا
هند مالكا وقد رأيت مالكا يشتري له بعر الابل ولقد سئل مالك عن عظام الميتة أرى
أن يوقد بها تحت القدر فكره ذلك وقال لا خير فيه (قلت) فلغير الطعام (فقال) انما

منه عن الطعام فقال لا يعجني أن يسخن بها الماء للمعجن ولا لالوشوء ولو طبخ
خبر والخواب لم أر ذلك بأساً (قلت) رأيت مالكا هل كره الانقاع بعظام
ميتة (قال) ملك لا أرى أن تشتري عظام الميتة ولا تساخ ولا أنياب الفيل ولا تغير بها
ولا ينشط بأه شاطها ولا يدهن بداهنها وقال مالك كيف يجعل الدهن في الميتة وينشط
بها ينضج الميتة وهي مبلولة وكره أن يطبخ بها

في شراء الصبرة على كل فوجد هاتين

قلت (قال) رأيت لو أني اشتريت من رجل صبرة طعام على أنها مائة أردب فدفت
أيه الدرهم وقلت لربها فكلمها فوجدناها تنقص عن مائة أردب هل يلزم البيع
أو لا (قال) قال مالك إذا اشتراها على أن فيها مائة أردب فوجد فيها مائة أردب إلا
شيئاً يسيراً لزمه البيع فبا أصاب في الصبرة من عدد الارداب بحصة ذلك من الثمن
(قال) وان كان الذي نقص من الصبرة الشيء الكثير لم يلزمه البيع إلا أن يشاء لان
المشتري يقول ليس هذا حاجتي وانما أردت طعاماً كثيراً فهذا يعلم أنه إذا أصاب في
الصبرة شيئاً قليلاً لم يقصد قصدها وانما قصد قصد الصبرة الكبيرة حين سمي
مائة أردب فهو حين أصابها تنقص شيئاً قليلاً لزمه البيع وان أصابها تنقص شيئاً
كثيراً لم يلزمه (قلت) فان اشتريت منه هذه الصبرة على أن فيها مائة أردب
أكان مالك يميز هذا ولا يرى هذا الشرط يفسد البيع (قال) نعم كان يميزه ولا يرى
هذا الشرط يفسد البيع (قلت) لم (قال) قال مالك كانه اشترى من هذه الصبرة مائة
أردب فهو وان قال على أن فيها مائة أردب شبيه بهذا ولا يفسد البيع (قلت) رأيت
أن تشتري الصبرة على أن فيها مائة أردب فأعطاه غرائره يكيل فيها وأمره أن يكيلها
في غرائره ويرفقه في موضع من المواضع وغاب عنه المشتري فلما أتاه قال قد كلتها
ومضت وكانت تسعين أردباً أو كانت تمام المائة وكذب المشتري فقال لم تكن أو قال
قد كنت وكانت عشرة أرداب أو عشرين أردباً ذكر من ذلك شيئاً قليلاً (قال) أرى
في قول مالك أنه لا يلزم المتابع ما قال البائع إلا أن تقوم الميتة أنه قد كمال مائة أردب

أو كالحا فوجد فيها أقل من المائة بشئ يسير فهذا يلزم المشتري فقلت لا يلزم
المشتري إذا قامت بينة أنه قد كلفها فوجد فيها الاشياء يسيرا لم يلزم المشتري ذلك
اليسير (قال) لانه لا يلزمه ذلك البيع الآن يشاء اذا لم يكن في الصبرة من الطعام الا
شئ يسير فقلت فهل يشتل يتنازع هل قبل ذلك الشئ اليسير فان قال قد قبلته
الزمتة بحصته من الثمن (قال) هو يدفع عن نفسه الضمان ولا اراه يرضى أن يقبله الا ان
بعد ما تلت فقلت فان كلفها والمشتري حاضر فأصاب فيها شيئا يسيرا أيكون الخيار
للمشتري في أن يأخذ ما وجد فيها بحصته من الثمن وان شاء ترك في قول مالك (قال)
نعم فقلت ولا خيار في ذلك للبائع قال نعم فقلت وإذا كان في الصبرة أكثر
من المائة الا ردب الاشياء يسيرا ألزمهما جميعا ولم يكن لواحد منهما في ذلك خيار في
قول مالك (قال) نعم

سحح في الرجلين يجمعان سلعين لها فيديهما صفقة واحدة

فقلت أرأيت ان جمع رجلان ثوبين لهما فباعهما صفقة واحدة من رجل أيجوز هذا
البيع في قول مالك (قال) لا أحفظه من قول مالك الساعة ولا يعجبني هذا البيع
لاني أراهما جميعا لا يعلم كل واحد منهما بما باع به سلمته فكل واحد منهما باع سلمته
بما لا يعلم ماهو والمبتاع أيضا لا يدري لمن يبيع كل واحد منهما لو استحققت واحدة
منهما الا بعد التقيمة فقلت وكذلك لو استاجرت دارا سنة أسكنها وعبد فلان
يخدمني سنة صفقة واحدة بمائة درهم (قال) هذا مثل ما قبله من مسائلك وهو كما
وصفت لك فقلت أرأيت ان باعوا هذه الاشياء التي سألتك عنها صفقة واحدة
على أن بعضهم حملاء عن بعض أيجوز أم لا (قال) لا أراه جائزا وان تحمل بعضهم
عن بعض لاني أرى المشتري كأنه انما اشترى سلمة هذا على أن يعمل بهذا وعلى
أن يشتري سلمة هذا على أن يعمل بهذا يحمل مليؤهم بمعدتهم فكأنه انما اشترى
من اللئى سلمته على أن يعمل له بما اشترى من هذا المدم فلا يصلح وكذلك قال
لي مالك في الذي يشتري من الرجل سلمة على أن يعمل له بمال على رجل آخر

قال مالك (قال) هذا لا يصلح فقلت قال سحنون وقد كان أجاز أن يجمع الرجلان
سنتين فيديهما جميعا وقال أشهب هو جائز اذا جمع السلتين وباعهما بمائة
دينار ان ذلك جائز وهو قول سحنون انه جائز

سحح في البيع على الحمل بعينه والبيع على الرهن بعينه وبغير عينه
وما يخاف فيه اخلاية

فقلت أرأيت ان بعته يما أو أفرضته فرضا على أن يعطيني فلانا حملا بعينه
أيجوز ذلك (قال) أرى ذلك جائزا ان رضى فلان فان أبي فلان فلا بيع بينهما ولا
فرض الا أن يشاء البائع ان يحضى البيع فحبل غيره ان طاع بذلك أو بغير حمل
فيجوز ذلك (قال) وهذا اذا كان الحمل الذي اشترط في البيع قرب النسبة أو
بحضرتها ولم يتباعد ذلك فقلت كيف النكاح في هذا (قال) لا أعرف النكاح
في هذا ولا أرى النكاح في هذا عندي جائزا لان النكاح لا خيار فيه والبيع فيه
الخيار فقلت تحفظه عن مالك (قال) لا واكن مالكا قال في الرجل يتزوج
المرأة على أنه ان لم يأت بالهر الى أجل يسميه فلا نكاح بينهما (قال مالك) ليس هذا
بنكاح ولا نكاح بينهما فقلت لمالك فالرجل يبيع السلمة على أنه ان لم يأت بالثمن
الى أجل كذا وكذا فلا بيع بينهما (قال) شرطها باطل والبيع لها لازم فهذا مما
يدل على الضرر في مسئلتك فقلت كيف هذا في الخلع (قال) ان لم يرض فلان
بالكفالة فهي زوجته فقلت والدم الممد كذلك يكون على حقه في الفصص ان
لم يرض فلان بالكفالة (قال) نعم كذلك قال مالك في الدم الممد على أن يعطيه مالا
فان أعطاه مالا والا ضرب عقبه فقلت أرأيت لو بدت سلمة على أن يعطيني حملا
رجلا سواه له والرجل غائب (قال) ان كانت غيبته قرية فالبيع جائز ان رضى فلان
أن يعمل بالثمن (قال) وان كانت غيبته بعيدة فلا خير في ذلك فقلت فان أبي
فلان أن يعمل بالثمن (قال) فالبايع بالخيار ان شاء أمضى البيع ولا حميل له بحقه
وان شاء أبطل البيع وأخذ سلمته فقلت أرأيت ان بعت عبدا لي من رجل على

أو كلها فوجد فيها أقل من المائة بشئ يسير فبذل يلزم المشتري ﴿قلت﴾ ولم يلزم
المشتري إذا قامت بينة أنه قد كلها فليجده فيها الاشياء يسيراً لم يلزم المشتري ذلك
اليسير (قال) لأنه لا يلزمه ذلك البيع الآن يشاء إذا لم يكن في الصبرة من الظلم إلا
شئ يسير ﴿قلت﴾ فهل يستحق المتبايع هل قبل ذلك الشئ اليسير فإن قال قد قبله
أزمته محضته من الثمن (قال) هو يدفع عن نفسه الضمان ولا أراه يرضى أن يقبله إلا أن
بعدماتك ﴿قلت﴾ فإن كلها والمشتري حاضر فأصاب فيها شيئاً يسيراً أليكون الخيار
للمشتري في أن يأخذ ما وجد فيها بحضته من الثمن وإن شاء ترك في قول مالك (قال)
نعم ﴿قلت﴾ ولا خيار في ذلك للبايع قال نعم ﴿قلت﴾ وإذا كان في الصبرة أكثر
من المائة الأرب لا شيئاً يسيراً أزمهما جميعاً ولم يكن لواحد منهما في ذلك خيار في
قول مالك (قال) نعم

في الرجلين يجمعان سلعين لهما فيبيعهما صفقة واحدة

﴿قلت﴾ أرايت أن جمع رجلان توبين لهما فيباعهما صفقة واحدة من رجل يجوز هذا
البيع في قول مالك (قال) لا أحفظه من قول مالك الباعة ولا يعجني هذا البيع
لأنني أراهما جميعاً لا يعلم كل واحد منهما بما باع به سلمته فكل واحد منهما باع سلمته
بما لا يعلم ماهو والمتبايع أيضاً لا يدري لمن يبيع كل واحد منهما لو استحققت واحدة
منهما إلا ببد القيمة ﴿قلت﴾ وكذلك لو استاجرت داراً سنة أسكنها وعبد فلان
يخدمني سنة صفقة واحدة بمائة درهم (قال) هذا مثل ما قبله من مسائلك وهو كما
وصفت لك ﴿قلت﴾ أرايت أن باعوا هذه الأشياء التي سألتك عنها صفقة واحدة
على أن بعضهم حملاً عن بعض يجوز أم لا (قال) لا أراه جائزاً وإن تحمل بعضهم
عن بعض لأنني أرى المشتري كأنه إنما اشترى سلمة هذا على أن يتحمل بهذا وعلى
أن يشتري سلمة هذا على أن يتحمل بهذا يتحمل مليوهم بمقدمه فكأنه إنما اشترى
من الملىء سلمته على أن يتحمل له بما اشترى من هذا المدمم فلا يصلح وكذلك قال
لي مالك في الذي يشتري من الرجل سلمة على أن يتحمل له بمال على رجل آخر

وقال مالك (قال) هذا لا يصلح ﴿قال سحنون﴾ وقد كان أجاز أن يجمع الرجلان
السلعتين فيبيعهما جميعاً ﴿وقال أشهب﴾ هو جائز إذا جمع السلعتين وباعهما بمائة
دينار إن ذلك جائز وهو قول سحنون أنه جائز

في البيع على الحبل بيمينه والبيع على الرهن بيمينه وبغير يمينه
﴿وما يخاف فيه الخلابة﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن بعت يما أو أفرضته قرضاً على أن يعطيني فلاناً حملاً بيمينه
أن يجوز ذلك (قال) أرى ذلك جائزاً أن رضى فلان أن أبي فلان فلا بيع بينهما ولا
فرض إلا أن يشاء البائع أن يفتى البيع فحبل غيره إن طاع بذلك أو بغير حبل
فجوز ذلك (قال) وهذا إذا كان الحبل الذي اشترط في البيع قرب التينة أو
بغيرهما ولم يتأخذ ذلك ﴿قلت﴾ كيف التكاح في هذا (قال) لا أعرف التكاح
في هذا ولا أرى التكاح في هذا عندي جائزاً لأن التكاح لا خيار فيه والبيع فيه
خيار ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ولكن مالك قال في الرجل يتزوج
المرأة على أنه إن لم يأت بالمهر إلى أجل يسميه فلا نكاح بينهما (قال مالك) ليس هذا
بنكاح ولا نكاح بينهما ﴿قلت﴾ لمالك فالرجل يبيع السلمة على أنه إن لم يأت بالثمن
إلى أجل كذا وكذا فلا بيع بينهما (قال) شرطها باطل والبيع لها لازم فهذا مما
يدل على الضرر في مسئلتك ﴿قلت﴾ كيف هذا في الخلع (قال) إن لم يرض فلان
بالكفالة فهي زوجته ﴿قلت﴾ والدم الممد كذلك يكمن على حقه في الفصص إن
لم يرض فلان بالكفالة (قال) نعم كذلك قال مالك في الدم الممد على أن يعطيه مالا
فإن أعطاه مالا والا ضرب عنقه ﴿قلت﴾ أرايت لو بدت سلمة على أن يعطيني حملاً
رجلاً سواه له والرجل غائب (قال) إن كانت غيبته قريبة فالبيع جائز إن رضى فلان
أن يتحمل بالثمن (قال) وإن كانت غيبته بعيدة فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ فإن أبي
فلان أن يتحمل بالثمن (قال) فالبايع بالخيار أن شاء أمضى البيع ولا حيل له بحقه
وإن شاء أبطل البيع وأخذ سلمته ﴿قلت﴾ أرايت أن بعت عبداً لي من رجل على

أن يرهنني من حق عبداً له غائباً عنا (قال) البيع جائز وانما هو بمنزلة ما لو اشترى سلمة غائبة بسلمة حاضرة وتوقف الحاضرة فان وجدت الغائبة بحال ما كانت تعرف جاز البيع بينهما وكذلك الرهن قلت في فان قال المشتري حين تلف المبد الذي ساء رهنا أنا أعطيك مكان المبد رهنا وثيقة من حقك ولا تنقض البيع أي يكون له ذلك (قال ابن القاسم) لا ينظر الى قول المشتري هاهنا وانما ذلك الى البائع ان شاء قبل وان شاء نقض البيع لانه لو أن رجلاً باع رجلاً باع رجلاً سلمته على أن يرهنه عبداً بدينه ففعل ذلك فلما رهنه اياه قال صاحب المبد أنا أحتاج الى عيدي وأخاف عليه القوت وهذه دار أردنك اياها ثقة من حقك والدار خير من المبد لم يكن ذلك له الا أن يرضى المبرهن كذلك قال لي مالك فكذلك مستهلك انما باع على رهن بعينه فليس له أن يصرفه الى غيره قلت في أرايت لو اشترت سلمة من رجل على أن أرهنه عبداً لي ففعلت فدفعتم اليه المبد الرهن وأخذت السلمة فمات المبد عنده أبطل هذا البيع أم لا (قال) لا يبطل البيع ويكون جائزاً ولا يكون له أن يرجع عليك برهن آخر ويكون حقه عليك الى أجله ان كان لذلك أجل أو حالاً اذا لم تكونوا سميتم أجلاً قلت في فالذي اشترى على أن يرهنه عبده فهلك المبد قبل أن يصل اليه لم يبطل البيع بينهما ان أراد ذلك البائع ولم يجعل البيع جائزاً بمنزلة الذي قبض الرهن فمات عنده (قال) لان هذا انما باعه على أن يوصل اليه الرهن فهو لما لم يصل اليه لم يكن رهناً فهو بخير (قال) ومما بين ذلك أنه لو فلس الرجل المشتري صاحب المبد الذي ساء رهنا والمبد غائب لم يقبضه المبرهن لم يكن البائع الذي اشترطه رهناً أحق به وكان أسوة الترماء لانه رهن غير مقبوض وانما باعه على أن يوصله اليه ولانه لم يقع في الرهن ولا في البيع موضع خطر فذلك أحازه ولا يشبه المسئلة الاخرى لان الرهن في مستهلك الاخرى قد وصل الى صاحبه وتم البيع ثم هلك الرهن بمد تمام البيع فبهذا فرق ما بينهما قلت في أرايت ان اشترت سلمة الى أجل على أن أعطيه بالثمن رهناً ولم أسم له الرهن يجوز هذا البيع أم لا (قال)

هذا البيع جائز وعليه أن يعطيه ثمنه من حقه رهناً لانه من اشترى على أن يعطى رهناً فلما رهن في ذلك الثمن لم يشترط ان يبيع الرهن في ذلك الثمن بل يبيع ما يشترطه من ذلك الثمن قلت في أرايت لو أني بعت من رجل سلمة على أن يرهنني عبده فلاناً قالاً بدينه أي أن يدفع الي المبد (قال) يجب على أن يدفع اليك المبد قلت في ولا تراه من رهن الذي لم يقبض (قال) لا ويجب على أن يدفع اليك المبد قلت في وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي قلت في وكذلك هذا في الكفالة اذا تكفلت به على أن يعطيني عبده رهناً قال نعم قلت في فان أبي أن يعطيني عبده رهناً جبرته عليه قال نعم قلت في وكذلك ان كان شرط عليه أن يعطيه حميلاً بحقه ولم يسمه فاليبيع جاز ويجوز على أن يعطيه حميلاً ثقة قال نعم قلت في ولا عذر له ولا يفسخ (قال) نعم وهذا مثل الرهن في ابن وهب في عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا بأس بالبيع بالنسيئة وبرهن مع ذلك وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طرده من بيت له فأتى يهودياً فرهنه درعه وقال حتى يأتياني شيء في ابن وهب في وأخبرني حفص بن عيسى عن زيد بن أسلم أن رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتناشاه فأغاض فقال له رجل من القوم ألا أراك تقول لرسول الله ما تقول قال دعه فانه صائب حق ثم قال للرجل اطلق الى فلان فليتنا طعاماً لي أن يأتياني شيء فأتى اليهودي فقال لا أبيع الا بالرهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب اليه بدرجى أما والله اني لأؤمن في السماء وأمين في الارض

— للزينة والحلاية —

قلت في أرايت ان اشترت ثياباً فرقها أكثر من ثرائي ثم بعتها من الناس برفقها وبما أقل قالت على بذلك يجوز هذا البيع أم لا (قال) سألت مالكا عن هذا غير مرة وسعته سأل عنه غير مرة فكرهه كراهية شديدة وخاف في ذلك للزينة الى الحلاية والى ما لا يجوز

ما جاء فيمن باع سلمة فان لم يأت بالنقد فلا بيع بينهما

قلت * أرأيت ان اشتريت عبدا على أني ان لم أقدمه الى ثلاثة أيام فلا بيع بيننا (قال) مالك لا يعجبي أن يعقد البيع على هذا * قلت * لم كرهه مالك (قال) لموضع الفرر * طرة في ذلك كانه زاده في الثمن على أن تقدمه الى ذلك الاجل فمن له والا فلا شيء له وهذا من الفرر ونخاطرة * قلت * ويكون هذا من البيع الفاسد ويكون سبيله سبيل البيع الفاسد في القوت وغير القوت (قال) مالك لا يكون سبيله سبيل البيع الفاسد ولكن يطل الشرط ويجوز البيع فيما بينهما ويفرم الثمن الذي اشترى به (قال) فقلت لمالك فلو كان عبدا أو دابة فلم يقبضها المبتاع حتى هلك في يد البائع قبل أن يأتي الاجل الذي شرط (قال) أراها من البالغ ولا يشبه هذا الذي اشترى على وجه النقد على أن يذهب يأتيه بالثمن ويحس البائع السلمة حتى يأتيه المبتاع بالثمن. هلاك هذه السلمة اذا كان انما حبسها البائع على أن يأتيه المبتاع بالثمن أراها من المبتاع وهذه السلمة الأخرى التي اشتراها الى أجل فان لم يأت بالثمن فلا بيع بينهما قال مالك أراها من البائع (قال) فقلت لمالك أنجز هذا البيع (قال) أكرهه ولكن ان نزل رأيت المصيبة من البائع حتى يقبضها المبتاع وأرى الشرط باطلا والبيع لازما اذا وقع البيع * قلت * فأصل قول مالك في هذه المسئلة أن البيع اذا وقع بينهما على هذا ان لم يتقدم الى أجل كذا وكذا فلا بيع بينهما اذا وقع البيع بطل الشرط وجاز البيع والمصيبة من البائع قبل أن يقبضها المبتاع (قال) ثم * قلت * وفرق مالك بين هذا وبين البيع الصحيح (قال) نعم * قلت * وجعل البيع الصحيح المصيبة بعد عقدة البيع من المشتري (قال) نعم * قلت * ما قول مالك فيمن باع سلمة من رجل على أنه ان لم يتقدمه الى يوم أو يومين أو الى عشرة أيام فلا بيع بينهما (قال) قال مالك أكره هذا البيع أن يتقدمه على هذا الشرط فان عقدا البيع على هذا الشرط بطل الشرط وجاز البيع بينهما

مريض يبيع من بعض ورثته في مرفه

قلت * أرأيت ان بعث عبدا لي في مرضي من ابني ولم أحياه أن يجوز أم لا (قال) نعم * قلت * لا يمكن فيه محاباة * قلت * وهذا قول مالك (قال) هذا رأي * قلت * ومن بعث في المريض يوصي بأن يقتل عنه غلام لابنه فيقول الآخر لا أبيع بما يوصي من الثمن أنري أن يزداد عليه كما يزداد في الاجنبى الى ثلث ثمنه (قال) لا وليس هو كلاجني فقد أجاز مالك أن يشتري منه بالثمن بعد الموت في المرض جائز والاشتراء والبيع في ذلك سواء

في بيع الاب على ابنته البكر

قلت * أرأيت الجارية اذا حاض أن يجوز صنع أبيها في مالها بيه وشراؤه (قال) نعم هو جائز عند مالك لأن مالها كال مالها حوز أبيها لها حوز ولا يجوز لها قضاء في مالها حتى تدخل بيت زوجها وتعرف من حالها

في اشتراء الامه لها الولد الصغير حر رضعه

واشتراط رضاعته أو على أنها حامل

قلت * وقال مالك من باع أمة لها ولد حر واشترط أن عليهم رضاعه سنة ونفقت سنة فذلك جائز اذا كان ان مات الصبي أوصوا له آخر * قلت * أرأيت ان اشتريت شاة عن أنها حامل أن يجوز هذا البيع في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا خير في هذا البيع (قال) لانه كانه أخذ لحينها ثمتا حين باعها منه واشترط أنها حامل والله أعلم * ثم كتاب والبيع الفاسدة من المدونة الكبرى وبه يتم الجزء التاسع

وبله كتاب بيع الخيار وهو أول الجزء العاشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب بيع الخيار

بيع الخيار

قلت لعبد الرحمن بن القاسم صف لي بيع الخيار في قول مالك (قل) قال مالك
بيع الخيار أن يقول الرجل أبيع منك هذا الثوب أو هذه الدار أو هذه الجارية أو هذه
الدابة وأنا عليك فيها بالخيار هذا اليوم أو هذه الجمعة أو هذا البخر (قل) قال مالك أما
الثوب فلا بأس به أن يكون فيه اليوم واليومين وما أشبه ذلك وما كان أكثر من
ذلك فلا خير فيه والجارية يكون الخيار فيها أبعد من ذلك قليلا الحصة الأيام والجمعة
وما أشبه ذلك فلا بأس فيها بالخيار إلى ذلك ينظر إلى خبرها وهيئتها وعملها والدابة تركب
اليوم وما أشبهه (قل) فقلت لمالك وإن اشتراط أن يسير عليها البريد أو نحو ذلك
ينظر إلى سيرها (قل) لا بأس بذلك ما لم يقاعد والدار أكثر من ذلك قليلا الشهر
وما أشبهه. والأشياء وجود من هذه الوجوه تشتري إليها يعرفها الناس بوجه ما تختبر
فيه ويستشار فيها فإن كان مما يشتري الناس حاجتهم في الاختيار بحال ما وصفت لك
فلا بأس بالخيار في ذلك وما أبعد من أجل الخيار فلا خير فيه لانه غرر لا يدرى
ما تنصير إليه السلفة إلى ذلك الاجل ولا يدرى صاحبها كيف ترجع إليه (قال) وقال
مالك والنقد في ذلك فيما أبعد من الاجل وما قرب لا يحل بشرط وإن كانت داراً
فلا بأس بالنقد فيها بينهما إذا كان بيع الخيار على غير النقد ان كان الخيار للبائع أو

للمشتري (قل) لا شبه ولا ترى بأساً أن يشترط استخدام العبد وركوب الدابة
وليس الثوب (قال) أما أن يشترط لبس الثوب فانت ذلك لا يصلح وأما
ركوب الدابة واستخدام العبد فإن ذلك لا بأس به ما لم يكن ركوبه الدابة سفراً
يخاف عليها في مثله تغير شيء من حالها فأما البريد والبريدان فلا بأس به وما أشبههما
وفرق ما بين العبد والثوب والدابة أنه يختبر الثوب باللبس ويختبر العبد بالاستخدام
فيرى بذلك عمله ونفاذه ونشاطه من ضغفه وبلاذته وكله فذلك اختلاف. وإنما
كرهت بيع الخيار إلى الاجل البعيد لما فيه من الغرر والمقامرة أنه يبلغ له من الثمن
ما لم يكن ليبلغه لولا الخيار الذي فيه على أن يكون ضماناً لتلك إلى الاجل الذي ضربا
فيه فزاده زيادة نقصان السلفة إلى ذلك الاجل أن سلمت إليه أخذ السلفة بأقل
من الثمن الذي يشتري به إلى ذلك الاجل بغير ضمان أو بأكثر لما اشترط عليه من
ضمانها إليه وهو في ذلك يتنفع بها إلى ذلك الاجل بغير اختيار وقد يختبر فيأدون ذلك
من الاجل (قال) سحنون وقد كره مالك أن يشتري السلفة بعينها إلى أجل بعيد
بغير اشتراط نقد (قال) قال مالك لما فيه من الخطر والقيام أنه زاده في ثمنها على أن
يضمنها إلى الاجل وضمانها خطر وقار (قلت) لابن القاسم والخيار ان اشتراطه
البائع فهو جائز مثل ما لو اشتراطه المبتاع في قول مالك قال نعم (قلت) لابن القاسم
أرايت لو أن رجلاً اشترى بطيخاً أو قثاً أو فاكهة رطبة نقاحاً أو خوفاً أو رماناً
على أنه بالخيار في ذلك يوماً أو يومين أي يكون له الخيار الذي شرط له في ذلك (قال)
لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن ينظر في هذا إلى ما يصنع الناس فإن كانوا
يستشيرون في ذلك ويرون هذه الأشياء غيرهم ويحتاجون فيه إلى رأى غيرهم رأيت
لهم من الخيار قدر حاجة الناس إلى ذلك على ما وصفت لك من الخيار في غيرها من
الأشياء مما لا يقع فيه تغيير ولا فساد وتفسير ذلك أن لا يفتى المشتري على شيء
من ذلك لانه لا يعرف دينه إذا غبت عليه (قال) أشبه (ومن الكراهية فيه إذا
غبت عليه أنه يصير مرة بما ان اختار اجازته ومرة يصير سلفاً ان رده ولم يحتر

اجازة البيع لانه مما لا يعرف بعينه فبدر مثله وقد كان انتفع به وكذلك كل ما لا يعرف بعينه من القطن والكتان والحناء والمصفر والقمح والزيت والسمل والسمن لانه انما باعه هذا وما اشبهه على انه عليه الثمن الذي باعه به ان شاء وان شاء كان عنده سلفا فيصير سلفا جر منفعة وليس هذا مثل المروض ولا الحيوان الا ترى أنك لو بعت من رجل عشرين أو ثوبين ثمن الى أجل فلما حل الاجل أخذت منه بذلك أحد عديك أو أحد ثوبيك وثنى الآخر لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه بيع وسلفت لانه رد اليك أحد عديك بعينه أو أحد ثوبيك ولم يكن سلفا انتفع به ورد مثله ولو أنه اشترط عليه في ابتاعه منك الثوبين أو العبدين يوم ابتاعهما منك أنه يرد عليك أحدهما على حاله التي يكون عليها يوم الرد من اخلاق التوب ونقص العبد بنصف الثمن ويعطيك نصف الثمن لم يكن بذلك بأس لانك انما بعت أحدهما وأخرت الآخر الى ذلك من الاجل وذلك لا بأس به لان كل ما يعرف بعينه وينفع به منه بغير اتلافه تجوز اجارته وانك لو بعت من رجل فاكهة ثمن الى أجل ثم أردت أن تأخذ قبل محل الاجل أو بعهده بعض الثمن وبعض ما بعته مما وصفت لك لم يصلح ذلك لانه بيع وسلف وانك لا تعرف ما يرد اليك بعينه أنه لك وانه لو اشترط عليك في ابتاعه ذلك منك أنه اذا حل الاجل أعطاك نصف الثمن ورد عليك نصف ما اشتري منك لم يصلح ذلك وكان يما وسلفا لانه مما لا تجوز فيه الاجارة ولا تجوز اجارة الاطعمة ولا الادم ولا كل ما لا ينتفع به الا باتلافه اما بأكله واما بملقه واما بشره وكل ما لا يسرف بعينه فذلك فيه لا يصلح وان كانت فيه منفعة لغيره أكله وشره لانه يعود يما وسلفا أعطاك ثمن ما بعته ورد عليك مكان ما أسلفته غيره فهذا وجه هذا وكل ما أشبهه قلت لابن القاسم أرايت ان اشتريت سلعة على أني فيها بالخيار أو على أن البائع فيها بالخيار ثلاثا أليس من مات منها فورثته مكانه في الخيار يقومون مقامه ويكون لهم ما كان للميت في قول مالك (قال) قال مالك لورثته من الخيار ما كان للميت قلت أرايت ان جن جنونا مطبقا وله الخيار في

هذا البيع أقومون مقامه في هذا الخيار أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن ينظر السلطان في ذلك فان كان خيرا له أمضاه والا رده الا أن يكون فيه ورثة من يرضى السلطان في ذلك فيستخلف منهم من ينظر له أو يستخلف من غير الورثة من ينظر له لان مالكاً قال في المفقود لا يحرك ماله حتى يأتي عليه من الزمان ما يعلم أنه لا يبعث الى ذلك الاجل وانما بورث يوم تنفخ فيه حياته عند الناس ولا يرثه أحد ممن كان يرثه يوم فقده اذا لم يكن وارثه اليوم حيحين انقطعت حياته ولا بعد أربع سنين الا أن يعلم أنه قد هلك في شيء من ذلك في الاربع سنين أو بعدها فيرثه من ورثته من كان حيا ذلك اليوم ممن يرثه ويتفق على أهله في الاربع سنين من ماله قدر ما يرى السلطان فصار السلطان هاهنا ناظرا للمفقود في ماله فكذلك الذي يمن السلطان ينظر في ماله ويتفق منه على عياله بقدر حاجتهم الى النفقة فكذلك هذا اذا جن وله الخيار فالسلطان يقوم مقامه في خياره الذي كان له فان رأى خيرا أخذته وان رأى غير ذلك تركه الا أن مالكا قال لي في المجنون يتلوم له السلطان ويتفق على امرأته في هذا يتلوم فان برئ والافرق بينهما قال وبلغني عن مالك من أتق به أنه قال يضرب السلطان للمجنون أجل سنة ولم أسمع منه والذي سمعت أنا من مالك أن السلطان يتلوم له (قال) وقال مالك والمجنون أيضا البين جذامه يفرق بينه وبين امرأته قال مالك وهو الشأن (قال مالك) وقد استعدت فيه امرأة فقضى به بيلدا قال وبلغني عن مالك في الابصر أنه لا يفرق بينه وبين امرأته وقد ذكره علي بن زياد وابن وهب عن مالك في الابصر مثل ما بلغ ابن القاسم قلت أرايت الخيار أبورث في قول مالك قال نعم قلت أرايت الخيار لم جعل مالك ورثته يقومون مقامه وجعل الخيار بورث وانما الخيار مشبهة كانت للميت ان شاء أمضى البيع وان شاء رده فاذا مات قال مالك فورثته مكانه فورثهم مشبهة كانت للميت (قال) لانه حق كان للميت فورثته بمنزله في ذلك قال ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيحلفه بالطلاق

ليقتضيه حقه الى أجل مسمى الا أن يشاء صاحب الحق أن يؤخره فيموت صاحب الحق قبل أن يحل الاجل للورثة أن يؤخروه كما كان لصاحبهم أن يؤخره (قال) نعم ثم ابتدأني مالك فقال أرى الوصي إذا كان الورثة في حجره صغاراً أن يكون ذلك للوصي وإن كانوا كباراً يتكفون أمورهم أو يكون على الميت دين قد اغترق ماله ~~فليس~~ للوصي أن يؤخرها ههنا مع الورثة الكبار ولا مع أهل الدين الذي قد اغترق مال الميت لأن المال هاهنا للميت ولا يجوز أن يؤخر الوصي إلا برضا أهل الدين أو الكبار بذلك **قلت** **﴿** فإن قال أهل الدين نحن نؤخره والدين يفترق مال الميت والدين الذي على الغريم أنرى الغريم في فسحة من يمينه إذا أخره أصحاب الدين **(قال)** نعم لأن مالاً قال ليس للوصي إذا كان الدين الذي على الميت يفترق جميع مال الميت فليس للورثة أن يؤخروه إلا برضا من الترماء فهذا يدل على أن مالاً قد جعل التأخير الى من يستحق ما على هذا الغريم الخائف بوراة أو بغير ذلك **(قال)** فإن أخره من يستحق ما عليه إذا أبرأ الميت فهو في فسحة من يمينه فقد جعل مالك الخيار بورث وجعل المشيئة إذا كانت في حق تورث أيضاً ولا أرى للوصي أن يقبل تأخير الترماء إلا أن يرضوا بذلك من دينهم فتبرأ ذمة الميت والا لم أر ذلك لهم **(ولقد)** كتب الى مالك بغناه الكتاب وأنا عنده يسألونه عن رجل تزوج امرأة وشرطت عليه أمها أن تزوج عليها أو تسرى أو يخرج بها من بلدها فأمرها بيد أمها فانت الأم أنرى ما كان بيد الأم من ذلك قد انفسخ قال مالك إن كانت أوصت بما كان لها من ذلك الى أحد فذلك الى من أوصت اليه بذلك فقيل للمالك فإن لم توص أرى ذلك لابنتها فكان رأيت مالكا رأى ذلك أو قال ذلك لها ولم أنتبه منه **قلت** **﴿** أرايت إن أوصت الى رجل ولم تذكره ما كان لابنتها أليكون للوصي ما كان لأُمها **(قال)** لا أرى ذلك له ولا لابنتها أيضاً **(وقد روى)** على بن زياد عن مالك أن ذلك لا يكون بيد أحد غير من كان جملة الزوج بيده لانه يقول لم أكن أرضى أن أجعل أمر امرأتى الا بيده للذي أعرف من نظره وخطبته

وقلة عجلته **﴿** قلت **﴿** لأشبه أفرأيت إن جعلت ورثته يقومون مقامه في الخيار ان اختلفوا فقال بعضهم جيز البيع وقال بعضهم بل أنقضه **(فقال)** لي إما أجازوا كلهم وإما نقضوا كلهم لأن الميت الذي صار الأمر اليهم بسببه لم يكن يجوز له أن يخار أجازة بعض وبرد فكذلك هم واستحسن أن لمن أجاز منهم أن يأخذ مصابة من لم يجز منهم أن شاء الا أن يجوز له الباقي إذا أتى أخذ مصابة من لم يجز من **﴿** أو من المشتري أن يأخذ مصابة فلا يكون له عليه الا ذلك **﴿** وأما النظر غير الاستحسان فليس فيه الا أن يأخذوا جميعاً أو يردوا جميعاً **﴿** وكذلك لو باع رجل من رجل سلعة ثم مات المشتري وترك ورثة فظفروا من تلك السلعة على عيب رد منه فليس لهم الا أن يردوا جميعاً أو يتسكوا جميعاً الا أن يشاء الذي أراد الامساك أن يأخذ جميع ذلك فيكون ذلك له فإن أتى فأراد البائع أن يقبل مصابة الذين أرادوا أن يردوا فيكون ذلك له **(قال)** **﴿** أشبه وكذلك من باع سلعة من رجلين فوجداها عيباً ترد منه فأراد أحدهما ردها وأبى الآخر فليس ذلك لهما على البائع ولكن يردان جميعاً أو يتسكان جميعاً ولا بد للذي أراد أن يتسك من أن يرد مع صاحبه أو يأخذ السلعة كلها بالثمن **﴿** أشبه **﴿** وقد قال لي مالك القول قول الآخر وكذلك الورثة في الخيار يردون جميعاً أو يتسكون جميعاً ولا بد للذين أرادوا أن يتسكوا من أن يردوا مع أصحابهم أو يأخذوا السلعة كلها بالثمن **﴿** قلت **﴿** فإن كان الورثة كلهم صغاراً **(قال)** فالوصي ولي النظر لهم أو يعمل ناطراً لهم على ما وصفت لك في الوصي ينظر بالاجتهاد بلا محاباة **﴿** قلت **﴿** لأشبه فإن كان وصي ومعه من الورثة من لا وصية للوصي عليه لانه يلى نفسه **(قال)** فهذا في ذلك بمنزلة ما وصفت لك في الورثة إذا كانوا كباراً مالكيين لانفسهم **﴿** قلت **﴿** لأشبه أفرأيت الورثة ان كانوا صغاراً كلهم ولهم وصيان **(فقال)** ما اجتماعاً عليه من رد أو أجازة بوجه الاجتهاد وبغير محاباة فهو جائز وإن اختلفا نظر في ذلك السلطان واستشار فيه صوب له رأيه منهما

كان القول قوله وأبى وليس الوصيان في هذا بمنزلة الورثة الذين يلون أنفسهم لأن الورثة يتحكمون في أموالهم والوصيان يتحكمان في مال غيرهما فذلك اختلافا في هذا وكان السلطان هو المحوز لصواب المصيب منهما **قلت** فان كان مع الوصيين وارث كبير يلي نفسه (تتال) ان اجتمعوا على رد أو اجازة جاز ما اجتمعوا اذا كان ذلك من الوصيين على الاجتهاد وان قال أحدهما أنا أرد وقال الآخر أنا آخذ فانه ان كان الذي قال أرد هو الوارث فذلك له ولا بد للوصيين من أن يردا معه أو يأخذوا مصابته إلا أن يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعها وأخذ مصابة الذين يلونهم من الورثة فيكون ذلك له^(٢) ولا يكون عليه أن يؤخذ منه مصابة الذي اختار الرد عليه وكذلك اذا أراد الوارث الأخذ وأراد الوصيان الرد فلا بد للوارث الذي يلي نفسه من أن يرد معها أو يأخذ مصابة الذي اختار الرد عليه مصابة الورثة الأولى عليهم إلا أن يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعه وأخذ مصابته فقط فيكون ذلك له ولا يكون عليه أن يؤخذ منه مصابة الورثة الذين اختار أو صياؤهم لهم دون الرد^(٣) فان كان الذي قال أنا أرد الوارث الذي يلي نفسه وأحد الوصيين نظر السلطان في ذلك فان رأى الرد أفضل كلف الوصى الذي قال أجزأ الرد مع صاحبه وان رأى الاجازة أفضل كلف الوصى الذي قال أرد الاجازة ثم لم يكن لها يد من حان بردا كما رد الوارث أو يأخذ مصابة الوارث للورثة الذين يليهم إلا أن يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعها وأخذ مصابة الذين يليهم من الورثة فيكون ذلك له ولا يكون للوصيين عليه أن يأخذوا منه مصابة الوارث الذي اختار الرد عليه وكذلك ان كان الذي قال آخذ الوارث وأحد الوصيين نظر السلطان في ذلك كما وصفت لك **قلت** لا شبه رأيك ان كان على الميت دين يفتقر جميع ماله ألهم الخيار في الرد والاجازة على ما فسرت لي من الورثة الذين يلون أنفسهم (فقال) لي لا ليسوا بمنزلتهم وللقرماء متكلم في ان كانت الاجازة أردا عليهم وعلى الميت في الاداء عن أمانته وبرائة ذمته وفيما يصل اليهم من حقوقهم باجازة ذلك كان ذلك

لهم وان لم يكن على ذلك فليس لهم ذلك وذلك الى الورثة ان كانوا يلون أنفسهم فان كان الرد أردا على الميت وأفضل لهم في انتفاء ديونهم فذلك لهم وللورثة أن يأخذوا ذلك ان شاءوا لانفسهم من أموالهم ولا يأخذوا من مال الميت لان الثرما أولى بمال الميت منهم **قلت** لابن القاسم أرايت لو أن رجلا اشترى سلعة على أنه بالخيار ثلاثا فأنغى عليه في أيام الخيار كلها الذي جعل له فيها الخيار هل يكون ورثته أو السلطان بمنزلة في قول مالك (قال) لا أحفظ فيه من مالك شيئا ولا يكون للورثة هاهنا ولا للسلطان هاهنا شيء وترك حتى يفيق فإذا أفاق كان على خياره ان شاء أخذ وان شاء رد ولا يقطع عنه خياره لموضع ما أنغى عليه في أيام الخيار **قلت** أرايت ان تطاول بهذا المعنى ماهوفيه (قال) ينظر السلطان في ذلك فان رأى أمرا ضررا فسخ البيع بينهما وجاز فسخه **قلت** ولا يكون للسلطان أن يأخذ لهذا المعنى عليه (قال) لا لانه ليس بمنحون ولا صبي وانما هو مريض

— في الرجل يبيع من الرجل السلعة ثم يلقاه بعد ذلك —
 — فيجعل أحدهما للآخر الخيار —

قلت أرايت لو أني بعت من رجل سلعة فلقيته بعد يوم أو يومين فجعلت له الخيار أو جعل لي الخيار أياما أيلزم هذا الخيار أم لا قال نعم **قلت** أرايت ان اشترت سلعة من رجل ثم لقيته بعد يوم أو يومين فجعلت له الخيار أو جعل لي أيلزم هذا الخيار أم لا (قال) نعم اذا كان يجوز في مثله الخيار وهو بمنزلة يملك اياه بالتمن من هيبته وله الخيار عليك أو لك عليه وما أصاب السلعة في أيام الخيار فهو منك

— في المكاتب يتناع السلعة على أنه بالخيار فيعجز أيام الخيار —

قلت أرايت المكاتب اذا اشترى سلعة على أنه بالخيار أياما فيعجز في أيام الخيار ما حال هذا البيع (قال) يصير خيار هذا المكاتب الى السيد فان شاء السيد أجاز وان شاء رد

في الرجل يبيع السلعة على أن أخاه أو رجلا أجنبيا بالخيار
أو يشتريها الرجل على أنه بالخيار

قلت قلت رأيت أن بنت سلمة من رجل على أن أخي أو رجلا أجنبيا بالخيار أيما
أيجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل يبيع السلعة ويشترط البائع أن يرضى
فلان البيع فالبائع جائز قل لا بأس به وإن رضى بغيره أو رضى فلان البيع فالبائع
جائز فهذا يدل على مسألتك قلت قلت رأيت أن اشتريت سلعة على أن يشتري
بالخيار ثلاثا لرجل أجنبي أو ذي قرابة أو على أن رضى فلان أو على أن أستشير
فلانا أيجوز هذا البيع في قول مالك (قال) قال مالك إذا اشتري الرجل على أن
يستشير فلانا فالبائع جائز (قال) مالك فإن اختار المشتري الشراء وقال البائع ليس
لك أن تختار حتى تستشير فلانا لم يلتفت إلى قول البائع وكانت السلعة للمشتري
قلت قلت فإن أراد أن يرد (قال) ذلك له فإن قال البائع ليس ذلك لك حتى تستشير
فلانا لم يلتفت إلى قول البائع (قال مالك) والذي اشترى على أن رضى فلان فليس
ذلك للمشتري أن يمضي ولا يرد حتى يرضى فلان الذي جعل له الرضى والذي اشترى
على أن فلانا بالخيار مثل ذلك (وقال أشهب) أنه جائز إذا اشترى سلعة على أن رجلا
أجنبيا أو ذا قرابة بالخيار أيما قلت قلت رأيت أن اشتريت جارية على أن أستشير
فلانا فقال لي فلان قد رددتها وقال المشتري قد قبلها (قال مالك) القول قول المشتري
ولا يلتفت في هذا إلى رضا الذي جعل له المشورة مع رضا الذي شرط ذلك له
قلت قلت رأيت أن اشتريت سلعة واشترطت مشورة فلان وأنا بمصر وفلان
بأفريقية (قال) أرى البيع فاسدا وإنما يجوز من ذلك الأمر القريب قلت قلت
فإن قال المشتري الذي اشترط الخيار لفلان فقلت أنا أقبل البيع ولا أريد مشورة
فلان (قال) لا يجوز البيع لأن المقدة وقعت فاسدة قلت قلت رأيت أن اشتريت
سلعة لفلان اشتريتها له على أنه بالخيار ثلاثا (قال) ذلك جائز قلت قلت فإن
اختار المشتري على أن يميز على فلان المشتري له أيجوز هذا (قال) لا يجوز ذلك

حتى يميزها هو على نفسه قلت وهذا قول مالك (قال) نعم

في الرجل يبيع السلعة على أن البائع والتابع بالخيار

قلت قلت رأيت أن بنت سلمة على أني بالخيار أنا والمشتري جميعا (قال) قال مالك لا
يجوز البيع إلا باجماعهما جميعا على الإجازة قلت قلت رأيت أن بنت سلمة من رجل
على أني بالخيار أيما أيجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل يبيع السلعة
ويشترط البائع أن يرضى فلان البيع فالبائع جائز (قال) قال مالك البيع لا بأس به وإن
رضى فلان فالبائع جائز فهذا يدل على مسئلتك إذا كان فلان حاضرا الذي اشترط
رضاه

في الرجل يبيع السلعة من الرجلين على أنهما بالخيار

فيختار أحدهما الرد والآخر الإجازة

قلت قلت رأيت أن بنت سلمة من رجلين على أنهما بالخيار جميعا فاختار أحدهما الإخذ
واختار الآخر الرد وقال البائع لا أقبل لبعضهما ولا أقبل لاجتماعهما (قال ابن القاسم)
ذلك لمن أبي ولمن أراد أن يتسكك بالبائع وليس لصاحب السلعة في ذلك خيار وذلك
لأنه أوجب البيع لهما فأقلسا أو أقلس أحدهما تبع كل واحد منهما بنصف الثمن

في الرجل يبيع الجارية على أنه بالخيار ثلاثا فيختار الرد والبائع

غائب أو يوطؤها أو يدبرها أو يرهنها أو ما أشبه ذلك

قلت قلت رأيت أن اشتريت جارية على أني بالخيار ثلاثا فتاب البائع فاشتريت الرد
وأشهدت على ذلك والبائع غائب أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز عند
مالك قلت قلت وكذلك إن كان البائع بالخيار فتاب للمشتري واختار البائع الرد كان
ذلك له في قول مالك قال نعم قلت قلت رأيت أن كان الخيار للمشتري فرفضها أو
دبرها أو كاتها أو أجزها أو أعتقها أو وهبها أو تصدق بها أو وطئها أو قبلها أو باشرها
(قال) هذا كله رضا بالخيار وإن كان الخيار للبائع كان هذا كله ردا منه للجارية

قلت ﴿أسمعت هذا من مالك﴾ (قال) لا ﴿قلت﴾ أرأيت إن اشترت دابة على أن بالخيار ثلاثا فأبيت بالدابة إلى البيطار فمبتهأ أو ودجتها أو عربتها أو سافرت عليها (قال) أرى هذا رضا بالدابة وأراها قد لزمته ﴿قلت﴾ أسمعت هذا من مالك (قال) لا إلا أن مالكا قال لنا في الرجل يشتري الدابة فيجد بها عيبا فيتسوق بها بعد ذلك أنها تلزمه ويكون ذلك رضا منه بالدابة (قال) فالذي سألت عنه مثل التسوق في العيب إذا علم به أو أشد من التسوق ﴿قلت﴾ فإن ركبها في حاجة ولم يسافر عليها (قال) إن كان قريبا وكان شيئا خفيفا رأيت على خياره لأنه يقول ركبتها لا اختبرها وعلى هذا يأخذ الناس الدواب بالخيار ليختبروا ﴿قلت﴾ أرأيت إن اشترت جارية على أن بالخيار ثلاثا فجردتها ونظرت إليها في أيام الخيار أ يكون هذا رضا بالجارية (قال) لا إلا أن يكون إنما جردها تلذذها واعترف بذلك فهو رضا بالجارية ﴿قلت﴾ أرأيت إن نظر إلى فرجها أراه رضا بالجارية ولا تصدقه في شيء من ذلك (قال) أراه رضا بالجارية ﴿قلت﴾ ولم لا تجعله إذا جردها ونظر إليها مختاراً لها وتجعل ذلك منه رضا بالجارية (قال) لا لأنه يقول إنما جردتها ونظر إليها والريق قد يجرد في الشراء ولا يكون ذلك رضا والفرج ليس مما يجرد في الشراء ولا ينظر إليه إلا النساء أو من يحل له الفرج ﴿قلت﴾ أرأيت إن اشترت جارية على أن بالخيار ثلاثا فوطئت الجارية في أيام الخيار أو رهنتها أو أميزتها أو كاتبها أو زوجها أو اعتقها أو دبرتها أو قطعت يدها أو فقت عيناها أو كان عبداً فزوجته أو ضربته أو كانت دابة فأكرمتها أو داراً فأجرتها أو أرضاً فأكرمتها أو حماماً فأجرته أو غلاماً فدفعته إلى الخاطين أو الخازن أو أسلمته إلى الكتاب أو نحوه من هذه الأشياء أو ساومت به في أيام الخيار للبيع أ يكون هذا رضا مني بالسلمة واختياراً مني لها في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذه المسائل إلا أن مالكا قال لا يبيع الرجل السلمة إذا كان فيها خيار حتى يستوفيا نفسه ثم يبيعها بعد ذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ وأرى كل ما سألت عنه وسميته يلزمه به البيع وهذا كله رضا

منه وقطع للخيار ولا حجة له إلا ما كان من قطع يده أو فقه عينه فإنه إذا كان أصابه به خطأ فإنه يرد إن شاء وما نقصه وإن كان أصابه عمداً فهو عندى رضا منه وليس له أن يردّه والدابة مثله إذا أصابها خطأ ردها إن شاء وما نقص من ثمنها وإن كان عيباً فاسداً فهو يضمن الثمن كله وإن كان أصابها عمداً فهو رضا منه بالدابة ويضمن الثمن كله ﴿قلت﴾ أرأيت إن اشترت ثيابا بالخيار فاطلمت على عيب كان بها عند البائع فلبستها بعد معرفتي بالعيب أ يكون هذا قطعاً لخيارى في قول مالك (قال) نعم وقال غيره لا تكون الاجارة ولا الرهن ولا السوم بها ولا التزويج ولا الخبايا رضا منه ولا اسلامه إلى الصناعات ولا تزويجه بعد أن يحلف في الرهن والاجارة وتزويج العبد ما كان ذلك رضا منه بالبيع ﴿قال سحنون﴾ وقد روى علي بن زياد وغيره عن مالك في البيع أنه لا ينبغي له أن يبيع حتى يختار فإن باع فإن يمه ليس باختيار ورب السلمة بالخيار إن شاء جوز البيع وأخذ الثمن وإن شاء نقض البيع

﴿في الرجل يشتري العبد على أنه بالخيار فيموت في أيام الخيار﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أني بعت عبداً بعبء على أن أحدها بالخيار ثلاثا أو نحن جميعا بالخيار ثلاثا فمات أحدها البدين في أيام الخيار أ يلزم البيع بالموت أم لا (قال) قال مالك إن مات أحد العبد في أيام الخيار فمضيه من بائه وإن كانا قد تقابضا ﴿قال﴾ قتل مالك فلو أن رجلاً ابتاع من رجل دابة على أنه بالخيار على أن ينفق ثمنها فنفقه ثم ماتت الدابة في أيام الخيار (قال) المصيبة من البائع وبرد الثمن إلى المشتري ﴿قال﴾ فقيل للمالك فلو أن رجلاً باع من رجل سلمة على أن أحدها بالخيار ثم مات في أيام الخيار (قال) من مات منهما فورثه مكانه يكون لهم من الخيار ما كان لصاحبه ﴿قلت﴾ ما حجة مالك إذا جعل المصيبة في الخيار من البائع (قال) لأن البيع لم يتم ولا يتم بينهما إلا أن يقع الخيار فلم يقع الخيار فالتلف من البائع

في الرجل يتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً فيعتقها

في البائع في أيام الخيار

قلت في رأيت لو أن رجلاً باع جارية على أن المشتري بالخيار ثلاثاً فأعتقها البائع في أيام الخيار (قال) عتقه موقوف لأن الجارية قد باعها من المشتري قلت وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك قال سحنون ولكنه ندم منه فيما أوجب على نفسه بقوله وبالشرط على نفسه مما غيره فيه المقدم عليه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس على شروطهم قلت لابن القاسم فإن اختار المشتري الرد أيلزم البائع العتق الذي أعتق في أيام الخيار (قال) نعم ذلك له لازم لأن البيع لم يتم فيها إذ ردها المشتري بالشرط الذي كان له فيها وإن مصيبتها من البائع وإن ما جنى عليها وما جنت فعله البائع وله قلت ولم أجزئه وقد كان يوم تكلم بالعتق غير جائز (قال) قال مالك في الذي يخدم جاريته سنة أو يؤاجرها سنة ثم يعتقها إن عتقها في ذلك الحال غير جائز وأنه موقوف فإذا رجعت إليه عتقت عليه بالعتق الذي كان أعتقها يومئذ فكذلك الذي أعتق في أيام الخيار سحنون ألا تروى أن ملكه لم يزل عن الخدمة والتي أجزه ورأى أنه في عتقه مضار نادم فيما أوجب على نفسه من الشرط الذي لزمه ولا يستطيع الرجوع فيه ابن وهب وإن يونس بن يزيد ذكر أنه سأل ابن شهاب عن رجل أسكن رجلاً داراً حياته فتوفى رب الدار ولم يترك مالا غيرها وعليه دين (قال) ابن شهاب لا يتابع حياة الذي أسكنها وإن عبد الله بن عمر قال في رجل أسكن رجلاً داراً عشر سنين أو أجزه ثم مات رب الدار (قال) الدار راجعة إلى الورثة والسكنى إلى حدها وإن عبد الجبار ذكر عن ربيعة أنه قال فيمن أسلف رجلاً سلفاً فليس له أن يعجله إن كان سعى له أجل قال إلى أجله لأن ذلك معروف لابن وهب

في الرجل يتاع السلعة على أنه بالخيار إذا نظر إليها

قلت رأيت أن اشتريت ثياباً على أني بالخيار إذا نظرت إليها أو رقيقاً فنظرت إليها

كلها وأنا ساكت حتى إذا نظرت إلى آخرها قلت لا أرضى أكون ذلك لي أم لا هل يجعل خيارى إذا نظرت إلى آخرها أم لا (قال) أرى أن يكون خيارك إذا نظرت إلى آخر تلك السلعة فإذا رأيت آخرها فإن شئت قبلتها جميعاً وإن شئت رددتها كلها قلت رأيت لو أني اشتريت حنطة على أني بالخيار إذا نظرت إليها نظرت إلى بعض الحنطة فرضيتها ثم نظرت إلى ما بقي فلم أرضه وهذا الذي لم أرض على صفة الذي رضيت أيلزمي جميعاً أم لا (قال) يلزمك الجميع لأن الصفة واحدة وقد رضيت أوله حين نظرت إليه فإذا كان كله على الصفة التي رضيتها أول ما رضيت فذلك لازم لك قلت فإن رأيت أول الحنطة فرضيتها ثم خرج آخر الحنطة مخالفاً لأولها فقلت لا قبلها وأنا أرد جميع الحنطة وقال البائع قد رضيت الذي رأيت ولا أقبلك من الذي رأيت (قال) لا يلزم المشتري شيء من ذلك وله أن يرد جميعه لأنه لم يتم له الجميع على ما رأى إذا كان الخلاف كثيراً قلت فإن قال المشتري أنا أقبل الذي رأيت ورضيت بحصته من الثمن وأرد هذا الذي خرج مخالفاً للذي رأيت أولاً ولا أرضاه وقال البائع أما أن تأخذ الجميع أو تدع الجميع (قال) التول قول البائع وليس للمشتري أن يأخذ بعضاً ويدع بعضاً إلا أن يرضى البائع وكذلك إن قال البائع أنا أؤمك بعضاً وأترك بعضاً لم يكن ذلك له إذا أبى المشتري قلت وهذا قول مالك في الحنطة (قال) نعم هو قوله في الحنطة قلت وجميع ما يوزن ويكال مثل الحنطة في قول مالك (قال) نعم

في الرجل يبيع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً

فيصحبها عيب في أيام الخيار

قلت ما قول مالك فيمن اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثاً فأصابها صم أو عور أو بكم أو عيب أقل من ذلك وقد كان قبضها المشتري أو لم يقبضها (قال) قال مالك في المثلث منها من البائع وأرى في العيوب أن المشتري بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك قلت فإن أراد أن يأخذها ويوضع عنه قيمة العيب الذي حدث (قال)

ليس له ذلك وإنما له أن يأخذ الجميع بجميع الثمن أو يدع **قلت** فان اشتراها على أنه بالخيار حدث بها عيب قبل أن يقبضها أو بعد ما قبضها في أيام الخيار ثم ظهر على عيب كان بها عند البائع باعها به (قال) ان شاء ردها وان شاء أخذها بجميع الثمن **قلت** ولا يكون للمشتري أن يأخذها ويوضع عنه قيمة العيب الذي باعها به وهو بها قال لا **قلت** لم وقد حدث بها عيب بعد ما اشتراها في أيام الخيار وهو لو لم يكن له فيها خيار حدث بها عيب بعد الشراء في الاستبراء ثم ظهر على عيب كان بها عند البائع كان له أن يأخذها ويرجع قيمة العيب الذي باعها به من الثمن أو يرددها وما نقص (قال) لا لأن العيب الذي أصابها في أيام الخيار أو في الاستبراء إذا كانت مما لا يجوز بيعها على البراءة من الحل إنما هو من البائع قبضها للمشتري أو لم يقبضها وليس ذلك من المشتري فكأنه إنما اشتراها بذلك العيب الذي حدث في أيام الخيار وفي الاستبراء فليس للمبتاع ها هنا حجة الا أن يأخذها بجميع الثمن أو يدع **قلت** أرأيت ان أراد المشتري لما ظهر على العيب الذي دلس له البائع وقد كان أصابها عيب في أيام الخيار وأصابها عنده بعد ما قبضها وخرجت من الاستبراء عيب آخر مفسد فأراد أن يحبسها ويرجع قيمة العيب الذي باعها به البائع (قال) ينظر الى العيب الذي حدث في أيام الخيار فان كان عورا قبل ما قيمة هذه الجارية وهي عوراء يوم وقعت الصفقة بغير العيب الذي دلسه البائع وقيمها بالعيب الذي دلسه البائع يومئذ أيضاً فيقسم الثمن على ذلك فيطرح من الثمن حصة العيب الذي دلسه البائع فان أراد أن يرد نظر الى العيب الذي حدث عنده كم ينقص منها يوم قبضها فيرد ذلك منها ولا ينظر الى العيب الذي حدث في أيام الخيار في شيء من ذلك (قال ابن القاسم) وإنما مثل العيب الذي يحدث في أيام الخيار فيقال للمشتري ان أخيت أن تأخذ بالثمن كله والا فارد ولا شيء لك إنما ذلك بمنزلة العيب الذي يحدث في عهدة الثلاث فهو من البائع فان اطلع المشتري على عيب باعها به البائع وقد حدث بها عيب آخر في عهدة الثلاث فالمشتري بالخيار ان شاء أن

بأخذها بالعيبين بجميع الثمن وان شاء أن يرددها وليس له أن يقول أنا أخذها وأرجع بالعيب الذي دلسه البائع لأن ضمان العيب الذي حدث في عهدة الثلاث من البائع **قلت** أرأيت ان اشتريت بئر على أني بالخيار عشرة أيام فانخفض البئر في الشرة الايام (قال) قال مالك ما كان من مصيبة في أيام الخيار فهي من البائع (قال) قال مالك وسواء ان كان الخيار للبائع أو للمشتري فالمصيبة من البائع

— في الرجل يتناع الخادم على أنه بالخيار فلد عنه أو يجرح —

أو عبد أقتل العبد رجلاً

قلت أرأيت لو أني اشتريت جارية على أني بالخيار ثلاثاً فولدت عندي أو قطعت يدها عندي قطعها رجل أجنبي أكون لي أن أرددها ولا يكون علي شيء (قال) نعم ترددها وترد ولدها ولا يكون عليك شيء ان نقصها الولادة وفي الجناية عليها أيضاً ترددها ولا شيء عليك ويتبع سيدها الجاني ان كان جنى عليها أحد فان كان أصابها ذلك من النساء فلا شيء عليك ولك أن ترددها **قلت** فان كان المشتري هو الذي جنى عليها في أيام الخيار (قال) له أن يرددها ويرد معها ما نقصها ان كان الذي أصابها به خطأ وان كان الذي أصابها به عمدًا فذلك رضائه بالخيار **قلت** أرأيت ان كان للمشتري بالخيار أو البائع اذا باع فاختار الشراء وقد ولدت الامة في أيام الخيار (قال) لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً وأرى الولد مع الام وقال للمشتري ان شئت فخذ الام وتولد بجميع الثمن أو يدع (قال) وقال لي مالك في الرجل يبيع عبده على أنه بالخيار أياماً سابها فدخل العبد عيب أو مات ان ضمان ذلك من البائع (قال) مالك ونفقته في أيام الخيار على البائع **قلت** قال ابن القاسم وكذلك اذا باع أمته على أنه بالخيار ثلاثاً فوهب لأمته مال أو تصدق به عليها ان ذلك المال للبائع لان البائع كان ضامناً للامة وكان عليه نفقتها (قال) ولقد قال لي مالك في الرجل يبيع عبده وله مال رقيق أو حيوان أو عروض أو غير ذلك فيشترط المشتري مال العبد فيقبض مشتري العبد مال العبد رقيق العبد ودوابه وعروضه فتلف المال في أيام العهدة الثلاثة (قال) مالك

ليس للمشتري أن يرجع على البائع بشئ من ذلك ولا يرد البعد **قلت** **﴿**فإن هلك البعد في أيام الخيار في يد المشتري انتقض البيع فيما بينهما ولا يكون للمشتري أن يحبس مال البعد ويقول أنا اختار البيع وأدفع الثمن **﴿**قال **﴿**نعم لأن البعد إذا مات في أيام المدة انتقض البيع فيما بينهما وإن أصاب البعد عور أو عي أو شلل أو دخله عيب فإن المشتري بالخيار أن يحب أن يرد البعد ويرد ماله على البائع وينقض البيع فذلك له وإن أراد أن يحبس البعد بعينه ويحبس ماله ولا يرجع على البائع بشئ فذلك له **﴿**قلت **﴿**فإن أراد أن يحبس البعد وماله ويرجع على البائع بقيمة العيب الذي أصاب البعد في أيام المدة **﴿**قال **﴿**ليس ذلك له لأن ضمان البعد في عهدة الثلاثة من العيوب والموت من البائع ويكون المشتري بالخيار أن يحب أن يقبل البعد بعينه عليه والمقل للبائع فذلك له وإن أحب أن يرد البعد فذلك له فإذا قال لي مالك في عقل جناية البعد في أيام المدة أنها على البائع علمت أن الجناية على البعد أيضا في أيام الخيار للبائع إذا أجاز البيع ويكون المشتري بالخيار أن شاء قبل البعد بعينه ويكون العقل للبائع وإن شاء ترك فالولد إذا ولده الأمة في أيام الخيار يخلف لهذا عندى أراد للمبتاع أن رضي البيع **﴿**وقال أشهب **﴿**الولد هو للبائع فإن أجاز المشتري البيع وقبض المشتري الأم واجتعا على أن يضم المشتري الولد أو يأخذ البائع الأم فجعلمان بينهما ولا تقطعا البيع في الأم وروى إلى البائع **﴿**قلت **﴿**لابن القاسم رأيت أن اشترت عبدا على أبي بالخيار أباما يقتل البعد رجلا أكون لي أن أردّه **﴿**قال **﴿**نعم

﴿فإن اشترى ثوبا فأعطاه ثوبين يختار أحدهما فضاعا أو أحدهما **﴿**

﴿قلت **﴿**أرأيت لو أن رجلا اشترى ثوبين أو عبيدين على أن يأخذ أحدهما بألف درهم أيهما شاء أخذ وهو بالخيار ثلاثا فأت أحد العبيدين أو ضاع أحد الثوبين **﴿**قال **﴿**مالك **﴿**إذا اشترى الثوبين على أن يأخذ أيهما شاء بثمن قد ساء فضاغ أحد الثوبين أن الضايغ من المشتري في نصف ثمن الثوب **﴿**قال **﴿**سحنون **﴿**ولا يضمن الآخر ولو ضاعا جميعا لم يضمن الآخر لأنه أخذ واحدا على الضمان والآخر على الأمانة

﴿وقال أشهب **﴿**إن مات أحد العبيدين فن مات منهما فهو من البائع وأنت بالخيار في الباقي إن شئت أخذته بالثمن وإن شئت رددته **﴿**قلت **﴿**لابن القاسم رأيت لو أن رجلا اشترى عبيدين أو ثوبين على أن يأخذ أحدهما بألف درهم أيهما شاء وهو بالخيار ثلاثا فأت أحد العبيدين أو ضاع أحد الثوبين **﴿**قال **﴿**قال مالك في الرجل يشتري الثوبين على أن يأخذ أيهما شاء بثمن قد ساء فضاغ أحد الثوبين **﴿**قال **﴿**يضمن المشتري نصف ثمن الثوب الثالث ويكون له أن يرد الثوب الباقي إن شاء ولقد سمعت مالكا أيضا يقول في الرجل يأتي إلى الرجل يسأله سلف الدينار فيعطيه ثلاثة دنانير يختار أحدها ويرد دينارين فيأتي فيذكر أنه قد تلف منها ديناران **﴿**فقال **﴿**مالك يكون شريكا ومعناه أن تلف الدينارين لم يعلم إلا بقوله **﴿**قلت **﴿**ويكون للمشتري أن يقول أنا أخذ الباقي قال نعم **﴿**قلت **﴿**فإن مضت أيام الخيار انتقض البيع ولا يكون للمشتري أن يأخذ واحدا منهما **﴿**قال **﴿**أما ما قرب من أيام الخيار فله أن يأخذ أيهما شاء بالثمن الذي ساء وإن مضت أيام الخيار وتباعد ذلك فليس له أن يأخذ وقد انتقض البيع بينهما إلا أن يكون قد أشهد أنه قد أخذ قبل مضى أيام الخيار أو فيما قرب من أيام الخيار **﴿**قال **﴿**وهذا قول مالك **﴿**قلت **﴿**أرأيت أن اشترت ثوبين صفقة واحدة على أني بالخيار ثلاثا فضاغ أحد الثوبين في أيام الخيار وجئت بالثوب الباقي لأردّه **﴿**قال **﴿**ذلك لك تردّه ويض الثمن على قيمة الثوبين فما أصاب الثوب الذي زددت من الثمن رد عليك وما أصاب الثوب الذي هلك من الثمن كان للبائع **﴿**قلت **﴿**وكذلك لو أني اشترت ثوبين على أني بالخيار ثلاثا ثم جئت لأردهما فضاغا في أيام الخيار **﴿**قال **﴿**لا يجوز قولك ولا يصدق بقولك أيهما ضاعا والثلث لازم لك لأن الثوبين مما يضيف عليهما ولا تكون عليك القيمة لأننا ذهبا أن نردك إلى القيمة وكانت القيمة أقل لم نردك إلى أقل من الثمن لقولك ولم نصدقك خوفا من أن تكون غيبهما فإن كانت القيمة أكثر من ذلك الثمن لم يعطها البائع لأنه قدرضي بالثمن الذي باعها **﴿**قلت **﴿**أرأيت أن أخذت ثوبين على أن أخذ أيهما شئت بشرة

دراهم قد وجب على أحدهما فذهبت بهما لأربهما فضاغا في بدي أو ضاع أحدهما من بدي (قال) أن ضاعا جميعا رأيت عليك الثمن في أحدهما وأنت في الآخر مؤتمن

في البيعت بالخيار مالم ينفردا

قلت لا بن القاسم هل يكون البيعان بالخيار مالم ينفردا في قول مالك (قال) فإن مالك لا خيار لهما وإن لم ينفردا (قال) قال مالك البيع كلامه وجبا البيع بالكلام وجب البيع ولم يكن لأحدهما أن ينتفع مما قد لزمه (وقال) مالك في حديث ابن عمر البيعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار مالم ينفردا إلا بيع الخيار (قال) مالك ليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه (ابن وهب) وقد كان ابن مسعود يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أياما يمين نبيما قال قول مالك البيعان أو يترادان (قال ابن وهب) وقد ذكر إسماعيل بن عياش عن إسماعيل ابن أمية عن عبد الملك بن عبيدة عن ابن لعبد الله بن مسعود حديثه عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف البيعان استخلف البائع ثم كان للبائع بالخيار أن شاء أخذ وإن شاء ترك (وقال أشهب) الذي اجتمع عليه أهل العلم من أهل الحجاز أن البيعين إذا أوجبا البيع بينهما فقد لزم ولا خيار لواحد منهما إلا أن يكون أحدهما اشترط الخيار فيكون ذلك لمشترط الخيار على صاحبه وليس العمل على الحديث الذي جاء البيعان بالخيار مالم ينفردا (قال أشهب) ونرى والله أعلم أنه منسوخ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسكون على شروطهم ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف البيعان استخلف البائع (وقال غيره) فلو كان الخيار بينهما لما كلف البائع البيعين ولقال هب الأمر كما قال المتابع أليس لي أن لا أقبل أو أن أفسخ عنى البيع فإذا صادقته على البيع كان لي أن لا يلزمي فإذا خالفته فذلك أبعد من أن يلزمي

في اختلاف المتبايعين في الثمن

قال ابن وهب (وقد قال مالك الأمر عندنا في الذي يشتري البسطة من الرجل فيختلفان في الثمن فيقول له البائع بتكها بمشرة ذناير ويقول المشتري اشتريتها

بخمسة ذناير أنه يقال للبائع إن شئت فأعط المشتري بما قال وإن شئت فاحلف بالله ما بدت سلتك إلا بما قلت فإن حلف قيل للمشتري أما أن تأخذ البسطة بما قال البائع وأما أن تحلف بالله ما اشتريتها إلا بما قلت فإن حلف برى منها وذلك أن كل واحد منهما مدع على صاحبه (وكيف) عن سفيان عن هشام عن ابن سيرين عن شرح قال إذا اختلف البيعان وليست بينهما بينة (قال) أن حلفا ترادا وإن نكلا ترادا وإن حلف أحدهما ونكلا الآخر لزمه البيع

الخيار في الصرف

قلت لا بن القاسم هل يجوز مالك الخيار في الصرف قال لا (قلت) فهل يميز مالك الخيار في التسليف (قال) إذا كان أجلا قريبا يوما أو يومين ولم يقدم رأس المال فلا أرى به بأساً وهو قول مالك (قلت) فإن أبطل الذي له الخيار خياره قيل أن ينفردا أو بعدما تنفردا وقد كان الخيار في السلم أجلا بعيداً (قال) لا يجوز وإن أبطل الذي له الخيار خياره من قبل أن الصفقة وقعت فاسدة فلا يصلح وإن أبطل خياره (قلت) وكذلك الخيار في الصرف إذا كان أحدهما بالخيار قيل أن ينفردا (قال) نعم لا يجوز ذلك إلا أن يستقبلا صرفا جديداً لأن الصفقة وقعت فاسدة (قلت) أرأيت أن صرفت دراهم بدناير على أن أحدهما بالخيار (قال) قال مالك لا يجوز هذا في الصرف وهذا باطل ولا يجوز الخيار في الصرف (قال مالك) ولا حوالة ولا كفالة ولا شرط ولا رهن ولا يجوز في الصرف إلا المناجزة حتى لا يكون بين واحد وبين صاحبه عمل (قال سحنون) ألا ترى إلى حديث مخزومة الذي ذكره عن أبيه قال سمعت مجمر بن شعيب يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا عينا بعين ولا الورق بالورق إلا عينا بعين أنى أخشى عليكم الرماء ولا تبيعوا الذهب بالورق إلا هاهنا وهلم ولا الورق بالذهب إلا هاهنا وهلم وإن عمر بن الخطاب قال في الصرف فإن استنظرتك إلى أن يلج يته فلا تنظره لا بن وهب هذه الآثار

حرف في الرجل يشتري السلمتين على أنه بالخيار يختار أحدهما
وقد وجبت له

قلت أرأيت إن اشتريت جارتين على أني فيها بالخيار أخذت أحدهما بألف درهم وذلك لازم لي أني هذا البيع لي لازماً في قول مالك (قال) لا أرى به بأساً لأن مالكا قال في الثياب والكباش وما أشبهها من العروض يشتري الرجل السلعة بكذا وكذا يختارها من سلع كثيرة أنه لا بأس بذلك فكذلك الجوارى والنن في مسئلتك في السلع قد وجب عليك في أحدهما وأما قال له اختر أيهما شئت فهي لك بألف ولم يقل له اختر إن شئت فخذ بألف وإن شئت فهذا باقين على أن أحدهما لك لازمة فهذا الذي كرهه مالك قلت أرأيت إن اشتريت جارتين هذه بخمسة وأخذت على أن أحدهما قد وجبت له إن شاء التي بخمسة وإن شاء التي بألف (قال) مالك فإن كان أحدهما على أن ينظر اليهما أن أحب إن يأخذ أخذ وإن أحب أن يترك ترك والبائع أيضاً كذلك لم يلزمه شيء من البيع وإن أحب أن يمضي أمضى وإن أحب أن يرد فلا بأس بهذا وإن أخذت على أن البيع في أحدهما لازم للمشتري أو للبائع فلا خير في ذلك عند مالك قلت ولم كرهه مالك (قال) لأنه كان فسخ هذه في هذه وهذه في هذه فذلك كرهه مالك ومن قبل أن الخطأ فيهما لأنه لا بد من أن تكون إحدى السلمتين أرخص من صاحبتها فهو إن أخطأ المشتري فأخذ الغالية كان قد غبنه البائع وإن أخذ الرخيصة كان المشتري قد غبن البائع وهو من بيعتين في بيعة وإنما مثلها مثل سلعة واحدة باعها بيمين مختلفين مما يجوز أن يحول بعضه في بعض بدينار وثوب أو ثوب وشاة قد وجب عليه أن يأخذ أيهما شاء (قال مالك) لا خير في هذا لأنه لا بد من بيع باع ولأنه من بيعتين في بيعة (قال) ابن وهب وابن نافع وقد كان عبد العزيز بن سلمة يجيز مثل هذا إذا قال الرجل للرجل هذا الثوب بسبعة وهذا الثوب بخمسة والوزن واحد فاختر فيهما وقد وجب

لك أحدهما فلا بأس بذلك . وتفسير حلال ذلك أنه كان أخذ الذي بسبعة ثم رده وأخذ الذي بخمسة ووضع درهمين من السبعة عن نفسه فكأنه اشترى درهمين من السبعة التي كانت عليه والثوب الذي بخمسة بالثوب الذي كان أخذه بسبعة ثم رده وقيت عليه خمسة وصار الثوب الذي بخمسة له قابس في هذا دراهم بديارم (قال ابن أبي سلمة) وإن كانت الدارم مختلفة الوزن هذه نقص وهذه وازنة فلا يصلح في رأيي . وتفسير ذلك أنه كان أخذ الثوب الذي بخمسة فأنه ثم رده وأخذ الثوب الذي بسبعة نقص وجعل مكان الحصة القائمة سبعة نقص فلا يستطيع إلا أن يخرجها جميعاً نقصاً لأنه ليس موضع قصاص حين لم يكن مثلاً ابن وهب قال مالك وعبد العزيز في الذي يبيع السلعة بشرة نقص أو بسبعة وازنة فكانها نقداً أو يوجب عليه أحد الثمنين (قالا) لا يصلح . قال عبد العزيز وتفسير ذلك أنه ملكه وزين مختلفين فهو كأنه أخذ بالنقص وصارت عليه ثم فسح ماله فسخه وأعطاه مكانها وازنة فلا يصلح اشتراؤه أحد الثمنين بإصاحبه قال ابن وهب وقال بونس سألت ربيعة ما صفة البيعتين يميزهما الصفة الواحدة وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة فقلت له ما صفة ذلك فقال ربيعة تلك الرجل السلعة بالثمنين عاجل وآجل وقد وجب عليه أحدهما كالدينار نقداً والدينارين إلى أجل فكانه إنما يبيع أحد الثمنين بالآخر فهذا تمايز في الربا وابن وهب قال مالك وعبد العزيز وتفسير ما سكره من ذلك أنه إذا ملك ثوبه بدينار نقداً أو بدينارين إلى أجل تأخذه بأيهما شئت وقد وجب عليك أحدهما فهذا كأنه وجب عليك بدينار نقداً فآخره وجعلته بدينارين إلى أجل أو فكانه وجب عليك بدينارين إلى أجل فجعلتهما بدينار نقداً (قال عبد العزيز) فكل شيء كره لك أن تعطى قليلاً منه بكثير إلى أجل فلا يصلح لك أن تخلكهما فهذا فسح أحدهما بإصاحبه (قال عبد العزيز) ومن ذلك أن كل شيء كان عليك فلم يصلح لك أن تسفحه في غيره وتؤخره فلا يصلح لك أن تملك ذلك لتختار فيه (وفي كره) وكيف عن إسرائيل عن سبائك بن حرب عن عبد الرحمن بن

عبد الله بن مسعود عن أبيه في الرجل يشتري من الرجل الثوب بالنقد بكذا وكذا أو بالنسيئة بكذا وكذا فقال الصفقتان في الصفقة ربا (قال ابن وهب) قال بونس وكان أبو الزناد يقول مثل قول ربيعة في البيعتين المختلفين (قال ابن وهب) قال مالك ونهى عنه القاسم بن محمد أن يشتري بمشرة نقداً أو بخمسة عشر إلى شهر (قال ابن وهب) عن حمزة بن بكير عن أبيه وكره ذلك سليمان بن يسار والقاسم وعبد الرحمن بن القاسم ونافع (ابن وهب) عن الليث قال يحيى بن سعيد البيهقي اللتان لا يختلف الناس فيهما

في الرجل يتابع السلعة كلها على أردب أو ثوباً أو شاة
على أنه بالخيار ثلاثاً

قلت أرايت أن اشتريت هذا الطعام من رجل كل أردب بدرهم أو هذه الثياب كل ثوب بدرهم أو هذه النعم كل شاة بدرهم على أني بالخيار ثلاثة أيام فاخترت أن آخذ بعضاً وأترك بعضاً يجوز هذا لي أم لا (قال) لا يجوز هذا إلا أن تأخذ جميعه لأنها صفقة واحدة إلا أن يرضى البائع أن يجزئ ذلك قلت وهذا قول مالك (قال) نعم ألا ترى أن مالكاً قل في الرجل يشتري القمح المصبر كل قفيز بدرهم أنه جازر وليس له أن يأخذ بعضه ويدع بعضه

في الرجل يشتري من الرجل السلعة على أنه بالخيار
فتتلف منه قبل أن يختار

قلت أرايت من أخذ سلعة من رجل بمائة دينار أن رضيها أو على أن يريها فأتت قبل أن يرضى أو يريها أو تلفت أيكون ضمانها من البائع أو للمشتري (قال) قال لنا مالك في بيع الخيار ضمانها من البائع أبداً حتى يرضى ذلك المشتري إذا كان ذلك حيواناً أو مالا يباع عليه فإن كان مما يباع عليه ضمنه للمشتري إلا أن تقوم له بينة على تلفه قلت أرايت أن اشتريت سلعة على أني بالخيار ثلاثة أيام فتلفت

السلعة عندي قبل أن أختار من مصيبتها في قول مالك (قال) إن كانت حيواناً أو أرضين أو دوراً فصيبتها من البائع وإن كانت غير حيوان مما يباع عليه فبكت هلاكاً ظاهراً فصيبتها من البائع وإن غاب عليها المشتري ولم يعلم هلاكها إلا بقوله لم يصدق قلت فما يفرم (قال) الثمن قلت وهو قول مالك أنه يفرم الثمن (قال) نعم قلت أرايت من اشترى سلعة على أنه بالخيار ثلاثاً فقبض السلعة ونقد الثمن أو لم ينقد فأتت السلعة في بدى المشتري في أيام الخيار أتكون من البائع أو للمشتري في قول مالك وكيف إن كان الخيار للبائع أو للمشتري أموعند مالك سواء أم لا (قال) قال لي مالك الموت في أيام الخيار من البائع وإن كان قد اشترط النقد وانقضى وقبض المشتري السلعة فهي من البائع ورد البائع الثمن على المشتري (قال) قال مالك وسواء كان الخيار للبائع أو للمشتري (قال) وقال مالك وإذا ماتت السلعة في أيام الخيار فهي من البائع على كل حال لانت البيع لم يتم ولا يتم حتى يقع الخيار ويرضى من جعل له الخيار (ابن وهب) سمعت مالك يقول في الرجل يتابع الجارية ويكون فيها بالخيار شهراً وينقد على ذلك فإن البيع مردود فإن نقد الثمن وجعل ذلك وكان فيها بالخيار ثم ماتت الجارية فأنها من البائع قلت أرايت أن هلكت السلعة في أيام الخيار من هي في قول مالك (قال) من البائع قبض المشتري أو لم يقبض نقد أو لم ينقد (قال) وكذلك قال مالك (قال) وسألت مالكاً عن الرجل يبيع السلعة على أن البائع أو المبتاع فيها بالخيار فتنصب السلعة في ذلك (قال) هي من البائع حتى يفخذ البيع وخيار البائع وخيار المبتاع في ذلك سواء (سحنون) وإنما كانت السلعة وضمانها من البائع في أيام الخيار وإن كان المشتري قد قبضها ونقدتها أو لم ينقد من قبل أنه بيع لم يتم ولا يتم حتى تمضي أيام الخيار ألا ترى أن الجارية التي يتابع بالاستبراء فهي من البائع حتى تحيض والبدن في عدة الثلاث هو من البائع أبداً حتى يخرج منها وقد تم الأمر فيها لما مضى في ذلك من السنة ومن قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين (وذكر أشهب) عن ابن لهيعة أن حبان بن واسع حدثه

عن محمد بن يزيد بن ركانة أنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن منقذ المدة فيما اشترى ثلاثة أيام فلما استخلف عمر بن الخطاب قال أتى نظرت في بيعكم فلم أجدهم شيئا مثل المدة التي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن منقذ فيما اشترى ثلاثة أيام ثم قضى به عبد الله بن الزبير **﴿ قال ابن وهب ﴾** وأخبرني ابن أبي الزناد عن أبيه قال قضى عمر بن عبد العزيز في رجل باع من أعرابي عبداً فوعك العبد في عهدة الثلاث فمات فجعله عمر من الذي باعه **﴿ ابن وهب ﴾** وأشهب عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري أنه سمع أنان بن عثمان وهشام بن اسماعيل يذكران في خطبتهما عهدة الرقيق في الأيام الثلاثة من حين يشتري العبد أو الامة وعهدة السنة وبأسران بذلك وإن عمر ابن الخطاب قضى في جارية جعلت على يدي رجل حتى تحيض فماتت أنها من البائع ذكره ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن زيد بن اسحاق الانصاري **﴿ قال ﴾** يونس وقال ابن شهاب مثله **﴿ قال ابن وهب ﴾** وقال ابن شهاب وإن كانت حاضت فهي من المتباع **﴿ سحنون ﴾** فكيف بالخيار الذي له شرطه في الاجازة والرد

التقدي في بيع الخيار

﴿ قلت ﴾ أرأيت كل شيء اشتراه الرجل من حيوان أو دور أو أرضين أو نخل أو عروض أو شيء مما يقع عليه بیاعات الناس اشتراه رجل واشتراط الخيار يوماً أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك أ يصلح فيه التقدي قول مالك **﴿ قال ﴾** لا **﴿ قلت ﴾** فإن اشترط التقدي **﴿ قال ﴾** فقد وقعت الصفقة في قول مالك فاسدة **﴿ قال ﴾** وقال مالك لا يصلح التقدي في بيع الخيار **﴿ قلت ﴾** فإن لم يشترطوا التقدي وقعت الصفقة صحيحة ويكون بيعاً جائزاً **﴿ قال ﴾** نعم وقال أشهب ووجه فساد اشتراط التقدي أنه بيع وسلف يقول البائع للمتبع أسلفني خمسين ديناراً ثمنها وأنت علي بالخيار ثلاثاً فإن شئت أخذت بها مني داري هذه أو غبدي هذا أو متاعى هذا أو دابتي هذه أو ما كان فيه البيع فهو لك فإن تم

أخذه وصار له سلفاً تم فيه البيع وإن رد البائع ولم يحجزه رجع فأخذ سلفه من البائع فأنفع البائع بالذهب باطلاً من غير شيء **﴿ قلت ﴾** لأن القاسم فكل بيع اشتراه صاحبه وهو فيه بالخيار على أن يقدر فأصاب السالبة عيب في أيام الخيار ثم انقضت أيام الخيار وقبضها وعلم بالعيب في أيام الخيار ورضيه ثم حالت أسواق تلك السالبة أو تغيرت بقاء أو نقصان بدنها ثم أصابها عنده عيب مفسد ثم هجر على عيب دلته البائع **﴿ قال ﴾** إن شاء حبسها ووضع عنه قدر العيب الذي دلس له البائع من قيمتها يوم قبضها لانه قبضها على بيع فاسد فصارت قيمتها يوم قبضها هو ثمنها وبطل الثمن الاول كان أقل من القيمة أو أكثر من قيمتها وصارت قيمتها لها ثمناً وإن شاء ردها بالعيب الذي دلس له ويرد ما أصابها عنده من العيب أو يحبسها ويرجع بالعيب الذي دلس له من قيمتها **﴿ قال ﴾** وإن لم يحدثها عنده عيب مفسد كان بالخيار إن شاء ردها بالعيب الذي دلس له وإن شاء حبسها وغرم قيمتها يوم قبضها **﴿ قلت ﴾** والخيار له مجال ما وصفت لي **﴿ قال ﴾** نعم لانه إنما نقصت أيام الخيار وقبضها المشتري وحدث بها في يديه عيب آخر أو حالت في بدنها وجبت له بقيمتها يوم انقضت أيام خياره وقبضها ثم كان بالخيار في ردها وإن رد معها من قيمتها التي وجبت له عليه ما نقصها العيب **﴿ قلت ﴾** لأن القاسم أرأيت أن أسلف رجلاً في طعام معلوم على أن أحدها بالخيار يوماً أو يومين أو شهراً أو شهرين **﴿ قال ﴾** إن اشترط أجل يوم أو يومين أو نحو ذلك فلا بأس به ما لم يقدم التقدي وإن اشترط أبدياً من ذلك لم يحجز تقدياً التقدي أو لم يقدمه **﴿ قلت ﴾** فلم يجوز له إذا لم يقدم التقدي وكرهته إذا قدم التقدي على ما ذارأته من قول مالك **﴿ قال ﴾** إنما أجزت الخيار فيه إذا لم يقدم التقدي وكان أجل الخيار قريباً لا أن أجزه له أن يؤخر رأس مال السلف يوماً أو يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك في قول مالك فلما اشترط الخيار إلى الموضع الذي يجوز له أن يؤخر تقدياً إلى ذلك الاجل أجزت له الخيار إلى ذلك الاجل وكرهته أن يقدم تقدياً ويشترط الخيار لاحدها لانه يدخله بيع وسلف وسلف جرمنفة **﴿ قال ابن القاسم ﴾** ألا ترى أنه إذا قدم التقدي واشترط الخيار فكانه أسلفه هذه الذانير إلى أجل الخيار على

أن جعلها بدلاً من الخيار في سائمة إلى أجل موصوف فصارت الدائير سلفاً وصارت
السلعة الموصوفة تبعاً لهذه الدائير بعد انقضاء أجل الخيار فصارت سلفاً جراً منفعة
قلت ولم كرهته إذا كان أجل الخيار إلى شهر أو شهرين إذا لم يقدم رأس المال (قال)
لأنه يصير ديناً بدين والخيار أيضاً لا يكون في قول مالك إلى شهر وإنما يجوز مالك
الخيار في البيوع على قدر اختيار الناس للسلع التي يشترون قلت فإن قدم رأس
المال وشرط الخيار وضرب للسلف أجلاً بعيداً (قال) لا يجوز في قول مالك أيضاً
لأن مالكا قال لا يجوز هذا الخيار إلى هذا الأجل في شيء من البيوع قلت
وكل من اشترى سلعة من السلع على أنه بالخيار وإن كان خياره يوماً واحداً فلا يجوز
اشتراط التقيد في ذلك (قال) نعم لا يجوز اشتراط التقيد في ذلك عند مالك

في الدعوى في الخيار

قلت أرأيت لو أني اشترت سلعة على أني بالخيار ثلاثاً فحقت بها في أيام الخيار
لأردتها فقال البائع ليست هذه سلمتي (قال) القول قول المشتري لأن البائع قد أثبتته
على السلعة قلت أتحمض هذا عن مالك (قال) لا قلت أرأيت أن اشترت
جارية على أني بالخيار ثلاثاً فثبت بالجارية ثم أثبت بها في أيام الخيار لأردتها فقال البائع
ليست هذه جاري القبول قول من (قال) أرى أن يحلف المبتاع أنها جاريته التي اشتراها
منه على أن له الخيار ويردها قلت تحمضه عن مالك (قال) لا إلا أن مالكا قال
في الرجل يدفع إلى الرجل الذهب يقضيه إياها من دين كان له عليه فيقول له خذها
فانظر إليها وقلها فيأخذها على ذلك ثم يأتي بها ليردها فينكره الدافع ويقول ليست
ذهبي قال القول قول المدفوع إليه مع يمينه قلت أرأيت أن كان إنما اشترى حيواناً
أو دوراً أو رقيقاً على أنه بالخيار ثلاثة فادعى المشتري أن الدواب انفلتت منه والرقيق
أبقوا أو ماتوا (قال) القول قول المشتري وهو مصدق في ذلك ولا يكون عليه شيء
لأن هذا ليس بمأني يمين عليه والموت إذا كان بموضع لا يجمل موته مثل عن ذلك
وكشف أهل تلك القرية ولا يقبل في ذلك الا قول عدول فإن عرف في مستلهم

كذبه أغرمها وإن لم يعرف كذبه حمل من ذلك ما يحمل وحلف عليه وقبل قوله وقد
قاله مالك قلت فالا باق والسرقة والاتلاف إذا ادعاه وهو بموضع لا يجمل لم
تسئل البيعة عن ذلك ويكون القول قوله (قال) نعم لا تسئل البيعة والقول قوله إلا
أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه قلت وهو قول مالك (قال) نعم قلت
أرأيت كل سلعة اشترتها على أني بالخيار فيها من ثوب أو من سوي الحيوان
فثبت عليها ثم ادعيت أنه هلك في أيام الخيار أليكون القبول قول في قول مالك
(قال) قال مالك هو ضامن قلت فإن أنى بالبيعة على أن السلعة التي غاب عليها
قد هلكت هلاكاً ظاهراً يعرف من غير تفریط من المشتري (قال) يكون
من البائع وقد قال مالك في الرهن في الضياع وفي العارية ما هلك من ذلك بما
ينيب عليه مما تتيه البيعة بالمادة أنه هلك بغير ضيعة من الذي كانت عنده فلا ضمان
عليه (قال مالك) ومن ذلك أن يرهن الرجل الرهن وهو في البحر في المركب فينرق
وله بذلك البيعة أنه غرق أو يخترق منزله أو يلقاه للصوص ومعه رجال فيأخذ
الصوص السلعة منه فتشهد الشهود على رؤية ما وصفت لك أنهم رأوه حين احترق
وأنهم رأوه حين أخذه للصوص فهو ضامن صاحبه والذي أعيره أو رهنه منه يرى
ولا تباعة عليه وكذلك الذي يشتري على أنه بالخيار فينيب عليه هو مثل هذا قلت
أرأيت أن اشترى حيواناً على أنه بالخيار ثلاثاً فقبض الحيوان أو غاب عليها ثم ادعى
المشتري الذي غاب على الحيوان أنها هلكت أو أثبت أن كانت رقيقاً (قال) قال
مالك القول قوله إلا أنه في الموت إن كان مع أحد سئل عن تبيان ذلك فإن الموت
إذا مات في قرية فيها أهلها لم يخف عليهم ذلك وإن ادعى انفلاتاً أو إيقاً أو سرقة
فالقول قوله مع يمينه إلا أن يأتي بما يدل على كذبه قلت أرأيت أن سألوا في
القرية عن موت الحيوان الذي ادعى أنه مات في تلك القرية فلم يصيبوا تصديق
قوله (قال) فأراه في هذا كاذباً حين لم يوجد أحد يعلم هلاك ما ادعى وهو في قرية
فأراه غارماً لها

في الرجل يبيع العبد وبه عيب ولا يبينه ثم يأتيه فيعلمه أن بالسلمة عيباً
وهو يقول ان شئت نخذ وان شئت فدع

قلت أرأيت ان بعت رجلاً سلمة بها عيب ولم أبين له العيب ثم حثته بعد ما وجبت
الصفقة فقلت ان بالسلمة عيباً فان شئت نخذ وان شئت فدع (فقال) سألتنا مالكاً عنها
فقال ان كان انيب ظاهراً يدرى أو قامت البينة بالعيب الذي ذكر اذا لم يكن ظاهراً
كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك وان كان انما يخبر خيراً ليس بظاهر
وليس عليه بينة يأتي بها فالمشتري على شرائه ولا يضره ما قال له البائع وان وجد ذلك
العيب بعد ذلك على ما قال البائع كان بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك

في الرجل يتاع السلمة على أنه بالخيار ثلاثاً فلا يردّها
حتى تنقضي أيام الخيار

قلت فاقول مالك في رجل باع سلمة على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام فقبض
المشتري السلمة فلم يردّها حتى مضت أيام الخيار ثم جالها يردّها بعد ما مضت أيام
الخيار أيكون له أن يردّها أم لا (قال) ان أتى بها بعد مغيب الشمس من آخر أيام
الخيار أو من الند أو قرب ذلك بعد ما مضى الاجل رأيت أن يردّها وان تأخر
ذلك لم أر أن يردّها (قال ابن القاسم) الا أتى قلت للمالك الرجل يشتري الثوب
أو السلمة على أنه بالخيار اليوم واليومين والثلاثة فان غابت الشمس من آخر أيام الخيار ولم
يأت بالثوب الى آخر الاجل لزم المتاع البيع (قال) قال مالك لا خير في هذا البيع ونهى
عنه قال وقال مالك فيما يشبه هذا رأيت ان مرض المشتري أو حبسه السلطان
أو كان يلزمه البيع ففكره هذا فكذا يملك من قوله على أنه يرد وان مضى الاجل اذا
كان ذلك قريباً من مضى الاجل (قال) وقال مالك أيضاً في المكاتب يكاتبه
سيده على أنه ان جاء بخيومه الى أجل مسمى والا فلا كتاب له (قال) ليس نحو
كتاب العبد بيد السيد بما شرط ويتلوم للمكاتب وان حل الاجل فان أعطاه كان على

كتابه (قال) مالك والقطاعة مثله يتلوم له أيضاً وان مضى الاجل فان جاء به عتق
قلت أرأيت ان اشتريت سلمة على أني بالخيار ثلاثاً ثم قبض السلمة من البائع ولم
أختر في أيام الخيار ردّها حتى تناول تركي إياها في يدي البائع ثم حثت بعد مضى أيام
الخيار بزمان فقلت أنا أختار اجازة البيع وقال البائع قد تركتها حتى مضت أيام الخيار
فلا خيار لك ولا بيع بيني وبينك (قال) قال مالك اذا اختار بمحضرة مضى أيام الخيار
قرب ذلك جاز خياره وكان البيع جائزاً وان لم يختر حتى تناول ذلك بعد مضى أيام
الخيار ويعبر أنه تارك لم يعد ذلك فلا خيار له والسلمة للبائع قلت فان كان قبض
السلمة للمشتري وكان اشتراها على أنه بالخيار ثلاثاً ولم يختر في أيام الخيار الرد ولا الاجازة
حتى مضت أيام الخيار وتناول ذلك ثم جاء بعد ذلك برد السلمة (قال) لا يقبل قوله
والسلمة لازمة للمشتري في قول مالك الا أن يردّها بمحضرة مضى أيام الخيار أو قرب
ذلك فان تناول ذلك فالسلمة لازمة للمشتري قلت وانما ينظر في هذا اذا مضت
أيام الخيار وتناول ذلك حتى لا يقبل قول من كان له الخيار في السلمة حيث هي
فان كانت في يدي البائع كانت له ولا بيع بينهما وان كان قد قبض المشتري فالبيع
جائز والسلمة لازمة له (قال) نعم انما ينظر الى السلمة حيث هي فاذا مضت أيام الخيار
وتناول ذلك فيجعلها للذي هي في يده

في الخيار الى غير أجل

قلت أرأيت ان اشتريت سلمة على أني بالخيار ولم يجعل للخيار وقتاً أرى هذا
البيع فاسداً أو جائزاً (قال) أراه جائزاً وأجعل له من الخيار مثل ما يكون له في مثل
تلك السلمة

في الرجل يبيع ثمرة حاطة ويستثنى أن يختار أربع نخلات أو خمساً

قال عبد الرحمن بن القاسم قال مالك في الرجل يبيع ثمرة حاطة على أن يختار
البائع ثم أربع نخلات منها أو خمس (قال) ذلك جائز (قال ابن القاسم) قال مالك

هذا عندي بمنزلة رجل باع كباشه هذه على أن يختار البائع منها أربعة أو خمسة
فذلك جائز ولا بأس به **قلت** **﴿**فإن باع أصل حائطه على أن يختار البائع فيها أربع
نخلات أو خمسا **﴿**قال **﴿**ذلك جائز في قول مالك **﴿**قلت **﴿**أرأيت أن باع ثمرة نخل له
واستثنى من مائة نخلة عشر نخلات لم يسمها بأعيانها ولم يستثن البائع أن يختارها
﴿قال **﴿**أرى أن يعطى عشر مكيلة تمر حائط وهما شريكان في الثمرة البائع والمشتري
لهذا العشر ولهذا تسعة أعشار التمر ولأنه كانه باعه تسعة أعشار ثمرة حائطه فذلك
جملة شريكاه

﴿في الرجل يشتري من الرجل من حائطه تمر أربع نخلات **﴿**
﴿يختارها أو من ثيابه ثوبا أو من غنمه شاة يختارها **﴿**

﴿قلت **﴿**أرأيت أن اشترت منه من ثمرة حائطه هذا تمر أربع نخلات اختارهن
أيجوز أم لا **﴿**قال **﴿**لا خير في هذا عند مالك **﴿**قلت **﴿**فإن اشترى أربع نخلات
بأصولهن على أن يختارهن من هذا الحائط **﴿**قال **﴿**لا بأس بهذا عند مالك ما لم يكن فيهن
ثمرة فإن كان فيهن ثمرة فلا خير فيه وليس هذا بمنزلة رجل باع حائطه كله على أن
يختار منه أربعة أو خمسا فذلك جائز ولا يعجبني ذلك في ثمرة النخل وإن نزل لم
أنسخه ولا بأس به في الكباش **﴿**قلت **﴿**فإن الطعام كله إذا اشترى منه شيئا على أن
يختار منه **﴿**قال **﴿**لا يجوز ذلك عند مالك إذا كانت صبرا مختلفة **﴿**قلت **﴿**أرأيت أن
قال آخذ منك ثوبين من هذه الأنواب وهي عشرون ثوبا بعشرة الدراهم على أني
بالخير أأخذ أحدهما بعشرة دراهم أيجوز هذا في قول مالك أم لا **﴿**قال **﴿**ذلك جائز
﴿قلت **﴿**وسواء أن كانا ثوبين أو ثوبا كثيرة فاشترى منها ثوبا يختاره وضرب
لذلك أجلا أياها **﴿**قال **﴿**نعم هو سواء عند مالك **﴿**قلت **﴿**أرأيت أن اختار المشتري
أحد الثوبين بغير محضر من البائع أيكون ذلك له في قول مالك قال نعم **﴿**قلت **﴿**
فإن اختار المشتري أحد الثوبين بغير محضر من البائع وأشهد على ذلك ثم ضاع
الثوب الباقي **﴿**قال **﴿**هو فيه مؤتمن لأنه قد أخذ أحد الثوبين بيته **﴿**قلت **﴿**فإن أخذ

الثوبين على أن يختار أحدهما فذهب قطع أحدهما قيصا أو رهنه أو آخره فأفسده
أو نحو ذلك أيلزمه هذا الذي أحدث فيه ما أحدث وتجعله منه وتجعله في الآخر
مؤتمنا **﴿**قال **﴿**نعم وقد بينا هذا قال والحبر أن كله إذا أخذ على أن يختار منه واحدا بكذا
وكذا درهم كان ذلك له جائزا في قول مالك **﴿**قال **﴿**قل مالك في النعم إذا اشترى
شاة من جماعة غنم يختارها فلا بأس بذلك أو عددا أسماء نحو العشرة من جماعة كثيرة
فلا بأس بذلك **﴿**قلت **﴿**أرأيت لو أن رجلا اشترى من رجل خمسين ثوبا من عدل
فيه مائة ثوب على أن يختار الخمسين ثوبا من العدل **﴿**قال **﴿**إذا كانت الثياب التي في العدل
نوعا واحدا وصوفة طولها وعرضها ورفعتها وإن كان بعضها أفضل من بعض بمد
أن تكون هروبه كلها أو مروبه كلها أو فوهية أو فسطاطية فلا بأس بهذا **﴿**قلت **﴿**
وهذا قول مالك قال نعم **﴿**قلت **﴿**فإن اختلفت الثياب التي في العدل فكانت أصنافا
من الثياب اشترت خمسين ثوبا اختارها **﴿**قال **﴿**لا خير فيه إلا أن يشترط صنف يختار
منه خمسين ثوبا أو يشترط فيقول اختار من صنف كذا كذا وكذا ثوبا ومن
صنف كذا كذا وكذا ثوبا حتى يفرد الحسنيين الثوب ويذكر أصنافا كلها **﴿**قلت **﴿**
وكذلك أن كانت الثياب أكسية خز وحرير لم يجز حتى يسمى ما يختار من كل صنف
في قول مالك قال نعم **﴿**قلت **﴿**ولم يجوز مالك هذا البيع إذا اشترى على أن يختار
ألا يرى أنه لم يقع البيع على شيء يختاره بعينه **﴿**قال **﴿**إنما جوزه مالك لأن رجلا لو
اشترى من مائة كبش خمسين كبشا يختارها لم يكن بذلك بأس **﴿**قال ابن القاسم **﴿**
وكذلك كل ما يباع إذا كان صنف واحد على أن يختار فلا بأس به وهذا مما لا بد
للناس في بيعهم منه غير الطعام فإن كان الطعام فلا خير في أن يشتري على أن يختار
في شجر ولا في صبر ولا في نخل لأن ذلك يدخله بيع الطعام بالطعام متفاضلا لأنه
كان وجب له من غير الصنف الذي أخذ من الطعام فتركه وأخذ به هذا الذي
أخذ وإن اختلف ما يختار فيه حتى يكون ابلا وبقرا وغنما فلا يجوز إلا أن يشترط
ما يختار من كل صنف فكذلك الثياب إذا اختلفت عند مالك **﴿**قلت **﴿**أرأيت لو

أن رجلا اشترى مائة شاة على أن يرد منها شاة أبين شاء، أنجز هذا البيع في قول مالك (قال) نعم لأنه أنما هو رجل اشترى تسعة وتسعين شاة من هذه المائة على أن يختار فيه أن يرد منها شاة أبين شاء، والبيع جائز (قال) وقال مالك ولو أن رجلا اشترى عشرين شاة من مائة شاة أو ثلاثين شاة أو أربعين شاة على أن يختارها فلا بأس به فكذلك هذا أيضاً (قلت) وكذلك لو باعه البائع هذه المائة كلها إلا شاة واحدة يختارها البائع ويكون للمشتري ماسوى ذلك فذلك له في قول مالك (قال) نعم ولكن لو كان البائع يقول أختار من هذه المائة تسعة وتسعين وأبيع واحدة من شرارها فلا يجوز ذلك وكذلك قال مالك (قلت) أ رأيت أن لم يشترط المشتري الخيار ولا البائع والمثلية على حالها (قال) البيع جائز ويكون للمشتري بالشاة التي استثنىها شريكاً يكون له جزء من مائة جزء (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا مثل قول مالك في الثياب (قلت) والثياب في هذا بمنزلة ما وصفت لي في النعم قال نعم (قال) وقال مالك في الثياب إذا اشترط أن يختار كان له أن يختار وإن لم يشترط الخيار كان شريكاً له (قلت) وكذلك الأبل والبقر والنعم والحجيرة والدواب إذا كانت صنفاً واحداً اشتراها صفقة واحدة واستثنى البائع منها واحدة أو عشر أو عشرين كان ذلك له وكان شريكاً إذا لم يشترط الخيار (قال) نعم إلا أن يكون الذي اشترط البائع جعلها على الخيار فلا خير في ذلك فإن لم يكن جعلها فلا بأس به لأن مالك قال لو أن رجلاً باع ثياباً ثمنها فاشترط أن يختار منها (قال) أن كان اشترط رقاً بعينه يختار منه فذلك له وإن لم يشترط شيئاً بعينه فهو شريك في جملة الثياب بقدر ما استثنى من ذلك فهذا إذا لم يشترط أن يختار كان البيع جائزاً وإنما أتى البائع جزءاً له واحداً فلم يشترط أن يختار البائع ولم يشترط البائع الخيار فهو شريك بذلك الجزء (قلت) فإن اشترط المشتري أن يختار من هذا الحائط عشر نخلات يختارها (قال) لا خير في ذلك عندما كان لأنه يدخله التمر بالتمر متفاضلاً (قال) سحنون (قال) ألا ترى أن قال الرجل للرجل أبيعك السمراء تسعة أصمة بدنيار والمحمولة عشرة بدنيار أيهما شئت فخذ فقد وجب

لك أحدهما فلا تفر من ذلك. وتفسير ذلك أنه كأنه يفسخ السمراء بالمحمولة والمحمولة بالسمراء وفيه أيضاً بيع الطعام قبل استيفائه وإذا قال الرجل هذا التمرة عشرة بدنيار وهذه الحنطة عشرة بدنيار وأيهما شئت فخذ فقد وجبت لك إحدى السلعتين فلا تفر منه فإن ذلك بيع قبل استيفاء. وتفسير ذلك أنه مملوكه يمتنع لا يصالح له يفسخ أحدهما بصاحبها قبل أن يستوفي لأنه أوجب له الحنطة ثم فسخا فأخذ مكانها تمرًا والتمر بالحنطة بيع مثل الحنطة بالذهب ومثلها بالورق وليست بقضاء منها ولا يجوز بيعها مكانها إلا فيما يبيع وبدأ به فإذا خيره هكذا بين سمراء ومحمولة أيهما شاء أن يأخذ أخذ وقد وجبت له أحدهما فهو أيضاً من هذا الباب بيع قبل استيفاء، ألا ترى أنه لما ملك إحدى البيعتين وفسخ أحدهما في صاحبها أنه قد وجب له تسعة أصم من السمراء فهو يدع التسعة التي وجبت له من السمراء بشرة أصم من المحمولة أو يدع عشرة الأصم التي وجبت له من المحمولة بتسعة أصم من السمراء وهو لا يصالح أن يشتري تسعة بشرة وهذا شيء ما نهى عنه من بيعتين في بيعه وهو ما نهى عنه أن يباع اثنتان بواحد إذا كانا من صنف واحد (ابن وهب) قال مالك ومثله لا يبيح للرجل أن يبيع من نخله عشرة أعذق يبيع تمرها على أن يبيعها بمائة وذلك أن المبتاع ينقل تلك الشجرة إلى غيرها وقد وجبت عليه في حال يأخذ أقل أو أكثر وقد نهى عن بيع التمر بالتمر إلا مثلاً بثل (قال) سحنون (قال) وكل هذا قاله مالك وعبيد العزيز بن أبي سلمة إلا أن يأخذها بريد العين والتي، على صاحبه وصاحبه كذلك (قال) ابن القاسم (قال) ولو اشترط البائع أن يختار قال مالك ذلك له جائز وما رأيت أحداً من أهل العلم يعجبه قول مالك في ذلك ولا يعجبي أيضاً الذي قال مالك من ذلك في كسبه النخل يختارها البائع وما رأيته حين كان في ذلك عنده حجة ولقد أوقفني فيها نحواً من أربعين ليلة ينظر فيها ثم قال لي وما أراها إلا مثل النعم يبيعها الرجل على أن يختار منها عشرة أشياء فلم يعجبي لأن النعم بعضها ببعض لا بأس به متفاضلاً والتمر بالتمر متفاضلاً لا خير فيه فإذا وقع أجرته لما قال مالك من ذلك ولا

أحب لاحد أن يدخل فيه ابتداء ولا يقدر فيه بيعا وهو إذا لم يشترط
الخيار أجزت البيع وجعلت له من كل نخلة بقدر ما استثنى
أن كانت عشرة من مائة جعلت له عشر كل نخلة
على قدر طيبها ورداءتها حتى كانه
شريك معه فهذا لا بأس به

تم كتاب بيع الخيار والحمد لله وحده وصلى الله
على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

وفيه كتاب بيع النزر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب بيع النزر

في بيع النزر والملازمة والمنازمة والعمل في ذلك واشتراء الغائب

قلت لابن القاسم أ رأيت أن اشتري ثيابا مطوية ولم ينشرها ولم توصف له أيكون
هذا البيع فاسدا في قول مالك لأنه لم ينشر الثياب ولم توصف له (قال) نعم هو
فاسد في قول مالك قلت أ رأيت أن اشتريت سلعة وقد كنت رأيتها قبل أن
أشتريها بشهر أو بشهرين أ يجوز هذا البيع في قول مالك أم لا (قال) نعم إذا كانت
من السلع التي لا تتغير من الوقت الذي رآها فيه إلى يوم اشتراها قلت وإن
نظرت إلى السلعة بعد ما اشتريتها فقلت قد تغيرت عن حالها وليست مثل يوم رأيتها
وقال البائع بل هي بحالها يوم رأيها (قال) القول قول البائع والمشتري مدع (وقال)
أشهب بل البائع مدع قلت لابن القاسم وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك
في جارية تسوق بها رجل في السوق وكان بها ورم فاقبل بها فلقه رجل بعد أيام
ورأى ما كان بها فاشتراها منه فلما أنهأ بها ليدفعها إليه قال ليست على حالها وقد ازداد
ورمها (قال مالك) أرى المشتري مدعيا ومن يعلم ما يقول وعلى البائع اليمين قلت
فالملازمة في قول مالك (قال) قال مالك الملازمة أن يلمس الرجل الثوب ولا

(١) بهامش الأصل هنا ما نصه ابن المواز قول مالك وابن القاسم في هذا أبين وأحسب • قال أبو
اسحاق وكأنه عند مالك لما أقر بأن البيع وقع على عين هذه السلعة فقد انعقد البيع في الظاهر
فيها والمشتري يريد خفض الثمن بدعواه فلا يصدق كذا لو وجد عينا مشكوكا فيه له

كان القول قوله واسع رأيه وليس الوصيان في هذا بمنزلة الورثة الذين يلون أنفسهم لأن الورثة يحكمون في أموالهم والوصيان يحكمان في مال غيرهما فلذلك اختلفا في هذا وكان السلطان هو المحوز لصواب المصيب منهما ﴿قلت﴾ فإن كان مع الوصيين وارث كبير يلي نفسه (تتال) ان اجتمعوا على رد أو اجازة جاز ما اجتمعوا اذا كان ذلك من الوصيين عى الاجتهاد وان قال أحدهما أنا أرد وقال الآخر أنا أخذ فانه ان كان الذي قال أرد هو الوارث فذلك له ولا بد للوصيين من أن يردا معه أو يأخذا مصابته الا أن يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعها وأخذ مصابة الذين يلونهم من الورثة فيكون ذلك له^(١) ولا يكون عليه أن يؤخذ منه مصابة الذي اختار الرد عليه وكذلك اذا أراد الوارث الأخذ وأراد الوصيان الرد فلا بد للوارث الذي يلي نفسه من أن يرد معها أو يأخذ مصابة الذي اختار الرد عليه مصابة الورثة المولى عليهم الا أن يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعه وأخذ مصابته فقط فيكون ذلك له ولا يكون عليه أن يؤخذ منه مصابة الورثة الذين اختار أو صياؤهم لهم دون الرد^(٢) فان كان الذي قال أنا أرد الوارث الذي يلي نفسه وأخذ الوصيين نظر السلطان في ذلك فان رأى الرد أفضل كلف الوصى الذي قال أجاز الرد مع صاحبه وان رأى الاجازة أفضل كلف الوصى الذي قال أرد الاجازة ثم لم يكن لهما يد من أن يردا كما رد الوارث أو يأخذا مصابة الوارث للورثة الذين يليهم الا أن يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعها وأخذ مصابة الذين يليهم من الورثة فيكون ذلك له ولا يكون للوصيين عليه أن يأخذا منه مصابة الوارث الذي اختار الرد عليه وكذلك ان كان الذي قال أخذ الوارث وأحد الوصيين نظر السلطان في ذلك كما وصفت لك ﴿قلت﴾ لا شبه رأيك ان كان على الميت دين يفتقر جميع ماله ألمم الخيار في الرد والاجازة على ما فسرت لي من الورثة الذين يلون أنفسهم (تقال) لي لا ليسوا بمنزلتهم وللغرماء متكم في ان كانت الاجازة أردا عليهم وعلى الميت في الاداء عن أمانيه وبرائة ذمته وفيما يصل اليهم من حقوقهم باجازة ذلك كان ذلك

لهم وان لم يكن على ذلك فليس لهم ذلك وذلك الى الورثة ان كانوا يلون أنفسهم فان كان الرد أردا على الميت وأفضل لهم في انتضاء ديونهم فذلك لهم وللورثة أن يأخذوا ذلك ان شاؤوا لانفسهم من أموالهم ولا يأخذوا من مال الميت لان الغرماء أولى بمال الميت منهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلا اشترى سلمة على أنه بالخيار ثلاثا فأغنى عليه في أيام الخيار كلها الذي جعل له فيها الخيار هل يكون ورثته أو السلطان بمنزلة في قول مالك (قال) لا أحفظ فيه من مالك شيئا ولا يكون للورثة هاهنا ولا للسلطان هاهنا شيء وترك حتى يبقى فإذا أفاق كان على خياره ان شاء أخذ وان شاء رد ولا يقطع عنه خياره لموضع ما أغنى عليه في أيام الخيار ﴿قلت﴾ أرايت ان تطاول بهذا المعنى ماهوفه (قال) ينظر السلطان في ذلك فان رأى أمراً ضرراً فسح البيع بينهما وجاز فسخه ﴿قلت﴾ ولا يكون للسلطان أن يأخذ لهذا المعنى عليه (قال) لا لانه ليس بمجنون ولا صبي وانما هو مريض

— في الرجل يبيع من الرجل السلمة ثم يلقاه بعد ذلك —

﴿ فيجعل أحدهما لآخر الخيار ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أتى بعت من رجل سلمة فلقته بعد يوم أو يومين فجعلت له الخيار أو جعلت لي الخيار أيا ما أيلزم هذا الخيار أم لا قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت سلمة من رجل ثم لقته بعد يوم أو يومين فجعلت له الخيار أو جعلت لي أيلزم هذا الخيار أم لا (قال) نعم اذا كان يجوز في مثله الخيار وهو بمنزلة يملك إياه بالتمن من غيره وله الخيار عليك أولك عليه وما أصاب السلمة في أيام الخيار فهو منك

— في المكاتب يتاع السلمة على أنه بالخيار فيعجز أيام الخيار —

﴿قلت﴾ أرايت المكاتب اذا اشترى سلمة على أنه بالخيار أيا ما فيعجز في أيام الخيار ما حال هذا البيع (قال) يصير خيار هذا المكاتب الى السيد فان شاء السيد أجاز وان شاء رد

كان القول قوله واتبع رأيه وليس الوصيان في هذا بمنزلة الورثة الذين يلون أنفسهم لأن الورثة يحكمون في أموالهم والوصيان يحكمان في مال غيرهما فلذلك اختلفا في هذا وكان السلطان هو المحيوز لصواب المصيب منهما **قلت** **﴿**فإن كان مع الوصيين وارث كبير يلي نفسه **﴿**قال **﴿**ان اجتمعوا على رد أو اجازة جاز ما اجتمعوا إذا كان ذلك من الوصيين على الاجتهاد وإن قال أحدهما أنا أرد وقال الآخر أنا آخذ فإنه إن كان الذي قال أرد هو الوارث فذلك له ولا بد للوصيين من أن تردا معه أو يأخذا مصابة إلا أن يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعها وأخذ مصابة الذين يلونهم من الورثة فيكون ذلك له **﴿**ولا يكون عليه أن يؤخذ منه مصابة الذي اختار الرد عليه وكذلك إذا أراد الوارث الأخذ وأراد الوصيان الرد فلا بد للوارث الذي يلي نفسه من أن يرد معها أو يأخذ مصابة الذي اختار الرد عليه مصابة الورثة للمولى عليهم إلا أن يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعه وأخذ مصابة فقط فيكون ذلك له ولا يكون عليه أن يؤخذ منه مصابة الورثة الذين اختار أوصياؤهم لهم دون الرد **﴿**فإن كان الذي قال أنا أرد الوارث الذي يلي نفسه وأحد الوصيين نظر السلطان في ذلك فإن رأى الرد أفضل كلف الوصى الذي قال أجزأ الرد مع صاحبه وإن رأى الاجازة أفضل كلف الوصى الذي قال أرد الاجازة ثم لم يكن لها شيء من ثمن يردا كما رد الوارث أو يأخذا مصابة الوارث للورثة الذين يليانهم إلا أن يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعها وأخذ مصابة الذين يليانهم من الورثة فيكون ذلك له ولا يكون للوصيين عليه أن يأخذا منه مصابة الوارث الذي اختار الرد عليه وكذلك إن كان الذي قال أخذ الوارث وأحد الوصيين نظر السلطان في ذلك كما وصفت لك **﴿**قلت **﴿**لا شوب رأيك أن كان على الميت دين يفتقر جميع ماله ألهم الخيار في الرد والاجازة على ما فسرت لي من الورثة الذين يلون أنفسهم **﴿**فقال **﴿**لي لا ليسوا بمنزلتهم وللترماء متكلم في أن كانت الاجازة أردوا عليهم وعلى الميت في الاداء عن أمانته وبرائة ذمته وفيما يصل اليهم من حقوقهم باجازة ذلك كان ذلك

لهم وإن لم يكن على ذلك فليس لهم ذلك وذلك إلى الورثة إن كانوا يلون أنفسهم فإن كان الرد أردا على الميت وأفضل لهم في اقتضاه ديونهم فذلك لهم وللورثة أن يأخذوا ذلك إن شاؤوا لأنفسهم من أموالهم ولا يأخذوا من مال الميت لأن الترماء أولى بمال الميت منهم **﴿**قلت **﴿**لأن القاسم أرايت لو أن رجلا اشترى سلة على أنه بالخيار ثلاثا فأغنى عليه في أيام الخيار كلها الذي جعل له فيها الخيار هل يكون ورثته أو السلطان بمنزلة في قول مالك **﴿**قال **﴿**لا أحفظ فيه من مالك شيئا ولا يكون للورثة هاهنا ولا للسلطان هاهنا شيء وترك حتى يفتق فإذا أفاق كان على خياره إن شاء أخذ وإن شاء رد ولا يقطع عنه خياره لموضع ما غنى عليه في أيام الخيار **﴿**قلت **﴿**أرايت أن تطاول بهذا المعنى ما هو فيه **﴿**قال **﴿**ينظر السلطان في ذلك فإن رأى أمرا ضررا فسحق البيع بينهما وجاز فسحقه **﴿**قلت **﴿**ولا يكون للسلطان أن يأخذ لهذا المعنى عليه **﴿**قال **﴿**لا لأنه ليس بمجنون ولا صبي وإنما هو مريض

﴿في الرجل يبيع من الرجل السلة ثم يلقاه بعد ذلك **﴿**
﴿فيجعل أحدهما للآخر الخيار **﴿**

﴿قلت **﴿**أرايت لو أني بعت من رجل سلة فليته بعد يوم أو يومين فجعلت له الخيار أو جعل لي الخيار أياما يلزم هذا الخيار أم لا قال نعم **﴿**قلت **﴿**أرايت أن اشتريت سلة من رجل ثم لقيته بعد يوم أو يومين فجعلت له الخيار أو جعل لي يلزم هذا الخيار أم لا **﴿**قال نعم إذا كان يجوز في مثله الخيار وهو بمنزلة يملك إياه بالتمن من يبيعه وله الخيار عليك أولك عليه وما أصاب السلة في أيام الخيار فهو منك

﴿في المكاتب يتاع السلة على أنه بالخيار فيعجز أيام الخيار **﴿**

﴿قلت **﴿**أرايت للمكاتب إذا اشترى سلة على أنه بالخيار أياما فيعجز في أيام الخيار ما حال هذا البيع **﴿**قال **﴿**يصير خيار هذا المكاتب إلى السيد فإن شاء السيد أجاز وإن شاء رد

في الرجل يبيع السلعة على أن يأخذ أو رجلا أجنبيا بالخيار
أو يشتريها الرجل على أنه بالخيار

قلت: رأيت أن يمت سلعة من رجل على أن أخى أو رجلا أجنبيا بالخيار أيما
أيجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل يبيع السلعة ويشترط البائع أن يرضى
فلان البيع فالبائع جائز قل لا بأس به وإن رضى البائع أو رضى فلان البيع فالبائع
جائز فهذا يدل على مسألتك قلت: رأيت أن اشتريت سلعة على أن يشتري
بالخيار ثلثا لرجل أجنبي أو ذي قرابة لي أو على أن رضى فلان أو على أن أستشير
فلانا أيجوز هذا البيع في قول مالك (قال) قال مالك إذا اشترى الرجل على أن
يستشير فلانا فالبائع جائز (قال) مالك فإن اختار المشتري الشراء وقال البائع ليس
لك أن تختار حتى تستشير فلانا لم يلتفت إلى قول البائع وكانت السلعة للمشتري
قلت: فإن أراد أن يرد (قال) ذلك له فإن قال البائع ليس ذلك لك حتى تستشير
فلانا لم يلتفت إلى قول البائع (قال مالك) والذي اشترى على أن رضى فلان فليس
ذلك للمشتري أن يمضي ولا يرد حتى يرضى فلان الذي جعل له الرضى والذي اشترى
على أن فلانا بالخيار مثل ذلك (وقال أشهب) أنه جائز إذا اشترى سلعة على أن رجلا
أجنبيا أو ذا قرابة بالخيار أيما قلت: رأيت أن اشتريت جارية على أن أستشير
فلانا فقال لي فلان قد رددتها وقال المشتري قد قبلها (قال مالك) القول قول المشتري
ولا يلتفت في هذا إلى رضا الذي جعلت له المشورة مع رضا الذي شرط ذلك له
قلت: رأيت أن اشتريت سلعة واشترطت مشورة فلان وأنا بمصر وفلان
بأفريقية (قال) أرى البيع فاسدا وإنما يجوز من ذلك الأمر القريب قلت: رأيت
فإن قال المشرط الذي اشترط الخيار لفلان الغائب أنا أقبل البيع ولا أريد مشورة
فلان (قال) لا يجوز البيع لأن القعدة وقعت فاسدة قلت: رأيت أن اشتريت
سلعة لفلان اشتريتها له على أنه بالخيار ثلثا (قال) ذلك جائز قلت: فإن
اختار المشتري على أن يجزى فلان المشتري له أيجوز هذا (قال) لا يجوز ذلك

حتى يجزها هو على نفسه قلت: وهذا قول مالك (قال) نعم
في الرجل يبيع السلعة على أن البائع والمتابع بالخيار

قلت: رأيت أن يمت سلعة على أني بالخيار أنا والمشتري جميعا (قال) قال مالك لا
يجوز البيع إلا باجتماعهما جميعا على الإجازة قلت: رأيت أن يمت سلعة من رجل
على أني بالخيار أيما أيجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل يبيع السلعة
ويشترط البائع أن يرضى فلان البيع فالبائع جائز (قال) قال مالك البيع لا بأس به وإن
رضى فلان فالبائع جائز فهذا يدل على مسئلتك إذا كان فلان حاضرا الذي اشترط
رضاه

في الرجل يبيع السلعة من الرجلين على أنهما بالخيار
فيختار أحدهما الرد والآخر الإجازة

قلت: رأيت أن يمت سلعة من رجلين على أنهما بالخيار جميعا فاختار أحدهما الآخر
واختار الآخر الرد وقال البائع لا أقبل بعضها ولا أقبل الأخر (قال ابن القاسم)
ذلك لمن أبي ولمن أراد أن يمتك بالبائع وليس لصاحب السلعة في ذلك خيار وذلك
لأنه أوجب البيع لهما فأفلسا أو أفلس أحدهما تبع كل واحد منهما بنصف الثمن

في الرجل يبيع الجارية على أنه بالخيار ثلثا فيختار الرد والبائع
غائب أو يطؤها أو يدرها أو يرهنها أو ما شبه ذلك

قلت: رأيت أن اشتريت جارية على أني بالخيار ثلثا فتاب البائع فاخترت الرد
وأشهدت على ذلك والبائع غائب أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز عند
مالك قلت: وكذلك أن كان البائع بالخيار فتاب المشتري واختار البائع الرد كان
ذلك له في قول مالك قال نعم قلت: رأيت أن كان الخيار للمشتري فزها أو
دبرها أو كاتبها أو أجزها أو أعقبها أو وهبها أو تصدق بها أو وطأها أو قبلها أو باشرها
(قال) هذا كله رضا بالخيار وإن كان الخيار للبائع كان هذا كله ردًا منه للجارية

في الرجل يبيع السلعة على أن أخاه أو رجلا أجنبيا بالخيار
أو يشتريها الرجل على أنه بالخيار

قلت أ رأيت أن يبت سلع من رجل على أن أخى أو رجلا أجنبيا بالخيار أيا ما
أيجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل يبيع السلعة ويشترط البائع أن يرضى
فلان البيع فالبائع جائز قل لا بأس به وإن رضى البائع أو رضى فلان البيع فالبائع
جائز فهذا بذلك على مسألتك قلت أ رأيت أن اشتريت سلع على أن يرضى فلانا
بالخيار ثلاثا لرجل أجنبي أو ذي قرابة لي أو على أن يرضى فلان أو على أن أشتري
فلانا أيجوز هذا البيع في قول مالك (قال) قال مالك إذا اشتري الرجل على أن
يشتري فلانا فالبائع جائز (قال) مالك فإن اختار المشتري الشراء وقال البائع ليس
لك أن تختار حتى تستشير فلانا لم يلتفت إلى قول البائع وكانت السلعة للمشتري
قلت أ فإن أراد أن يرد (قال) ذلك له فإن قال البائع ليس ذلك لك حتى تستشير
فلانا لم يلتفت إلى قول البائع (قال مالك) والذي اشتري على أن يرضى فلان فليس
ذلك للمشتري أن يمضي ولا يرد حتى يرضى فلان الذي جعل له الرضى والذي اشتري
على أن فلانا بالخيار مثل ذلك (وقال أشهب) أنه جائز إذا اشترى سلع على أن رجلا
أجنبيا أو ذا قرابة بالخيار أيا ما قلت أ رأيت أن اشتريت جارية على أن أشتري
فلانا فقال لي فلان قد رددتها وقال المشتري قد قبلها (قال مالك) القول قول المشتري
ولا يلتفت في هذا إلى رضا الذي جعل له المشورة مع رضا الذي شرط ذلك له
قلت أ رأيت أن اشتريت سلع واشترطت مشورة فلان وأنا بمصر وفلان
بافريقية (قال) أرى البيع فاسدا وأنا أيجوز من ذلك الأمر القريب قلت أ
فإن قال للشرط الذي اشترط الخيار لفلان الغائب أنا أقبل البيع ولا أريد مشورة
فلان (قال) لا يجوز البيع لأن القعدة وقمت فاسدة قلت أ رأيت أن اشتريت
سلعة لفلان اشتريتها له على أنه بالخيار ثلاثا (قال) ذلك جائز قلت أ فإن
اختار المشتري على أن يبيع علي فلان للمشتري له أيجوز هذا (قال) لا يجوز ذلك

حتى يميزها هو على نفسه قلت وهذا قول مالك (قال) نعم

في الرجل يبيع السلعة على أن البائع والمتابع بالخيار

قلت أ رأيت أن يبت سلع على أنى بالخيار أنا والمشتري جميعا (قال) قال مالك لا
يجوز البيع إلا باجتماعهما جميعا على الإجازة قلت أ رأيت أن يبت سلع من رجل
على أنى بالخيار أيا ما أيجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل يبيع السلعة
ويشترط البائع أن يرضى فلان البيع فالبائع جائز (قال) قال مالك البيع لا بأس به وإن
رضى فلان فالبائع جائز فهذا بذلك على مسئلتك إذا كان فلان حاضرا الذي اشترط
رضاه

في الرجل يبيع السلعة من الرجلين على أنهما بالخيار

فيختار أحدهما الرد الآخر الإجازة

قلت أ رأيت أن يبت سلع من رجلين على أنهما بالخيار جميعا فاختار أحدهما الآخر
واختار الآخر الرد وقال البائع لا أقبل بعضها ولا أقبل إلا جميعا (قال ابن القاسم)
ذلك لمن أبى ولمن أراد أن يتسك بالبيع وليس لصاحب السلعة في ذلك خيار وذلك
لأنه أوجب البيع لهما فأقلسا أو أقلس أحدهما تبع كل واحد منهما بنصف الثمن

في الرجل يبيع الجارية على أنه بالخيار ثلاثا فيختار الرد والبائع

غائب أو يطؤها أو يدبرها أو يرهنها أو ما أشبه ذلك

قلت أ رأيت أن اشتريت جارية على أنى بالخيار ثلاثا فتاب البائع فاخترت الرد
وأشهدت على ذلك والبائع غائب أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز عند
مالك قلت وكذلك إن كان البائع بالخيار فتاب المشتري واختار البائع الرد كان
ذلك له في قول مالك قال نعم قلت أ رأيت أن كان الخيار للمشتري فرفضها أو
دبرها أو كاتبها أو أجزها أو اغتصبها أو وهبها أو تصدق بها أو وطئها أو قبلها أو باشرها
(قال) هذا كله رضا بالخيار وإن كان الخيار للبائع كان هذا كله ردًا منه للجارية

في الرجل يبيع السلعة على أن أخاه أو رجلا أجنبيا بالخيار
أو يشتريها الرجل على أنه بالخيار

قلت: رأيت أن بعت سلعة من رجل على أن أخى أو رجلا أجنبيا بالخيار أيا ما
أيجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل يبيع السلعة ويشترط البائع أن يرضى
فلان البيع فالبائع جائز قل لا بأس به وإن رضى البائع أو رضى فلان البيع فالبائع
جائز فهذا يدل على مسألتك قلت: رأيت أن اشتريت سلعة على أن بعت فلانا
بالخيار فلانا لرجل أجنبى أو ذي قرابة لى أو على أن رضى فلان أو على أن أشتري
فلانا أيجوز هذا البيع في قول مالك (قال) قال مالك إذا اشترى الرجل على أن
يشتري فلانا فالبائع جائز (قال) مالك فإن اختار المشتري الشراء وقال البائع ليس
لك أن تختار حتى تشتري فلانا لم يلفظ إلى قول البائع وكانت السلعة للمشتري
قلت: فإن أراد أن يرد (قال) ذلك له فإن قال البائع ليس ذلك لك حتى تشتري
فلانا لم يلفظ إلى قول البائع (قال مالك) والذي اشترى على أن رضى فلان فليس
ذلك للمشتري أن يرضى ولا يرد حتى يرضى فلان الذى جعل له الرضى والذي اشترى
على أن فلانا بالخيار مثل ذلك (وقال أشهب) أنه جائز إذا اشترى سلعة على أن رجلا
أجنبيا أو ذا قرابة بالخيار أيا ما قلت: رأيت أن اشتريت جارية على أن أشتري
فلانا قال لى فلان قد رددتها وقال المشتري قد قبضها (قال مالك) القول قول المشتري
ولا يلفظ في هذا إلى رضا الذي جعل له المشورة مع رضا الذى شرط ذلك له
قلت: رأيت أن اشتريت سلعة واشترطت مشورة فلان وأنا مصر وفلان
بافريقية (قال) أرى البيع فاسدا وأنا أيجوز من ذلك الأمر القريب قلت: رأيت
فان قال المشترط الذي اشترط الخيار لفلان الثابت أنا أقبل البيع ولا أريد مشورة
فلان (قال) لا يجوز البيع لأن الفقرة وقعت فاسدة قلت: رأيت أن اشتريت
سلعة لفلان اشتريتها له على أنه بالخيار فلانا (قال) ذلك جائز قلت: فإن
اختار المشتري على أن يبيع على فلان للمشتري له أيجوز هذا (قال) لا يجوز ذلك

حتى يبيعها هو على نفسه قلت: وهذا قول مالك (قال) نعم

في الرجل يبيع السلعة على أن البائع والمتابع بالخيار

قلت: رأيت أن بعت سلعة على أنى بالخيار أنا والمشتري جميعا (قال) قال مالك لا
يجوز البيع إلا باجتماعهما جميعا على الإجازة قلت: رأيت أن بعت سلعة من رجل
على أنى بالخيار أيا ما أيجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل يبيع السلعة
ويشترط البائع أن يرضى فلان البيع فالبائع جائز (قال) قال مالك البيع لا بأس به وإن
رضى فلان فالبائع جائز فهذا يدل على مسألتك إذا كان فلان حاضر الذي اشترط
رضاه

في الرجل يبيع السلعة من الرجلين على أنهما بالخيار

فيختار أحدهما الرد والآخر الإجازة

قلت: رأيت أن بعت سلعة من رجلين على أنهما بالخيار جميعا فاختار أحدهما الإخذ
واختار الآخر الرد وقال البائع لا أقبل بعضها ولا أقبل إلا جميعا (قال ابن القاسم)
ذلك لمن أبى ولمن أراد أن يملك البيع وليس لصاحب السلعة في ذلك خيار وذلك
لأنه أوجب البيع لهما فأقلسا أو أفلسا أحدهما تبع كل واحد منهما بنصف الثمن

في الرجل يبيع الجارية على أنه بالخيار فلانا فيختار الرد والبائع

غائب أو يوطؤها أو يدبرها أو يرهنها أو ما شبه ذلك

قلت: رأيت أن اشتريت جارية على أنى بالخيار فلانا فتاب البائع فاخترت الرد
وأشهدت على ذلك والبائع غائب أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز عند
مالك قلت: وكذلك أن كان البائع بالخيار فتاب للمشتري واختار البائع الرد كان
ذلك له في قول مالك قال نعم قلت: رأيت أن كان الخيار للمشتري فرفضها أو
دبرها أو كاتبها أو أجزها أو أعتقها أو وهبها أو تصدق بها أو وطئها أو قبلها أو بائرها
(قال) هذا كله رضا بالخيار وإن كان الخيار للبائع كان هذا كله رداً منه للجارية

في الرجل يبيع السلمة على أن أخاه أو رجلاً أجنبياً بالخيار
أو يشتريها الرجل على أنه بالخيار

قلت: رأيت أن يمت سلمة من رجل على أن أخى أو رجلاً أجنبياً بالخيار أياً ما
أيجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل يبيع السلمة ويشترط البائع أن يرضى
فلان فالبائع جائز قل لا بأس به وإن رضى البائع أو رضى فلان البيع فالبائع
جائز فهذا يدل على مسألتك قلت: رأيت أن اشتريت سلمة على أن يرضى فلان
بالخيار ثلاثاً لرجل أجنبى أو ذى قرابة لي أو على أن يرضى فلان أو على أن أستشير
فلاناً أيجوز هذا البيع في قول مالك (قال) قال مالك إذا اشتري الرجل على أن
يستشير فلاناً فالبائع جائز (قال) مالك فإن اختار المشتري الشراء وقال البائع ليس
لك أن تختار حتى تستشير فلاناً لم ينفذ إلى قول البائع وكانت السلمة للمشتري
قلت: فإن أراد أن يرد (قال) ذلك له فإن قال البائع ليس ذلك لك حتى تستشير
فلاناً لم ينفذ إلى قول البائع (قال مالك) والذي اشترى على أن يرضى فلان فليس
ذلك للمشتري أن يفضي ولا يرد حتى يرضى فلان الذي جعله الرضى والذي اشترى
على أن فلاناً بالخيار مثل ذلك (وقال أشهب) أنه جائز إذا اشترى سلمة على أن رجلاً
أجنبياً أو ذا قرابة بالخيار أياً ما قلت: رأيت أن اشتريت جارية على أن أستشير
فلاناً فقال لي فلان قد ردديها وقال المشتري قد قبلها (قال مالك) القول قول المشتري
ولا ينفذ في هذا إلى رضا الذي جعل له المشورة مع رضا الذي شرط ذلك له
قلت: رأيت أن اشتريت سلمة واشترطت مشورة فلان وأنا بمصر وفلان
بالبزقية (قال) أرى البيع فاسداً وإنما يجوز من ذلك الأمر القريب قلت: رأيت
فإن قال المشترط الذي اشترط الخيار لفلان فالبائع أنا أقبل البيع ولا أريد مشورة
فلان (قال) لا يجوز البيع لأن المقدمة وقعت فاسدة قلت: رأيت أن اشتريت
سلمة لفلان اشتريتها له على أنه بالخيار ثلاثاً (قال) ذلك جائز قلت: فإن
اختار المشتري على أن يبيع علي فلان للمشتري له أيجوز هذا (قال) لا يجوز ذلك

حتى يبيعها هو على نفسه قلت: وهذا قول مالك (قال) نعم
في الرجل يبيع السلمة على أن البائع والمتابع بالخيار

قلت: رأيت أن يمت سلمة على أنى بالخيار أنا والمشتري جميعاً (قال) قال مالك لا
يجوز البيع إلا باجتماعهما جميعاً على الإجازة قلت: رأيت أن يمت سلمة من رجل
على أنى بالخيار أياً ما أيجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل يبيع السلمة
ويشترط البائع أن يرضى فلان فالبائع جائز (قال) قال مالك البيع لا بأس به وإن
رضى فلان فالبائع جائز فهذا يدل على مسألتك إذا كان فلان حاضراً الذي اشترط
رضاه

في الرجل يبيع السلمة من الرجلين على أنهما بالخيار
فيختار أحدهما الرد الآخر الإجازة

قلت: رأيت أن يمت سلمة من رجلين على أنهما بالخيار جميعاً فاختار أحدهما الآخر
واختار الآخر الرد وقال البائع لا أقبل بعضها ولا أقبل إلا جميعاً (قال ابن القاسم)
ذلك لمن أبى ولمن أراد أن يمتك بالبائع وليس لصاحب السلمة في ذلك خيار وذلك
لأنه أوجب البيع لهما فأفلسا أو أفلس أحدهما تبع كل واحد منهما بنصف الثمن

في الرجل يبيع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً فيختار الرد والبائع
غائب أو يوطؤها أو يدبرها أو يرهنها أو ما أشبه ذلك

قلت: رأيت أن اشتريت جارية على أنى بالخيار ثلاثاً فغاب البائع فاخترت الرد
وأشهدت على ذلك والبائع غائب أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز عند
مالك قلت: وكذلك إن كان البائع بالخيار فغاب المشتري واختار البائع الرد كان
ذلك له في قول مالك قال نعم قلت: رأيت أن كان الخيار للمشتري فرفضها أو
دبرها أو كبتها أو أجرها أو أعنتها أو وهبها أو تصدق بها أو وطئها أو قبلها أو باشرها
(قال) هذا كله رضا بالخيار وإن كان الخيار للبائع كان هذا كله رداً منه للجارية

قلت ﴿أسمعت هذا من مالك (قال) لا﴾ قلت ﴿أرأيت أن اشتريت دابة على أن بالخيار ثلاثا فأنت بالدابة إلى البيطار فليتها أو ودحتها أو عربتها أو سافرت عليها (قال) أرى هذا رضا بالدابة وأراها قد لزمته﴾ قلت ﴿أسمعت هذا من مالك (قال) لا إلا أن مالكا قال لنا في الرجل يشتري الدابة فيجد بها عيبا فيسوق بها بعد ذلك أنها تلمسه ويكون ذلك رضا منه بالدابة (قال) فالذي سألت عني مثل التسوق في العيب إذا علم به أو أشد من التسوق﴾ قلت ﴿فإن ركبها في حاجة ولم يسافر عليها (قال) إن كان قريبا وكان شيئا خفيفا رأيته على خياره لأنه يقول ركبته لا تجربها وعلى هذا يأخذ الناس الدواب بالخيار ليختبروها﴾ قلت ﴿أرأيت أن اشتريت جارية على أن بالخيار ثلاثا تجردتها ونظرت إليها في أيام الخيار أيكون هذا رضا بالجارية (قال) لا إلا أن يكون انما جردها يتلذذ بها واعترف بذلك فهو رضا بالجارية﴾ قلت ﴿أرأيت أن نظر إلى فرجها أراه رضا بالجارية ولا تصدقه في شيء من ذلك (قال) أراه رضا بالجارية﴾ قلت ﴿ولم لا تجعل إذا جردها ونظر إليها غنارا لها وتجعل ذلك منه رضا بالجارية (قال) لا لأنه يقول انما جردها أنظر إليها والريق قد يجرد في الشراء ولا يكون ذلك رضا والفرج ليس مما يجرد في الشراء ولا ينظر إليه إلا النساء أو من يحل له الفرج﴾ قلت ﴿أرأيت أن اشتريت جارية على أن بالخيار ثلاثا فوطئت الجارية في أيام الخيار لو رهنها أو أيسرها أو كاتبها أو زوجها أو أعتقها أو دبرتها أو قطعت يدها أو فقت عينا أو كان عبدا فزوجه أو ضربته أو كانت دابة فأكرمتها أو دارا فأجرتها أو أرضا فأكرمتها أو حماما فأجرته أو غلاما فكفته إلى الخاطين أو الخوازين أو أسلمته إلى الكتاب أو نحوه من هذه الأشياء أو ساومت به في أيام الخيار للبيع أيكون هذا رضائي بالسلمة واختيارا مني لها في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذه المسائل إلا أن مالكا قال لا يبيع الرجل السلمة إذا كان فيها خيار حتى يستوفيا نفسه ثم يبيعها بعد ذلك﴾ قال ابن القاسم ﴿وأرى كل ما سألت عنه وسميته يلزمه به البيع وهذا كله رضا

منه وقطع للخيار ولا حجة له إلا ما كان من قطع يده أو فتي وعينه فانه إذا كان أصابه به خطأ فانه يردده إن شاء وما نقصه وإن كان أصابه عمد فهو عند رضا منه وليس له أن يردده والدابة مثله إذا أصابها خطأ ردها إن شاء وما نقص من ثمنها وإن كان عيبا فاسدا فهو يضمن الثمن كله وإن كان أصابها عمد فهو رضا منه بالدابة ويضمن الثمن كله﴾ قلت ﴿أرأيت أن اشتريت ثيابا بالخيار فاطلعت على عيب كان بها عند البائع فليتها بعد معرفتي بالعيب أيكون هذا قطعاً لخيارى في قول مالك (قال) نعم وقال غيره لا تكون الاجارة ولا الرهن ولا السوم بها ولا التزويج ولا الجنابات رضا منه ولا اسلامه إلى الصناعات ولا تزويجه بعد أن يحلف في الرهن والاجارة وتزويج العبد ما كان ذلك رضا منه بالبيع﴾ قال سحنون ﴿وقد روى علي بن زياد وغيره عن مالك في البيع أنه لا يفتي له أن يبيع حتى يختار فإن باع فإن يمه ليس باحسان ورب السلمة بالخيار إن شاء جوز البيع وأخذ الثمن وإن شاء نقض البيع

﴿وفي الرجل يشتري العبد على أنه بالخيار فيموت في أيام الخيار﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أني بعت عبدا بعد على أن أحدا بالخيار ثلاثا أو نحن جميعا بالخيار ثلاثا فتفاضنا فأت أحد العبد في أيام الخيار أليزم البيع بالموت أم لا (قال) قال مالك إن مات أحد العبد في أيام الخيار فصيته من يأمه وإن كانا قد تفاضنا﴾ قال ﴿قلت للمالك فلو أن رجلا ابتاع من رجل دابة على أنه بالخيار على أن يتقد ثمنها فنفده ثم ماتت الدابة في أيام الخيار (قال) المصيبة من البائع وبرد الثمن إلى المشتري﴾ قال ﴿قلت للمالك فلو أن رجلا باع من رجل سلمة على أن أحدهما بالخيار ثم مات في أيام الخيار (قال) من مات منهما فودته مكانه يكون لهم من الخيار ما كان لصاحبه﴾ قلت ﴿ما حجة مالك إذ جعل المصيبة في الخيار من البائع (قال) لأن البيع لم يتم ولا يتم بينهما إلا أن يقع الخيار فإم يقع الخيار فالتلف من البائع

قلت ﴿أسمعت هذا من مالك (قال) لا﴾ قلت ﴿أرأيت أن اشتريت دابة على أني بالخيار ثلاثا فأنت بالدابة إلى البيطار قبلتها أو ودجتها أو عربتها أو سافرت عليها (قال) أرى هذا رضا بالدابة وأراها قد لزمته﴾ قلت ﴿أسمعت هذا من مالك (قال) لا إلا أن مالكاً قال لنا في الرجل يشتري الدابة فيجد بها عيباً فيتسوق بها بعد ذلك أنها تلزمه ويكون ذلك رضا منه بالدابة (قال) فالتى سألت عنه تشمل التسوق في العيب إذا علم به أو أشد من التسوق﴾ قلت ﴿فإن ركبها في حاجة ولم يسافر عليها (قال) إن كان قريباً وكان شيئاً خفيفاً رأيته على خياره لأنه يقول ركبها لا تجربها وعلى هذا يأخذ الناس الدواب بالخيار ليختبروا﴾ قلت ﴿أرأيت أن اشتريت جارية على أني بالخيار ثلاثا فجردتها ونظرت إليها في أيام الخيار أكون هذا رضا بالجارية (قال) لا إلا أن يكون إنما جردها تلذذها واعترف بذلك فهو رضا بالجارية﴾ قلت ﴿أرأيت أن نظرت إلى فرجها أو أراءه رضا بالجارية ولا تصدقه في شيء من ذلك (قال) أراءه رضا بالجارية﴾ قلت ﴿ولم لا تجعله إذا جردها ونظرت إليها مختاراً لها وتجعل ذلك منه رضا بالجارية (قال) لا لأنه يقول إنما جردها ونظرت إليها والرفيق قد يجرد في الشراء ولا يكون ذلك رضا والفرج ليس مما يجرد في الشراء ولا ينظر إليه إلا النساء أو من يحل له الفرج﴾ قلت ﴿أرأيت أن اشتريت جارية على أني بالخيار ثلاثا فوطئت الجارية في أيام الخيار أو دهرتها أو أجزتها أو كاتبها أو زوجها أو أعقبتها أو دبرتها أو قطعت يدها أو فقت عيناها أو كان عبداً فزوجته أو ضربته أو كانت دابة فأكرمتها أو داراً فأجرتها أو أرضاً فأكرمتها أو حملاً فأجرته أو غلاماً فصدفته إلى الحناطين أو الخنازير أو أسلمته إلى الكتاب أو نحوه من هذه الأشياء أو ساموته به في أيام الخيار للبيع أكون هذا رضا مني بالسلمة واختياراً مني لها في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذه المسائل إلا أن مالكاً قال لا يبيع الرجل السلمة إذا كان فيها خيار حتى يستوفيا لنفسه ثم يبيعهما بعد ذلك﴾ قال ابن القاسم ﴿وأرى كل ما سألت عنه وسميته يلزمه به البيع وهذا كله رضا

منه وقطع للخيار ولا حجة له إلا ما كان من قطع يده أو فتيء عينه فإنه إذا كان أصابه به خطأ فإنه يرد إن شاء وما نقصه وإن كان أصابه عمداً فهو عندى رضا منه وليس له أن يرد الدابة مثله إذا أصابها خطأ ردها إن شاء وما نقص من ثمنها وإن كان عيباً فاسداً فهو يضمن الثمن كله وإن كان أصابه عمداً فهو رضا منه بالدابة ويضمن الثمن كله﴾ قلت ﴿أرأيت أن اشتريت ثياباً بالخيار فاطلمت على عيب كان بها عند البائع فلبستها بعد معرفتي بالعيب أكون هذا قطعاً لخيارى في قول مالك (قال) نعم وقال غيره لا تكون الاجارة ولا الرهن ولا السوم بها ولا التزويج ولا الخنايا رضا منه ولا اسلامه إلى الصناعات ولا تزويجه بعد أن يحلف في الرهن والاجارة وتزويج البعدها كان ذلك رضا منه بالبيع﴾ قال سحنون ﴿وقد روى علي بن زياد وغيره عن مالك في البيع أنه لا يفتني له أن يبيع حتى يختار فإن باع فإن يعه ليس باحسان ورب السلمة بالخيار إن شاء جوز البيع وأخذ الثمن وإن شاء نقص البيع

في الرجل يشتري البعده على أنه بالخيار فيموت في أيام الخيار

قلت ﴿أرأيت لو أني بعت عبداً ببعده على أن أحدنا بالخيار ثلاثا أو نحن جميعاً بالخيار ثلاثا ففباضنا فمات أحد العبدین في أيام الخيار أيلزم البيع بالموت أم لا (قال) قال مالك إن مات أحد العبدین في أيام الخيار فصييته من بانه وإن كانا قد تقابضا﴾ قلت ﴿فقلت للمالك فلو أن رجلاً ابتاع من رجل دابة على أنه بالخيار على أن ينفذ ثمنها فنقده ثم مات الدابة في أيام الخيار (قال) المصيبة من البائع وبرد الثمن إلى المشتري﴾ قال ﴿فقلت للمالك فلو أن رجلاً باع من رجل سلمة على أن أحدهما بالخيار ثم مات في أيام الخيار (قال) من مات منهما فورثه مكانه يكون لهم من الخيار ما كان لصاحبه﴾ قلت ﴿ما حجة مالك إذ جعل المصيبة في الخيار من البائع (قال) لأن البيع لم يتم ولا يتم بينهما إلا أن يقع الخيار فالتم يقع الخيار فالتلف من البائع

في الرجل يتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاثا فيعتقها

في البائع في أيام الخيار

قلت في رأيت لو أن رجلا باع جارية على أن المشتري بالخيار ثلاثا فاعتقها البائع في أيام الخيار (قال) عتقه موقوف لأن الجارية قد باعها من المشتري قلت وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك قال سحنون ولكنه ندم منه فيما أوجب على نفسه بقوله وبالشرط على نفسه مما غيره فيه المقدم عليه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس على شروطهم قلت لابن القاسم فإن اختار المشتري الرد أيلزم البائع العتق الذي أعتق في أيام الخيار (قال) نعم ذلك له لازم لأن البيع لم يتم فيها إذ ردها المشتري بالشرط الذي كان له فيها وإن مصيبتها من البائع وإن ماجنى عليها وما جنت فلي البائع وله قلت ولم أجزئه وقد كان يوم تكلم بالعق غير جائز (قال) قال مالك في الذي يخدم جاريته سنة أو يؤجرها سنة ثم يعتقها إن عتقها في ذلك الحال غير جائز وأنه موقوف فإذا رجعت إليه عتقت عليه بالعق الذي كان أعتقها يومئذ فكذلك الذي أعتق في أيام الخيار سحنون ألا ترى أن ملكه لم يزل عن الخدمة والتي أجزه ورأى أنه في عتقه مضار نادم فيما أوجب على نفسه من الشرط الذي لزمه ولا يستطيع الرجوع فيه ابن وهب وان يونس بن يزيد ذكر أنه سأل ابن شهاب عن رجل أسكن رجلا داراً حياته فتوفى رب الدار ولم يترك مالا غيرها وعليه دين (قال) ابن شهاب لا يتاع حياة الذي أسكنها وإن عبد الله بن عمر قال في رجل أسكن رجلا داراً عشر سنين أو أجزه ثم مات رب الدار (قال) الدار راجعة إلى الورثة والسكنى إلى حدها وإن عبد الجبار ذكر عن ربيعة أنه قال فيمن أسلف رجلا سلفاً فليس له أن يعجله إن كان سعى له أجل قال إلى أجله لأن ذلك معروف لابن وهب

في الرجل يتاع السلفة على أنه بالخيار إذا نظر إليها

قلت رأيت أن اشتريت ثياباً على أني بالخيار إذا نظرت إليها أوردتها فنظرت إليها

كلها وأنا ساكت حتى إذا نظرت إلى آخرها قلت لا أرضى أن يكون ذلك لي أم لا هل يجعل خيارى إذا نظرت إلى آخرها أم لا (قال) أرى أن يكون خيارك إذا نظرت إلى آخر تلك السلفة فإذا رأيت آخرها فإن شئت قبلتها جميعاً وإن شئت رددتها كلها قلت رأيت لو أني اشتريت حنطة على أني بالخيار إذا نظرت إليها فنظرت إلى بعض الحنطة فرضيتها ثم نظرت إلى ما بقي فلم أرضه وهذا الذي لم أرض على صفة الذي رضيت أيلزمي جميعاً أم لا (قال) يلزمك الجميع لأن الصفة واحدة وقد رضيت أوله حين نظرت إليه فإذا كان كله على الصفة التي رضيتها أول ما رضيت فذلك لازم لك قلت فإن رأيت أول الحنطة فرضيتها ثم خرج آخر الحنطة مخالفاً لها فقلت لا أقبلها وأنا أريد جميع الحنطة وقال البائع قد رضيت الذي رأيت ولا أقبل من الذي رأيت (قال) لا يلزم المشتري شيء من ذلك وله أن يرد جميعه لأنه لم يتم له الجميع على ما رأى إذا كان الخلاف كثيراً قلت فإن قال المشتري أنا أقبل الذي رأيت ورضيت بحصته من الثمن وأرد هذا الذي خرج مخالفاً للذي رأيت أولاً ولا أرضاه وقال البائع أما أن تأخذ الجميع أو تدع الجميع (قال) القول قول البائع وليس للمشتري أن يأخذ بعضاً ويدع بعضاً إلا أن يرضى البائع وكذلك إن قال البائع أنا أزمك بعضاً وأترك بعضاً لم يكن ذلك له إذا أبيع المشتري قلت وهذا قول مالك في الحنطة (قال) نعم هو قوله في الحنطة قلت وجميع ما يوزن وبكال مثل الحنطة في قول مالك (قال) نعم

في الرجل يبيع الجارية على أنه بالخيار ثلاثا

فيصحبها عيب في أيام الخيار

قلت ما قول مالك فيمن اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثاً فأصابها صمم أو عور أو بكم أو عيب أقل من ذلك وقد كان قبضها المشتري أو لم يقبضها (قال) قال مالك في الموت أنها من البائع وأرى في الديوب أن المشتري بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك قلت فإن أراد أن يأخذها ويوضع عنه قيمة العيب الذي حدث (قال)

حجج في الرجل يتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً فبعتها
 ﴿البائع في أيام الخيار﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً باع جارية على أن المشتري بالخيار ثلاثاً فأعتقها البائع في أيام الخيار (قال) عتقه موقوف لأن الجارية قد باعها من المشتري ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك ﴿قال سحنون﴾ ولكنه ندم منه فيما أوجب على نفسه بقوله وبالشرط على نفسه مما غيره فيه المقدم عليه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس على شروطهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم فإن اختار المشتري الرد أيلزم البائع العتق الذي أعتق في أيام الخيار (قال) نعم ذلك له لازم لأن البيع لم يتم فيها إذا ردها المشتري بالشرط الذي كان له فيها وإن مصيبتها من البائع وإن مانحني عليها وما جنت فلي البائع وله ﴿قلت﴾ ولم أجزه وقد كان يوم تكلم بالعتق غير جائز (قال) قال مالك في الذي يخدم جاريته سنة أو يؤجرها سنة ثم يمتقها ان عتقها في ذلك الحال غير جائز وأنه موقوف فإذا رجعت إليه عتقت عليه بالعتق الذي كان أعتقها يومئذ فكذلك الذي أعتق في أيام الخيار ﴿سحنون﴾ ألا ترى أن ملكه لم يزل عن الخدمة والتي أجز. ورأى أنه في عتقه مضار نادم فيما لأوجب على نفسه من الشرط الذي لزمه ولا يستطيع الرجوع فيه ﴿ابن وهب﴾ وإن بولس بن يزيد ذكر أنه سأل ابن شهاب عن رجل أسكن رجلاً داراً حياته فتوفى رب الدار ولم يترك مالا غيرها وعليه دين (قال) ابن شهاب لا يتابع حياة الذي أسكنها وإن عبد الله بن عمر قال في رجل أسكن رجلاً داراً عشر سنين أو أجزه ثم مات رب الدار (قال) الدار راجعة إلى الورثة والسكنى إلى حدها وإن عبد الجبار ذكر عن ربيعة أنه قال فيمن أسلف رجلاً سلفاً فليس له أن يعجله إن كان سمي له أجلاً قال إلى أجله لأن ذلك معروف لابن وهب

حجج في الرجل يتاع السلعة على أنه بالخيار إذا نظر إليها

﴿قلت﴾ أرايت إن اشتريت ثياباً على أني بالخيار إذا نظرت إليها أوردقها فنظرت إليها

كلها وأنا ساكت حتى إذا نظرت إلى آخرها قلت لا أرضى أي يكون ذلك لي أم لا هل يجعل خيارى إذا نظرت إلى آخرها أم لا (قال) أرى أن يكون خيارك إذا نظرت إلى آخر تلك السلعة فإذا رأيت آخرها فإن شئت قبلتها جميعاً وإن شئت رددتها كلها ﴿قلت﴾ أرايت لو أني اشتريت خنطة على أني بالخيار إذا نظرت إليها فنظرت إلى بعض الخنطة فرضيتها ثم نظرت إلى ما بقي فلم أرضه وهذا الذي لم أرض على صفة الذي رضيت أيلزمني جميعاً أم لا (قال) يلزمك الجميع لأن الصفة واحدة وقد رضيت أوله حين نظرت إليه فإذا كان كله على الصفة التي رضيتها أول ما رضيت فذلك لازم لك ﴿قلت﴾ فإن رأيت أول الخنطة فرضيتها ثم خرج آخر الخنطة مخالفاً لأولها فقلت لا أقبلها وأنا أريد جميع الخنطة وقال البائع قد رضيت الذي رأيت ولا أقبلك من الذي رأيت (قال) لا يلزم المشتري شيء من ذلك وله أن يرد جميعه لأنه لم يتم له الجميع على ما رأى إذا كان الخلاف كثيراً ﴿قلت﴾ فإن قال المشتري أنا أقبل الذي رأيت ورضيت بحصته من الثمن وأرد هذا الذي خرج مخالفاً للذي رأيت أولاً ولا أرضاه وقال البائع أما أن تأخذ الجميع أو تدع الجميع (قال) القول قول البائع وليس للمشتري أن يأخذ بعضاً ويدع بعضاً إلا أن يرضى البائع وكذلك إن قال البائع أنا أتركك بعضاً وأترك بعضاً لم يكن ذلك له إذا أبى المشتري ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك في الخنطة (قال) نعم هو قوله في الخنطة ﴿قلت﴾ وجميع ما يؤذن ويكال مثل الخنطة في قول مالك (قال) نعم

حجج في الرجل يبيع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً

﴿فبصبتها عيب في أيام الخيار﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثاً فأصلها صم أو عور أو كعب أو عيب أقل من ذلك وقد كان قبضها المشتري أم لم يقبضها (قال) قال مالك في الموت أنها من البائع وأرى في العيوب أن المشتري بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك ﴿قلت﴾ فإن أراد أن يأخذها ويوضع عنه قيمة العيب الذي حدث (قال)

في الرجل يتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً فيعتقها

في البائع في أيام الخيار

قلت في رأيت لو أن رجلاً باع جارية على أن المشتري بالخيار ثلاثاً فأعتقها البائع في أيام الخيار (قال) عتقه موقوف لأن الجارية قد باعها من المشتري قلت وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك قال سحنون ولكنه ندم منه فيما أوجب على نفسه بقوله وبالشرط على نفسه مما غيره فيه المقدم عليه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس على شروطهم قلت لابن القاسم فإن اختار المشتري الرد أيلزم البائع العتق الذي أعتق في أيام الخيار (قال) نعم ذلك له لازم لأن البيع لم يتم فيها إذ ردها المشتري بالشرط الذي كان له فيها وإن مصيبها من البائع وإن ماجنى عليها وما جنت فعلى البائع وله قلت ولم أجزه وقد كان يوم تكلم بالعق غير جائز (قال) قال مالك في الذي يخدم جاريته سنة أو يؤجرها سنة ثم يمتقها أن عتقها في ذلك الحال غير جائز وأنه موقوف فإذا رجعت إليه عتقت عليه بالعق الذي كان أعتقها يومئذ فكذلك الذي أعتق في أيام الخيار (سحنون) ألا ترى أن ملكه لم يزل عن الخدمة والتي أجز. ورأى أنه في عتقه مضار تادم فيما أوجب على نفسه من الشرط الذي لزمه ولا يستطيع الرجوع فيه ابن وهب وإن يونس بن يزيد ذكر أنه سأل ابن شهاب عن رجل أسكن رجلاً داراً حياته فتوفى رب الدار ولم يترك مالا غيره وعليه دين (قال) ابن شهاب لا يتابع حياة الذي أسكنها وإن عبد الله بن عمر قال في رجل أسكن رجلاً داراً عشر سنين أو أجزه ثم مات رب الدار (قال) الدار راجعة إلى الورثة والسكنى إلى حدها وإن عبد الجبار ذكر عن ربيعة أنه قال فيمن أسلف رجلاً سلفاً فليس له أن يعجله إن كان سعى له أجلاً قال إلى أجله لأن ذلك معروف لابن وهب

في الرجل يتاع السلعة على أنه بالخيار إذا نظر إليها

قلت رأيت أن اشتريت ثياباً على أني بالخيار إذا نظرت إليها أو رقيقاً فنظرت إليها

كلها وأنا ساكت حتى إذا نظرت إلى آخرها قلت لا أرضى أيكون ذلك لي أم لا هل يحمل خيارى إذا نظرت إلى آخرها أم لا (قال) أرى أن يكون خيارك إذا نظرت إلى آخر تلك السلعة فإذا رأيت آخرها فإن شئت قبلتها جميعاً وإن شئت رددتها كلها قلت رأيت لو أني اشتريت حنطة على أني بالخيار إذا نظرت إليها صغرت إلى بعض الحنطة فرضيتها ثم نظرت إلى ما بقي فلم أرضه وهذا الذي لم أرض على صفة الذي رضيت أيلزمي جميعاً أم لا (قال) يلزمك الجميع لأن الصفة واحدة وقد رضيت أوله حين نظرت إليه فإذا كان كله على الصفة التي رضيتها أول ما رضيت فذلك لازم لك قلت فإن رأيت أول الحنطة فرضيتها ثم خرج آخر الحنطة مخالفاً ولها فقلت لا أقبلها وأنا أرد جميع الحنطة وقال البائع قد رضيت الذي رأيت ولا أقبل من الذي رأيت (قال) لا يلزم المشتري شيء من ذلك وله أن يرد جميعه لأنه لم يتم له الجميع على ما رأى إذا كان الخلاف كثيراً قلت فإن قال المشتري أنا أقبل الذي رأيت ورضيت بحصته من الثمن وأرد هذا الذي خرج مخالفاً للذي رأيت أولاً ولا أرضاه وقال البائع أنا أن تأخذ الجميع أو تدع الجميع (قال) القول قول البائع وليس للمشتري أن يأخذ بعضاً ويدع بعضاً إلا أن يرضى البائع وكذلك إن قال البائع أنا أؤزمك بعضاً وأترك بعضاً لم يكن ذلك له إذا أبى المشتري قلت وهذا قول مالك في الحنطة (قال) نعم هو قوله في الحنطة قلت وجميع ما يوزن وبكال مثل الحنطة في قول مالك (قال) نعم

في الرجل يبيع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً

فيصحبها عيب في أيام الخيار

قلت ما قول مالك فيمن اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثاً فأصلها صمم أو عور أو بكم أو عيب أقل من ذلك وقد كان قبضها المشتري أو لم يقبضها (قال) قال مالك في الموت أنها من البائع وأرى في العيوب أن المشتري بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك قلت فإن أراد أن يأخذها ويوضع عنه قيمة العيب الذي حدث (قال)

ليس له ذلك وإنما له أن يأخذ الجميع بجميع الثمن أو يدع ﴿قلت﴾ فإن اشتراها على أنه بالخيار حدث بها عيب قبل أن يقبضها أو بعد ما قبضها في أيام الخيار ثم ظهر على عيب كان بها عند البائع باعها به (قال) إن شاء ردها وإن شاء أخذها بجميع الثمن ﴿قلت﴾ ولا يكون للمشتري أن يأخذها ويوضع عنه قيمة العيب الذي باعها به وهو بها قال لا ﴿قلت﴾ لم وقد حدث بها عيب بعد ما اشتراها في أيام الخيار وهو لو لم يكن له فيها خيار غدت بها عيب بعد الشراء في الاستبراء ثم ظهر على عيب كان بها عند البائع كان له أن يأخذها ويرجع قيمة العيب الذي باعها به من الثمن أو ردها وما نقص (قال) لا لأن العيب الذي أصابها في أيام الخيار أو في الاستبراء إذا كانت مما لا يجوز بيعها على البراءة من الحل إنما هو من البائع قبضها المشتري أو لم يقبضها وليس ذلك من المشتري فكأنه إنما اشتراها بذلك العيب الذي حدث في أيام الخيار وفي الاستبراء فليس للمبتاع ها هنا حجة إلا أن يأخذها بجميع الثمن أو يدع ﴿قلت﴾ أرأيت أن أراد المشتري لما ظهر على العيب الذي دلس له البائع وقد كان أصابها عيب في أيام الخيار وأصابها عنده بعد ما قبضها وخرجت من الاستبراء عيب آخر مفسد فأراد أن يحبسها ويرجع بقيمة العيب الذي باعها به البائع (قال) ينظر إلى العيب الذي حدث في أيام الخيار فإن كان عورا قبل ما قيمة هذه الجارية وهي عورا يوم وقعت الصفقة بغير العيب الذي دلسه البائع وقيمها بالعيب الذي دلسه البائع يومئذ أيضاً فيقسم الثمن على ذلك فيطرح من الثمن حصة العيب الذي دلسه البائع فإن أراد أن يرد نظر إلى العيب الذي حدث عنده كم ينقص منها يوم قبضها فيرد ذلك منها ولا ينظر إلى العيب الذي حدث في أيام الخيار في شيء من ذلك (قال ابن القاسم) وإنما مثل العيب الذي يحدث في أيام الخيار فيقال للمشتري إن أحببت أن تأخذ بالثمن كله والافارد ولا شيء لك إنما ذلك بمنزلة العيب الذي يحدث في عهدة الثلاث فهو من البائع فإن اطلع المشتري على عيب باعها به البائع وقد حدث بها عيب آخر في عهدة الثلاث فالمشتري بالخيار إن شاء أن

يأخذها بالعيبين بجميع الثمن وإن شاء أن يردّها وليس له أن يقول أنا أخذها وأرجع بالعيب الذي دلسه البائع لأن ضمان العيب الذي حدث في عهدة الثلاث من البائع ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتريت بئراً على أني بالخيار عشرة أيام فأنخفض البئر في العشرة الأيام (قال) قال مالك ما كان من مصيبة في أيام الخيار فهي من البائع (قال) قال مالك وسواء إن كان الخيار للبائع أو للمشتري فالمصيبة من البائع

— في الرجل يتاع الخادم على أنه بالخيار فقلده عنده أو تخرج —

﴿أو عبد أقتل العبد رجلاً﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أني اشتريت جارية على أني بالخيار ثلاثاً فقلت عندي أوقطعت يدها عندي قطعها رجل أجنبي أكون لي أن أردّها ولا يكون علي شيء (قال) نعم ردها وترد ولدها ولا يكون عليك شيء إن قصصها الولادة وفي الجنابة عليها أيضاً ردها ولا شيء عليك ويتبع سيدها الحائض إن كان جنى عليها أحضان كان أصابها ذلك من السماء فلا شيء عليك ولك أن ردها ﴿قلت﴾ فإن كان المشتري هو الذي جنى عليها في أيام الخيار (قال) له أن يردّها ويردّ معها ما نقصها إن كان الذي أصابها به خطأ وإن كان الذي أصابها به عمدًا فذلك رضائه بالخيار ﴿قلت﴾ أرأيت أن كان المشتري بالخيار أو البائع إذا باع فأختار الشراء وقد ولدت الامة في أيام الخيار (قال) لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً وأرى الولد مع الام وقال للمشتري ان شئت نخذ الام والولد بجميع الثمن أودع (قال) وقال لي مالك في الرجل يبيع عبده على أنه بالخيار أياها سهاها فدخل العبد عيب أو مات إن ضمان ذلك من البائع (قال) مالك ونفقته في أيام الخيار على البائع ﴿قال ابن القاسم﴾ وكذلك إذا باع أمته على أنه بالخيار ثلاثاً فهو له لامة مال أو تصدق به عليها إن ذلك للمال البائع لأن البائع كان ضامناً للامة وكان عليه نفقتها (قال) ولقد قال لي مالك في الرجل يبيع عبده وله مال رقيق أو حيوان أو عروض أو غير ذلك فيشترط المشتري مال العبد فيقبض مشتري العبد مال العبد رقيق العبد ودوابه وعروضه فقلت للمال في أيام العهدة الثلاثة (قال) مالك

ليس له ذلك وإنما له أن يأخذ الجميع بجميع الثمن أو يدع **قلت** **﴿**فإن اشتراها على أنه بالخيار فحدث بها عيب قبل أن يقبضها أو بعد ما قبضها في أيام الخيار ثم ظهر على عيب كان بها عند البائع باعها به **﴿**قال **﴿**إن شاء ردها وإن شاء أخذها بجميع الثمن **﴿**قلت **﴿**ولا يكون للمشتري أن يأخذها ويضع عنه قيمة العيب الذي باعها به وهو بها قال لا **﴿**قلت **﴿**لم وقد حدث بها عيب بعد ما اشتراها في أيام الخيار وهو لو لم يكن له فيها خيار فحدث بها عيب بعد الشراء في الاستبراء ثم ظهر على عيب كان بها عند البائع كان له أن يأخذها ويرجع بقيمة العيب الذي باعها به من الثمن أو يردّها وما نقص **﴿**قال **﴿**لا لأن العيب الذي أصابها في أيام الخيار أو في الاستبراء إذا كانت مما لا يجوز بيعها على البراءة من الحل إنما هو من البائع قبضها المشتري أو لم يقبضها وليس ذلك من المشتري فكأنه إنما اشتراها بذلك العيب الذي حدث في أيام الخيار وفي الاستبراء فليس للمبتاع ها هنا حجة إلا أن يأخذها بجميع الثمن أو يدع **﴿**قلت **﴿**أرأيت إن أراد المشتري لما ظهر على العيب الذي دلس له البائع وقد كان أصابها عيب في أيام الخيار وأصابها عنده بعد ما قبضها وخرجت من الاستبراء عيب آخر مفسد فأراد أن يحبسها ويرجع بقيمة العيب الذي باعها به البائع **﴿**قال **﴿**ينظر إلى العيب الذي حدث في أيام الخيار فإن كان عورا قيل ما قيمة هذه الجارية وهي عورة يوم وقعت الصفقة بنسبة العيب الذي دلسه البائع وقيمتها بالعيب الذي دلسه البائع يومئذ أيضاً فيقسم الثمن على ذلك فيطرح من الثمن حصة العيب الذي دلسه البائع فإن أراد أن يرد نظر إلى العيب الذي حدث عنده كم ينقص منها يوم قبضها فيرد ذلك معها ولا ينظر إلى العيب الذي حدث في أيام الخيار في شيء من ذلك **﴿**قال ابن القاسم **﴿**وإنما مثل العيب الذي يحدث في أيام الخيار فيقال للمشتري إن أحببت أن تأخذ بالثمن كله والأفارد ولا شيء لك إنما ذلك بمنزلة العيب الذي يحدث في عهدة الثلاث فهو من البائع فإن اطلع المشتري على عيب باعها به البائع وقد حدث بها عيب آخر في عهدة الثلاث فالمشتري بالخيار إن شاء أن

بأخذها بالعيبين بجميع الثمن وإن شاء أن يردّها وليس له أن يقول أنا أخذها وأرجع بالعيب الذي دلسه البائع لأن ضمان العيب الذي حدث في عهدة الثلاث من البائع **﴿**قلت **﴿**أرأيت إن اشترت بئراً على أني بالخيار عشرة أيام فأنقصت البئر في عشرة الأيام **﴿**قال **﴿**قال مالك ما كان من مصيبة في أيام الخيار فهي من البائع **﴿**قال **﴿**قال مالك وسواء إن كان الخيار للبع أو للمشتري فالمصيبة من البائع

— في الرجل يتابع الخادم على أنه بالخيار فقلده عنده أو تجرح —

﴿أو بعد أيقنل العبد رجلاً **﴿**

﴿قلت **﴿**أرأيت لو أني اشترت جارية على أني بالخيار ثلاثاً فولدت عندي أو قطعت يدها عندي فطمها رجل أجنبي أكون أن أن أردّها ولا يكون على شيء **﴿**قال **﴿**نعم ردها وترد ولدها ولا يكون عليك شيء أن نقصها الولادة وفي الجنابة عليها أيضاً ردها ولا شيء عليك ويقع سيدها الجاني إن كان جنى عليها أحد فإن كان أصابها ذلك من النساء فلا شيء عليك ولك أن تردّها **﴿**قلت **﴿**فإن كان المشتري هو الذي جنى عليها في أيام الخيار **﴿**قال **﴿**له أن يردّها ويردّ معها ما نقصها إن كان الذي أصابها به خطأ وإن كان الذي أصابها به عمدًا فذلك رضامته بالخيار **﴿**قلت **﴿**أرأيت إن كان للمشتري بالخيار أو البائع إذا باع فاختار الشراء وقد ولدت الامة في أيام الخيار **﴿**قال **﴿**لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً وأرى الولد مع الام ويقال للمشتري إن شئت فخذ الام والولد بجميع الثمن أو يدع **﴿**قال **﴿**وقال لي مالك في الرجل يبيع عبده على أنه بالخيار أياماً ساها فدخل العبد عيب أو مات إن ضمان ذلك من البائع **﴿**قال **﴿**مالك ونفقته في أيام الخيار على البائع **﴿**قال ابن القاسم **﴿**وكذلك إذا باع أمته على أنه بالخيار ثلاثاً فهو بلامته مال أو تصدق به عليها إن ذلك المال للبائع لأن البائع كان ضامناً للامة وكان عليه نفقتها **﴿**قال **﴿**ولقد قال لي مالك في الرجل يبيع عبده وله مال رقيق أو حيوان أو عروض أو غير ذلك فيشترط المشتري مال العبد فيقبض المشتري العبد مال العبد رقيق العبد ودواؤه وعروضه فقلت للمال في أيام العهدة الثلاثة **﴿**قال **﴿**مالك

ليس للمشتري أن يرجع على البائع بشئ من ذلك ولا يرد العبد **قلت** فان هلك العبد في أيام الخيار في يد المشتري انتقض البيع فيما بينهما ولا يكون للمشتري أن يحبس مال العبد ويقول أنا اختار البيع وأدفع الثمن **قال** نعم لأن العبد إذا مات في أيام المدة انتقض البيع فيما بينهما وإن أصاب العبد عور أو عي أو شلل أو دخله عيب فان للمشتري بالخيار أن أحب أن يرد العبد ويرد ماله على البائع وينتقض البيع فذلك له وإن أراد أن يحبس العبد بعينه ويحبس ماله ولا يرجع على البائع بشئ فذلك له **قلت** فان أراد أن يحبس العبد وماله ويرجع على البائع بقيمة العيب الذي أصاب العبد في أيام المدة **قال** ليس ذلك له لأن ضمان العبد في عهدة الثلاثة من العيوب والموت من البائع ويكون المشتري بالخيار أن أحب أن يقبل العبد مجنبا عليه والعقل للبائع فذلك له وإن أحب أن يرد العبد فذلك له فيما قال لي مالك في عقل جنابة العبد في أيام المدة أنها على البائع علمت أن الجنابة على العبد أيضا في أيام الخيار للبائع إذا أجاز البيع ويكون المشتري بالخيار أن شاء قبل العبد بعينه ويكون العقل للبائع وإن شاء ترك فالولد إذا ولده الأمانة في أيام الخيار تخلف لهذا عندئذ أراد للمبتاع أن رضي البيع **وقال** أشهب) الولد هو للبائع فان أجاز المشتري البيع وقبض المشتري الأم واجتمعا على أن يضم المشتري الولد أو يأخذ البائع الأم فيجمعان بينهما والانتقضا البيع في الأم وروي إلى البائع **قلت** لابن القاسم رأيت أن اشتريت عبدا على أي بالخيار أيا ما قتل العبد رجلا أكون له أن أردّه **قال** نعم

ح **قلت** فيمن اشترى ثوبا فأعطاه ثوبين يختار أحدهما فضاعا أو أحدهما **قلت**

قلت رأيت لو أن رجلا اشترى ثوبين أو عبيدين على أن يأخذ أحدهما بالف درهم أيهما شاء أخذ وهو بالخيار ثلاثا مات أحد العبيدين أو ضاع أحد الثوبين **قال** مالك) إذا اشترى الثوبين على أن يأخذ أيهما شاء بمن قد ضاع أحد الثوبين أن الضائع من المشتري في نصف ثمن الثوب **وقال** سحنون **قلت** ولا يضمن إلا ذلك ولو فضاعا جيمعا لم يضمن إلا ثمن واحد لانه أخذ واحدا على الضمان والاخر على الأمانة

وقال أشهب) ان مات أحد العبيدين فن مات منهما فهو من البائع وأنت بالخيار في الباقي ان شئت أخذته بالثمن وان شئت رددته **قلت** لابن القاسم رأيت لو أن رجلا اشترى عبيدين أو ثوبين على أن يأخذ أحدهما بالف درهم أيهما شاء وهو بالخيار ثلاثا مات أحد العبيدين أو ضاع أحد الثوبين **قال** مالك في الرجل يشتري الثوبين على أن يأخذ أيهما شاء بمن قد ضاع أحد الثوبين **قال** يضمن المشتري نصف ثمن الثوب الثالث ويكون له أن يرد الثوب الباقي ان شاء ولقد سمعت مالكا أيضا يقول في الرجل يأتي إلى الرجل يسأله سلف الدينار فيعطيه ثلاثة دنائير يختار أحدها ويرد دينارين فيأتي فيذكر أنه قد تلف منها ديناران **قال** مالك يكون شريكا ومعناه أن تلف الدينارين لم يعلم الا بقوله **قلت** ويكون للمشتري أن يقول أنا أخذ الباقي قال نعم **قلت** فان مضت أيام الخيار انتقض البيع ولا يكون للمشتري أن يأخذ واحدا منهما **قال** أما ما قرب من أيام الخيار فله أن يأخذ أيهما شاء بالثمن الذي سمي وان مضت أيام الخيار وباعد ذلك فليس له أن يأخذ وقد انتقض البيع بينهما الا أن يكون قد أشهد أنه قد أخذ قبل مضى أيام الخيار أو فيما قرب من أيام الخيار **قال** وهذا قول مالك **قلت** رأيت أن اشترت ثوبين صفقة واحدة على أني بالخيار ثلاثا فضاعا أحد الثوبين في أيام الخيار وجئت بالثوب الباقي لأردّه **قال** ذلك لك تردّه ويفض الثمن على قيمة الثوبين فما أصاب الثوب الذي رددت من الثمن ردّ عليك وما أصاب الثوب الذي هلك من الثمن كان للبائع **قلت** وكذلك لو أني اشترت ثوبين على أني بالخيار ثلاثا ثم جئت لأردّها فضاعا في أيام الخيار **قال** لا يجوز قولك ولا يصدق قولك أيهما ضاعا والثمن لازم لك لأن الثوبين مما يبيع عليهما ولا تكون عليك القيمة لأننا ذهبنا أن نردك إلى القيمة وكانت القيمة أقل لم نردك إلى أقل من الثمن لقولك ولم نصدقك خوفا من أن تكون غيبتهما فان كانت القيمة أكثر من ذلك الثمن لم يعطها البائع لانه قد رضي بالثمن الذي باعها به **قلت** رأيت أن أخذت ثوبين على أن أخذ أيهما شئت بعشرة

دراهم قد وجب على أحدهما فذهب بهما لأيهما فضاعا في يدي أو ضاع أحدهما من يدي (قال) ان ضاعا جيمارا رأيت عليك الثمن في أحدهما وأنت في الآخر مؤتمن

في اليدين بالخيار ما لم يتفرقا

قلت لا بن القاسم هل يكون البيعان بالخيار ما لم يتفرقا في قول مالك (قال) قال مالك لا خيار لهما وإن لم يتفرقا (قال) قال مالك البيع كلام فاذا تجبى البيع بالكلام وجب البيع ولم يكن لأحدهما أن يتنعم مما قد لزمه (وقال) مالك في حديث ابن عمر البيعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا لأبى الخيار (قال) مالك ليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه (ابن وهب) وقد كان ابن مسعود يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أما يعين بآيما فالقول ما قال البائع أو يترادان (قال ابن وهب) وقد ذكر اسماعيل بن عياش عن اسماعيل ابن أمية عن عبد الملك بن عبيدة عن ابن لعبد الله بن مسعود حدثه عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف المتبايعان استحل البائع ثم كان للمتباع بالخيار ان شاء أخذ وإن شاء ترك (وقال أشهب) الذي اجتمع عليه أهل العلم من أهل الحجاز أن البيعين إذا أوجبا البيع بينهما فقد لزم ولا خيار لواحد منهما إلا أن يكون أحدهما اشترط الخيار فيكون ذلك مشروطا بالخيار على صاحبه وليس العمل على الحديث الذي جاء البيعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال أشهب) وروى والله أعلم أنه منسوخ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المجهون حتى شروطهم ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف البيعان استحل البائع (وقال غيره) فلو كان الخيار بينهما لما كلف البائع البيّن ولقال هب الامر كما قال المتباع أليس لي أن لا أقبل أو أن أفسخ عنى البيع فاذا صادقته على البيع كان لي أن لا يلزمي فاذا خالفته فذلك أبعد من أن يلزمي

في اختلاف المتبايعين في الثمن

قال ابن وهب (قال) مالك الامر عندنا في الذي يشتري السلعة من الرجل فيختلفان في الثمن فيقول له البائع بتمكها بمشرة ذناير ويقول المشتري اشتريتها

بخمسة ذناير انه يقال للبائع ان شئت فأعط المشتري بما قال وإن شئت فأحلف بالله ما بدت سلعتك إلا بما قلت فإن حلف قيل للمشتري اما أن تأخذ السلعة بما قال البائع واما أن تحلف بالله ما اشتريتها إلا بما قلت فإن حلف برى منها وذلك ان كل واحد منهما مدع على صاحبه (وكعب) عن سفيان عن هشام عن ابن سيرين عن شريح قال إذا اختلف البيعان وليست بينهما بينة (قال) ان حلفا ترادا وان نكلا ترادا وان حلف أحدهما ونكلا الآخر لزمه البيع

الخيار في الصرف

قلت لا بن القاسم هل يجوز مالك الخيار في الصرف قال لا (قلت) فهل يجزى مالك الخيار في التسليف (قال) إذا كان أجلا قريبا يوما أو يومين ولم يقدم رأس المال فلا أرى به بأساً وهو قول مالك (قلت) فإن أبطل الذي له الخيار خياره قبل أن يتفرقا أو بعدما تفرقا وقد كان الخيار في السلم أجلا بعيداً (قال) لا يجوز وإن أبطل الذي له الخيار خياره من قبل أن الصفقة وقعت فاسدة فلا يصلح وإن أبطل خياره (قلت) وكذلك الخيار في الصرف إذا كان أحدهما بالخيار قبل أن يتفرقا (قال) نعم لا يجوز ذلك إلا أن يستقبلا صرفا جديداً لأن الصفقة وقعت فاسدة (قلت) أ رأيت ان صرفت دراهم بدناير على أن أحدهما بالخيار (قال) قال مالك لا يجوز هذا في الصرف وهذا باطل ولا يجوز الخيار في الصرف إلا المناجزة حتى لا ولا حوالة ولا كفالة ولا شرط ولا زمن ولا يجوز في الصرف إلا المناجزة حتى لا يكون بين واحد وبين صاحبه عمل (قال سحنون) ألا ترى الى حديث مخزومة الذي ذكره عن أبيه قال سمعت مجرب بن شبيب يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر لا تبعوا الذهب بالذهب إلا عينا بعين ولا الورق بالورق إلا عينا بعين انى أخشى عليكم الرءاء ولا تبعوا الذهب بالورق إلا هاء وهلم ولا الورق بالذهب إلا هاء وهلم وإن عمر بن الخطاب قال في الصرف فإن استظرك الى أن يبلغ بينه فلا تنظره لا بن وهب هذه الآثار

دراهم قد وجب على أحدهما فذهبت بهما لأربهما فضاعا في يدي أو ضاع أحدهما من يدي (قال) إن ضاعا جبرا رأيت عليك الثمن في أحدهما وأنت في الآخر مؤتمن

في البيوع بالخيار ما لم يتفرقا

قلت لا بن القاسم هل يكون البيعان بالخيار ما لم يتفرقا في قول مالك (قال) قال مالك لا خيار لهما وإن لم يتفرقا (قال) قال مالك البيع كلام فوجب البيع بالكلام وجب البيع ولم يكن لأحدهما أن يتنعم بما قد لزمه (وقال) مالك في حديث ابن عمر البيعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار (قال) مالك ليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه (ابن وهب) وقد كان ابن مسعود يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيا يمين تايما قالوا قول ما قال البائع أو يتردان (قال ابن وهب) وقد ذكر اسماعيل بن عياش عن اسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيدة عن ابن عبد الله بن مسعود حديثه عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف المتبايعان استحلقت البيعة ثم كان المتبايع بالخيار أن شاء أخذه وإن شاء ترك (وقال أشهب) الذي اجتمع عليه أهل العلم من أهل الحجاز أن اليمين إذا أوجبا البيع بينهما فقد لزم ولا خيار لواحد منهما إلا أن يكون أحدهما اشترط الخيار فيكون ذلك لمشترط الخيار على صاحبه وليس العمل على الحديث الذي جاء البيعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال أشهب) ورى والله أعلم أنه منسوخ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلمون على شروطهم ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف البيعان استحلقت البيعة (وقال غيره) فلو كان الخيار بينهما لما كلف البائع اليمين ولقال هب الأمر كما قال المتبايع أليس لي أن لا أقبل أو أن أفسخ عن البيع فإذا صادقته على البيع كان لي أن لا يلزمني فإذا خالفته فذلك أبعد من أن يلزمني

في اختلاف المتبايعين في الثمن

قال ابن وهب (وقال مالك الأمر عندنا في الذي يشتري البعلة من الرجل فيختلفان في الثمن فيقول له البائع بعتكها بعشرة دنانير ويقول المشتري اشتريتها

بخمسة دنانير أنه يقال للبائع أن شئت فأعط المشتري بما قال وإن شئت فأحلف بالله ما بعت سلعك إلا بما قلت فإن حلف قيل للمشتري أما أن تأخذ البعلة بما قال البائع وأما أن تحلف بالله ما اشتريتها إلا بما قلت فإن حلف برئ منها وذلك أن كل واحد منهما مدع على صاحبه (وكيع) عن سفيان عن هشام عن ابن سيرين عن شريح قال إذا اختلف البيعان وليست بينهما بيعة (قال) إن حلفا ترادا وإن نكلا ترادا وإن حلف أحدهما ونكل الآخر لزمه البيع

في الخيار في الصرف

قلت لا بن القاسم هل يجوز مالك الخيار في الصرف قال لا (قلت) فهل يجوز مالك الخيار في التسليف (قال) إذا كان أجلا قريبا يوما أو يومين ولم يقدم رأس المال فلا أرى به بأسا وهو قول مالك (قلت) فإن أبطل الذي له الخيار خياره قبل أن يتفرقا أو بعدما تفرقا وقد كان الخيار في السلم أجلا بعيدا (قال) لا يجوز وإن أبطل الذي له الخيار خياره من قبل أن الصفقة وقعت فاسدة فلا يصلح وإن أبطل خياره (قلت) وكذلك الخيار في الصرف إذا كان أحدهما بالخيار قبل أن يتفرقا (قال) نعم لا يجوز ذلك إلا أن يستقبلا صرفا جديدا لأن الصفقة وقعت فاسدة (قلت) أرأيت أن صرفت دراهم بدنانير على أن أحدا بالخيار (قال) قال مالك لا يجوز هذا في الصرف وهذا باطل ولا يجوز الخيار في الصرف (قال مالك) ولا حوالة ولا كفالة ولا شرط ولا رهن ولا يجوز في الصرف إلا المناجزة حتى لا يكون بين واحد وبين صاحبه عمل (قال سحنون) ألا ترى إلى حديث مخزومة الذي ذكره عن أبيه قال سمعت عمرو بن شعيب يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خير لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا عينا بعين ولا الورق بالورق إلا عينا بعين أو أفسخ عن البيع أو أفسخ عن البيع فإذا صادقته على البيع كان لي أن لا يلزمني فإذا خالفته فذلك أبعد من أن يلزمني

دراهم قد وجب على أحدهما فذهبت بهما لأربهما فضاها في يدي أو ضاع أحدهما من يدي (قال) ان ضاعا جميعا رأيت عليك الثمن في أحدهما وأنت في الآخر مؤتمن

في البيمين بالخيار ما لم يتفرقا

قلت لا بن القاسم هل يكون البيعان بالخيار ما لم يتفرقا في قول مالك (قال) قال مالك لا خيار لهما وان لم يتفرقا (قال) قال مالك البيع كلام فادعوا بوجوب البيع بالكلام وجب البيع ولم يكن لأحدهما أن يتنعم بما قد لزمه (وقال) مالك في حديث ابن عمر البيعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا لا بيع الخيار (قال) مالك ليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه (ابن وهب) وقد كان ابن مسعود يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما بيعين تباعا فاقول ما قال البائع أو يترادان (قال ابن وهب) وقد ذكر اسماعيل بن عياش عن اسماعيل ابن أمية عن عبد الملك بن عبيدة عن ابن لعبد الله بن مسعود حديثه عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف المتبايعان استحل البائع ثم كان للمتباع بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك (وقال أشهب) البيه اجتمع عليه أهل العلم من أهل الحجاز أن البيعين إذا أوجبا البيع بينهما فقد لزم ولا خيار لواحد منهما إلا أن يكون أحدهما اشترط الخيار فيكون ذلك لمشترط الخيار على صاحبه وليس العمل على الحديث الذي جاء البيعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال أشهب) ونرى والله أعلم أنه منسوخ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنون على شروطهم ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف البيعان استحل البائع (وقال غيره) فلو كان الخيار بينهما لما كلف البائع البيمين وقال هب الامر كما قال المتباع ليس لي أن لا أقبل أو أن أفسخ عنى البيع فاذا صادفته على البيع كان لي أن لا يلزمي فاذا خالفته فذلك أبعد من أن يلزمي

في اختلاف المتبايعين في الثمن

قال ابن وهب وقد قال مالك الامر عندنا في الذي يشتري السلة من الرجل فيختلفان في الثمن فيقول له البائع بتسكها بمشرة دنائير ويقول المشتري اشتريتها

بخسة دنائير انه يقال للبائع ان شئت فأعط المشتري بما قال وان شئت فأحلف بالله ما بعته سلعك إلا بما قلت فان حلف قبل المشتري اما أن تأخذ السلة بما قال البائع واما ان تحلف بالله ما اشتريتها إلا بما قلت فان حلف برئ منها وذلك ان كل واحد منهما مدع على صاحبه (وكعب) عن سفيان عن هشام عن ابن سيرين عن شرح قال اذا اختلف البيعان وليست بينهما بينة (قال) ان حلفا ترادا وان نكلا ترادا وان حلف أحدهما ونكلى الآخر لزمه البيع

في الخيار في الصرف

قلت لا بن القاسم هل يجوز مالك الخيار في الصرف قال لا قلت فهل يجوز مالك الخيار في التسليف (قال) اذا كان أجلا قريبا يوما أو يومين ولم يقدم رأس المال فلا أرى به بأسا وهو قول مالك قلت فان أبطل الذي له الخيار خياره قبل أن يتفرقا أو بعدما تفرقا وقد كان الخيار في السلم أجلا بعيدا (قال) لا يجوز وان أبطل الذي له الخيار خياره من قبل أن الصفقة وقعت فاسدة فلا يصلح وان أبطل خياره قلت وكذلك الخيار في الصرف اذا كان أحدهما بالخيار قبل أن يتفرقا (قال) نعم لا يجوز ذلك إلا أن يستقبلا صرفا جديدا لأن الصفقة وقعت فاسدة قلت أرايت ان صرفت دراهم بدناير على أن أحدهما بالخيار (قال) قال مالك لا يجوز هذا في الصرف وهذا باطل ولا يجوز الخيار في الصرف (قال مالك) ولا حوالة ولا كفالة ولا شرط ولا رهن ولا يجوز في الصرف لا المناجزة حتى لا يكون بين واحد وبين صاحبه عمل (قال سحنون) ألا ترى الى حديث مخزومة الذي ذكره عن أبيه قال سمعت عمرو بن شعيب يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خير لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا عينا بعين ولا الورق بالورق إلا عينا بعين ولا تبيعوا الذهب بالورق إلا عينا بعين ولا تبيعوا الذهب بالورق إلا عينا بعين ولا تبيعوا الذهب بالورق إلا عينا بعين (قال) فان استنظر لك إلى أن يبلغ بيته فلا تنظره لا بن وهب هذه الآثار

في الرجل يشتري السلعتين على أنه بالخيار يختار أحدهما
وقد وجبت له

قلت أرأيت أن اشتريت جارتين على أني فيهما بالخيار أخذت أحدهما بألف درهم وذلك لازم لي أترى هذا البيع لي لازماً في قول مالك (قال) لا أرى به بأساً لأن مالكا قال في الثياب والكباش وما أشبهها من العروض يشتري الرجل السلعة بكذا وكذا يختارها من سلع كثيرة أنه لا بأس بذلك فكذلك الجوارى والتمن في مسئلتك في السلم قد وجب عليك في أحدها وإنما قال له اختر أيهما شئت فهي لك بألف ولم يقل له اختر أن شئت فهذه ألف وإن شئت فهذا بألفين على أن أحدهما لك لازمة فهذا الذي ذكره مالك قلت أرأيت أن اشتريت جارتين هذه بمخمسة وألف وهذه بألف على أن اختار أحدهما (قال) قال مالك لا يصلح هذا البيع إذا كان بأخذها على أن أحدهما قد وجبت له إن شاء التي بمخمسة وإن شاء التي بألف (قال) مالك فإن كان أخذها على أن ينظر اليهما أن أحب أن يأخذ أخذ وأن أحب أن يترك ترك والبائع أيضاً كذلك لم يلزمه شيء من البيع وأن أحب أن يمضي وأن أحب أن يرد فلا بأس بهذا وأن أخذها على أن البيع في أحدهما لازم للمشتري أو للبائع فلا خير في ذلك عند مالك قلت ولم كرهه مالك (قال) لأنه كان فسخ هذه في هذه وهذه في هذه فذلك كرهه مالك ومن قبل أن الخطأ فيهما لأنه لا بد من أن تكون إحدى السلعتين أرخص من صاحبتها فهو أن أخطأ المشتري فأخذ الغالية كان قد غلبه البائع وإن أخذ الرخيصة كان المشتري قد غلب البائع وهو من يمتنع في بيعه وإنما مثلها مثل سلعة واحدة باعها بتمنينين مختلفين مما يجوز أن يحول بعضه في بعض بدينار ونوب أو شوب وشاة قد وجب عليه أن يأخذ أيهما شاء (قال مالك) لا خير في هذا لأنه لا يدري تاباع ولأنه من يمتنع في بيعه (قال) ابن وهب وابن نافع وقد كان عبد العزيز بن سلمة يجيز مثل هذا إذا قال الرجل للرجل هذا الثوب بسبعة وهذا الثوب بخمسة والوزن واحد فاختر فيهما وقد وجب

لك أحدهما فلا بأس بذلك . وتفسير حلال ذلك أنه كان أخذ الذي بسبعة ثم رده وأخذ الذي بخمسة ووضع درهمين من السبعة عن نفسه فكأنه اشترى درهمين من السبعة التي كانت عليه والثوب الذي بخمسة بالثوب الذي كان أخذه بسبعة ثم رده وقيمت عليه خمسة وصار الثوب الذي بخمسة له فليس في هذا دراهم بدراهم (قال ابن أبي سلمة) وإن كانت الدارهم مختلفة الوزن هذه نقص وهذه وازنة فلا يصلح في رأيي . وتفسير ذلك أنه كان أخذ الثوب الذي بخمسة فأنه ثم رده وأخذ الثوب الذي بسبعة نقص وجعل مكان الحبة القاتنة سبعة نقص فلا يستطيع إلا أن يخرجها جميعاً نقصاً لأنه ليس موضع قصاص حين لم يكن مثلاً وابن وهب قال مالك وعبد العزيز في الذي يبيع السلعة بمشرة نقص أو بسبعة وازنة كلتاها نقداً أو بوجوب عليه أحد الثمنين (قال) لا يصلح . قال عبد العزيز وتفسير ذلك أنه ملكه وزنين مختلفين فهو كأنه أخذ بالنقص وصارت عليه ثم فسح مملك فسحه وأعطاه مكانها وازنة فلا يصلح اشتراء أحد الثمنين بصاحبه قال ابن وهب وقال بونس سألت ربيعة ما صفة البيعتين يجيزهما الصفة الواحدة وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة فقلت له ما صفة ذلك فقال ربيعة بملك الرجل السلعة بالثمنين عاجل وأجل وقد وجب عليه أحدهما كالدینار نقداً والدينارين إلى أجل فكأنه إنما يبيع أحد الثمنين بالآخر فهذا مما يفترق الربا وابن وهب قال مالك وعبد العزيز وتفسير ما كرهه من ذلك أنه إذا ملك ثوبه بدينار نقداً أو بدينارين إلى أجل تأخذه بأيهما شئت وقد وجب عليك أحدهما فهذا كأنه وجب عليك بدينار نقداً فأخرته وجعلته بدينارين إلى أجل أو فكأنه وجب عليك بدينارين إلى أجل فجعلتهما بدينار نقداً (قال عبد العزيز) فكل شيء كرهه لك أن تعطي قليلاً منه بكثير إلى أجل فلا يصلح لك أن تملكهما فهذا فسح أحدهما بصاحبه (قال عبد العزيز) ومن ذلك أن كل شيء كان عليك فلم يصلح لك أن تسفه في غيره وتؤخره فلا يصلح لك أن تملك ذلك لتختار فيه (هو ذكر) وكيع عن إسرائيل عن سبائك بن حرب عن عبد الرحمن بن

عبد الله بن مسعود عن أبيه في الرجل يشتري من الرجل الثوب بالنقد بكذا وكذا أو بالنسيئة بكذا وكذا فقال الصفقتان في الصفقة ربا (قال ابن وهب) قال يونس وكان أبو الزناد يقول مثل قول ربيعة في البيعتين بالثمنين المختلفين (قال ابن وهب) قال مالك ونهى عنه القاسم بن محمد أن يشتري بعشرة نقداً أو بخمسة عشر إلى شهر (قال ابن وهب) عن مجرمة بن بكير عن أبيه وكره ذلك سليمان بن يسار والقاسم وعبد الرحمن بن القاسم ونافع (ابن وهب) عن الليث قال يحيى بن سعيد البيهقي اللتان لا يختلف الناس فيها

في الرجل يتبع السلعة كلها على أردب أو ثوباً أو شاة
على أنه بالخيار ثلاثاً

قلت أ رأيت أن اشتريت هذا الطعام من رجل كل أردب بدرهم أو هذه الثياب كل ثوب بدرهم أو هذه النعم كل شاة بدرهم على أني بالخيار ثلاثة أيام فاشتريت أن آخذ بعضاً وأترك بعضاً يجوز هنا لي أم لا (قال) لا يجوز هذا إلا أن تأخذ جميعه لأنها صفقة واحدة إلا أن يرضى البائع أن يميز ذلك قلت وهذا قول مالك (قال) نعم ألا ترى أن مالكا قل في الرجل يشتري التمعن المصبر كل قفيز بدرهم أنه جائز وليس له أن يأخذ بعضه ويدع بعضه

في الرجل يشتري من الرجل السلعة على أنه بالخيار
فتلف منه قبل أن يختار

قلت أ رأيت من أخذ سائمة من دجل بمائة دينار أن يرضيها أو على أن يربها فمات قبل أن يرضي أو يربها أو تلفت أيكون ضمانها من البائع أو للمشتري (قال) قال لنا مالك في بيع الخيار ضمانها من البائع أبداً حتى يرضى ذلك للمشتري إذا كان ذلك حيواناً أو مالاً ياب عليه فإن كان مما يذاب عليه ضمنه المشتري إلا أن تقوم له يئته على نفسه قلت أ رأيت أن اشتريت سلعة على أني بالخيار ثلاثة أيام فتلفت

السلعة عندي قبل أن أختار من مصيبتها في قول مالك (قال) إن كانت حيواناً أو أرضين أو دوراً فصيبتها من البائع وإن كانت غير حيوان مما يذاب عليه فهلكت هلاكاً ظاهراً فصيبتها من البائع وإن غاب عليها المشتري ولم يعلم هلاكها إلا بقوله لم يصدق قلت فما يفرم (قال) الثمن قلت وهو قول مالك أنه يفرم الثمن (قال) نعم قلت أ رأيت من اشتري سلعة على أنه بالخيار ثلاثاً فقبض السلعة وتقد الثمن أو لم يتقد فماتت السلعة في يد المشتري في أيام الخيار أتكون من البائع أو للمشتري في قول مالك وكيف إن كان الخيار للبائع أو للمشتري أهو عند مالك سواء أم لا (قال) قال لي مالك الموت في أيام الخيار من البائع ويرد البائع الثمن على المشتري (قال) واتقد وقبض المشتري السلعة فهي من البائع ويرد البائع الثمن على المشتري (قال) قال مالك وسواء كان الخيار للبائع أو للمشتري (قال) وقال مالك وإذا ماتت السلعة في أيام الخيار فهي من البائع على كل حال لا يبيع لم يتم ولا يتم حتى يقع الخيار ويرضى من جعل له الخيار (ابن وهب) سمعت مالكا يقول في الرجل يتبع الجارية ويكون فيها بالخيار شهراً ويتقد على ذلك فإن البيع مردود فإن تقد الثمن وجعل ذلك وكان فيها بالخيار ثم ماتت الجارية فلها من البائع قلت أ رأيت أن هلكت السلعة في أيام الخيار ممن هي في قول مالك (قال) من البائع قبض المشتري أو لم يقبض تقد أو لم يتقد (قال) وكذلك قال مالك (قال) وسألت مالكا عن الرجل يبيع السلعة على أن البائع أو المبتاع فيها بالخيار فتصاب السلعة في ذلك (قال) هي من البائع حتى ينفذ البيع وخيار البائع وخيار المبتاع في ذلك سواء (سحنون) وإنما كانت السلعة وضمانها من البائع في أيام الخيار وإن كان المشتري قد قبضها وتقد منها أو لم يتقد من قبل أنه يبيع لم يتم ولا يتم حتى تمضي أيام الخيار ألا ترى أن الجارية التي يتبع بالاستبراء فهي من البائع حتى تحيض والعبد في عدة الثلاث هو من البائع أبداً حتى يخرج منها وقد تم الأمر فيها لما مضى في ذلك من السنة ومن قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين (وذكر أشهب) عن ابن لهيعة أن جبان بن واسع حدثه

عبد الله بن مسعود عن أبيه في الرجل يشتري من الرجل الثوب بالنقد بكذا وكذا أو بالنسيئة بكذا وكذا فقال الصفقتان في الصفقة ربا (قال ابن وهب) قال يونس وكان أبو الزناد يقول مثل قول ربيعة في البيعتين بالثمنين المختلفين (قال ابن وهب) قال مالك ونهى عنه القاسم بن محمد أن يشتري بمشرة نقداً أو بخمسة عشر إلى شهر (قال ابن وهب) عن عزيمة بن بكير عن أبيه وكره ذلك سليمان بن يسار والقاسم وعبد الرحمن بن القاسم ونافع (ابن وهب) عن الليث قال يحيى بن سعيد البينان اللتان لا يختلف الناس فيهما

في الرجل يتناع السلعة كلها على أردب أو ثوبا أو شاة
على أنه بالخيار ثلاثاً

قلت: أ رأيت أن اشتريت هذا الطعام من رجل كل أردب بدرهم أو هذه الثياب كل ثوب بدرهم أو هذه الفم كل شاة بدرهم على أني بالخيار ثلاثة أيام فاخترت أن آخذ بعضاً وأترك بعضاً أيجوز هذا لي أم لا (قال) لا يجوز هذا إلا أن تأخذ جميعه لأنها صفقة واحدة إلا أن يرضى البائع أن يميز ذلك قلت: وهذا قول مالك (قال) نعم ألا ترى أن مالكا قال في الرجل يشتري الفم للمصبر كل فقير بدرهم أنه جائز وليس له أن يأخذ بعضه ويدع بعضه

في الرجل يشتري من الرجل السلعة على أنه بالخيار
فتتلف منه قبل أن يختار

قلت: أ رأيت من أخذ سلعة من رجل بمائة دينار أن رضيا أو على أن يريها فأتت قبل أن يرضى أو يريها أو تلفت أ يكون رضيا من البائع أو للمشتري (قال) قال لنا مالك في بيع الخيار رضاهما من البائع أبداً حتى يرضى ذلك للمشتري إذا كان ذلك حيواناً أو مالا يباع عليه فإن كان مما يباع عليه ضمنه المشتري إلا أن تقوم له بئنه على تلفه قلت: أ رأيت أن اشتريت سلعة على أني بالخيار ثلاثة أيام فتلفت

السلعة عندي قبل أن أختار من مصيبتها في قول مالك (قال) إن كانت حيواناً أو أرضين أو دوراً فصيبتها من البائع وإن كانت غير حيوان مما يباع عليه فهلك هلاكاً ظاهراً فصيبتها من البائع وإن غاب عليها المشتري ولم يعلم هلاكها إلا بقوله لم يصدق قلت: فما ينرم (قال) الثمن قلت: وهو قول مالك أنه ينرم الثمن (قال) نعم قلت: أ رأيت من اشتري سلعة على أنه بالخيار ثلاثاً فقبض السلعة وتقد الثمن أو لم يتقد فأتت السلعة في يدي المشتري في أيام الخيار أتكون من البائع أو للمشتري في قول مالك وكيف إن كان الخيار للبائع أو للمشتري أهو عند مالك سواء أم لا (قال) قال لي مالك الموت في أيام الخيار من البائع وإن كان قد اشترط النقد وانتقد وقبض المشتري السلعة فهي من البائع ويرد البائع الثمن على المشتري (قال) قال مالك وسواء كان الخيار للبائع أو للمشتري (قال) وقال مالك وإذا ماتت السلعة في أيام الخيار فهي من البائع على كل حال لانت البيع لم يتم ولا يتم حتى يقع الخيار ويرضى من جملة له الخيار (ابن وهب) سمعت مالكا يقول في الرجل يتناع الجارية ويكون فيها بالخيار شهراً ويتقد على ذلك فالبيع مردود فإن تقد الثمن وجعل ذلك وكان فيها بالخيار ثم ماتت الجارية فلها من البائع قلت: أ رأيت أن هلكت السلعة في أيام الخيار ممن هي في قول مالك (قال) من البائع قبض المشتري أو لم يقبض فقد أو لم يتقد (قال) وكذلك قال مالك (قال) وسألت مالكا عن الرجل يبيع السلعة على أن البائع أو المتناع فيها بالخيار فتصاب السلعة في ذلك (قال) هي من البائع حتى ينفذ البيع وخيار البائع وخيار المتناع في ذلك سواء (سجئون) وإنما كانت السلعة وضماها من البائع في أيام الخيار وإن كان المشتري قد قبضها وتقد ثمنها أو لم يتقد من قبل أنه بيع لم يتم ولا يتم حتى تمضي أيام الخيار ألا ترى أنت الجارية التي يتناع بالاستبراء فهي من البائع حتى تحيض والعبد في عبدة الثلاث هو من البائع أبداً حتى يخرج منها وقد تم الأمر فيها لما مضى في ذلك من السنة ومن قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين (وذكر أشهب) عن ابن لهيعة أن جبان بن واسع حدثه

عبد الله بن مسعود عن أبيه في الرجل يشتري من الرجل الثوب بالنقد بكذا وكذا أو بالنسيئة بكذا وكذا فقال الصفقتان في الصفقة ربا (قال ابن وهب) قال يونس وكان أبو الزناد يقول مثل قول ربيعة في البيعتين بالتمتين المختلفين (قال ابن وهب) قال مالك ونهى عنه القاسم بن محمد أن يشتري بمشرة نقداً أو بخمسة عشر إلى شهر (قال ابن وهب) عن غزمية بن بكير عن أبيه وكره ذلك سليمان بن يسار والقاسم وعبد الرحمن بن القاسم ونافع (ابن وهب) عن الليث قال يحيى بن سعيد البيهقي اللتان لا يختلف الناس فيهما

في الرجل يتاع السلعة كلها على أردب أو ثوباً أو شاة

على أنه بالخيار ثلاثاً

قلت (أرأيت أن اشتريت هذا الطعام من رجل كل أردب بدرهم أو هذه الثياب كل ثوب بدرهم أو هذه النعم كل شاة بدرهم على أني بالخيار ثلاثة أيام فاخترت أن آخذ بعضاً وأترك بعضاً يجوز هذا أم لا) قال لا يجوز هذا إلا أن تأخذ جميعه لأنها صفقة واحدة إلا أن يرضى البائع أن يجز ذلك قلت وهذا قول مالك (قال) نعم ألا ترى أن مالكا قال في الرجل يشتري الفصح المصبر كل فقيز بدرهم أنه جائز وليس له أن يأخذ بعضه ويدع بعضه

في الرجل يشتري من الرجل السلعة على أنه بالخيار

فتختلف منه قبل أن يختار

قلت (أرأيت من أخذ سلعة من رجل بمائة دينار أن رضىها أو على أن يريها فابت قبل أن يرضى أو يريها أو تلفت أيبكون ضماها من البائع أو المشتري) قال قال لنا مالك في بيع الخيار ضماها من البائع أبداً حتى يرضى ذلك المشتري إذا كان ذلك حيواناً أو مالا يباع عليه فإن كان مما يباع عليه ضمنه المشتري إلا أن تقوم له ينة على تلفه قلت (أرأيت أن اشتريت سلعة على أني بالخيار ثلاثة أيام فتلفت

السلعة عندي قبل أن أختار من مصيبتها في قول مالك (قال) إن كانت حيواناً أو أرضين أو دوراً فمصيبتها من البائع وإن كانت غير حيوان مما يباع عليه فهلك هلاكاً ظاهراً فمصيبتها من البائع وإن غاب عليها المشتري ولم يعلم هلاكها إلا بقوله لم يصدق قلت (فأبى) فأنرىم (قال) الثمن قلت وهو قول مالك أنه ينرم الثمن (قال) نعم قلت (أرأيت من اشتري سلعة على أنه بالخيار ثلاثاً فقبض السلعة ونقد الثمن أو لم يقدر فأتت السلعة في يدي المشتري في أيام الخيار أتكون من البائع أو المشتري في قول مالك وكيف إن كان الخيار للبائع أو المشتري أهو عند مالك سواء أم لا) قال لا (قال) قال لي مالك الموت في أيام الخيار من البائع وإن كان قد اشترط النقد وانقضى وقبض المشتري السلعة فهي من البائع ويرد البائع الثمن على المشتري (قال) قال مالك وسواء كان الخيار للبائع أو المشتري (قال) وقال مالك وإذا ماتت السلعة في أيام الخيار فهي من البائع على كل حال لانت البيع لم يتم ولا يتم حتى يقع الخيار ويرضى من جمل له الخيار (ابن وهب) سمعت مالكا يقول في الرجل يتاع الجارية ويكون فيها بالخيار شهراً وينقد على ذلك فإن البيع مردود فإن نقد الثمن وجعل ذلك وكان فهما بالخيار ثم ماتت الجارية فاتها من البائع قلت (أرأيت أن هلكت السلعة في أيام الخيار ممن هي في قول مالك) قال من البائع قبض المشتري أو لم يقبض نقد أو لم يقدر (قال) وكذلك قال مالك (قال) وسألت مالكا عن الرجل يبيع السلعة على أن البائع أو اللبتاع فيها بالخيار فقصاب السلعة في ذلك (قال) هي من البائع حتى ينفذ البيع وخيار البائع وخيار اللبتاع في ذلك سواء (سحنون) وإنما كانت السلعة وضماها من البائع في أيام الخيار وإن كان المشتري قد قبضها أو نقدتها أو لم يقدر من قبل أنه يبيع لم يتم ولا يتم حتى تفضي أيام الخيار ألا ترى أنت الجارية التي يتاع بالاستبراء فهي من البائع حتى تحيض والبعد في عهدة الثلاث هو من البائع أبداً حتى يخرج منها وقد تم الأمر فيها لما مضى في ذلك من السنة ومن قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين (وذكر أشهب) عن ابن أبي عمير أن حيان بن واسع حدثه

عن محمد بن يزيد بن ركانة أنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن مسقة العسدة فيما اشترى مائة أيام فما استخاف عمر بن الخطاب قال انى نظرت في بيعكم فلم أجدهم شيئاً مثل العسدة التي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن مسقة فيما اشترى مائة أيام ثم قضى به عبد الله بن الزبير **﴿ قال ابن وهب ﴾** وأخبرني ابن أبي الزناد عن أبيه قال قضى عمر بن عبد العزيز في رجل باع من أعرابي عبداً فوعك العبد في عهدة الثلاث فمات فجعله عمر من الذي باعه **﴿ ابن وهب ﴾** وأشهب عن مالك عن عبيد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري أنه سمع أنان بن عثمان وهشام بن اسباعيل يذكران في خطبتهما عهدة الرقيق في الأيام الثلاثة من حين يشتري البعد أو الامة وعهدة السنة وأما من بذلك وإن عمر ابن الخطاب قضى في جارية جمات على يدي رجل حتى تحيض فماتت أنها من البائع ذكره ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن زيد بن اسحاق الأنصاري **(قال)** بونس وقال ابن شهاب **﴿ قال ابن وهب ﴾** وقال ابن شهاب وإن كانت حاضت فهي من المتباع **﴿ سحنون ﴾** فكيف بالخيار الذي له شرطه في الاجازة والرد

في النقد في بيع الخيار

﴿ قلت ﴾ أرأيت كل شيء اشتراه الرجل من حيوان أو دور أو أرضين أو نخل أو عروض أو شيء مما يقع عليه باعات الناس اشتراه رجل واشترط الخيار يوماً أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك أن يصلح فيه النقد في قول مالك **(قال)** لا **﴿ قلت ﴾** فإن اشترط النقد **(قال)** فقد وقعت الصفقة في قول مالك فاسدة **(قال)** وقال مالك لا يصلح النقد في بيع الخيار **﴿ قلت ﴾** فإن لم يشترطوا النقد وقعت الصفقة صحيحة ويكون بيعاً جائزاً **(قال)** ثم وقال أشهب ووجه فساد اشتراط النقد أنه بيع وسلف يقول البائع للمتبع أسلفني خمسين ديناراً منها وأنت على بالخيار ثلاثاً فإن شئت أخذت بها مني داري هذه أو عهدي هذا أو متاعى هذا أو دابتي هذه أو ما كان فيه البيع فهو لك فإن تم

أخذه وصراره ساقاً ثم فيه البيع وإن رد البيع ولم يحجزه رجع فأخذ سلفه من البائع فانتفع البائع بالذهب باطلاً من غير شيء **﴿ قلت ﴾** لابن القاسم فكيف بيع اشتراه صاحبه وهو فيه بالخيار على أن ينقد فأصاب السلفة عيب في أيام الخيار ثم انقضت أيام الخيار وتبطل وعلم بالعيب في أيام الخيار ورضيه ثم حالت أسواق تلك السلفة أو تغيرت بماء أو نقصان بدنها ثم أصابها عنده عيب فمفسد ثم حيز على عيب دلله البائع **(قال)** إن شاء حبسها ووضع عنه قدر العيب الذي دلس له البائع من قيمتها يوم قبضها لانه قبضها على بيع فاسد فصارت قيمتها يوم قبضها هو ثمنها وإطل الثمن الاول كان أقل من القيمة أو أكثر من قيمتها وصارت قيمتها لها ثمناً وإن شاء ردها بالعيب الذي دلس له ويرد ما أصابها عنده من العيب أو يحبسها ويرجع بالعيب الذي دلس له من قيمتها **(قال)** وإن لم يحدث بها عنده عيب فمفسد كان بالخيار إن شاء ردها بالعيب الذي دلس له وإن شاء حبسها وغرم قيمتها يوم قبضها **﴿ قلت ﴾** والخيار له بحال ما وصفت لي **(قال)** نعم لانه إنما نقضت أيام الخيار وقبضها المشتري وحدث بها في يديه عيب آخر أو حالت في بدنها وجبت له بقيمتها يوم انقضت أيام خياره وقبضها ثم كان بالخيار في ردها وإن يرد معها من قيمتها التي وجبت له عليه ما نقصها العيب **﴿ قلت ﴾** لابن القاسم أرأيت أن أسلف رجلاً في طعام معلوم على أن أحذنا بالخيار يوماً أو يومين أو شهراً أو شهرين **(قال)** إن اشترط أجل يوم أو يومين أو نحو ذلك فلا بأس به ما لم يقدم النقد وإن اشترط أبعد من ذلك لم يجوز قدما النقد أو لم يقدمه **﴿ قلت ﴾** فلم يجوز له إذا لم يقدم النقد وكرهته إذا قدم النقد على ما ذارأته من قول مالك **(قال)** إنما أجزت الخيار فيه إذا لم يقدم النقد وكان أجل الخيار قريباً لأنني أجزته أن يؤخر رأس مال السلف يوماً أو يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك في قول مالك فلا اشترط الخيار الى الموضع الذي يجوز له أن يؤخر نقده الى ذلك الاجل أجزت له الخيار الى ذلك الاجل وكرهت له أن يقدم نقده ويشتري الخيار لاحدهما لانه يدخله بيع وسلف وسلف جر منفعة **(قال ابن القاسم)** ألا ترى أنه إذا قدم النقد واشترط الخيار فكأنه أسلفه هذه الدنانير الى أجل الخيار على

عن محمد بن يزيد بن زكاة أنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن منقذ المدة فيما اشترى ثلاثة أيام فلما استخلف عمر بن الخطاب قال اني نظرت في بيعكم فلم أجده لكم شيئاً مثل المدة التي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن منقذ فيما اشترى ثلاثة أيام ثم قضى به عبد الله بن الزبير **﴿ قال ابن وهب ﴾** وأخبرني ابن أبي الزناد عن أبيه قال قضى عمر بن عبد العزيز في رجل باع من أعرابي عبداً فوعك المبد في عهدة الثلاث فمات فجعله عمر من الذي باعه **﴿ ابن وهب ﴾** وأشهب عن مالك عن عبيد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري أنه سمع أبا بن عثمان وهشام بن إسحاق يذكران في خطبتهما عهدة الرقيق في الأيام الثلاثة من حين يشتري البعد أو الأمة وعهدة السنة وبأمران بذلك وان عمر ابن الخطاب قضى في جارية جعلت على يدي رجل حتى تحيض فمات أهلها من البائع ذكره ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن زيد بن اسحاق الأنصاري **(قال)** يونس وقال ابن شهاب مثله **﴿ قال ابن وهب ﴾** وقال ابن شهاب وان كانت حاضت فهي من المتاع **﴿ سحنون ﴾** فكيف بالخيار الذي له شرطه في الإجازة والرد

في النقد في بيع الخيار

﴿ قلت ﴾ أرايت كل شيء اشتراه الرجل من حيوان أو دور أو أرضين أو نخل أو عروض أو شيء مما يقع عليه باعات الناس اشتراه رجل واشتراط الخيار يوماً أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك يصلح فيه النقد في قول مالك **(قال) لا ﴾ قلت ﴾** فان اشترط النقد **(قال)** فقد وقعت الصفقة في قول مالك فاسدة **(قال)** وقال مالك لا يصلح النقد في بيع الخيار **﴿ قلت ﴾** فان لم يشترطوا النقد وقعت الصفقة صحيحة ويكون بيعاً جائزاً **(قال)** نعم وقال أشهب ووجه فساد اشتراط النقد أنه بيع وسألت يقول البائع للمبتاع أسلفني خمسين ديناراً فتمتها وأنت على الخيار ثلاثاً فان شئت أخذت بها معنى دارى هذه أو غبدي هذا أو متاعى هذا أو دابتي هذه أو ما كان فيه البيع فبولك فان تم

أخذه وصار له سلفاً ثم فيه البيع وان رد البائع ولم يجزه رجوع فأخذ سلفه من البائع فانتفع البائع بالذهب باطلاً من غير شيء **﴿ قلت ﴾** لان القاسم فكيف بيع اشتراه صاحبه وهو فيه بالخيار على أن ينفذ فأصاب السلفة عيب في أيام الخيار ثم انقضت أيام الخيار وقبضها وعلم بالعيب في أيام الخيار ورضيه ثم حالت أسواق تلك السلفة أو تغيرت ثمنها أو نقصان بذنها ثم أصابها عنده عيب فمفسد ثم **﴿ قلت ﴾** على عيب دلته البائع **(قال)** ان شاء حبسها ووضع عنه قدر العيب الذي دلس له البائع من قيمتها يوم قبضها لانه قبضها على بيع فاسد فصارت قيمتها يوم قبضها هو ثمنها وبطل الثمن الاول كان أقل من القيمة أو أكثر من قيمتها وصارت قيمتها لها ثمناً وان شاء ردها بالعيب الذي دلس له ويرد ما أصابها عنده من العيب أو يحبسها ويرجع بالعيب الذي دلس له من قيمتها **(قال)** وان لم يحدث بها عنده عيب فمفسد كان بالخيار ان شاء ردها بالعيب الذي دلس له وان شاء حبسها وعزم قيمتها يوم قبضها **﴿ قلت ﴾** والخيار له بحال ما وصفت لي **(قال)** نعم لانه انما نقضت أيام الخيار وقبضها المشتري وحدث بها في يديه عيب آخر أحوال في بذنها وجبت له بقيمتها يوم انقضت أيام خياره وقبضها ثم كان بالخيار في ردها وان رد معها من قيمتها التي وجبت له عليه ما قصها العيب **﴿ قلت ﴾** لان القاسم أرايت ان أسلف رجل في طعام معلوم على أن أحدها بالخيار يوماً أو يومين أو شهراً أو شهرين **(قال)** ان اشترط أجل يوم أو يومين أو نحو ذلك فلا بأس به ما لم يقدم النقد وان اشترط أبعد من ذلك لم يجز فقدم النقد أو لم يقدمه **﴿ قلت ﴾** فلم يجوز له اذا لم يقدم النقد وكرهته اذا قدم النقد على ما ذارأته من قول مالك **(قال)** انما أجزت الخيار فيه اذا لم يقدم النقد وكان أجل الخيار قريباً لاني أجزله أن يؤخر رأس مال السلف يوماً أو يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك في قول مالك فلما اشترط الخيار الى الموضع الذي يجوز له أن يؤخر تقدمه الى ذلك الاجل أجزت له الخيار الى ذلك الاجل وكرهته أن يقدم تقدمه ويشترط الخيار لاحدها لانه يدخله بيع وسلف وسلف جرمتمة **(قال ابن القاسم)** ألا ترى أنه اذا قدم النقد واشترط الخيار فكأنه أسلفه هذه الدنانير الى أجل الخيار على

أن جعلها بعد أجل الخيار في سلعة إلى أجل موصوف فصارت الدنانير سلفاً وصارت
السلعة الموصوفة تبعاً لهذه الدنانير بعد انقضاء أجل الخيار فصارت سلفاً جراً منفعة
قلت ولم كرهته إذا كان أجل الخيار إلى شهر أو شهرين إذا لم يقدم رأس المال (قال)
لأنه يصير ديناً بدين والخيار أيضاً لا يكون في قول مالك إلى شهر وإنما يجوز مالك
الخيار في البيع على قدر اختيار الناس السلع التي يشترون قلت فإن قدم رأس
المال وشرط الخيار وضرب للسلف أجلاً بعداً (قال) لا يجوز في قول مالك أيضاً
لأن مالك قال لا يجوز هذا الخيار إلى هذا الأجل في شيء من البيوع قلت
وكل من اشترى سلعة من السلع على أنه بالخيار وإن كان خياره يوماً واحداً فلا يجوز
اشتراط النقد في ذلك (قال) نعم لا يجوز اشتراط النقد في ذلك عند مالك

في الدعوى في الخيار

قلت رأيت لو أني اشترت سلعة على أني بالخيار ثلاثاً نجفت بها في أيام الخيار
لأردّها فقال البائع ليست هذه سلعتي (قال) القول قول المشتري لأن البائع قد اتقنه
على السلعة قلت أتخلف هذا عن مالك (قال) لا قلت رأيت أن اشترت
جارية على أني بالخيار ثلاثاً نجفت بالجارية ثم أتيت بها في أيام الخيار لأردّها فقال البائع
ليست هذه جاريتي القول قول من (قال) أرى أن يخلف المبتاع أنها جاريته التي اشتراها
منه على أن له الخيار ويردّها قلت تخلفه عن مالك (قال) لا إلا أن مالكاً قال
في الرجل يدفع إلى الرجل الذهب يقضيه إياها من دين كان له عليه فيقول له خذها
فانظر إليها وقلها فيأخذها على ذلك ثم يأتي بها ليردها فينكره الدافع ويقول ليست
ذهبي قال القول قول المدفوع إليه مع يمينه قلت رأيت أن كان إنما اشترى حيواناً
أو دوراً أو رقيقاً على أنه بالخيار ثلاثة فادعى المشتري أن الدواب أفقلت منه والرقيق
أبقوا أو ماتوا (قال) القول قول المشتري وهو مصدق في ذلك ولا يكون عليه شيء
لأن هذا ليس مما ينبغي عليه والموت إذا كان بموضع لا يجمل موته سئل عن ذلك
وكشف أهل تلك القرية ولا يقبل في ذلك إلا قول عدول فإن عرف في مثلهم

كذبه أغرمها وإن لم يعرف كذبه حمل من ذلك ما يحمل وحلف عليه وقبل قوله وقد
قاله مالك قلت فالأباق والسرة والاتلاف إذا ادعاه وهو بموضع لا يجمل
تسئل البيعة عن ذلك ويكون القول قوله (قال) نعم لا تسئل البيعة والقول قوله إلا
أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه قلت وهو قول مالك (قال) نعم قلت
أرأيت كل سلعة اشترتها على أني بالخيار فيها من ثوب أو من سوى الحيوان
فقت عليها ثم ادعت أنه هلك في أيام الخيار أ يكون الثوب فولى في قول مالك
(قال) قال مالك هو ضامن قلت فإن أتى بالبيعة على أن السلعة التي غاب عليها
قد هلكت هلاكاً ظاهراً يعرف من غير تقييد من المشتري (قال) يكون
من البائع وقد قال مالك في الرهن في الضياع وفي العارية ما هلك من ذلك بما
ينبغي عليه مما تلبته البيعة الدالة أنه هلك بنير ضيقة من الذي كانت عنده فلا ضمان
عليه (قال مالك) ومن ذلك أن يرهن الرجل الرهن وهو في البحر في المركب فيغرق
وله بذلك البيعة أنه غرق أو يخرق منزله أو يلقاه للصوص ومعه رجال فيأخذ
الصوص السلعة منه فشهد الشهود على رؤيته ما وصفت لك أنهم رأوه حين احترق
وأنهم رأوه حين أخذه للصوص فهو ضامن صاحبه والذي أعيره أو رهنه منه برى
ولا تباعة عليه وكذلك الذي يشتري على أنه بالخيار فينب عليه هو مثل هذا قلت
أرأيت أن اشترى حيواناً على أنه بالخيار ثلاثاً فقبض الحيوان أو غاب عليها ثم ادعى
المشتري الذي غاب على الحيوان أنه هلك أو أبقث أن كانت رقيقاً (قال) قال
مالك القول قوله إلا أنه في الموت إن كان مع أحد سئل عن تبيان ذلك فإن الموت
إذا مات في قرية فيها أهلها لم يخف عليهم ذلك وإن ادعى انفلاتاً أو إلفاً أو سرقة
فالقول قوله مع يمينه إلا أن يأتي بما يدل على كذبه قلت رأيت أن سألت في
القرية عن موت الحيوان الذي ادعى أنه مات في تلك القرية فلم يصيدوا تصديق
قوله (قال) فأراه في هذا كاذباً حين لم يوجد أحد يعلم هلاك ما ادعى وهو في قرية
فأراه غارها لها

أن جعلها بعد أجل الخيار في سلمة إلى أجل موصوف فصار الدنانير سلفاً وصارت
السلمة الموصوفة تبعاً لهذه الدنانير بعد انقضاء أجل الخيار فصار سلفاً جزئياً منفعة
﴿قلت﴾ ولم كرهته إذا كان أجل الخيار إلى شهر أو شهرين إذا لم يقدم رأس المال (قال)
لأنه يصير ديناً بدين والخيار أيضاً لا يكون في قول مالك إلى شهر وإنما يجوز مالك
الخيار في البيوع على قدر اختيار الناس للسلع التي يشترون ﴿قلت﴾ فإن قدم رأس
المال وشرط الخيار وضرب للسلف أجلاً بعيداً (قال) لا يجوز في قول مالك أيضاً
لأن مالكا قال لا يجوز هذا الخيار إلى هذا الأجل في شيء من البيوع ﴿قلت﴾
وكل من اشترى سلمة من السلع على أنه بالخيار وإن كان خياره يوماً واحداً فلا يجوز
اشتراط النقد في ذلك (قال) نعم لا يجوز اشتراط النقد في ذلك عند مالك

في الدعوى في الخيار

﴿قلت﴾ أرأيت لو أني اشتريت سلمة على أني بالخيار ثلاثاً جئت بها في أيام الخيار
لأردّها فقال البائع ليست هذه سلمتي (قال) القول قول المشتري لأن البائع قد اشتمته
على السلمة ﴿قلت﴾ أتحمّض هذا عن مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ أرأيت إن اشتريت
جارية على أني بالخيار ثلاثاً فبعت بالجارية ثم أتيت بها في أيام الخيار لأردّها فقال البائع
ليست هذه جاري يقول من (قال) أرى أن يخلّف المبتاع أنها جاريته التي اشتراها
منه على أن له الخيار وبردها ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا إلا أن مالكا قال
في الرجل يدفع إلى الرجل الذهب يقضيه إياها من دين كان له عليه فيقول له خذها
فانظر إليها وقلها فأخذها على ذلك ثم يأتي بها ليردها فينكره الدافع ويقول ليست
ذهبي قال القول قول المدفوع إليه مع يمينه ﴿قلت﴾ أرأيت إن كان إنما اشترى حيواناً
أو دوراً أو رقيقاً على أنه بالخيار ثلاثة فادعى المشتري أن الدواب انقلبت منه والرقيق
أُتقوا أو ماتوا (قال) القول قول المشتري وهو مصدق في ذلك ولا يكون عليه شيء
لأن هذا ليس مما يوجب عليه والموت إذا كان بموضع لا يجمل موته مثل عن ذلك
وكشف أهل القرية ولا يقبل في ذلك إلا قول عدول فإن عرف في مثلهم

كذبه أغرمها وإن لم يعرف كذبه حمل من ذلك ما يحمل وحلف عليه وقبل قوله وقد
قاله مالك ﴿قلت﴾ فالأبقي والسرقة والاتلاف إذا ادعاه وهو بموضع لا يجمل لم
تسأل البيعة عن ذلك ويكون القول قوله (قال) نعم لا تسأل البيعة والقول قوله إلا
أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾
أرأيت كل سائمة اشترتها على أني بالخيار فيها من ثوب أو عرض سوى الحيوان
فبعت عليها ثم ادعيت أنه هلك في أيام الخيار أيتكون القول قول في قول مالك
(قال) قال مالك هو ضامن ﴿قلت﴾ فإن أتى بالبيعة على أن السلمة التي غاب عليها
قد هلكت هلاكاً ظاهراً يعرف من غير تقييد من المشتري (قال) يكون
من البائع وقد قال مالك في الرهن في الضياع وفي العارية ما هلك من ذلك بما
يوجب عليه مما تلبته البيعة المأدلة أنه هلك بغير ضبيعة من الذي كانت عنده فلا ضمان
عليه (قال) مالك ومن ذلك أن يرهن الرجل الرهن وهو في البحر في المركب فيفترق
وله بذلك البيعة أنه غرق أو يفترق منزله أو يلقاه للصوص ومعه رجال فأخذ
للصوص السلمة منه فشهد الشهود على رؤيته ما وصف لك أنهم رأوه حين احترق
وأنتهم رأوه حين أخذ للصوص فهو ضامن صاحبه والذي أعيرته أو رهنه منه برى
ولا تباعة عليه وكذلك الذي يشتري على أنه بالخيار فيجب عليه هو مثل هذا ﴿قلت﴾
أرأيت إن اشترى حيواناً على أنه بالخيار ثلاثاً فقبض الحيوان أو غاب عليها ثم ادعى
المشتري الذي غاب على الحيوان أنه هلك أو أُنقبت إن كانت رقيقاً (قال) قال
مالك القول قوله إلا أنه في الموت إن كان مع أحد سئل عن تبيان ذلك فإن الموت
إذا مات في قرية فيها أهل لم يخف عليهم ذلك وإن ادعى انفصالاً أو إياقاً أو سرقة
فانقول قوله مع يمينه إلا أن يأتي بما يدل على كذبه ﴿قلت﴾ أرأيت إن سألوا في
القرية عن موت الحيوان الذي ادعى أنه هلك في تلك القرية فلم يصيبوا تصديق
قوله (قال) فأراه في هذا كاذباً حين لم يوجد أحد يعلم هلاك ما ادعى وهو في قرية
فأراه غامراً لها

في الرجل يبيع العبد وبه عيب ولا يبينه ثم يأتيه فيعلمه أن بالسلعة عيباً
وهو يقول ان شئت نخذ وان شئت فددع

قلت أرأيت ان بعت رجلاً سلعة بها عيب ولم أبين له العيب ثم جئته بعد ما وجبت
الصفة فتبين له ان بالسلعة عيباً فان شئت نخذ وان شئت فددع (قال) سألتنا مالكا عنها
فقال ان كان العيب ظاهراً يعرف أو قامت البينة بالعيب الذي ذكر اذا لم يكن ظاهراً
كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك وان كان انما يخبر خيراً ليس بظاهر
وليس عليه بينة يأتي بها فالمشتري على شرائه ولا يضره ما قاله البائع وان وجد ذلك
العيب بعد ذلك على ما قال البائع كان بالخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك

في الرجل يبتاع السلعة على أنه بالخيار ثلاثاً فلا يردّها
حتى تنقضي أيام الخيار

قلت فاقول مالك في رجل باع سلعة على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام فقبض
المشتري السلعة فلم يردّها حتى مضت أيام الخيار ثم جاءها بردها بعد ما مضت أيام
الخيار أيكون له أن يردّها أم لا (قال) ان أتى بها بعد منيب الشمس من آخر أيام
الخيار أو من الند أو قرب ذلك بعد ما مضى الاجل رأيت أن يردّها وان تباعد
ذلك لم أر أن يردّها (قال ابن القاسم) الا أتى قلت لمالك الرجل يشتري الثوب
أو السلعة على أنه بالخيار اليوم واليومين والثلاثة فان غابت الشمس من آخر أيام الخيار ولم
يأت بالتوب الى آخر الاجل لزم المبتاع البيع (قال) قال مالك لا خير في هذا البيع ونهى
عنه (قال) وقال مالك فيها يشبه هذا رأيت ان مرض المشتري أو حبسه السلطان
أو كان يلزمه البيع ففكره هذا فلهذا بطل من قوله على أنه يرد وان مضى الاجل اذا
كان ذلك قريباً من مضى الاجل (قال) وقال مالك أيضاً في المسكاتب يكتبه
سيده على أنه ان جاء بخيومه الى أجل مسمى والا فلا كتابة له (قال) ليس نحو
كتابة العبد يد السيد بما شرط ويطلب للمكاتب وان حل الاجل فان أعطاه كان على

كتابه (قال) مالك والقطاعة مثله يتلوم له أيضاً وان مضى الاجل فان جاءه عتق
قلت أرأيت ان اشتريت سلعة على أني بالخيار ثلاثاً فلم أقبض السلعة من البائع ولم
أختري أيام الخيار ردّها حتى تطاول تركي اياها في يدى البائع ثم جئت بعد مضى أيام
الخيار بزمان فقلت أنا أختار اجازة البيع وقال البائع قد تركتها حتى مضت أيام الخيار
فلا خيار لك ولا بيع بيني وبينك (قال) قال مالك اذا اختار بحضرة مضى أيام الخيار
بقرب ذلك جاز خياره وكان البيع جائزاً وان لم يخترح حتى تطاول ذلك بعد مضى أيام
الخيار ويعرف أنه تارك لبعده ذلك فلا خيار له والسلعة للبائع قلت فان كان قبض
السلعة للمشتري وكان اشتراها على أنه بالخيار ثلاثاً ولم يختري في أيام الخيار الرد ولا الاجازة
حتى مضت أيام الخيار وتطاول ذلك ثم جاء بعد ذلك برد السلعة (قال) لا يقبل قوله
والسلعة لازمة للمشتري في قول مالك الا أن يردّها بحضرة مضى أيام الخيار أو قرب
ذلك فان تطاول ذلك فالسلعة لازمة للمشتري قلت وانما ينظر في هذا اذا مضت
أيام الخيار وتطاول ذلك حتى لا يقبل قول من كان له الخيار في السلعة حيث هي
فان كانت في يدى البائع كانت له ولا بيع بينهما وان كان قد قبضها المشتري فالبيع
جائز والسلعة لازمة له (قال) نعم انما ينظر الى السلعة حيث هي فاذا مضت أيام الخيار
وتطاول ذلك فيجعلها للذي هي في يده

في الخيار الى غير أجل

قلت أرأيت ان اشتريت سلعة على أني بالخيار ولم يحمل للخيار وقتاً أترى هذا
البيع فاسداً أو جائزاً (قال) اراه جائزاً وأجمل له من الخيار مثل ما يكون له في مثل
تلك السلعة

في الرجل يبيع ثمرة حائطه ويستثنى أن يختار أربع نخلات أو خمساً

قال عبد الرحمن بن القاسم قال مالك في الرجل يبيع ثمرة حائطه على أن يختار
البائع ثم أربع نخلات منها أو خمس (قال) ذلك جائز (قال ابن القاسم) قال مالك

في الرجل يبيع العبد وبه عيب ولا يبينه ثم يأتيه فيعلمه أن بالسلمة عيباً
 وهو يقول ان شئت نخذ وان شئت فندع

قلت أرأيت ان بعت رجلاً سلمة بها عيب ولم أبين له العيب ثم جئته بعد ما وجبت
 الصفقة فقلت له ان بالسلمة عيباً فان شئت فخذ وان شئت فندع (فقال) سألتنا مالكاً عنها
 فقال ان كان العيب ظاهراً يعرف أو قامت البيعة بالعيب الذي ذكر اذا لم يكن ظاهراً
 كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك وان كان انما يخبر خبراً ليس بظاهر
 وليس عليه بيعة يأتي بها فالمشتري على شرائه ولا يضره ما قال له البائع وان وجد ذلك
 العيب بعد ذلك على ما قال البائع كان بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك

في الرجل يتاع السلمة على أنه بالخيار ثلاثاً فلا يردّها
 حتى تنقضي أيام الخيار

قلت فاقول مالك في رجل باع سلمة على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام فقبض
 للمشتري السلمة فلم يردّها حتى مضت أيام الخيار ثم جاءها بربدها بعد ماضت أيام
 الخيار فيكون له أن يردّها أم لا (قال) ان أتى بها بعد مغيب الشمس من آخر أيام
 الخيار أو من التمدد أو قرب ذلك بعد ماضى الاجل رأيت أن يردّها وان تباعد
 ذلك لم أر أن يردّها (قال ابن القاسم) الا أني قلت لمالك الرجل يشتري الثوب
 أو السلمة على أنه بالخيار اليومين والثلاثة فان غابت الشمس من آخر أيام الخيار ولم
 يأت بالثوب الى آخر الاجل لزم المبتاع البيع (قال) قال مالك لاخير في هذا البيع ونهى
 عنه وقال مالك فيما يشبه هذا رأيت ان مرض المشتري أو حبسه السلطان
 أن كان يلزمه البيع ففكره هذا فهذا يدل على من قوله على أنه يرد وان مضى الاجل اذا
 كان ذلك قريباً من مضى الاجل (قال) وقال مالك أيضاً في المسكاتب يكتبه
 سيده على أنه ان جاء بقبضه الى أجل مسمى والا فلا كتابة له (قال) ليس نحو
 كتابة العبد بيد السيد بما شرط ويتلوم للمكاتب وان حل الاجل فان أعطاه كان على

كتاتبه (قال) مالك والقطاعة مثله يتلوم له أيضاً وان مضى الاجل فان جاءه عتق
 (قلت) أرأيت ان اشتريت سلمة على أني بالخيار ثلاثاً فلم أقبض السلمة من البائع ولم
 اختر في أيام الخيار ردها حتى تطاول تركي إياها في يدي البائع ثم جئت بعد مضى أيام
 الخيار بزمان قتلت أنا اختار اجازة البيع وقال البائع قد تركتها حتى مضت أيام الخيار
 فلا خيار لك ولا بيع بيني وبينك (قال) قال مالك اذا اختار بحضرة مضى أيام الخيار
 بقرب ذلك جاز خياره وكان البيع جائزاً وان لم يخترح حتى تطاول ذلك بعد مضى أيام
 الخيار ويعرف أنه تارك ليعد ذلك فلا خيار له والسلمة للبائع (قلت) فان كان قبض
 السلمة للمشتري وكان اشتراها على أنه بالخيار ثلاثاً ولم يختر في أيام الخيار الرد ولا الاجازة
 حتى مضت أيام الخيار وتطاول ذلك ثم جاء بعد ذلك يرد السلمة (قال) لا يقبل قوله
 والسلمة لازمة للمشتري في قول مالك الا أن يردّها بحضرة مضى أيام الخيار أو قرب
 ذلك فان تطاول ذلك فالسلمة لازمة للمشتري (قلت) وانما ينظر في هذا اذا مضت
 أيام الخيار وتطاول ذلك حتى لا يقبل قول من كان له الخيار في السلمة حيث هي
 فان كانت في يدي البائع كانت له ولا بيع بينهما وان كان قد قبضها المشتري فالبيع
 جائز والسلمة لازمة له (قال) نعم انما ينظر الى السلمة حيث هي فاذا مضت أيام الخيار
 وتطاول ذلك فيجعلها للذي هي في يديه

في الخيار الى غير أجل

قلت أرأيت ان اشتريت سلمة على أني بالخيار ولم يجعل للخيار وقتاً آخرى هذا
 البيع فاسداً أو جائزاً (قال) اراه جائزاً وأجعل له من الخيار مثل ما يكون له في مثل
 تلك السلمة

في الرجل يبيع ثمرة حائطه ويستثنى أن يختار أربع نخلات أو خمساً

قال عبد الرحمن بن القاسم قال مالك في الرجل يبيع ثمرة حائطه على أن يختار
 البائع ثم أربع نخلات منها أو خمس (قال) ذلك جائز (قال ابن القاسم) قال مالك

في الرجل يبيع العبد وبه عيب ولا يبينه ثم يأتيه فيعلمه أن بالسلمة عيباً
وهو يقول ان شئت نخذ وان شئت فذع

قلت أرايت ان يمت رجلاً سلمة بها عيب ولم أيقن له العيب ثم جتته بعد ما وجبت
الصفقة ففهم له ان بالسلمة عيباً فان شئت نخذ وان شئت فذع (فقال) سألتنا مالكا عنها
فقال ان كان العيب ظاهراً يعرف أو قامت اليقينة بالعيب الذي ذكر اذا لم يكن ظاهراً
كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك وان كان انما يخبر خبيراً ليس بظاهر
وليس عليه بينة يأتي بها فالمشتري على شرائه ولا يضره ما قال له البائع وان وجد ذلك
العيب بعد ذلك على ما قال البائع كان بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك

في الرجل يتبع السلمة على أنه بالخيار ثلاثاً فلا يردّها
حتى تنقضي أيام الخيار

قلت فاقول مالك في رجل باع سلمة على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام فقبض
المشتري السلمة فلم يردّها حتى مضت أيام الخيار ثم جاءها يردّها بعد ما مضت أيام
الخيار أيكون له أن يردّها أم لا (قال) ان أتى بها بعد مغيب الشمس من آخر أيام
الخيار أو من الند أو قرب ذلك بعد ما مضى الاجل رأيت أن يردّها وان تباعد
ذلك لم أر أن يردّها (قال ابن القاسم) الا أتى قلت لمالك الرجل يشتري الثوب
أو السلمة على أنه بالخيار اليوم واليومين والثلاثة فان غابت الشمس من آخر أيام الخيار ولم
يأت بالثوب الى آخر الاجل لزم المتابع البيع (قال) قال مالك لاخير في هذا البيع ونهى
عنه وقال مالك فيما يشبه هذا رأيت ان مرض المشتري أو حبسه السلطان
أو كان يلزمه البيع فكره هذا فزيد ذلك من قوله على أنه يرد وان مضى الاجل اذا
كان ذلك قريباً من مضى الاجل (قال) وقال مالك أيضاً في المكاتب يكتبه
سيده على أنه ان جاء بنجومه الى أجل مسمى والا فلا كتابة له (قال) ليس محو
كتابة العبد بيد السيد بما شرط ويتلوم للمكاتب وان حل الاجل فان أعطاه كان على

كتابه (قال) مالك والقطاعة مثله يتلوم له أيضاً وان مضى الاجل فان جاءه عتق
قلت أرايت ان اشترت سلمة على أني بالخيار ثلاثاً فلم أقبض السلمة من البائع ولم
أختر في أيام الخيار ردها حتى تطاول تركها في يدي البائع ثم جتت بعد مضى أيام
الخيار بزمان فقلت أنا أختار اجازة البيع وقال البائع قد تركتها حتى مضت أيام الخيار
فلا خيار لك ولا بيع بيني وبينك (قال) قال مالك اذا اختار بمحضرة مضى أيام الخيار
بقرب ذلك جاز خياره وكان البيع جائزاً وان لم يختار حتى تطاول ذلك بعد مضى أيام
الخيار ويعرف أنه تارك لمعد ذلك فلا خيار له والسلمة للبائع قلت فان كان قبض
السلمة المشتري وكان اشتراها على أنه بالخيار ثلاثاً ولم يختار في أيام الخيار ردّها ولا الاجازة
حتى مضت أيام الخيار وتطاول ذلك ثم جاء بعد ذلك يرد السلمة (قال) لا يقبل قوله
والسلمة لازمة للمشتري في قول مالك الا أن يردّها بمحضرة مضى أيام الخيار أو قرب
ذلك فان تطاول ذلك فالسلمة لازمة للمشتري قلت وانما ينظر في هذا اذا مضت
أيام الخيار وتطاول ذلك حتى لا يقبل قول من كان له الخيار في السلمة حيث هي
فان كانت في يدي البائع كانت له ولا بيع بينهما وان كان قد قبضها المشتري فالبائع
جائز والسلمة لازمة له (قال) ثم انما ينظر الى السلمة حيث هي فاذا مضت أيام الخيار
وتطاول ذلك فيجعلها للذي هي في يديه

في الخيار الى غير أجل

قلت أرايت ان اشترت سلمة على أني بالخيار ولم يجعل للخيار وقتاً أرى هذا
البيع فاسداً أو جائزاً (قال) اراه جائزاً وأجعل له من الخيار مثل ما يكون له في مثل
تلك السلمة

في الرجل يبيع نمرة حائظه ويستثنى أن يختار أربع نخلات أو خمساً

قال عبد الرحمن بن القاسم قال مالك في الرجل يبيع نمرة حائظه على أن يختار
البائع ثم أربع نخلات منها أو خمس (قال) ذلك جائز (قال ابن القاسم) قال مالك

في الرجل يبيع العبد وبه عيب ولا يبينه ثم يأتيه فيعلمه أن بالسلمة عيباً
وهو يقول ان شئت نخذ وان شئت فددع

قلت أرأيت ان بعت رجلاً سلمة بها عيب ولم أبين له العيب ثم جئت بعد ما وجبت
الصفقة فقل له ان بالسلمة عيباً فان شئت نخذ وان شئت فددع (فقال) سألتنا مالكا عنها
فقال ان كان العيب ظاهراً يعرف أو قامت البيئة بالعيب الذي ذكر اذا لم يكن ظاهراً
كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك وان كان انما يخبر خيراً ليس بظاهر
وليس عليه بينة يأتي بها فالمشتري على شرائه ولا يضره ما قال له البائع وان وجد ذلك
العيب بعد ذلك على ما قال البائع كان بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك

في الرجل يتبع السلمة على أنه بالخيار ثلاثاً فلا يردّها
حتى تنقضي أيام الخيار

قلت فاقول مالك في رجل باع سلمة على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام فقبض
المشتري السلمة فلم يردّها حتى مضت أيام الخيار ثم جاءها يردّها بعد ماضت أيام
الخيار أيكون له أن يردّها أم لا (قال) ان أتى بها بعد مغيب الشمس من آخر أيام
الخيار أو من الند أو قرب ذلك بعد ماضى الاجل رأيت أن يردّها وان تباعد
ذلك لم أر أن يردّها (قال ابن القاييم) الا أتى قلت للمالك الرجل يشتري الثوب
أو السلمة على أنه بالخيار اليوم واليومين والثلاثة فان غابت الشمس من آخر أيام الخيار ولم
يأت بالتوب الى آخر الاجل لزم المبتاع البيع (قال) قال مالك لاخير في هذا البيع ونهى
عنه (قال) وقال مالك فيما يشبه هذا رأيت ان مرض المشتري أو حبسه السلطان
أو كان يلزمه البيع ففكره هذا فهذا يدلك من قوله على أنه يرد وان مضى الاجل اذا
كان ذلك قريباً من مضى الاجل (قال) وقال مالك أيضاً في المكاتب يكتبه
سيده على أنه ان جاء بنجومه الى أجل مسمي والا فلا كتابة له (قال) ليس نحو
كتابة العبد يد السيد بما شرط ويتلوم للمكاتب وان حل الاجل فان أعطاه كان على

كتابته (قال) مالك والقطاعة مثله يتلوم له أيضاً وان مضى الاجل فان جاء به عتق
قلت أرأيت ان اشتريت سلمة على أني بالخيار ثلاثاً فلم أقبض السلمة من البائع ولم
أختري في أيام الخيار ردّها حتى تطاول تركي اياها في يدى البائع ثم جئت بعد مضى أيام
الخيار بزمان فقلت أنا أختار اجازة البيع وقال البائع قد تركتها حتى مضت أيام الخيار
فلا خيار لك ولا بيع بيني وبينك (قال) قال مالك اذا اختار محضرة مضى أيام الخيار
بقرب ذلك جاز خياره وكان البيع جائزاً وان لم يختتر حتى تطاول ذلك بعد مضى أيام
الخيار ويعرف أنه تارك لمعد ذلك فلا خيار له والسلمة للبائع قلت فان كان قبض
السلمة للمشتري وكان اشتراها على أنه بالخيار ثلاثاً ولم يختري في أيام الخيار الرد ولا الاجازة
حتى مضت أيام الخيار وتطاول ذلك ثم جاء بعد ذلك يرد السلمة (قال) لا يقبل قوله
والسلمة لازمة للمشتري في قول مالك الا ان يردّها بمحضرة مضى أيام الخيار أو قرب
ذلك فان تطاول ذلك فالسلمة لازمة للمشتري قلت وانما ينظر في هذا اذا مضت
أيام الخيار وتطاول ذلك حتى لا يقبل قول من كان له الخيار في السلمة حيث هي
فان كانت في يدى البائع كانت له ولا بيع بينهما وان كان قد قبضها المشتري فالبيع
جائز والسلمة لازمة له (قال) نعم انما ينظر الى السلمة حيث هي فاذا مضت أيام الخيار
وتطاول ذلك فيجعلها للذي هي في يديه

في الخيار الى غير أجل

قلت أرأيت ان اشتريت سلمة على أني بالخيار ولم يجعل للخيار وقتاً ترى هذا
البيع فاسداً أو جائزاً (قال) أراه جائزاً وأجمل له من الخيار مثل ما يكون له في مثل
تلك السلمة

في الرجل يبيع ثمرة حائطه ويستثنى أن يختار أربع نخلات أو خمساً

قال عبد الرحمن بن القاسم قال مالك في الرجل يبيع ثمرة حائطه على أن يختار
البائع ثم أربع نخلات منها أو خمس (قال) ذلك جائز (قال ابن القاسم) قال مالك

هذا عندي بمنزلة رجل باع كباشه هذه على أن يختار البائع منها أربعة أو خمسة فذلك جائز ولا بأس به ﴿قلت﴾ فإن باع أصل حائطه على أن يختار البائع فيها أربع نخلات أو خمساً (قال) ذلك جائز في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت أن باع ثمرة نخل له واستثنى من مائة نخلة عشر نخلات ولم يسمها بأعيانها ولم يستثن البائع أن يختارها (قال) أرى أن يعطى عشر مكيلة ثم لحاظ وهما شريكان في الثمرة البائع والمشتري لهذا العشر ولهذا تسعة أعشار الثمر ولأنه كانه باعه تسعة أعشار ثمرة حائطه فذلك جعلته شريكاً معه

في الرجل يشتري من الرجل من حائطه ثم أربع نخلات
﴿يختارها أو من ثيابه ثوباً أو من غنمه شاة يختارها﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن اشتريت منه من ثمرة حائطه هذا ثم أربع نخلات اختار من أيجوز أم لا (قال) لا خير في هذا عند مالك ﴿قلت﴾ فإن اشتري أربع نخلات بأصولهن على أن يختارهن من هذا الحائط (قال) لا بأس بهذا عند مالك ما لم يكن فيهن ثمرة فإن كان فيهن ثمرة فلا خير فيه وليس هذا بمنزلة رجل باع حائطه كله على أن يختار منه أربعة أو خمساً فذلك جائز ولا يعجني ذلك في ثمرة النخل وإن نزل لم أفسخه ولا بأس به في الكباش ﴿قلت﴾ فالطعام كله إذا اشتري منه شيئاً على أن يختار منه (قال) لا يجوز ذلك عند مالك إذا كانت صبراً مختلفة ﴿قلت﴾ أرايت أن قال أخذ منك ثوبين من هذه الأنواب وهي عشرون ثوباً بعشرة الدراهم على أني بالخيار ثلاثاً أخذ أحدها بعشرة دراهم أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز ﴿قلت﴾ وسواء إن كانا ثوبين أو ثوباً كثيرة فاشتري منها ثوباً يختاره وضرب لذلك أجلاً أياماً (قال) نعم هو سواء عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت أن اختار المشتري أحد الثوبين بغير محضر من البائع أكون ذلك له في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن اختار المشتري أحد الثوبين بغير محضر من البائع وأشهد على ذلك ثم ضاع الثوب الباقي (قال) هو فيه مؤمن لأنه قد أخذ أحد الثوبين بيته ﴿قلت﴾ فإن أخذ

الثوبين على أن يختار أحدهما فذهب فقطع أحدهما قيصاً أو رهته أو آخرته فأفسده أو نحو ذلك أيلزمه هذا الذي أحدث فيه ما أحدث وتبعه منه وتبعه في الآخر مؤثماً (قال) نعم وقد بينا هذا قال والحيوان كله إذا أخذ على أن يختار منه واحداً بكذا وكذا درهما كان ذلك له جائزاً في قول مالك (قال) قال مالك في النعم إذا اشترى شاة من جماعة غنم يختارها فلا بأس بذلك أو عدداً سواء نحو العشرة من جماعة كثيرة فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً اشترى من رجل خمسين ثوباً من عدل فيه مائة ثوب على أن يختار الخمسين ثوباً من العدل (قال) إذا كانت الثياب التي في العدل نوعاً واحداً موصوفة طولها وعرضها ورقعتها وإن كان بعضها أفضل من بعض بعد أن تكون هروية كلها أو مروية كلها أو فوهية أو فسطاطية فلا بأس بهذا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن اختلفت الثياب التي في العدل فكانت أصنافاً من الثياب اشترت خمسين ثوباً اختارها (قال) لا خير فيه إلا أن يشترط صنفاً يختار منه خمسين ثوباً أو يشترط فيقول أختار من صنف كذا وكذا ثوباً ومن صنف كذا وكذا ثوباً وكذا وكذا ثوباً حتى يفرد الخمسين الثوب ويذكر أصنافها كلها ﴿قلت﴾ وكذلك إن كانت الثياب أكسية خز وحرير لم يجوز حتى يسمي ما يختار من كل صنف في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولم يجوز مالك هذا البيع إذا اشترت على أن أختار ألا ترى أنه لم يقع البيع على شيء يختاره بعينه (قال) إنما جوزه مالك لأن رجلاً لو اشترى من مائة كبش خمسين كبشاً يختارها لم يكن بذلك بأس ﴿قال ابن القاسم﴾ وكذلك كل ما يباع إذا كان صنفاً واحداً على أن يختار فلا بأس به وهذا مما لا بد للناس في بيعهم منه غير الطعام فإن كان الطعام فلا خير في أن يشتري على أن يختار في شجر ولا في صبر ولا في نخل لأن ذلك يدخله بيع الطعام بالطعام متفاضلاً لأنه كان وجب له من غير الضعف الذي أخذ من الطعام فتركه وأخذ به هذا الذي أخذ وإن اختلف ما يختار فيه حتى يكون ابلاً وبقراً وغنماً فلا يجوز إلا أن يشترط ما يختار من كل صنف فكذلك الثياب إذا اختلفت عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو

هذا عندي بمنزلة رجل باع كباشه هذه على أن يختار البائع منها أربعة أو خمسة
فذلك جائز ولا بأس به ﴿قلت﴾ فإن باع أصل حائله على أن يختار البائع فيها أربع
نخلات أو خمسا (قال) ذلك جائز في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت أن باع ثمرة نخل له
واستثنى من مائة نخلة عشر نخلات لا يسمها بأعيانها ولم يستثن البائع أن يختارها
(قال) أرى أن يعطى عشر مكيلة تمر حائط وهما شريكان في الثمرة البائع والمشتري
لهذا التمر ولهذا تسعة أعشار التمر ولأنه كانه باعه تسعة أعشار ثمرة حائله فذلك
جمله شريكاه

في الرجل يشتري من الرجل من حائله تمر أربع نخلات
﴿يختارها أو من ثيابه ثوبا أو من غنمه شاة يختارها﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن اشتريت منه من ثمرة حائله هذا تمر أربع نخلات اختارهن
أيجوز أم لا (قال) لاخير في هذا عند مالك ﴿قلت﴾ فإن اشتري أربع نخلات
بأصولهن على أن يختارهن من هذا الحائط (قال) لا بأس بهذا عند مالك ما لم يكن فيهن
ثمرة فإن كان فيهن ثمرة فلاخير فيه وليس هذا بمنزلة رجل باع حائله كله على أن
يختار منه أربعة أو خمسا فذلك جائز ولا يمجبي ذلك في ثمرة النخل وإن نزل لم
أفسخه ولا بأس به في الكباش ﴿قلت﴾ فالطعام كله إذا اشتري منه شيئا على أن
يختار منه (قال) لا يجوز ذلك عند مالك إذا كانت صبرا مختلفة ﴿قلت﴾ أرايت أن
قال أخذ منك ثوبين من هذه الأثواب وهي عشرون ثوبا بعشرة الدراهم على أني
بالخيار ثلاثا أخذاهما بعشرة دراهم أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز
﴿قلت﴾ وسواء أن كانا ثوبين أو أثوابا كثيرة فاشتري منها ثوبا يختاره وضرب
لذلك أجلا أياما (قال) نعم هو سواء عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت أن اختار المشتري
أحد الثوبين بغير محضر من البائع أيكون ذلك له في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾
فإن اختار المشتري أحد الثوبين بغير محضر من البائع وأشهد على ذلك ثم ضاع
الثوب الباقي (قال) هو فيه مؤمن لأنه قد أخذ أحد الثوبين بيته ﴿قلت﴾ فإن أخذ

الثوبين على أن يختار أحدهما فذهب فقطع أحدهما قيصا أو رهنه أو أخرقه فأفسده
أو نحو ذلك أيلزمه هذا الذي أحدث فيه ما أحدث وتبعه منه وتبعه في الآخر
مؤثما (قال) نعم وقد بينا هذا قال والميوان كله إذا أخذه على أن يختار منه واحدا بكذا
وكذا درهما كان ذلك له جائزا في قول مالك (قال) قال مالك في النعم إذا اشترى
شاة من جماعة غنم يختارها فلا بأس بذلك أو عددا سماء نحو العشرة من جماعة كثيرة
فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا اشترى من رجل خمسين ثوبا من عدل
فيه مائة ثوب على أن يختار الخمسين ثوبا من العدل (قال) إذا كانت الثياب التي في العدل
نوعا واحدا موصوفة طولها وعرضها ورقعتها وإن كان بعضها أفضل من بعض بعد
أن تكون هريرة كلها أو مربية كلها أو فوهية أو فسطاطية فلا بأس بهذا ﴿قلت﴾
وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن اختلفت الثياب التي في العدل فكانت أصنافا
من الثياب اشتريت خمسين ثوبا اختارها (قال) لاخير فيه إلا أن يشترط صنفها يختار
منه خمسين ثوبا أو يشترط فيقول أختار من صنف كذا كذا وكذا ثوبا ومن
صنف كذا كذا وكذا ثوبا حتى يفرد الحسني الثوب ويدكر أصنافها كلها ﴿قلت﴾
وكذلك أن كانت الثياب أكسية خز وحرير لم يجز حتى يسمى ما يختار من كل صنف
في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولم يجوز مالك هذا البيع إذا اشترت على أن أختار
ألا ترى أنه لم يقع البيع على شيء يختاره بعينه (قال) إنما جوزه مالك لأن رجلا لو
اشترى من مائة كبش خمسين كبشا يختارها لم يكن بذلك بأس ﴿قال ابن القاسم﴾
وكذلك كل ما يباع إذا كان صنف واحد على أن يختار فلا بأس به وهذا مما لا بد
للناس في بيعهم منه غير الطعام فإن كان الطعام فلاخير في أن يشتري على أن يختار
في شجر ولا في صبر ولا في نخل لأن ذلك يدخله بيع الطعام متفاضلا لأنه
كان وجب له من غير الصنف الذي أخذ من الطعام فتركه وأخذ به هذا الذي
أخذ وإن اختلف ما يختار فيه حتى يكون الجلا وقرأ وغنا فلا يجوز إلا أن يشترط
ما يختار من كل صنف فكذلك الثياب إذا اختلفت عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو

أن رجلاً اشترى مائة شاة على أن يردّ منها شاة أبهى شاء، أيجوز هذا البيع في قول مالك (قال) نعم لأنه أنما هو رجل اشترى تسعة وتسعين شاة من هذه المائة على أن يختار فله أن يردّ منها شاة أبهى شاء، والبيع جائز ﴿قال﴾ وقال مالك ولو أن رجلاً اشترى عشرين شاة من مائة شاة أو ثلاثين شاة أو أربعين شاة على أن يختارها فلا بأس به فكذلك هذا أيضاً ﴿قلت﴾ وكذلك لو باعه البائع هذه المائة كلها إلا شاة واحدة يختارها البائع ويكون للمشتري ما سوى ذلك فذلك له في قول مالك (قال) نعم ولكن لو كان البائع يقول أختار من هذه المائة تسعة وتسعين وأبيك واحدة من شرارها فلا يجوز ذلك وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ وأريت أن لم يشترط للمشتري الخيار ولا البائع والمسئلة على حالها (قال) البيع جائز ويكون المشتري بالشاة التي استشارها شريكاً يكون له جزء من مائة جزء ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا مثل قول مالك في الثياب ﴿قلت﴾ والثياب في هذا بمنزلة ما وصفت لي في النعم قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك في الثياب إذا اشترط أن يختار كان له أن يختار وإن لم يشترط الخيار كان شريكاً له ﴿قلت﴾ وكذلك الأبل والبقر والنعم والحديد والدواب إذا كانت صنفاً واحداً اشترها صفقة واحدة واستثنى البائع منها واحدة أو عشرين أو عشرين كان ذلك له وكان شريكاً إذا لم يشترط الخيار (قال) نعم إلا أن يكون الذي اشترط البائع كلها على الخيار فلا خير في ذلك فإن لم يكن كلها فلا بأس به لأن مالكاً قال لو أن رجلاً باع ثياباً بمن يشترط أن يختار منها (قال) أن كان اشترط رقماً بعينه يختار منه فذلك له وإن لم يشترط شيئاً بعينه فهو شريك في جملة الثياب بقدر ما استثنى من ذلك فهذا إذا لم يشترط أن يختار كان البيع جائزاً وإنما أتى البائع جزءاً له واحداً فلم يشترط أن يختار البائع ولم يشترط المتابع الخيار فهو شريك بذلك الجزء ﴿قلت﴾ فإن اشترط المشتري أن يختار من هذا الحائط عشر نخلات يختارها (قال) لا خير في ذلك عندما لم لأنه يدخله التمر بالتمر متفاضلاً ﴿قال﴾ سنكون ﴿الآ ترى أن قال الرجل الرجل أبيعك السمراء تسعة أصعة بدينار والمحمولة عشرة بدينار أيهما شئت فخذ فقد وجب

لك أحدهما فلا تفر من ذلك ، وتفسير ذلك أنه كأنه يفسخ السمرء بالمحمولة والمحمولة بالسمرء ، وفيه أيضا بيع الطعام قبل استيفائه وإذا قال الرجل هذا الترخسة عشر بدينار وهذه الخطة عشرة بدينار وأيهما شئت فخذ فقد وجبت لك إحدى السلتين فلا تفر منه فان ذلك بيع قبل استيفاء ، وتفسير ذلك أنه ملكه يمينتان لا يصالح له ففسخ أحدهما بإصاحبتها قبل أن يستوفى لأنه أوجب له الخطة ثم فسخها فأخذ مكانها تراً والتبر بالخطة بيع مثل الخطة بالذهب ومثله بالورق وليست بقضاء منها ولا يجوزها إمكانها إلا ببيع ببيع وبدء بيد فاذا أخيره هكذا بين سمرء ومحمولة أيهما شاء أن يأخذ أخذ وقد وجبت له أحدهما فهو أيضا من هذا الباب بيع قبل استيفاء ألا ترى أنه لما ملك إحدى اليمينتين وفسخ أحدها في صاحبتها أنه قد وجب له تسعة أصع من السمرء ، فهو يدع التسعة التي وجبت له من السمرء بشرة أصع من المحمولة أو يدع عشرة الأصع التي وجبت له من المحمولة بتسعة أصع من السمرء وهو لا يصالح أن يشتري تسعة بشرة وهذا شيء ما نهى عنه من يمينتين في بيعه وهو ما نهى عنه أن يباع اثنتان بواحد إذا كانا من صنف واحد ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك ومثله لا يبغي للرجل أن يبيع من نخله عشرة أعذق يبيع ثمرها على أن المتابع يختارها وذلك أن المتابع ينقل تلك العشرة إلى غيرها وقد وجبت عليه في حال فيأخذ أقل أو أكثر وقد نهى عن بيع التمر بالتمر إلا مثلاً بمثل ﴿ قال سحنون ﴾ وكل هذا قاله مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة إلا أن يأخذها يريد المدين والي ، على صاحبه وصاحبه كذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو اشترط البائع أن يختار قال مالك ذلك له جائز وما رأيت أحداً من أهل العلم يمجبه قول مالك في ذلك ولا يمجبي أيضا الذي قال مالك من ذلك في كسبه النخل يختارها البائع وما رأيته حين كفته في ذلك عنده حجة ولقد أوقفني فيها نحواً من أربعين ليلة بظفر فيها ثم قال لي وما أراها إلا مثل النعم يبيعها الرجل على أن يختار منها عشرة أشياء فلم يعجبني لأن النعم بعضها ببعض لا بأس به متفاضلاً والتمر بالتمر متفاضلاً لاخير فيه فاذا وقع أجره لما قال مالك من ذلك ولا

أحب لأحد أن يدخل فيه ابتداء ولا يفقد فيه بيعا وهو إذا لم يشترط
الخيار أجزت البيع وجعلت له من كل نخلة بقدر ما استثنى
أن كانت عشرة من مائه جعلت له عشر كل نخلة
على قدر طيبها وروءائها حتى كأنه
شريك معه فهذا لا بأس به

تم كتاب بيع الخيار والحمد لله وحده وصلى الله

على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

وبليه كتاب بيع النذر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب بيع النذر

في بيع النذر والملازمة والمنازعة والعمل في ذلك واشتراء الغائب

قلت لابن القاسم رأيت أن اشتري ثيابا مطوية ولم ينشرها ولم توصف له أيكون
هذا البيع فاسداً في قول مالك لأنه لم ينشر الثياب ولم توصف له (قال) نعم هو
فاسد في قول مالك قلت رأيت أن اشتريت سلعة وقد كنت رأيته قبل أن
أشتريها بشهر أو بشهرين فيجوز هذا البيع في قول مالك أم لا (قال) نعم إذا كانت
من السلع التي لا تتغير من الوقت الذي رآها فيه إلى يوم اشتراها قلت وإن
نظرت إلى السلعة بعد ما اشتريتها فقلت قد تغيرت عن حالها وليست مثلي يوم رأيته
وقال البائع بل هي بحالها يوم رأيته (قال) القول قول البائع والمشتري مدع (وقال)
أشهب بل البائع مدع^(١) قلت لابن القاسم وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك
في جارية تسوق بها رجل في السوق وكان بها ورم فانقلب بها فلقية رجل بعد أيام
ورأى ما كان بها فاشتراها منه فلما أتاه بها ليدفعها إليه قال ليست على حالها وقد ازداد
ورمها (قال مالك) أرى المشتري مدعياً ومن يعلم ما يقول وعلى البائع العين قلت
فما العلامة في قول مالك (قال) قال مالك الملازمة أن يلمس الرجل الثوب ولا

(١) بهامش الأصل هنا ما نصه ابن المواز قول مالك وابن القاسم في هذا أبين وأصوب • قال أبو
اسحاق وكأنه عند مالك لما أقر بأن البيع وقع على عين هذه السلعة فقد انعقد البيع في الظاهر
فيها والمشتري يريد نقض الشراء بدعواه فلا يصدق كالأمر وجد عينا مشكوكا فيه إهـ

أحب لأحد أن يدخل فيه ابتداء ولا يقدر فيه فيما وهو إذا لم يشترط
الخيار أجزت البيع وجعلت له من كل نخلة بقدر ما استثنى
أن كانت عشرة من مائة جعلت له عشر كل نخلة
على قدر طيبها وردائها حتى كأنه
شريك معه فهذا لا بأس به

تم كتاب بيع الخيار والحمد لله وحده وصلى الله
على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

وبليه كتاب بيع الثمر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب بيع الثمر

في بيع الثمر والملازمة والمتابذة والعمل في ذلك واشتراء الثائب

قلت لابن القاسم أرأيت أن اشتري ثيابا مطوية ولم ينشرها ولم توصف له أن يكون
هذا البيع فاسداً في قول مالك لأنه لم ينشر الثياب ولم توصف له (قال) نعم هو
فاسد في قول مالك قلت أرأيت أن اشتريت سلمة وقد كنت رأيتها قبل أن
أشتريها بشراً أو بشهرين أيجوز هذا البيع في قول مالك أم لا (قال) نعم إذا كانت
من السلع التي لا تنذر من الوقت الذي رآها فيه إلى يوم اشتراها قلت وإن
نظرت إلى السلعة بعد ما اشتريتها فقلت قد تغيرت عن حالها وليست مثلي يوم رأيتها
وقال البائع بل هي بحالها يوم رأيتها (قال) القول قول البائع والمشتري مدع (وقال)
أشهب بل البائع مدع^(١) قلت لابن القاسم وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك
في جارية تسوق بها رجل في السوق وكان بها ورم فاقبل بها فلقه رجل بعد أيام
ورأى ما كان بها فاشتراها منه فلما أتاه بها ليدفعها إليه قال ليست على حالها وقد ازداد
ورمها (قال مالك) أرى المشتري مدعياً ومن يعلم ما يقول وعلى البائع البين قلت
فالملازمة في قول مالك (قال) قال مالك الملازمة أن يلمس الرجل الثوب ولا

(١) بهاء الأصل هنا ما نصه ابن المواز قول مالك وابن القاسم في هذا أبين وأدوب . قال أبو
اسحاق وكأنه عند مالك لم يفرق بين البيع وقع على عين هذه السلعة فقد انقضى البيع في الظاهر
فيها والمشتري يريد نقض الثراء بدعواه فلا يصدق كالموجود عينا مشكوكا فيه اهـ

ينشره ولا يتبين ما فيه أو يتاعه لئلا وهو لا يعلم ما فيه (قال) والمناذرة أن يئذ الرجل
الى الرجل ثوبه ويئذ الآخر اليه ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحد منهما
لصاحبه هذا بهذا فهذا الذي نهى عنه من الملامسة والمناذرة (قال مالك) والساج
المدرج في جرابه والثوب القبطي المدرج في طيه انه لا يجوز بيعهما حتى ينشرا أو
ينظر الى ما فيهما والى ما في أجوافهما وذلك أن بيعهما من الفرر وهو من الملامسة
(وقال ابن وهب) عن يونس عن ربيعة بهذا (قال) فكان هذا كله من أبواب القمار والتغيب
فنهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن وهب عن ابن لهيعة عن الأعرج
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين عن الملامسة والمناذرة
فقال الملامسة أن يتاع القوم السلعة لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها والمناذرة أن يتأخذ
القوم السلعة لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها فهذا من أبواب القمار والتغيب في البيع
ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد
الخدري أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملامسة وعن المناذرة في
البيع ثم فسر هذا التفسير (قال) وأخبرني عن مالك بن أنس وغيره عن أبي حازم
عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفرر (قال ابن
وهب) وقال لي مالك وتفسير ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع
الفرر أن بعد الرجل الى الرجل قد ضلت واحتة أو داته أو غلامه وعن هذه
الاشياء خمسون ديناراً فيقول أنا أخذها منك بمشرين ديناراً فأنا وجدتها المبتاع ذهب
من البائع ثلاثين ديناراً وإن لم يجدها ذهب البائع منه بمشرين ديناراً وهما لا يدريان
كيف يكون حالهما في ذلك ولا يدريان أيضاً إذا وجدت تلك الضالة كيف توجد
وما حدث فيها من أمر الله مما يكون فيه نقصها أو زيادتها فهذا أعظم المخاطرة (قال)
ابن وهب وأنس بن عياض وابن نافع عن عبد العزيز بن أبي سلمة مثله (وقال) عبد العزيز
وما يشبهه المخاطرة اشتراء الضالة والآبق (قال ابن وهب) وبلغني أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النيب كله من كل شيء يديره الناس بينهم ابن

وهب وبلغني عن ابن عباس أنه كان يقول لا يصلح بيع النيب أن يشتري ما غاب
عنه وإن كان وراء هذا الجدار وأشار بيده الى جدار وجاهه (قال ابن وهب) وقال
يونس قال ابن شهاب في بيع الشاة والبعر الشارد قبل أن يتواريا والآبق وغيره
قال لا يصلح بيع الفرر وكان ربيعة يكره بيع النيب (قال ابن وهب) وقال يحيى بن
سعيد نحو قول ابن شهاب وقد أخبرتك بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم في الشيء الذي هو في أيديهما ولا ينظرون اليه ولا يخبرون عنه فكيف بما غاب
على أنه قد نذر أو آبق وذلك لو كانت صفته معروفة بما جاز لعظم خطره وأنه من الفرر

عن الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها أو بصفتها

أبكون له الخيار إذا رآها

(قلت) أرايت أن نظر الى دابة عند رجل فاشترها بعد ذلك بعام أو عامين على غير
صفة الا على رؤيته يجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) إن كان أمراً تكون فيه
السلعة على حالها فلا بأس بذلك إذا لم يتأخذ ذلك تباعداً شديداً (قال) وإنما قال مالك
إذا نظر الى السلعة فاشترى السلعة بعد نظره اليها فذلك جائز وإنما قاله لنا مبهما ولم
يذكر لنا فيه الاجل البعيد ولا القريب فأرى إذا تباعد شراؤه من نظره اليها حتى
يتباحث ذلك ويعلم أنها لا تبلغ الى ذلك الوقت من يوم نظر اليها حتى تتغير بزيادة أو
نقصان وما أشبهه فلا أرى أن يشتريها الا على الموصفة أو على أن ينظر اليها فان

(١) في كتاب ابن الواز قال ولا يصلح أن يضرب لقبض السلعة الغائبة أجلاً قريباً أو بعيداً
من ذلك ومن وجه الضمان بسلعة بيعتها وذلك لا يحل فأنما يجوز بيع ذلك على أن يتوجه في
قبضها قرب ذلك أو بعد تمجول في ذلك أو تأخر لا يشترط في ذلك وقت وهذا في جميع الاشياء
خلا الربيع والدور والارضين والاموال الحوائط وغيرها قال ابن القاسم ولو اشترى سلعة غائبة
على أن يوافيه بها البائع في موضع آخر لم يجوز (ابن المواز) وهو من وجه الضمان لسلعة بيعتها
(أسبق) وكذلك لو قل على أن توافيني بها هنا لم يجوز (ابن المواز) وهذا إذا كان ضمان السلعة من
البائع وإن كان لا يضمن الا حولها فلا بأس به اه من هامش الاصل

ينشره ولا يتبين ما فيه أو يتناعه ليلا وهو لا يعلم ما فيه (قال) والمناذرة أن يئذ الرجل
إلى الرجل ثوبه ويئذ الآخر إليه ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحد منهما
لصاحبه هذا بهذا فهذا الذي نهى عنه من الملامسة والمناذرة (قال مالك) والساج
المدرج في جرابه والثوب القبطي المدرج في طيه أنه لا يجوز بيعهما حتى ينشرا أو
ينظر إلى ما فيهما وإلى ما في أجوافهما وذلك أن بيعهما من الثمر وهو من الملامسة
(وقال ابن وهب) عن يونس عن ربيعة بهذا (قال) فكان هذا كله من أبواب الثمار
فنهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن وهب عن ابن لهيعة عن الأعرج
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين من الملامسة والمناذرة
فقال الملامسة أن يتنازع القوم السلعة لا ينظرون إليها ولا يتخبرون عنها والمناذرة أن يتنازع
القوم السلعة لا ينظرون إليها ولا يتخبرون عنها فهذا من أبواب الثمار والتميب في البيع
ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد
الخدري أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملامسة وعن المناذرة في
البيع ثم فسر هذا التفسير (قال) وأخبرني عن مالك بن أنس وغيره عن أبي حازم
عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر (قال ابن
وهب) وقال لي مالك وتفسير ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع
التمر أن يعمد الرجل إلى الرجل قد ضلت راحته أو دابته أو غلامه وثن هذه
الاشياء خمسون دينارا فيقول أنا أخذها منك بمشرين دينارا فإن وجدها المتنازع ذهب
من البائع ثلاثين دينارا وإن لم يجدها ذهب البائع منه بمشرين دينارا وما لا يدريان
كيف يكون حالهما في ذلك ولا يدريان أيضا إذا وجدت تلك الضالة كيف توجد
وما حدث فيها من أمر الله مما يكون فيه نقصا أو زيادتها فهذا أعظم المخاطرة (قال)
ابن وهب وأنس بن عياض وابن نافع عن عبد العزيز بن أبي سلمة مثله (وقال) عبد العزيز
وما يشبهه المخاطرة اشتراء الضالة والآن **قال ابن وهب** وبلغني أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثيب كله من كل شيء يديره الناس بينهم **ابن**

وهب وبلغني عن ابن عباس أنه كان يقول لا يصلح بيع الثيب أن يشتري ما غاب
عنه وإن كان وراء هذا الجدار وأشار يده إلى جدار وجهه **قال ابن وهب** وقال
يونس قال ابن شهاب في بيع الشاة والبئر الشارد قبل أن يتواريا والآن وغيره
قال لا يصلح بيع الثمر وكان ربيعة يكره بيع الثيب (قال ابن وهب) وقال يحيى بن
سعيد نحو قول ابن شهاب وقد أخبرتك بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم في الشيء الذي هو في أيديهما ولا ينظرون إليه ولا يتخبرون عنه فكيف بما غاب
على أنه قد نذ أو أنى وذلك لو كانت صفته معروفة بما جاز لعظم خطره وأنعم الثمر

في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها أو بصفة

أى يكون له الخيار إذا رآها

قلت أ رأيت أن نظر إلى دابة عند رجل فاشترى بها ذلك بعام أو عامين على غير
صفة إلا على رؤيته يجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) إن كان أحرأ تكون فيه
السلعة على حالها فلا بأس بذلك إذا لم يتباعد ذلك تباعدا شديدا (قال) وإنما قال مالك
إذا نظر إلى السلعة فاشترى السلعة بعد نظره إليها فذلك جائز وإنما قاله لنا مبهما ولم
يذكر لنا فيه الاجل البعيد ولا القريب فأرى إذا تباعد شراؤه من نظره إليها حتى
يتفاحش ذلك ويعلم أنها لا تبلغ إلى ذلك الوقت من يوم نظر إليها حتى تتغير بزيادة أو
نقصان وما أشبهه فلا أرى أن يشتريها إلا على الموصفة أو على أن ينظر إليها فإن

(١) في كتاب ابن الواز قال ولا يصلح أن يضرب لقبض السلعة الغائبة أجلا قريبا أو بعيدا
من ذلك ومن وجه الضمان بسلعة بيعها وذلك لا يحل فأيما يجوز بيع ذلك على أن يتوجه في
قبضه قرب ذلك أو بعد تعجل في ذلك أو تأخر لا يشترط في ذلك وقت وهذا في جميع الاشياء
خلا الربع والدور والأرضين والأموال الحواظ وغيرها قال ابن القاسم ولو اشترى سلعة غائبة
على أن يوازيها البائع في موضع آخر لم يجوز (ابن الواز) وهو من وجه الضمان بسلعة بيعها
(أصبح) وكذلك لو دل على أن توافي بها هنا لم يجوز (ابن الواز) وهذا إذا كان ضمان السلعة من
البائع وإن كان لا يضمن إلا حولها فلا بأس به من هاشم الأصل

ينشره ولا يتبين ما فيه أو يتناعه ليلا وهو لا يعلم ما فيه (قال) والمتابذة أن يذئد الرجل إلى الرجل ثوبه ويذئد الآخر إليه ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحد منهما لصاحبه هذا بهذا فهذا الذي نهى عنه من الملامسة والمتابذة (قال مالك) والساج المدرج في جرابه والثوب القطني المدرج في طيه أنه لا يجوز بيعهما حتى ينشرا أو ينظر إلى ما فيهما وإلى ما في أجوافهما وذلك أن يميها من الفرز وهو من الملامسة (وقال ابن وهب) عن يونس عن ربيعة بهذا (قال) فكان هذا كله من أبواب القمار والنهب فنهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم (ابن وهب) عن ابن لبيبة عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين من الملامسة والمتابذة فقال للملامسة أن يتنازع القوم السلعة لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها والمتابذة أن يتنازع القوم السلعة لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها فهذا من أبواب القمار والنهب في البيع (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد الخدري أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملامسة وعن المتابذة في البيع ثم فسر هذا التفسير (قال) وأخبرني عن مالك بن أنس وغيره عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفرز (قال ابن وهب) وقال في مالك وتفسير ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع الفرز أن يمد الرجل إلى الرجل قد ضلت راحته أو دابته أو غلامه وعن هذه الأشياء خمسون دينارا فيقول أنا أخذها منك بعشرين دينارا فإن وجدها للبتاع ذهب من البائع ثلاثين دينارا وإن لم يجدها ذهب البائع منه بعشرين دينارا وهما لا يدریان كيف يكون حالهما في ذلك ولا يدریان أيضا إذا وجدت تلك الضالة كيف توجد وما حدث فيها من أمر الله مما يكون فيه نقصها أو زيادتها فهذا أعظم المخاطرة (قال) ابن وهب وأنس بن عياض وابن نافع عن عبد العزيز بن أبي سلمة مثله (وقال) عبد العزيز ومما يشبه المخاطرة اشتراء الضالة والآبق (قال ابن وهب) وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النيب كله من كل شيء يديره الناس بينهم (ابن

وهب) وبلغني عن ابن عباس أنه كان يقول لا يصلح بيع النيب أن يشتري ما غاب عنه وإن كان وراء هذا الجدار وأشار بيده إلى جدار وجهه (قال ابن وهب) وقال يونس قال ابن شهاب في بيع الشاة والبعر الشارد قبل أن يتواريا والآبق وغيره قال لا يصلح بيع الفرز وكان ربيعة يكره بيع النيب (قال ابن وهب) وقال يحيى بن سعيد بن جابر قول ابن شهاب وقد أخبرتك بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشيء الذي هو في أيديهما ولا ينظرون إليه ولا يخبرون عنه فكيف بما غاب على أنه قد نذ أو آبق وذلك لو كانت صفته معروفة بما جاز لعظم خطره وأنه من الفرز

عن الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها أو بصفة

أبكون له الخيار إذا رآها

(قلت) أرايت أن نظر إلى دابة عند رجل فاشترها بعد ذلك بعام أو عامين على غير صفة إلا على رؤيته يجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) إن كان أمرا تكون فيه السلعة على حالها فلا بأس بذلك إذا لم يتباعد ذلك تباعدا شديدا (قال) وإنما قال مالك إذا نظر إلى السلعة فاشترى السلعة بعد نظره إليها فذلك جائز وإنما قاله لنا مبهما ولم يذكر لنا فيه الاجل البعيد ولا القريب فأرى إذا تباعد شراؤه من نظره إليها حتى يتفاحش ذلك ولعلم أنها لا تبلغ إلى ذلك الوقت من يوم نظر إليها حتى تتغير بزيادة أو نقصان وما أشبهه فلا أرى أن يشتريها إلا على الموصفة أو على أن ينظر إليها فإن

(١) في كتاب ابن الواز قال ولا يصلح أن يضرب لقبض السلعة الغائبة أجلا قريبا أو بعيدا من ذلك ومن وجه الضمان بسلعة بعينها وذلك لا يحل فاعلم يجوز بيع ذلك على أن يتوجه في قبضها قرب ذلك أو بعد تعجل في ذلك أو تأخر لا يشترط في ذلك وقت وهذا في جميع الأشياء خلا الربع والدور والأرضين والأموال الخواص وغيرها قال ابن الناصم ولو اشترى سلعة غائبة على أن يوافيه بها البائع في موضع آخر لم يجوز (ابن الواز) وهو من وجه الضمان لسلعة بعينها (أسيح) وكذلك لو قل على أن توافيني بها هاتم لم يجوز (ابن الواز) وهذا إذا كان ضمان السلعة من البائع وإن كان لا ضمن إلا حولها فلا بأس به أم من هامش الأصل

يشتره ولا يتبين ما فيه أو يتاعه ليلا وهو لا يعلم ما فيه (قال) والمناذرة أن يئذ الرجل إلى الرجل ثوبه ويئذ الآخر إليه ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحد منهما لصاحبه هذا بهذا الذي نهى عنه من الملامسة والمناذرة (قال مالك) والساج المدرج في جرابه والثوب القبطي المدرج في طيه أنه لا يجوز بيعهما حتى ينشرا أو ينظر إلى ما فيهما وإلى ما في أجوافهما وذلك أن يمسهما من الفرر وهو من الملامسة (وقال ابن وهب) عن يونس عن ربيعة بهذا (قال) فكان هذا كله من أبواب القمار فمنهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن وهب عن ابن لحيمة عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين من الملامسة والمناذرة فقال الملامسة أن يتاع القوم السلعة لا ينظرون إليها ولا يخرجون عنها والمناذرة أن يتأخذ القوم السلعة لا ينظرون إليها ولا يخرجون عنها فهذا من أبواب القمار والتغيب في البيع (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد الخدري أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملامسة وعن المناذرة في البيع ثم فرس هذا التفسير (قال) وأخبرني عن مالك بن أنس وغيره عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفرر (قال ابن وهب) وقال لي مالك وتفسير ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع الفرر أن يمدد الرجل إلى الرجل قد ضلت راحته أو دابته أو غلامه ونحن هذه الأشياء خسون ديناراً فيقول أنا أخذها منك بمشرين ديناراً فإن وجدها المبتاع ذهب من البائع ثلاثين ديناراً وإن لم يجدها ذهب البائع منه بعشرين ديناراً وهذا لا بدريان كيف يكون حالهما في ذلك ولا بدريان أيضاً إذا وجدت تلك الضالة كيف توجد وما حدث فيها من أمر الله مما يكون فيه نقصاً أو زيادتها فهذا أعظم المخاطرة (قال) ابن وهب وأنس بن عياض وابن نافع عن عبد العزيز بن أبي سلمة مثله (وقال) عبد العزيز ومما يشبه المخاطرة اشتراء الضالة والآبق (قال ابن وهب) وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثيب كله من كل شيء يديره الناس بينهم (ابن

وهب) وبلغني عن ابن عباس أنه كان يقول لا يصلح بيع الثيب أن يشتري ما غاب عنه وإن كان وراء هذا الجدار وأشار يده إلى جدار وجهه (قال ابن وهب) وقال يونس قال ابن شهاب في بيع الشاة والبعر الشارد قبل أن يتواريا والآبق وغيره قال لا يصلح بيع الفرر وكان ربيعة يكره بيع الثيب (قال ابن وهب) وقال يحيى بن سعيد بن عوف قال ابن شهاب وقد أخبرتك بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشيء الذي هو في أيديهما ولا ينظرون إليه ولا يخرجون عنه فكيف بما غاب على أنه قد نذر أو آبق وذلك لو كانت صفته معروفة بما جاز لعظم خطره وأنه من الفرر

— في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها أو بصفة —

«أيكون له الخيار إذا رآها»

«قلت» أ رأيت أن نظر إلى دابة عند رجل فاشترها بعد ذلك بعام أو عامين على غير صفة إلا على رؤيته أ يجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) إن كان أمراً تكون فيه السلعة على حالها فلا بأس بذلك إذا ابتاع ذلك بآداء شديداً (قال) وإنما قال مالك إذا نظر إلى السلعة فاشترى السلعة بعد نظره إليها فذلك جائز وإنما قاله لنا مبهما ولم يذكر لنا فيه الاجل البعيد ولا القريب فأرى إذا ابتاع شراؤه من نظره إليها حتى يتفاحش ذلك ولعلم أنها لا تباع إلى ذلك الوقت من يوم نظر إليها حتى تتغير بزيادة أو نقصان وما أشبهه فلا أرى أن يشتريها إلا على المواصفة أو على أن ينظر إليها فإن

(١) في كتاب ابن الواز قال ولا يصلح أن يضرب لقبض السلعة الغائبة أجلاً قريباً أو بعيداً من ذلك ومن وجه الضمان بسلعة بعينها وذلك لا يجل فأنما يجوز بيع ذلك على أن يتوجه في قبضها قرب ذلك أو بعد تعجل في ذلك أو تأخر لا يشترط في ذلك وقت وهذا في جميع الأشياء خلا الربيع والدور والارضين والاموال الحوائط وغيرها قال ابن القاسم ولو اشترى سلعة غائبة على أن يوافيه بها البائع في موضع آخر لم يجوز (ابن الواز) وهو من وجه الضمان لسلعة بعينها (أصبح) وكذلك لو قال عن أن توافيني بها هنا لم يجوز (ابن الواز) وهذا إذا كان ضمان السلعة من البائع وإن كان لا بضمان إلا حولها فلا بأس به إمام هاشم الأصل

يشتره ولا يتبين ما فيه أو يتاعه ليلا وهو لا يعلم ما فيه (قال) والمناذرة أن يذبح الرجل إلى الرجل ثوبه ويذبح الآخر إليه ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحد منهما لصاحبه هذا بهذا الذي نهى عنه من الملاسة والمناذرة (قال مالك) والساج المدرج في جرابه والثوب القبطي المدرج في طيه أنه لا يجوز بيعهما حتى يشرا أو ينظر إلى ما فيهما وإلى ما في أجوافهما وذلك أن بيعهما من الفرر وهو من الملاسة (وقال ابن وهب) عن يونس عن ربيعة بهذا (قال) فكان هذا كله من أبواب القمار فنهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن وهب عن ابن أبي ليثة عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين من الملاسة والمناذرة فقال للملاسة أن يتاع القوم السلعة لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها والمناذرة أن يتأذى القوم السلع لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها فهذا من أبواب القمار والتنبيه في البيع ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد الخدري أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملاسة وعن المناذرة في البيع ثم فسر هذا التفسير (قال) وأخبرني عن مالك بن أنس وغيره عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفرر (قال ابن وهب) وقال لي مالك وتفسير ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع الفرر أن يعمد الرجل إلى الرجل قد ضلت راحته أو دابته أو غلامه وثمان هذه الأشياء خمسون دينارا فيقول أنا أخذها منك بمشرين دينارا فإن وجدها للبتاع ذهب من البائع ثلاثين دينارا وإن لم يجدها ذهب البائع منه بمشرين دينارا وهما لا يدریان كيف يكون حالهما في ذلك ولا يدریان أيضا إذا وجدت تلك الضالة كيف توجد وما حدث فيها من أمر الله مما يكون فيه نقصا أو زيادتها فهذا أعظم المخاطرة (قال) ابن وهب وأئسن بن عياض وابن نافع عن عبد العزيز بن أبي سلمة مثله (وقال) عبد العزيز وما يشبه المخاطرة اشتراء الضالة والآبق (قال ابن وهب) وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النيب كله من كل شيء يديره الناس بينهم ابن

وهب وبلغني عن ابن عباس أنه كان يقول لا يصلح بيع النيب أن يشتري ما غاب عنه وإن كان وراء هذا الجدار وأشار يده إلى جدار وجهه (قال ابن وهب) وقال يونس قال ابن شهاب في بيع الشاة والبئر الشارد قبل أن يتواريا والآبق وغيره قال لا يصلح بيع الفرر وكان ربيعة يكره بيع النيب (قال ابن وهب) وقال يحيى بن سعيد (قال) قول ابن شهاب وقد أخبرتك بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشيء الذي هو في أيديهما ولا ينظرون إليه ولا يخبرون عنه فكيف بما غاب على أنه قد نذر أو آبق وذلك لو كانت صفته معروفة بما جاز لعظم خطره وأنه من الفرر

في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها أو بصفة

أين يكون له الخيار إذا رآها

(قلت) أ رأيت أن نظر إلى دابة عند رجل فاشترها بعد ذلك بعام أو عامين على غير صفة إلا على رؤيته يجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) إن كان أمرا تكون فيه السلعة على حالها فلا بأس بذلك إذا لم يتأذى ذلك بقاء شديدا (قال) وإنما قال مالك إذا نظر إلى السلعة فاشترى السلعة بعد نظره إليها فذلك جائز وإنما قاله لنا مبهما ولم يذكر لنا فيه الاجل البعيد ولا القرب فأرى إذا تباعد شراؤه من نظره إليها حتى يتحاش ذلك ولعل أنها لا تبلغ إلى ذلك الوقت من يوم نظر إليها حتى تتغير بزيادة أو نقصان وما أشبهه فلا أرى أن يشتريها إلا على المواصفة أو على أن ينظر إليها فإن

(١) في كتاب ابن الواز قال ولا يصلح أن يضرب لقرض السلعة الغائبة أجلا قريبا أو بعيدا من ذلك ومن وجه الضمان بسلعة بيعها وذلك لا يحل فاقم يجوز بيع ذلك على أن يتوجه في قبضها قرب ذلك أو بعد تعجيل ذلك أو تأخر لا يشترط في ذلك وقت وهذا في جميع الأشياء خلا الربع والدور والارثنين والاموال الحواظ وغيرها قال ابن التامم ولو اشترى سلعة غائبة على أن يوافيه بها البائع في موضع آخر لم يجز (ابن المواز) وهو من وجه الضمان بسلعة بيعها (أئسن) وكذلك لو قل على أن توافيني بها ها لم يجز (ابن المواز) وهذا إذا كان ضمان السلعة من البائع وإن كان لا يضمن إلا حولتها فلا بأس به من هاتين الامثل

رضي بذلك والا ترك **قلت** رأيت رجلاً اشترى سلعة ولم يرها أله الخياط إذا رآها
 (قال) قال مالك إذا وصفها وجلاها بفتحها وماهيتها فأنى بها أو خرج إليها فوجدها
 على الصفة التي وصفت له لم يملكها فأن يكتن رآها فليس له أن يأتي ذلك عليه بعد أن رآها
 إذا كانت على الصفة التي وصفت له أن يقول لا أرضاها (قال) مالك وإن كانت سلعة قد
 رآها قبل أن يشتريها فاشترىها على ما كان يعرف منها وهي غائبة عنه فوجب البيع بينهما
 فوجدتها على حال ما كان يعرف فالبيع له لازم **سبحون** وقال بعض كبار أصحاب
 مالك وجلهم لا ينقذ بيع إلا على أحد أمرين إما على صفة يوصف له أو على رؤية قد
 عرفها أو شرط في عقد البيع أنه بالخيار إذا رأى السلع بأعيانها فكل بيع ينقذ في سلع
 بأعيانها على غير ما وصفنا فالبيع متقضى لا يجوز **قلت** لابن القاسم رأيت الرجل يرى
 البعد عند الرجل ثم يكتن عشرين سنة ثم يشتريه بغير صفة أرى الصفة فاسدة لتقدم
 الرؤية في قول مالك (قال) إنما قال مالك لنا ما أخبرتك أنه لا يصلح إلا أن يوصف أو
 يكون قد رآه ولم أسمع منه في تقدمه شيئاً إلا أنى أرى أن كان ذلك قد تقدم تقدماً
 يتغير فيه البعد لطول الزمان فالصفة فاسدة إلا أن يصفه صفة مستقبلة **قلت**
 رأيت أن رأيت سلعة من السلع منذ عشرين أو ثلاثين سنة ثم اشتريتها على رؤيتي تلك في
 قول مالك (قال) السلع تختلف وتغير في أبعادها الحيوان يتغير بالمجنف والنقصان والنماء
 والثياب تتغير لطول الزمان وتفسد فإن باعها على أنها بحال ما رآها فلا بأس بذلك
 ولا يصلح التقيد فيها لأنه ليس بأشياء (قال) ولا يمكن هذا في الحيوان لأن الحيوان
 بعد طول المكث يحول في شبه ليس الحولى كالقارح^(١) ولا كالرباع^(٢) ولا الجذع كالقارح
 ولا يمكن أن تكون حاله واحدة وقد يتنا في أول الكتاب ما غنى عن هذا

(١) القارح هي الناقة أول ما نعمل ونجمع على قوارح وقرح بتشديد الراء (٢) كالرباع
 الرباع ككتاب جمع ربع يضم ففتح وهو النصيل الذي ينتج في الربيع وهو أول النضاج - سمى
 رباعاً لأنه إذا مضى أربع ورابع أى وسع خطوه وعدا اه كنهه مصححه

سبح في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها أو بصفة **قلت**
 ولا يشترط الصفة فتومت بعد وجوب الصفة

قلت رأيت سلعة اشترتها غائبة عنى قد كنت رأيتها أو على الصفة أنجوز هذا في
 قول مالك قال نعم **قلت** قال ابن القاسم **قلت** مالك فأتت السلعتان الموصوفة
 له والتي قد رأى ممن هما إذا كن فوتهما بعد وجوب الصفة وقد فاتتا أو هما على حال
 ما كانا يعرفان من صفة ما باعاهما عليه أو رآها (قال) فقال لي مالك في أول ما لقيته
 أراها من المشتري إذا وقعت الصفة عليها وهما بحال الصفة التي وصفها له إلا أن
 يشترط المتابع على البائع أنهما منك حتى أقبضهما ثم يرجع فقال لي بعد أراها من البائع
 حتى يقبضها المتابع إلا أن يشترط البائع على المتابع أنهما منك حين وجبت الصفة
 وما كان فيها من نماء أو نقصان فهو بسبيل ذلك على ما فسرت لك في قوله الأول
 والآخر فقال لي في قوله الأول هو من المتابع وقال لي في قوله الآخر هو من البائع
 (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه من البائع حتى يقبضه المتابع الموت والنماء والنقصان
قلت قال ابن وهب **قلت** قال الليث بن سعد كان يحيى بن سعيد يقول من باع دابة غائبة
 أو متاعاً غائباً على صفة لم يصلح أن يقبض البائع الثمن حتى يأخذ الدابة أو المتاع الذي
 اشترى ولكن يوقف الثمن فإن كانت الدابة أو المتاع على ما وصف تم بيعهما وأخذ
 الثمن **قلت** قال ابن وهب **قلت** أخيرني عبد الجبار بن عمران ريمة حذاه قال يبيع عثمان
 ابن عفان وعبد الرحمن بن عوف فرساً غائبة وشرط أن كانت هذا اليوم حية فهي
 مني **قلت** قال ابن وهب **قلت** قال ابن جريج قال ابن شهاب كان عثمان وعبد الرحمن بن
 عوف من أجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيع فكان الناس يقولون
 ليحيا قد تباينا حتى ننظر أيهما أجد فابتاع عبد الرحمن من عثمان فرساً بأثنى عشر ألفاً
 أن كانت هذا اليوم صحيحة فهي مني ولا إخلال لعبد الرحمن إلا أن كان قد كان عرفاً ثم
 أن عبد الرحمن قال لعثمان هل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهي منك حتى يقبضها
 رسول قال نعم فزاده عبد الرحمن أربعة آلاف على ذلك فأتت وقد قدم رسول عبد

رضي بذلك والا ترك **قلت** **﴿**أرأيت رجلاً اشترى سلعة ولم يرها أنه الخيار إذا رآها **﴾**
﴿قال **﴾** قال مالك إذا وصفها وجلاها بنعمها وماهيتها فأنى بها أو خرج اليها فوجدها
على الصفة التي وصفت له لزمه البيع فإن لم يكن رآها فليس له أن يأنى ذلك عليه بعد أن يراها
إذا كانت على الصفة التي وصفت له أن يقول لا أرضاها **﴿**قال **﴾** مالك وإن كانت سلعة قد
رأها قبل أن يشتريها فاشتراها على ما كان يعرف منها وهي غائبة عنه فوجب البيع بينهما
فوجدتها على حال ما كان يعرف فالبيع له لازم **﴿**سحنون **﴿** وقال بعض كبار أصحاب
مالك وجلهم لا يتقدم بيع الألى على أحد أمرين إما على صفة يوصف له أو على رؤية قد
عرفها أو شرط في عقد البيع أنه بالخيار إذا رأى السلعة بأعيانها فكل بيع يتقدم في سلع
بأعيانها على غير ما وصفتا فالبيع مستفيض لا يجوز **﴿**قلت **﴿** لابن القاسم أرأيت الرجل يرى
العبد عند الرجل ثم يمكث عشرين سنة ثم يشتريه بغير صفة أن يرى الصفة فاسدة لتقدم
الرؤية في قول مالك **﴿**قال **﴾** أنما قال مالك لنا ما أخبرتك أنه لا يصلح إلا أن يوصف أو
يكون قد رآه ولم أسمع منه في تقدمه شيئاً إلا أنى أرى أن كان ذلك قد تقدم تقدم
يشتري فيه العبد لطول الزمان فالصفة فاسدة إلا أن يصفه صفة مستقبلية **﴿** قلت **﴿**
أرأيت أن رأيت سلعة من السلع منذ عشرين سنة يجوز لي أن اشتريها على رؤيتي تلك في
قول مالك **﴿**قال **﴾** السلع تختلف وتغير في أبعادها الحيوان يتغير بالعجز والنقصان والغناء
والثياب تشير لطول الزمان وتسوس فإن باعها على أنها بحال مارأها فلا بأس بذلك
ولا يصلح النقد فيها لأنه ليس بآمون **﴿**قال **﴾** ولا يمكن هذا في الحيوان لأن الحيوان
بعد طول المكث يحول في شبه ليس الحولى كالفارح ^(١) ولا كالباع ^(٢) ولا الجذع كالفارح
ولا يمكن أن تكون حاله واحدة وقد يتنا في أول الكتاب ما أغنى عن هذا

(١) الفارح هي الناقة أول ما عمل ونجس على قوارح وقرح بشديد الرأه (٢) كالباع
الرباع ككتاب جمع ربيع بضم ففتح وهو النصيل الذي ينتج في الربيع وهو أول النساج سمى
ربعا لأنه إذا مشى أربع ورابع أى وسع خطوه وعدا اه كنهه مصححه

﴿ في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها أو يصفه **﴾**
﴿ ولا يشترط الصفة فتتو بد وجوب الصفة **﴾**

﴿ قلت **﴿** أرأيت سلعة اشتريتها غائبة عنى قد كنت رأيتها أو على الصفة أن يجوز هذا في
قول مالك قال نعم **﴿** قال ابن القاسم **﴿** قلت مالك فأت فاتت السلطان الموصوفة
له والى قد رأى من ها إذا كان فوئها بعد وجوب الصفة وقد فاتت أو هما على حال
ما كانا يعرفان من صفة ما باعاهما عليه أو رآها **﴿** قال **﴾** فقال لى مالك فى أول ما لقيه
أراهما من المشتري إذا وقعت الصفة عليهما وهما بحال الصفة التي وصفها له إلا أن
يشترط المبتاع على البائع أنها منك حتى أقضيهما ثم يرجع فقال لى بعد أراهما من البائع
حتى يقبضهما المبتاع إلا أن يشترط البائع على المبتاع أنها منك حين وجبت الصفة
وما كان فيها من ثمن أو نقصان فهو بسبيل ذلك على ما فسرت لك في قوله الأول
والآخر فقال لى في قوله الأول هو من المبتاع وقال لى في قوله الآخر هو من البائع
﴿ قال ابن القاسم **﴾** وأنا أرى أنه من البائع حتى يقبضه المبتاع الموت والغناء والنقصان
﴿ قال ابن وهب **﴿** قال الليث بن سعد كان يحيى بن سعيد يقول من باع دابة غائبة
أو متاعاً غائباً على صفة لم يصلح أن يقبض البائع الثمن حتى يأخذ الدابة أو المتاع الذى
اشترى ولكن يوقف الثمن فإن كانت الدابة أو المتاع على ما وصف ثم بيعها وأخذ
الثمن **﴿** قال ابن وهب **﴿** أخبرني عبد الجبار بن عمر أن ربيعة حدثه قال تباع عثمان
ابن عفان وعبد الرحمن بن عوف فرساً غائبة وشرط أن كانت هذا اليوم حية فهى
منى **﴿** قال ابن وهب **﴿** وقال ابن جريح قال ابن شهاب كان عثمان وعبد الرحمن بن
عوف من أجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيع فكان الناس يقولون
ليثما قد تبايا حتى ننظر أيهما أجد فابتاع عبد الرحمن من عثمان فرساً بئى عشر ألفاً
أن كانت هذا اليوم صحيحة فهى منى ولا إخال لعبد الرحمن إلا أنه قد كان عرفها ثم
أن عبد الرحمن قال لعثمان هل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهى منك حتى يقبضها
رسولى قال نعم فزاده عبد الرحمن أربعة آلاف على ذلك فأتت وقدم رسول عبيد

الرحمن فعمل الناس أن عبد الرحمن أجده من عثمان **قلت** قال ابن وهب **قلت** قال يونس عن ابن شهاب نحوه ذلك **قال** وأنه وجد الفرس حين خلع وسنهما قد هلكت فكانت من البائع **قال** ابن وهب **قلت** قال يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل باع وليدة له بدلام والدلام غائب عنه قبض المشتري الوليدة وانطلق لأبي بالدلام إلى بعلته فوجد الدلام قد مات فيمنها هو وكذلك إذ ماتت الجارية قبل أن يبعث بها إلى صاحبها **قال** ابن شهاب **قال** كان المسلمون يتبايعون في الحيوان مما أدركت الصفة حيا مجموعا فإن كان هذان الرجلان تاياما باليد والوليدة على شرط المسلمين الذي كانوا يشترطون فلكل واحد منهما ما تاياما به في هذين المملوكين تاياما وإن كانا تاياما على أن يوفي كل واحد منهما صاحبه ما تاياما به في هذين المملوكين فالبيع على هذا **قال** ابن وهب **قلت** عن يونس عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه **قال** ما أدركت الصفة حيا مجموعا فهو من المبتاع **قال** الليث **قال** ابن أبي جعفر عن ربيعة لا بأس أن يشتري الرجل غائلا مضمونا بالصفة **قال** يحيى ابن أيوب **قال** يحيى بن سعيد في بيع الدابة الغائبة أن أدركتها الصفة حية فليس بذلك بأس وعلى ذلك بيع الناس

الدعوى في بيع البرناج

قلت **قلت** رأيت من باع غزلا ببرناجه أجوز أن قبضه المشتري ويغيب عليه قبل أن يفتحه في قول مالك **قال** نعم **قلت** رأيت الرجل يبيع الرجل البرناج في قبضه المشتري ويفتحه وقد غاب عليه فيقول لم أجده على البرناج ويقول البائع قد بعتك على البرناج **قال** التتول قول البائع لأن المشتري قد صدقه حين قبض البائع على ما ذكر له من البرناج **قلت** وهذا قول مالك **قال** نعم **قلت** وكذلك لو صارته دراهم بدنانير ثم أتته بعد ذلك وقد غبت على الدراهم فقلت الدراهم زائفة التتول قول من **قال** التتول قول رب الدراهم وعليه الممين على علمه أنه لم يعطه إلا جيادا في علمه **قلت** وهذا قول مالك **قال** نعم **قلت** رأيت أن اشتريت عدلا مرويا على

برناج أو على صفة ثم قتله فاصبه زطيا فجئت به لارده وقلت أصبته زطيا **قال** البائع بل بعتك مرويا **قال** مالك التتول قول البائع لأن المشتري قد رضى بامانة البائع وقبضه على قوله إلا أن يكون مع المشتري رجال لم يفارقه من حين قبض العدل حتى فتحه فوجده تلك الحالة فهذا يرد ويكون الفسخ قوله **قال** مالك والطعام يشتره الرجل بكيه وإصدقه أن فيه مائة أردب ثم يكيه فيجده تسعين أردبا **قال** التتول قول البائع لأن يكون معه قوم من حين اشترا حتى كاله لم يغب عليه فهو مثل البز الذي وصفت لك **قال** وقال مالك وكل من دفع ذهبيا فضاء كان عليه كانت عليه مائة دينار قد دفع إليه دينار في صرة فقال هذه مائة دينار وصدقه المتبقي فوجدها تنقص في عدتها أو في وزنها **قال** مالك التتول قول الدافع وهذا مثل الطعام والياب

في البيع على البرناج

قلت رأيت أن اشتريت عدلا زطيا على صفة برناج وفي العدل خسون ثوبا بمائة دينار صفقة واحدة فأصاب فيه أحدا وخمسين ثوبا **قال** مالك يرد ثوبا منها **قلت** كيف يرد الثوب منها أبغى خيرها أم شرها **قال** لا ولكن يبعث جزءا من واحد وخمسين جزءا من الثياب **قلت** فإن كان الجزء من واحد وخمسين جزءا لا يمتد أن يكون ثوبا كاملا يكون أكثر من ثوب أو أقل من ثوب كيف يصنع **قال** مالك لا يمتد أن يكون ثوبا كاملا يكون أكثر من ثوب أو أقل من ثوب ثم أعده عليه فسأله عنه كيف يرد فقال يرد ثوبا كأنه عيب وجده فيه فرده به **قال** فقلت لمالك أفلا قسمها على الأجزاء **قال** لا وأنت ترى ثم قال أتأبى أن يرد ثوبا كأنه عيب وجده في ثوب فرد به فلم أر فيها قال مالك أخيرا أنه يحمله معه شريكا **قال** ابن القاسم وأنا نأري قوله الأول أعجب إلى **قلت** رأيت من باع عدلا زطيا بصفة على أن فيه خمسين ثوبا صفقة واحدة بمائة دينار فأصاب فيه تسعة وأربعين ثوبا **قال** مالك قسم الثمن على الخمسين ثوبا فيوضع عن المشتري جزء من ذلك **قلت** فإن أصاب فيه أربعين ثوبا أو نحو ذلك أو كان في العدل أكثر مما سمي من الثياب يلزم ذلك

الرحمن فلم الناس أن عبد الرحمن أجد من عثمان **قال ابن وهب** قال يونس عن ابن شهاب نحوه ذلك **قال** وأنه وجد الفرس حين خلع رسنها قد هلكت فكانت من البائع **قال ابن وهب** وقال يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل باع وليدة له بسلام والسلام غائب عنه قبض المشتري الوليدة وانطلق ليأتي بالسلام إلى بأمه فوجد السلام قد مات فبينما هو كذلك إذ ماتت الجارية قبل أن يبعث بها إلى صاحبها **قال ابن شهاب** كان المسلمون يتبايعون في الحيوان مما أدركت الصفقة حيا مجموعا فان كان هذان الرجلان تابعا بالبيع والوليدة على شرط المسلمين الذي كانوا يشترطون فلكل واحد منهما ما أدركت الصفقة حيا يوم تابعا وإن كانا تابعا على أن يوفي كل واحد منهما صاحبه ماتا تابعا به في هذين للموكلين فالبيع على هذا **قال ابن وهب** عن يونس عن ابن شهاب عن حزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال ما أدركت الصفقة حيا مجموعا فهو من المتبايع **قال الليث** قال ابن أبي جعفر عن ربيعة لا بأس أن يشتري الرجل غائبا مضونا بالصفة **قال يحيى** ابن أيوب قال يحيى بن سعيد في بيع الدابة الغائبة إن أدركتها الصفقة حية فليس بذلك بأس وعلى ذلك بيع الناس

الدعوى في بيع البرنامج

قلت رأيت من باع غزلا برنامجا يجوز أن يقبضه المشتري ويقبض عليه قبل أن يفتحه في قول مالك **قال** نعم **قلت** رأيت الرجل يبيع الرجل البز على البرنامج فيقبضه المشتري ويفتحه وقد غاب عليه فيقول لم أجده على البرنامج ويقول البائع قد بعتك على البرنامج **قال** القول قول البائع لأن المشتري قد صدقه حين قبض البرنامج على ما ذكر له من البرنامج **قلت** وهذا قول مالك قال نعم **قلت** وكذلك لو صارته دراهم بدنانير ثم أتيه بعد ذلك وقد غبت على الدراهم فقلت الدراهم زائفة القول قول من **قال** القول قول رب الدراهم وعليه الممين على علمه أنه لم يعطه إلا جيادا في علمه **قلت** وهذا قول مالك قال نعم **قلت** رأيت أن اشتريت عدلا مرويا على

برنامج أو على صفة ثم نقلته فاصبته زطيا فجئت به لارده وقلت أصبته زطيا وقال البائع بل بعتك مرويا **قال** قال مالك القول قول البائع لأن المشتري قد رضى بامانة البائع وقبضه على قوله إلا أن يكون مع المشتري رجل لم يفارقوه من حين قبض العدل حتى فتحه فوجده بتلك الحالة فهذا يردده ويكون القول قوله **قال** وقال مالك والطعام يشتريه الرجل بكيه ويصدق أنه فيه مائة أردب فيكيه فيجده تسعين أردبا **قال** القول قول البائع إلا أن يكون معه قوم من حين اشتراجه كاله لم يبق عليه فهو مثل البز الذي وصفت لك **قال** وقال مالك وكل من دفع ذهابا في قضاء كان عليه كانت عليه مائة دينار قد دفع إليه دنائير في صرة فقال هذه مائة دينار وصدقه المفتى فوجدها نقص في عدتها أو في وزنها **قال** قال مالك القول قول الدافع وهذا مثل الطعام والياب

في البيع على البرنامج

قلت رأيت أن اشتريت عدلا زطيا على صفة برنامج وفي العدل خمسون ثوبا بمائة دينار صفقة واحدة فأصاب فيه أحدا وخمسين ثوبا **قال** قال مالك يرد ثوبا منها **قلت** كيف يرد الثوب منها أبطل خيرها أم شرها **قال** لا ولكن يبطى جزءا من واحد وخمسين جزءا من الثياب **قلت** فإن كان الجزء من واحد وخمسين جزءا لا يتعدل أن يكون ثوبا كاملا يكون أكثر من ثوب أو أقل من ثوب كيف يصنع **قال** قال لي مالك منه عني أجي أن يرد جزءا من واحد وخمسين جزءا ثم أعدته عليه فساأته عنه كيف يرد فقال يرد ثوبا كأنه عيب وجده فيه فبرده به **قال** فقلت لملك أفلا تقسمها على الأجزاء **قال** لا وأشهرني ثم قال انما يرد ثوبا كأنه عيب وجده في ثوب فردده به فلم أر فيها قال لي مالك أخيرا أنه يحمله معه شريكا **قال** ابن القاسم **قلت** وأناردي قوله الأول أعجب إلى **قلت** رأيت لو باع عدلا بصفة على أن فيه خمسين ثوبا صفقة واحدة بمائة دينار فأصاب فيه تسعة وأربعين ثوبا **قال** قال مالك تقسم الثمن على الخمسين ثوبا فيوضع عن المشتري جزء من ذلك **قلت** فإن أصاب فيه أربعين ثوبا أو نحو ذلك أو كان في العدل أكثر مما سمي من الثياب يلزم ذلك

البيع المشتري أم لا (قال) أرى أنه يلزمه البيع بحساب ما وصفت لك إذا كان في العدل
أكثر مما سعى من الثياب فإن كان في العدل نقصان الكثير لم يلزم المشتري أخذها
وبرد البيع فيها بينهما وإنما قلت لك هذا الذي قال مالك من كيل الطعام وقد فسرت لك
ذلك قلت لو أريت أن اشتريت من رجل مائة ثوب من عدل على برنامج موصوف أو
على صفة موصوفة كل ثوب بمائة دراهم على أن فيه من الخبز كذا وكذا ومن القسطاط
كذا وكذا من المروي كذا وكذا فأصبحت في العدل تسعة وتسعين ثوبا وكان النقصان
من الخبز (قال) أرى أنه تحسب قيمة الثياب كلها فينظر كم قيمة الخبز منها فإن كانت
الربع أو الثلث من الثمن وعدة الخبز عشرة وضع عنه عشر ربع الثمن أو عشر ثلث الثمن
كله لأن القيمة تكون أكثر من الثمن أو أقل فأما يقسم الثمن على الأجزاء كلها
ثم ينظر إلى ذلك الجزء الذي وجد فيه ذلك النقصان ثم ينظر إلى ذلك النقصان منه
فإن كان جزءا وضع عنه من الثمن قدر الذي أصابه من ذلك الجزء من الثمن (إن
وهب) عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال يقدم البز من العراق فيأتي
صاحبه المدينة بسمية متاعه وصفته فيبتاعه الناس منه ثم يبيعونه بعضهم من بعض
فإن تم بيع الأول ووجد على ما قال فقد جازت بيعهم كلها بينهم وإن هلك البز
فضمانه على صاحبه وقد يناقون من جواز البيع على الصفة في الشيء بعينه وحديث
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الملامسة حين فسر لا ينظرون إليه ولا
يخبرون عنه فهذا دليل على أن الخبر جائز وهو خارج مما كره رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقول مالك في الرجل يقدم له أصناف من البز فيحضره السوام ويقرأ
عليهم برنامجا ويقول في عدل كذا وكذا ملحفة بصرية وكذا وكذا رانطة سابرية
وذرعها كذا وكذا ويسمى أصناف ذلك البز بأجناسه وذرعها وصفته ثم يقول
اشترؤا على هذا فيشترون ويخرجون الأعدال على ذلك فيفتحونها فيشتلون
ويبيعون إن ذلك لازم لهم إذا كان ذلك موافقا للبرنامج الذي باعه عليه (قال مالك) فهذا
الذي لم يزل الناس يجيزونه بينهم إذا لم يكن المتاع مخالفا لصفة البرنامج فكفى بقول مالك

حجة فكيف وقد أخبر أنه فعل الناس مع ما ذكرنا من الآثار في ذلك

في اشتراء الغائب

قلت لو أريت لو أني اشتريت من رجل عبدا وهو موضع بعيد لا يجوز فيه النقد
فهلك العبد بعد الصفقة ممن مصيبته (قال) قد اختلف قول مالك فيه فبما سمعت منه
والذي أخذته لنفسى من قول مالك أن المصيبة من البائع إلا أن يشترط البائع الضمان
من المشتري قلت لو أريت لو أني اشتريت من رجل دارا غائبة وقلت قد عرفها
ولم نصفها في كتابنا يجوز هذا الشراء (قال) نعم إذا كان البائع قد عرف ما باع
قلت ما قول مالك فيمن باع غناله غائبة بعد غائب ووصف كل واحد منهما
لصاحبه سلمته ثم تفرقا قبل القبض (قال) لا بأس بذلك عند مالك قلت فإن
ضربا للسلتين أجلا يقضاهما إليه (قال) لا خير في هذا وهذا دين بدين قلت
فإن ضربا لأحدى السلتين أجلا ولم يضربا للأخرى ثم تفرقا قبل القبض (قال)
لا يصلح تفرقا أو لم تفرقا إذا ضربا لأجل لأن السلة لا تباع إذا كانت بعينها إلى
أجل إلا أن يكون قال أجيئك بالسلة غدا أو بعد غد فهذا لا بأس به فإن قال إن لم
أملكها غدا أو بعد غد فهذا لا بأس به فلا بيع بيني وبينك أنه لا خير فيه لأنه
مخاطرة قالت نزل ذلك فالبائع ماض والشرط باطل قلت لو أريت أصل قول
مالك أن من باع عروضاً أو حيواناً أو ثياباً بعينها وذلك الشيء في موضع غير
موضعها أنه إذا كان ذلك قريبا لم يكن بذلك بأس ولا بأس بالنقد في ذلك وإن
كان ذلك بعيداً جاز البيع ولا يصلح النقد في ذلك إلا أن يكون دوراً أو
أرضين أو عقاراً فإنه لا بأس بالنقد في ذلك بشرط كان قريبا أو بعيداً (قال) نعم
هذا قول مالك (قال) وقال مالك وذلك أن الدور والأرضين أمر مأمون قلت
وكذلك إن اشتريت دابة في بعض المواضع وموضعها بعيد ثوب بعينه لم يصلح لي
أن أقعد الثوب مثل ما لا يجوز لي أن أقعد الدنانير إذا كان ثمن الدابة دنانير (قال)
نعم كذلك قال مالك قلت ولم كرهه مالك أن أقعد الثوب كما كرهه النقد في

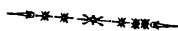
البيع المشتري أم لا (قال) أرى أنه يلزمه البيع بحساب ما وصفت لك إذا كان في العدل أكثر مما سعى من الثياب فإن كان في العدل نقصان الكثير لم يلزم المشتري أخذها ويرد البيع فيما بينهما وإنما قلت لك هذا للذي قال مالك من كيل الطعام وقد فسرت لك ذلك قلت **ن** آيت ان اشتريت من رجل مائة ثوب من عدل على برنامج موصوف أو على صفة موصوفة كل ثوب بشرة دراهم على أن فيه من الخبز كذا وكذا ومن القسطاط كذا وكذا من البروي كذا وكذا فأصبحت في العدل تسعة وتسعين ثوبا وكان النقصان من الخبز (قال) أرى أنه تحسب قيمة الثياب كلها فينظر كم قيمة الخبز منها فإن كانت الربع أو الثلث من الثمن وعدة الخبز عشرة وضع عنه عشر ربع الثمن أو عشر ثلث الثمن كله لأن القيمة تكون أكثر من الثمن أو أقل فائما يقسم الثمن على الأجزاء كلها ثم ينظر إلى ذلك الجزء الذي وجد فيه ذلك النقصان ثم ينظر إلى ذلك النقصان منه فإن كان جزءا وضع عنه من الثمن قدر الذي أصابه من ذلك الجزء من الثمن **ابن وهب** عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال يقدم البر من المراق فيأتي صاحبه المدينة بسمية متاعه وصفته فيبتاعه الناس منه ثم يبيعونه بعضهم من بعض فإن تم بيع الأول ووجد على ما قال فقد جازت بيعهم كلها بينهم وإن هلك البر فضاه على صاحبه وقد يناقون من جواز البيع على الصفة في الشيء بعينه وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الملامسة حين فسر لا ينظرون إليه ولا يجبرون عنه فهذا دليل على أن الخبز جائز وهو خارج مما كره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول مالك في الرجل يقدم له أصناف من البر فيحضره السوام وقرأ عليهم برنامجا ويقول في عدل كذا وكذا ملحفة بصرية وكذا وكذا رائطة سابية وذرعها كذا وكذا ويسمى أصناف ذلك البرز بأجناسه وذرعه وصفته ثم يقول اشتروا على هذا فيشترون ويخرجون الأعدال على ذلك فيفتحونها فيشتغلون ويبرمون أن ذلك لازم لهم إذا كان ذلك موافقا للبرنامج الذي باعه عليه (قال مالك) فهذا الذي لم يزل الناس يجنبونه بينهم إذا لم يكن المتاع مخالفا لصفة البرنامج فكفى بقول مالك

حجة فكيف وقد أخبر أنه فعل الناس مع ما ذكرنا من الآثار في ذلك

في اشتراء الغائب

قلت رأيت لو أني اشتريت من رجل عبدا وهو بتوضع بعيد لا يجوز فيه النقد فهلك العبد بعد الصفقة ممن مصيبته (قال) قد اختلف قول مالك فيه فبما سمعت منه والذي أخذته لنفسى من قول مالك أن المصيبة من البائع إلا أن يشترط البائع الفجاء من المشتري **قلت** رأيت لو أني اشتريت من رجل دارا غائبة وقلت قد عرفتها ولم نصفها في كتابنا يجوز هذا الشراء (قال) نعم إذا كان البائع قد عرف ما باع **قلت** ما قول مالك فيمن باع غناله غائبة بعد غائب ووصف كل واحد منهما لصاحبه سلمته ثم تفرقا قبل القبض (قال) لا بأس بذلك عند مالك **قلت** فإن ضربا للسلتين أجلا يقضاهما إليه (قال) لا خير في هذا وهذا دين بدين **قلت** فإن ضربا لأحدى السلتين أجلا ولم يضربا للأخرى ثم تفرقا قبل القبض (قال) لا يصلح تفرقا أو لم يتفرقا إذا ضربا لأجل لأن السلعة لا تباع إذا كانت بينهما إلى أجل إلا أن يكون قال أحيثك بالسلعة غدا أو بعد غد فهذا لا بأس به فإن قال إن لم آلمكها غدا أو بعد غد فهذا لا بأس به فلا بيع بيني وبينك أنه لا خير فيه لأنه خاطرة فإن نزل ذلك فالبيع ماض والشرط باطل **قلت** رأيت أصل قول مالك أن من باع عروضاً أو حيواناً أو شيئا بجنهها وذلك الشيء في موضع غير موضعهما أنه إذا كان ذلك قريبا لم يكن بذلك بأس ولا بأس بالنقد في ذلك وإن كان ذلك بعيداً جاز البيع ولا يصلح النقد في ذلك إلا أن يكون دوراً أو أرضين أو عقاراً فإنه لا بأس بالنقد في ذلك بشرط كان قريبا أو بعيداً (قال) نعم هذا قول مالك (قال) وقال مالك وذلك أن الدور والأرضين أمر مأمون **قلت** وكذلك ان اشتريت دابة في بعض المواضع وموضعها بعيد ثوب بعينه لم يصلح لي أن أتعد الثوب مثل ما لا يجوز لي أن أتعد الدناير إذا كان ثمن الدابة دنائير (قال) نعم كذلك قال مالك **قلت** ولم كرهه مالك أن أتعد الثوب كما كره النقد في

الدنانير (قال) لان الثوب أيضاً منفع به ويلبس فلا خير في ذلك (قال) قلت لما لك
فلو أن رجلاً مرّ بزراع رجل فراه وهو منه على مسيرة اليوم واليومين فاشترى على
ان أدركت الصفقة الزرع ولم تصبه آفة فهو من المتناع أنرى هذا البيع جائزاً أو
يكون مثل الحيوان والمرض في الشرط والنقد (قال) أراد بيعاً جائزاً وأراه من
المتناع اذا اشترط الصفقة ان أصيب به (قال) قلت (قال) ما اشترته من
سلمة بعينها غائبة عنى بعيدة مما لا يصلح النقد فيها فأت بصد الصفقة ممن ضاها في
قول مالك (قال) قد اختلف قول مالك فيها وآخر قوله أن جعل مصيبة الحيوان
من البائع الا أن يشترط الصفقة والدور والارضين من المشتري وأحب
قوله الى في الحيوان أن يكون من البائع وأما الدور والارضون فهي من المشتري على
كل حال فيما أصابها بصد الصفقة من غرق أو هدم أو حرق أو سيل أو غير ذلك
وانما رأيت ذلك لان الارضين والدور قال لي مالك يجوز فيها النقد وان بصدت
لأنها ماء وثة والحيوان لا يجوز فيه النقد فلذلك رأيت الدور والارضين من المشتري
قلت (قال) رأيت ان اشتريت منه عبداً أو دابة غائبة فأخذت منه بها كفيلاً (قال)
لا يكون في هذا كفالة لانه انما اشترى منه غائبة بعينه ألا ترى أنه لو ماتت الدابة أو
العبد لم يضمن البائع شيئاً ولا يصلح النقد فيها (قال) قلت (قال) فان كانت قريبة مما يصلح
النقد فيها لم يصلح الكفيل فيها أيضاً قال نعم (قال) قلت (قال) فان كانت بموضع قريب
يصلح النقد فيها فأت ما قول مالك في ذلك (قال) قال مالك في العبد الغائب أنه
من البائع حتى يقبضه المشتري الا أن يشترط البائع على المشتري أنها ان كانت اليوم
بحال ما وصفت لك فصبتها منك فيشتري على ذلك المشتري فتلحقها من المشتري اذا كان
تلحقها بصد الصفقة وكانت يوم تلقت على ما وصف (قال) ولم يقل لي مالك في قرب السلعة
ولا بعدها شيئاً وأرى أنا ان ذلك في القريب والبعيد سواء الا في الدور والارضين



الرجل يشترى السلعة الغائبة قدرها أو بصفة فيريد أن
يقبض فيها أو يبيعها من صاحبها قبل أن يستوفيا أو من غيره

قلت (قال) رأيت ان اشترت سلعة أو حيواناً قدرأت ذلك قبل أن اشتره أو
اشترت ذلك على صفة وهو في موضع بعيد مثل المدينة من مصر أو برقة من مصر
أو من افرقية يصلح فيه النقد في قول مالك قال لا (قال) قلت (قال) أفيجوز لي أن
أبيع تلك السلعة من الذي باعنيها بأقل أو بأكثر أو بتل ذلك وأنتد أولاً أنتقد
(قال) قال لي مالك في الرجل يبيع السلعة الغائبة التي لا يصلح النقد فيها من رجل
قد وصفها أو قد رآها ثم يقبله منها أنه لا يصلح (قال) مالك وأراه من الدين بالدين
لان الدين قد ثبت على المتناع ان كانت السلعة سليمة يوم وقعت الصفقة فاذا أقاله منها
يدين قد وجب له عليه فكأنه باعه سلعة غائبة بدين عليه لا يقبضه مكانه فيصير
الكالي بالكالي وكذلك فسر لي مالك والسلعة الغائبة التي سألتني عنها لا تصلح
بأقل ولا بأكثر من صاحبها ولا بتل لانه يصير ديناً بدين كما وصفت لك (قال)
سجنون (قال) وهذا على الحديث الذي جاء في السلعة اذا أدركتها الصفقة فأنه مجتمعة
قال ابن القاسم (قال) فاما ان باعاً من غير صاحبها الذي اشتراها منه ولم يقبض فلا
بأس به (قال) وكذلك قال لي مالك وذلك أنه يبيع سلعة له غائبة فلا تصلح للنقد
فيها (قال) وقال مالك لو أن رجلاً كان له على رجل دين فأخذ منه دينه جارية مما
يستبرأ ومثلها يتواضع للحبسة لأنها من عليه الرقيق فيتواضعها للحبسة (قال)
قال مالك لا خير في ذلك وهذا شبه الدين بالدين (قال) قلت لما لك فان اشترى
رجل جارية فتواضعها للحبسة واستقاله صاحبها برمج يرمجه اياه (قال) مالك ان لم
ينقد الرمح فلا بأس بذلك لانه لا يدري أحمل له ذلك الرمح أم لا لانها ان كانت
حاملاً لم يحل له الرمح لانه لم يجب له فيها بيع ولا شراء فأرى أنه لا يجوز للمشتري أن
يقبل من البائع ربحاً ينقده في الثمن لانه لا يدري أين له البيع أم لا كما لا يجوز للبائع
الاول أن يقبل من المشتري زيادة يقبله بها من الجارية وكذلك فسر لي مالك

الدنانير (قال) لان الثوب أيضاً ينفع به ويلبس فلا خير في ذلك ﴿قال﴾ قتلته لملك
فلو أن رجلاً مرّ بزرع رجل فراه وهو منه على مسيرة اليوم واليومين فاشتراه على
أن أدركت الصفقة الزرع ولم تصبه آفة فهو من المبتاع أترى هذا البيع جائزاً أو
يكون مثل الحيوان والعروض في الشرط والنقد (قال) أراد بيعاً جائزاً وأراه من
المبتاع اذا اشترط الصفقة أن أصيب ^{بـ} الصفقة ﴿قلت﴾ أرايت ما اشتريته من
سلمة بعينها غائبة عني بمدة مما لا يصلح النقد فيها فأت بعد الصفقة ممن ضلها في
قول مالك (قال) قد اختلف قول مالك فيها وآخر قوله أن جعل مصيبة الحيوان
من البائع إلا أن يشترط الصفقة والدور والارضين من المشتري وأحب
قوله إلى في الحيوان أن يكون من البائع وأما الدور والارضون فهي من المشتري على
كل حال فيها أصابها بعد الصفقة من غرق أو هدم أو حرق أو سيل أو غير ذلك
وأما رأيت ذلك لان الارضين والدور قال لي مالك يجوز فيها النقد وإن بددت
لأنها مأونة والحيوان لا يجوز فيه النقد فلذلك رأيت الدور والارضين من المشتري
﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت منه عبداً أو دابة غائبة فأخلفت منه بها كفيلاً (قال)
لا يكون في هذا كفالة لأنه إنما اشترى منه غائباً بعينه ألا ترى أنه لو مات الدابة أو
العبد لم يضمن البائع شيئاً ولا يصلح النقد فيها ﴿قلت﴾ فإن كانت قريبة مما يصلح
النقد فيها ! يصلح لكفيل فيها أيضاً قال نعم ﴿قلت﴾ فإن كانت بموضع قريب
يصلح النقد فيها فأت ما قول مالك في ذلك (قال) قال مالك في العبد الغائب أنه
من البائع حتى يقبضه المشتري إلا أن يشترط البائع على المشتري أنها ان كانت اليوم
بحال ما وصفت لك فصبيتها منك فيشتري على ذلك المشتري فتلقها من المشتري اذا كان
تلقها بعد الصفقة وكانت يوم تلقى على ما وصف (قال) ولم يقل لي مالك في قرب السلعة
ولا بعدها شيئاً وأرى أنا أن ذلك في القريب والبعيد سواء الا في الدور والارضين

—*—*—*—

﴿قال﴾ في الرجل يشتري السلعة الغائبة قدر آها أو بصفة فيريد أن
يقبض فيها أو بيعها من صاحبها قبل أن يستوفيها أو من غيره ﴿قال﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة أو حيواناً فدرأيت ذلك قبل أن اشتريه أو
اشتريت ذلك على صفة وهو في موضع بعيد مثل المدينة من مصر أو برقة من مصر
أو من افرقية أو يصلح فيه النقد في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ أفيجوز لي أن
أبيع تلك السلعة من الذي باعنيها بأقل أو بأكثر أو بمثل ذلك وأنشد أولاً أنشد
(قال) قال لي مالك في الرجل يتبع السلعة الغائبة التي لا يصلح النقد فيها من رجل
قد وصفها أو قد رآها ثم يقبله منها لا يصلح (قال) مالك وأراه من الدين بالدين
لأن الدين قد ثبت على المبتاع ان كانت السلعة سليمة يوم وقعت الصفقة فإذا أقالها منها
بدن قد وجب له عليه فكأنه باعه سلعة غائبة بدن عليه لا يقبضه مكانه فيصير
الكال بالكال وكذلك فسر لي مالك والسلعة الغائبة التي سألتني عنها لا تصلح
بأقل ولا بأكثر من صاحبها ولا بمثل لأنه يصير ديناً بدناً كما وصفت لك ﴿قال﴾
سجنون ﴿وهذا على الحديث الذي جاء في السلعة اذا أدركها الصفقة قائمة مجتمعة﴾
﴿قال ابن القاسم﴾ فأما ان باعها من غير صاحبها الذي اشتراها منه ولم يقبض فلا
بأس به (قال) وكذلك قال لي مالك وذلك أنه يبيع سلعة له غائبة فلا تصلح للنقد
فيها ﴿قال﴾ وقال مالك لو أن رجلاً كان له على رجل دين فأخذ منه دينه جارية مما
يستبرأ ومثلها يتواضع للحبيضة لأنها من عليه الرقيق فيتواضعها للحبيضة (قال)
قال مالك لا خير في ذلك وهذا شبه الدين بالدين (قال) قتلته لملك قال اشتري
رجل جارية فتواضعها للحبيضة واستقاله صاحبها برحى برحى إياه (قال) مالك ان لم
ينقد الرحى فلا بأس بذلك لأنه لا يدري أن يحمل له ذلك الرحى أم لا لأنها ان كانت
حاملة لم يحمل له الرحى لأنه لم يجب له فيها بيع ولا شراء فأرى أنه لا يجوز للمشتري أن
يقبل من البائع رحياً ينقده في الثمن لأنه لا يدري أيهم له البيع أم لا كما لا يجوز للبائع
الاول أن يقبل من المشتري زيادة قبضه بها من الجارية وكذلك فسر لي مالك

قال قال مالك لا أرى بأساً أن يقيه منها برأس ماله لا زيادة فيها ولا نقصان قبل أن يخرج من الحيفة ولا أرى على صاحبها فيها استبراء قال قلت ويبيعها من غير صاحبها بأقل أو بأكثر قال نعم لا بأس بذلك ما لم ينتقد الثمن ولم يأخذ ربحاً فإذا خرجت من الحيفة قبضها بمشتريها وإن دخلها نقصان عمل فيها كما يعمل في مشتريها وهذا أحب قول مالك فيها إلى قلت وكذلك إن أجرت داراً إلى شهرين بثوب موصوف في يته نعم اني بعت ذلك الثوب منه قبل أن أقبضه منه بدرهم أو دينار أو ثوبين مثله من صفته أو سكنى داره قال لا أرى به بأساً إذا علم أن الثوب قائم حين وقعت الصفقة الثانية قلت فإن أكرت داراً إلى بداية بينها موصوفة في موضع بعيد وقد رأيتها إلا أنها في موضع بعيد على أن يبدأ بالسكنى الساعة قال لا يصلح ذلك لأن الدابة الغائبة لا يصلح فيها النقد وإن كان ثمنها عرضاً وكذلك قال مالك وغيره من أهل العلم قال لا يصلح له فيها النقد لم يصلح لك أن تنقد في ثمنها سكنى دار قلت أرأيت أن اشتريت دابة وهي غائبة بسكنى دارى هذه سنة على أن لا أدفع اليها الدار حتى أقبض الدابة أيجوز هذا أم لا قال نعم قلت وهذا قول مالك قال نعم قلت ولا تراه من الدين بالدين قال لا لأن هذا بيمينه وهو غائب وأما الدين بالدين في قول مالك في المضمونين جميعاً ولو كان أحدهما بيمينه إلا أنه غائب في موضع لا يصلح فيه النقد والآخر مضمون إلى أجل لم يكن بذلك بأس ولا يصلح النقد فيها بشرط حتى يقبض السلعة الغائبة التي بيمينها إلا أن يتطوع المشتري بالنقد من غيره من غير شرط كان بينهما لأن مالكاً قال لا بأس أن يبيع الرجل من الرجل السلعة الغائبة التي لا يجوز في مثلها النقد أو الثمن الغائب في رؤس النخل الذي لا يجوز في مثله النقد بدين إلى أجل ولم يقل مالك بذهب ولا ورق ولا برض والذهب والورق الذي لا شك فيه أنه قوله والدروض والحيوان أنه لا بأس به وهو أمر بين قلت والثمن الغائب كيف هو عند مالك قال قال مالك كان للمثيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن

هشام يبيع ثمار حوائطه وهو بالمدينة فيبيع ثماره كيلاً التي بالصفراء وبخير ثمن إلى أجل كيلاً فلم أر بذلك بأساً ولم يره أحد من الذين بالدين قال قلت لي سحنون وهذه حجة في بيع البرناج وقد قال لي مالك لو كانت على مسيرة خمسة أيام أو ستة هذه الحوائط جاز لصاحبها أن يبيعها قال ابن القاسم فإذا كانت الحوائط بعيدة منه مثل أفرقية من المدينة فهذا لا يصلح لأنه لا يبلغ حتى يجد الثمرة فلا خير في هذا لأنه لا يعرف هذا من يبيع الناس وهذا مما لم ندره ولا نعرفه قال قال لي مالك ولو كان هذا في الحيوان لم أر به بأساً إذا لم ينتقد قال لي مالك وإن كان في الدور والارضين ورقاب النخل لم يكن بذلك بأس وإن نقده قال ابن القاسم وأما الثمار فغير مئ وما ذكرت لك من بعد الثمار عن مشتريها إذا كانت بأفرقية وما أشبهها فمأسمعه من مالك إنما هو تفسير مئ سحنون لا أن يكون الثمر يابساً

الدعوى في اشتراء السلعة الغائبة

قلت أرأيت أن اشتريت سلعة قد كنت رأيتها أو سلمة موصوفة فأتت قبل أن أقبضها فادعى البائع أنها ماتت بعد الصفقة وادعى المشتري أنها ماتت قبل الصفقة قال في قول مالك الأول هي من البائع إلا أن يأتي بالينة أنها ماتت بعد الصفقة وإن لم يكن له بينة حلف المبتاع على علمه أنها لم تمت بعد وجوب البيع إذا ادعى البائع أن المبتاع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فإن لم يدع البائع أن المبتاع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فلا يمين للبائع على المبتاع وهي من البائع قلت فإن اشتراها بصفة قد كان رآها ثم ماتت قبل أن قبض فقال البائع لأدرى متى ماتت أقبل البيع أم بعد البيع وقال المبتاع ذلك أيضاً قال قال مالك هي من البائع في هذا الوجه في قول مالك الأول وأما قوله الآخر فهي على كل حال من البائع حتى قبضها المشتري قلت أرأيت أن اشتريت سلعة قد رأيتها وأعلت البائع أني قد رأيتها فاشتريتها منه على غير صفة فلما رأيتها قلت ليست على الصفة التي رأيتها

قال قال لا أرى بأساً أن يقيه منها برأس ماله لا زيادة فيها ولا نقصان قبل أن يخرج من الحيفة ولا أرى على صاحبها فيها استبراء قال قلت وبمهما من غير صاحبها بأقل أو بأكثر قال نعم لا بأس بذلك ما لم ينتقد الثمن ولم يأخذ ربحاً فإذا خرجت من الحيفة قبضها مشترها وإن دخلها نقصان عمل فيها كما يعمل في مشترها وهذا أحب قول مالك فيها إلى قلت وكذلك إن أجرته داراً إلى شهرين بثوب موصوف في يته ثم أتى بعت ذلك الثوب منه قبل أن يقبض منه بدراهم أو دنائير أو ثوبين مثله من صنفه أو سكنى داره قال لا أرى به بأساً إذا علم أن الثوب قائم حين وقعت الصفقة الثانية قلت فإن أكرت داراً إلى بداية بعينها موصوفة في موضع يبعد وقد رأيتها إلا أنها في موضع يبعد على أن يبدأ بالسكنى الساعة قال لا يصلح ذلك لأن الدابة النائية لا يصلح فيها التقيد وإن كان ثمنها عرضاً وكذلك قال مالك وغيره من أهل العلم فلا يصلح له فيها التقيد لم يصلح لك أن تنقد في ثمنها سكنى دار قلت أرأيت أن اشتريت دابة وهي غائبة يسكنى دارى هذه سنة على أن لا أدفع إليه الدار حتى أقبض الدابة أيجوز هذا أم لا قال نعم قلت وهذا قول مالك قال نعم قلت ولا تراه من الدين بالدين قال لا لأن هذا بعينه وهو غائب وإنما الدين بالدين في قول مالك في المضمونين جميعاً ولو كان أحدهما بعينه إلا أنه غائب في موضع لا يصلح فيه التقيد والآخر مضمون إلى أجل لم يكن بذلك بأس ولا يصلح التقيد فيها بشرط حتى يقبض السلة النائية التي بعينها إلا أن تطوع المشتري بالتقيد من غيره من غير شرط كان بينهما لأن مالكاً قال لا بأس أن يبيع الرجل من الرجل السلة النائية التي لا يجوز في مثلها التقيد أو الثمر النائب في رؤس النخل الذي لا يجوز في مثله التقيد بدين إلى أجل ولم يقل لي مالك بذهب ولا ورق ولا برص والذهب والورق الذي لا شك فيه أنه قوله والروض والحيوان أنه لا بأس به وهو أمر بين قلت والتمر النائب كيف هو عند مالك قال قال لي مالك كان للمغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن

هشام يبيع ثمار حوائطه وهو بالمدينة فيبيع ثماره كيلاً إلى بالصفراء وبخير بن إلى أجل كيلاً فلم أر بذلك بأساً ولم يره أحد من الذين بالدين قال لي سحنون وهذه حجة في بيع البرناج وقد قال لي مالك لو كانت على مسيرة خمسة أيام أو ستة هذه الحوائط جاز لصاحبها أن يبيعها قال ابن القاسم فإذا كانت الحوائط بعيدة منه مثل أفرقية من المدينة فهذا لا يصلح لأنه لا يبلغ حتى تجد التمرة فلا خير في هذا لأنه لا يعرف هذا من يبيع الناس وهذا مما لم نذكره ولا نعرفه قال وقال لي مالك ولو كان هذا في الحوائط لم أر به بأساً إذا لم يقيد قال لي مالك وإن كان في الدور والأرضين ورقاب النخل لم يكن بذلك بأس وإن نقده قال ابن القاسم وإنما الثمار تفسير منى وما ذكرت لك من بعد الثمار عن مشترها إذا كانت بأفرقية وما أشبهها فلم أسمع من مالك أنها هو تفسير منى سحنون إلا أن يكون الثمر بأساً

الدعوى في اشتراء السلة الغائبة

قلت أرأيت أن اشتريت سلة قد كنت رأيتها أو سلمة موصوفة فأتت قبل أن أقبضها فادعى البائع أنها ماتت بعد الصفقة وادعى المشتري أنها ماتت قبل الصفقة قال في قول مالك الأول هي من البائع إلا أن يأتي بالبيعة أنها ماتت بعد الصفقة وإن لم يكن له بيعة حلف المبتاع على علمه أنها لم تمت بعد وجوب البيع إذا ادعى البائع أن المبتاع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فإن لم يدع البائع أن المبتاع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فلا يمين للبائع على المبتاع وهي من البائع قلت فإن اشتراها بصفة قد كان وآها ثم ماتت قبل أن يقبض فقال البائع لأدري متى ماتت أقبل البيع أم بعد البيع وقال المبتاع ذلك أيضاً قال قال مالك هي من البائع في هذا الوجه في قول مالك الأول وأما قوله الآخر فهي على كل حال من البائع حتى يقبضها المشتري قلت أرأيت أن اشتريت سلة قد رأيتها وأعلمت البائع أنى قد رأيتها فاشتريتها منه على غير صفة فلما رأيتها قلت ليست على الصفة التي رأيتها

وقال البائع هي علي الصفة التي رأيته من ترى القول قوله في ذلك (قال) القول قول
البائع وعليه البين لا أن يأتي للبائع بالبيعة على أنها يوم رأيها هي على خلاف يوم اشتراها
وذلك أني سمعت من مالك ونزلت بالمدينة في رجل أوقف جارية بالسوق ورجلها
ورم فتسوق بها وسام بها رجل ثم انصرف بها ولم يبعها فأقامت عنده أياما ثم لقيه رجل
فقال ما فعلت جارتك قال هي عندي قال فهل لك أن تبني إياها قال نعم فباعه إياها
على اليوم الذي كان قد عرفه منها فلما وجب البيع بينهما بحث للرجل إلى الجارية فأثني
بها ولم تكن حاضرة حين اشتراها فقال المشتري ليست على حال ما كنت رأيته
وقد ازداد ورما (قال) مالك تلزم للمشتري ومن يعلم ما يقول وهو مبيع إلا أن تكون
له بيعة على ما ادعى وعلى البائع البين فسألتك مثل هذه (وقال) أشهب لا يؤخذ
للمشتري بنير ما أقر به على نفسه والبائع المدعي لأن المشتري جاحد والبائع يريد أن
يلزمه ما جحد

في الرجل يشتري طريقا في دار رجل

قلت أرايت ان اشتريت طريقا في دار رجل أيجوز هذا في قول مالك قال نعم
قلت وكذلك لو باعه موضع جذوع له من حائطه يحمل عليها جذوعا له (قال) نعم
هو أيضا قوله اذا وصف الجذوع التي تحمل على الحائط قلت ويجوز هذا في
الصلح (قال) نعم

في الرجل يشتري من الرجل عمودا له وعليه بنيانه

أو جفن سيفه بلا حلية

قلت أرايت ان اشتريت عمود رخام من رجل قد بني على عموده ذلك غرفة في
داره أيجوز هذا الشراء وأنقص المعبود ان أحبت (قال) نعم قال وهذا من الامر
الذي لا يختلف فيه أحد بالمدينة علمته ولا بمصر قلت أرايت ان اشتريت من
رجل جفن سيفه وهو على فصله وحامله ولم اشتريه فضته أيجوز هذا الشراء في قول

مالك (قال) نعم لا بأس به في قول مالك قلت ويشقص صاحب الحلية حليته اذا
أراد صاحب السيف ذلك وأراد صاحب الحلية قال نعم قلت وهذا قول مالك
(قال) نعم هو قوله قلت ولا ترى هذا من الضرر (قال) لا لهما قد رضيا

في الرجل يبيع عشرة أذرع من هواء هوله

قلت أرايت ان باع عشرة أذرع من فوق عشرة أذرع من هواء هوله أيجوز
هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عندي ولم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أن
يشترط له بناء بينه لأن يبنى هذا فوقه فلا بأس بذلك قلت أرايت ان بعت ما فوق
سقفي عشرة أذرع فصاعدا وليس فوق سقفي بانيان أيجوز هذا (قال) هذا عندي جائز
قلت فتحفظه عن مالك (قال) لا اذا بين صفة ما بيني فوق جداره من عرض حائطه

في الرجل يبيع سكني دار أسكنها ستين

قلت أرايت لو أن رجلا باع سكني دار أسكنها ستين أيجوز هذا في قول
مالك ونقصه أو هو كراء ويجزه (قال) بل هو جائز وهو كراء لأن مالك قال
لا أنظر إلى اللفظ وأنظر إلى الفعل فاذا استقام الفعل فلا يضره القول وان لم يستقم
الفعل فلا يضره القول قلت فبم يجوز لي أن أشتري سكنائي وخدمة عبدي
الذي أخذته (قال) بما شئت من الديناير والدرهم والعروض والطعام وجميع الاشياء
قلت فهل يجوز أن يشتري سكناه الذي أسكنه بسكني دار له أخرى أو يخدمته
أو يخدمه عبده له آخر أيجوز ذلك أم لا (قال) لا أرى به بأسا قلت فبم يجوز
لي أن أشتري منحتي في قول مالك (قال) بالديناير والدرهم والعروض كلها نقدا
أو إلى أجل وبالطعام نقدا أو إلى أجل لأن مالك قال لا بأس باشتراء شاة لبون
بطعام إلى أجل

في الرجل يشتري السلعة إلى الاجل البعيد

قلت أرايت ان اشتري الرجل السلعة إلى الاجل البعيد العشرين أو عشرين

وقال البائع هي علي العسفة التي رأيتها من ترى القول قوله في ذلك (قال) القول قول
البائع وعليه اليمين الا ان يأتي المبتاع بالبينة على أنها يوم رآها هي على خلاف يوم اشتراها
وذلك اني سمعت من مالك ونزلت بالمدينة في رجل أوقف جارية بالسوق وبرجلها
ورم قسوق بها وسام بها رجل ثم انصرف بها ولم يبعها فأقامت عندها أياما ثم لقيها رجل
فقال ما فعلت جاريك قال هي عندي قال فهل لك أن تبيني إياها قال نعم فباعه إياها
على الورم الذي كان قد عرفه منها فلما وجب البيع بينهما بعث للرجل الى الجارية فأتى
بها ولم تكن حاضرة حين اشتراها فقال المشتري ومن يلم مايقول وهو مبدع الا أن تكون
وقد ازداد ورما (قال) مالك تلزم المشتري ومن يلم مايقول وهو مبدع الا أن تكون
له بيعة على ما ادعى وعلى البائع اليمين فسألتك مثل هذه (وقال) أشهب لا يؤخذ
المشتري بغير ما اقتربه على نفسه والبائع المدعى لان المشتري جاحد والبائع يريد أن
يلزمه ما جحد

في الرجل يشتري طريقا في دار رجل

قلت رأيت ان اشتريت طريقا في دار رجل أيجوز هذا في قول مالك قال نعم
قلت وكذلك لو باعه موضع جدوع له من حائطه يحمل عليها جدوعا له (قال) نعم
هو أيضا قوله اذا وصف الجدوع التي تحمل على الحائط قلت ويجوز هذا في
الصلح (قال) نعم

في الرجل يشتري من الرجل عمودا له وعليه قباهه
أو جفن سيفه بلا حلية

قلت رأيت ان اشتريت عمود رخام من رجل قد بني على عموده ذلك غرفة في
داره أيجوز هذا الشراء وأنقض العمود ان أحيت (قال) نعم قال وهذا من الاسر
الذي لا يختلف فيه أحد بالمدينة علمته ولا بمصر قلت رأيت ان اشتريت من
رجل جفن سيفه وهو على نصله وجماله ولم اشتر منه فضته أيجوز هذا الشراء في قول

مالك (قال) نعم لا بأس به في قول مالك قلت ويقتض صاحب الحلية حليته اذا
أراد صاحب السيف ذلك وأراد صاحب الحلية قال نعم قلت وهذا قول مالك
(قال) نعم هو قوله قلت ولا ترى هذا من الضرر (قال) لا لانهما قد رضيا

في الرجل يبيع عشرة أذرع من هواء هوله

قلت رأيت ان باع عشرة أذرع من فوق عشرة أذرع من هواء هوله أيجوز
هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عندي ولم أسمع من مالك فيه شيئا الا ان
يشترط له بناء بينه لأن بيني هذا فوله فلا بأس بذلك قلت رأيت ان بعث ما فوق
سقف عشرة أذرع فصاعدا وليس فوق سقفي بيان أيجوز هذا (قال) هذا عندي جائز
قلت فتحفظه عن مالك (قال) لا اذا بين صفة ما بيني فوق جداره من عرض حائطه

في الرجل يبيع سكنى دار أسكنها ستين

قلت رأيت لو أن رجلا باع سكنى دار أسكنها ستين أيجوز هذا فيما في قول
مالك وتفسده أو هو كراء وتجزئه (قال) بل هو جائز وهو كراء لأن مالك قال
لا أنظر الى اللفظ وأنظر الى القمل فاذا استقام القمل فلا يضره القول وان لم يستقم
القمل فلا يضره القول قلت فيم يجوز لي أن اشتري سكنى وخدمة عبدى
الذى أخدمته (قال) بما شئت من الدنانير والدرهم والعروض والطعام وجميع الاشياء
قلت فهل يجوز أن يشتري سكناه الذى أسكنه بسكنى دار له أخرى أو يخدمته
أو يخدمته عبدا له آخر أيجوز ذلك أم لا (قال) لا أرى به بأسا قلت فيم يجوز
لي أن اشتري منحى في قول مالك (قال) بالدنانير والدرهم والعروض كلها نقدا
أو الى أجل وبالطعام نقدا أو الى أجل لأن مالك قال لا بأس باشتراء شاة لبون
بطعام الى أجل

في الرجل يشتري السلعة الى الاجل البعيد

قلت رأيت ان اشتري الرجل السلعة الى الاجل البعيد العشرين أو عشرين

وقال البائع هي علي الصفة التي رأيتها من ترى القول قوله في ذلك (قال) القول قول
البائع وعليه البين إلا أن يأتي المبتاع بالبينة على أنها يوم رآها هي على خلاف يوم اشتراها
وذلك أني سمعت من مالك ونزلت بالمدينة في رجل أوقف جارية بالسوق ورجلها
ورم فتسوق بها وسام بها رجل ثم انصرف بها ولم يبعها فأقامت عنده أياما ثم لقيه رجل
فقال ما فعلت جاريته قال هي عندي قال فهل لك أن تبنيها ياها قال نعم فباعه اياها
على الورم الذي كان قد عرفه منها فلما وجب البيع بينهما بث للرجل الى الجارية فأنى
بها ولم تكن حاضرة حين اشتراها فقال للمشتري ليست على حال ما كنت رأيتها
وقد ازداد ورما (قال) مالك تلزم المشتري ومن يعلم ما يقول وهو مدع إلا أن تكون
له بينة على ما ادعى وعلى البائع اليمين فسألتك مثل هذه (وقال) أشهب لا يؤخذ
للمشتري بنير ما أقربه على نفسه والبائع المدعى لأن المشتري جاحد والبائع يريد أن
يلزمه ما جحد

في الرجل يشتري طريقا في دار رجل

قلت أرأيت ان اشتريت طريقا في دار رجل أيجوز هذا في قول مالك قال نعم
قلت وكذلك لو باعه موضع جذوع له من حائط يحمل عليها جذوعا له (قال) نعم
هو أيضا قوله اذا وصف الجذوع التي تحمل على الحائط قلت ويجوز هذا في
الصلح (قال) نعم

في الرجل يشتري من الرجل عمودا له وعليه بنيه

قلت أرأيت ان اشتريت عمود وخام من رجل قد بني على عموده ذلك غرفة في
داره أيجوز هذا الشراء وأنقص العمود ان أحيت (قال) نعم قال وهذا من الامر
الذي لا يختلف فيه أحد بالمدينة علمته ولا بعصر قلت أرأيت ان اشتريت من
رجل جفن سيفه وهو على فصله وحماؤه ولم اشتريه فضته أيجوز هذا الشراء في قول

مالك (قال) نعم لا بأس به في قول مالك قلت ويتنقض صاحب الحلية حليته اذا
أراد صاحب السيف ذلك وأراد صاحب الحلية قال نعم قلت وهذا قول مالك
(قال) نعم هو قوله قلت ولا ترى هذا من الضرر (قال) لا لانهما قد رضيا

في الرجل يبيع عشرة أذرع من هواء هوله

قلت أرأيت ان باع عشرة أذرع من فوق عشرة أذرع من هواء هوله أيجوز
هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عندي ولم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أن
يشترط له بناء بينه لأن يبنى هذا فوقه فلا بأس بذلك قلت أرأيت ان بثت ما فوق
سقفي عشرة أذرع فصاعدا وليس فوق سقفي ببناء أيجوز هذا (قال) هذا عندي جائز
قلت فتحفظه عن مالك (قال) لا اذا بين صفة ما بيني فوق جداره من عرض حائطه

في الرجل يبيع سكني دار أسكنها ستين

قلت أرأيت لو أن رجلا باع سكني دار أسكنها ستين تجمل هذا فيما في قول
مالك وتفسده أو هو كراء وتميزه (قال) بل هو جائز وهو كراء لأن مالك قال
لا أنظر الى اللفظ وأنظر الى الفعل فاذا استقام الفعل فلا يضره القول وان لم يستقم
الفعل فلا ينقضه القول قلت فم يجوز لي أن أشتري سكني وخدمة عبيدي
الذي أخدمته (قال) بما شئت من البنائير والدرهم والبروس والطعام وجميع الاشياء
قلت فهل يجوز أن يشتري سكناه الذي أسكنه بسكني دار له أخرى أو بخدمته
أو بخدمة عبده آخر أيجوز ذلك أم لا (قال) لا أرى به بأسا قلت فم يجوز
لي أن أشتري منحتي في قول مالك (قال) بالبنائير والدرهم والبروس كلها نقدا
أو الى أجل وبالطعام نقدا أو الى أجل لأن مالك قال لا بأس باشتراء شاة لبون
بتمام الى أجل

في الرجل يشتري السلعة الى الاجل البيد

قلت أرأيت ان اشتري الرجل السلعة الى الاجل البيد العشرين أو عشرين

سنة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز (قال) قتل مالك فالرجل
بواجر عبده عشر سنين (قال) لا أرى به بأس (قال) ابن القاسم (قال) ولقد كنا نحن
مرة نجيز ذلك في الدور ولا نجيزه في العبيد (قال) فسألت مالكا عنه في العبيد فقال
ذلك جائز واجازة العبيد إلى عشر سنين عندي أخوف من بيع السلعة إلى عشر سنين
والى عشر سنين

في الرجل يبيع الدار ويشترط سكنها سنة

قلت (قال) رأيت الدار يشترطها الرجل على أن للبائع سكنها سنة أيجوز هذا في قول
مالك (قال) قال مالك ذلك جائز إذا اشترط البائع سكنها الأشهر والسنة ليست
بعيد وكره ما بعد من ذلك (قال) مالك وإن اشترط سكنها حياته فلا خير فيه
(قال) وقال مالك في الرجل يهلك وعليه دين يفتقر ماله وله دار فيها امرأته ساكة
(قال) لا أرى بأسا أن يبيع ويشترط الغرماء سكنى المرأة عندها فهذا يدل على مسانحة

في الرجل يبيع الدابة ويشترط ركوبها شهرا

قلت (قال) رأيت أن يمت دابتي هذه على أن لي ركوبها شهرا أيجوز هذا في قول
مالك (قال) قال مالك لا خير فيه وإنما يجوز من ذلك في قول مالك اليوم واليومين
وما شبهه وأما الشهر والأمر المتباعد فلا خير فيه (قال) قتل مالك فإن اشترط من
ذلك أمرا بعيدا فهلكت الدابة ممن هي (قال) هي من ألتها (قلت) رأيت الذي
يشترى الدابة ويشترط عليه ركوبها شهرا فأصابت الدابة قبل أن يقبضها المشتري لم
تلت مصيبتها من البائع في قول مالك (قال) لأن الصفقة وقت فاسدة (قال) فكل
صفقة وقت فاسدة فالمصيبة فيها من البائع حتى يقبضها المشتري (قلت) فإذا قبضها
للمشتري فهلكت عنده والصفقة فاسدة فأى شيء يضمن المشتري أقيمها أم الثمن الذي
وقت به الصفقة (قال) قال مالك يضمن قيمتها يوم قبضها (ابن وهب) قال أخبرني
يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الرجل يبيع البعير أو الدابة ويستثنى أن له

ظهرها إلى المدينة (قال ربيعة) يمه مردود ولا يجوز وكذلك في العبد إذا اشترط
خدمته إلى أجل كذا وكذا (قال) وأخبرني يونس عن ربيعة أنه قال ولو باعه بثلث
واشترط حملانه كان جائزا وعليه حملانه على ما أحب أو كره (وقال عبد العزيز بن أبي
سلعة) هو من المخاطرة يبيع الرجل راحلته أو دابته بكذا وكذا وله ظهرها في
سفره ذلك . ونفسه كره من ذلك أنه باعه ناقته بمشرين دينارا وظهرها حيث بلغت
من سفره ذلك (قال ابن وهب) قال مالك إن اشترط ركوبها إلى قريب فلا بأس به
فأما إن اشترط بائع الدابة أن يركبها إلى البعد الذي يخافه أن تدبر فيه دبرا يهلكها
ولا ترجع منه فذلك بيع النرد ولا يحل (وقال) الليث مثله في القريب ولا بأس به
والبعيد لا أحبه

في الرجل يكون له على الرجل الدين العرض إلى أجل

فيبيع من رجل بدنانير أو دراهم فيصيب الدنانير

أو الدرهم نحاسا أو زيوفا ينتقض البيع

قلت (قال) رأيت أن كان لي على رجل دين وذلك الدين عرض من العروض فبعت
ذلك الدين من رجل بدنانير أو بدراهم فأصبت الدراهم والدنانير نحاسا أو رصاصا
أو زيوفا فرددتها أنتقض البيع بيتنا أم لا في قول مالك (قال) أرى البيع لا ينتقض
فما بينهما وليس هذا مثل الصرف ألا ترى أن البيع قد يجوز فيه تأخير اليوم
واليومين أولا ترى أنه لو رضى بما في يده من هذه الدراهم الرديئة كان البيع بينهما
جائزا فالبيع جائز وبديل ما أصاب في الدراهم والدنانير مما لا يجوز بينهما

في الرجل يبيع السلعة ببلد ويشترط أخذ الثمن ببلد آخر

قلت (قال) رأيت لو أنني بعت طعاما إلى أجل بدنانير أو بدراهم ونحن بالمدينة وشرطت
أو شرط على المتبائع أن يدفع الدراهم أو الدنانير إذا حل الأجل بالقساط (قال) قال
مالك إذا ضرب لذلك أجلا وسمى البلد فلا بأس به (قال) وإن سمي البلد ولم يضرب
لذلك أجلا فلا خير فيه وإن ضرب للأجل ولم يسم البلد فذلك جائز وجيما لفيه

سنة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز (قال) فقلت لمالك قال الرجل يواجر عبده عشر سنين (قال) لا أرى به بأساً (قال) ابن القاسم (قال) ولقد كنا نحن مرة نجيز ذلك في الدور ولا نجيزه في العبيد (قال) فسألت مالكا عنه في العبيد فقال ذلك جائز وإجازة العبيد إلى عشر سنين عندي أخوف من بيع السلعة إلى عشر سنين وإلى عشرين سنة

في الرجل يبيع الدار ويشترط سكنها سنة

قلت (قال) رأيت الدار يشتريها الرجل على أن للبايع سكنها سنة أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز إذا اشترط البايع سكنها الأشهر والسنة ليست بعيد وكرد ما بعد من ذلك (قال) مالك وإن اشترط سكنها حياته فلا خير فيه (قال) وقال مالك في الرجل يهلك وعليه دين يفتقر ماله وله دار فيها امرأته ساكنة (قال) لا أرى بأساً أن يباع ويشترط الغرماء سكنى المرأة عندها فإذا بذلك على مسئلتك

في الرجل يبيع الدابة ويشترط ركوبها شهراً

قلت (قال) رأيت أن يمت دابة هذه على أن لي ركوبها شهراً أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا خير فيه وإنما يجوز من ذلك في قول مالك اليوم واليومين وما أشبهه وأما الشهر والامر المتباعد فلا خير فيه (قال) فقلت لمالك فإن اشترط من ذلك أمراً بعيداً فهلكت الدابة ممن هي (قال) هي من بالها (قال) رأيت الذي يشتري الدابة ويشترط عليه ركوبها شهراً فأصابت الدابة قبل أن يقبضها المشتري لم قلت مصيبتها من البايع في قول مالك (قال) لأن الصفقة وقعت فاسدة (قال) فكل صفقة وقعت فاسدة فالصية فيها من البايع حتى يقبضها المشتري (قال) فإذا قبضها المشتري فهلكت عنده والصفقة فاسدة فأى شيء يضمن المشتري أم الثمن الذي وقت به الصفقة (قال) قال مالك يضمن قيمتها يوم قبضها (قال) وبها (قال) أخبرني بونس بن يزيد عن زبيدة أنه قال في الرجل يبيع البعير أو الدابة ويستثنى أن له

ظهرها إلى المدينة (قال) زبيدة) يسه مردود ولا يجوز وكذلك في العبد إذا اشترط خدمته إلى أجل كذا وكذا (قال) وأخبرني بونس عن زبيدة أنه قال ولو باعه بثلث واشترط حملانه كان جائزاً وعليه حملانه على ما أحب أو كره (وقال عبد العزيز بن أبي سلمة) هو من المخاطرة ببيع الرجل راحلته أو دابته بكذا وكذا وله ظهرها في سفره ذلك . وحسب ما كره من ذلك أنه باعه ناقته بعشرين ديناراً وبظهرها حيث بلغت من سفره ذلك (قال) ابن وهب (قال) مالك أن اشترط ركوبها إلى قرب فلا بأس به فأما إن اشترط بائع الدابة أن يركبها إلى العبد الذي يخافه أن تدبر فيه دبراً يهلكها ولا ترجع منه فذلك بيع النرد ولا يحل (وقال) الليث مثله في القرب ولا بأس به والعبد لا أحبه

في الرجل يكون له على الرجل الدين الرضى إلى أجل

فيبيع من رجل بدنانير أو دراهم فيصيب الدنانير

أو الدراهم نحاساً أو زبواً أينقص البيع

قلت (قال) رأيت أن كان لي على رجل دين وذلك الدين عرض من العروض فبعت ذلك الدين من رجل بدنانير أو بدرهم فاصبت الدراهم والدنانير نحاساً أو رصاصاً أو زبواً فردتها أينقص البيع يتناهم لا في قول مالك (قال) أرى البيع لا ينقص فيها بينهما وليس هذا مثل الصرف ألا ترى أن السلم قد يجوز فيه تأخير اليوم واليومين أو لا ترى أنه لو رضى بما في يديه من هذه الدراهم الرديئة كان البيع بينهما جائزاً فالبيع جائز ويبدل ما أصاب في الدراهم والدنانير مما لا يجوز بينهما

في الرجل يبيع السلعة ببلد ويشترط أخذ الثمن ببلد آخر

قلت (قال) رأيت لو أتني بعت طعاماً إلى أجل بدنانير أو بدرهم ونحن بالمدينة وشرطت أو شرطت على المتبايع أن يدفع الدراهم أو الدنانير إذا حل الأجل بالقسط (قال) قال مالك إذا ضرب لك أجلاً وسمى البلد فلا بأس به (قال) وإن سمي البلد ولم يضرب لك أجلاً فلا خير فيه وإن ضرب الأجل ولم يسم البلد فذلك جائز وحيثما لقيه

سنة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز (قال) فقلت لمالك فالرجل يؤجر عبده عشر سنين (قال) لا أرى به بأساً قال ابن القاسم (قال) ولقد كنا نحن مرة نجيز ذلك في الدور ولا نجيزه في البيد (قال) فسألت مالكا عنه في البيد فقال ذلك جائز واجازة البيد الى عشر سنين عدى أخوف من بيع السلعة الى عشر سنين والى عشرين سنة

في الرجل يبيع الدار ويشترط سكنها سنة

قلت (قال) أرأيت الدار يشترطها الرجل على أن للبائع سكنها سنة أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز اذا اشترط البائع سكنها الأشهر والسنة ليست بعيد وكره ما بعد من ذلك (قال) مالك وان اشترط سكنها حياته فلا خير فيه (قال) وقال مالك في الرجل يهلك وعليه دين يفتقر ماله وله دار فيها امرأته ساكنة (قال) لا أرى بأساً أن يباع ويشترط الترماسكني المرأة عدها فهذا يدل على مشابكتك

في الرجل يبيع الدابة ويشترط ركوبها شهراً

قلت (قال) أرأيت ان بعت دابتي هذه على أن لي ركوبها شهراً أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا خير فيه وانما يجوز من ذلك في قول مالك اليوم واليومين وما أشبهه وأما الشهر والامر المتباعد فلا خير فيه (قال) فقلت لمالك فان اشترط من ذلك أمراً بعيداً فهلكت الدابة ممن هي (قال) هي من ألبها (قلت) أرأيت الذي يشتري الدابة ويشترط عليه ركوبها شهراً فأصببت الدابة قبل أن يقبضها المشتري لم قلت مصيبتها من البائع في قول مالك (قال) لان الصفقة وقعت فاسدة (قال) فكل صفقة وقعت فاسدة فالصبيبة فيها من البائع حتى يقبضها المشتري (قلت) فإذا قبضها المشتري فهلكت عنده والصفقة فاسدة فأى شيء يضمن المشتري أقيمها أم الثمن الذي وقعت به الصفقة (قال) قال مالك يضمن قيمتها يوم قبضها (ابن وهب) قال أخبرني يونس بن يزيد عن زبيدة أنه قال في الرجل يبيع البعير أو الدابة ويستتي أن له

ظهرها الى المدينة (قال زبيدة) يسه مردود ولا يجوز وكذلك في العبد اذا اشترط خدمته الى أجل كذا وكذا (قال) وأخبرني يونس عن زبيدة أنه قال ولو باعه بثلث واشترط حملانه كان جائزاً وعليه حملانه على ما أحب أو كره (وقال عبد العزيز بن أبي سلمة) هو من المخاطرة يبيع الرجل راحلته أو دابته بكذا وكذا وله ظهرها في سفره ذلك . وحسب ما كره من ذلك أنه باعه ناقته بمشرين ديناراً وظهرها حيث بلغت من سفره ذلك (قال ابن وهب) قال مالك ان اشترط ركوبها الى قريب فلا بأس به فأما ان اشترط بائع الدابة أن يركبها الى البعد الذي يخافه أن تدبر فيه دبراً يهلكها ولا ترجع منه فذلك بيع النرز ولا يحمل (وقال) الليث مثله في القريب ولا بأس به والبيد لا أحبه

في الرجل يكون له على الرجل الدين الغرض الى أجل

فيبيع من رجل بدنانير أو دراهم فيصيب الدنانير

أو الدرهم نحاساً أو زبواً ينتقض البيع

قلت (قال) أرأيت ان كان لي على رجل دين وذلك الدين غرض من العروض فبعت ذلك الدين من رجل بدنانير أو بدرهم فأصببت الدرهم والدنانير نحاساً أو رصاصاً أو زبواً فرددتها أنتقض البيع يتأثم لا في قول مالك (قال) أرى البيع لا ينتقض فيها بينهما وليس هذا مثل الصرف ألا ترى أن السلم قد يجوز فيه تأخير اليوم واليومين ألا ترى أنه لو رضى بما في يديه من هذه الدراهم الرديئة كان البيع بينهما جائزاً فالبيع جائز ويبدل ما أصاب في الدرهم والدنانير مما لا يجوز بينهما

في الرجل يبيع السلعة ببلد ويشترط أخذ الثمن ببلد آخر

قلت (قال) أرأيت لو أنني بعت طعاماً الى أجل بدنانير أو بدرهم ونحن بالمدينة وشرطت أو شرطت على المتباع أن يدفع الدرهم أو الدنانير اذا حل الأجل بالفسطاط (قال) قال مالك اذا ضرب لذلك أجلاً وسعى البلد فلا بأس به (قال) وان سعى البلد ولم يضرب لثلاثة أجلاً فلا خير فيه وان ضرب الاجل ولم يسم البلد فذلك جائز وحيثما لقيه

سنة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز (قال) فقلت لمالك فالرجل يؤاجر عبده عشر سنين (قال) لا أرى به بأساً (قال) ابن القاسم (قال) ولقد كنا نحن مرة نجيز ذلك في الدور ولا نجيزه في العبيد (قال) فسألت مالكا عنه في العبيد فقال ذلك جائز واجازة العبيد إلى عشر سنين عندى أخوف من بيع السلمة إلى عشر سنين وإلى عشرين سنة

في الرجل يبيع الدار ويشترط سكنها سنة

قلت (قال) رأيت الدار يشترطها الرجل على أن للبائع سكنها سنة أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز إذا اشترط البائع سكنها الأشهر والسنة ليست بعيد وكره متابعد من ذلك (قال) مالك وإن اشترط سكنها حياته فلا خير فيه (قال) وقال مالك في الرجل يهلك عليه دين يفتقر ماله وله دار فيها امرأته ساكنة (قال) لا أرى بأساً أن يباع ويشترط الثرماء سكنى المرأة عتقها فهذا يدل على مسئلتك

في الرجل يبيع الدابة ويشترط ركوها شهراً

قلت (قال) رأيت أن يبت دابة هذه على أن يركوبها شهراً أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا خير فيه وإنما يجوز من ذلك في قول مالك اليوم واليومين وما أشبهه وأما الشهر والامر المتباعد فلا خير فيه (قال) فقلت لمالك فإن اشترط من ذلك أمراً بعيداً فهلكت الدابة ممن هي (قال) هي من الباطل (قال) رأيت الذي يشتري الدابة ويشترط عليه ركوها شهراً فأصبحت الدابة قبل أن يقبضها للمشتري لم قلت مصيبتها من البائع في قول مالك (قال) لأن الصفقة وقعت فاسدة (قال) فكل صفقة وقعت فاسدة فالصية فيها من البائع حتى يقبضها المشتري (قال) فإذا قبضها المشتري فهلكت عنده والصفقة فاسدة فأى شيء يضمن المشتري أقيمها أم الباطل الذي وقعت به الصفقة (قال) قال مالك يضمن قيمتها يوم قبضها (قال) ابن وهب (قال) أخبرني بونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الرجل يبيع البعير أو الدابة ويستثنى أن له

ظهرها إلى المدينة (قال) ربيعة) يبيع مردود ولا يجوز وكذلك في العبد إذا اشترط خدمته إلى أجل كذا وكذا (قال) وأخبرني بونس عن ربيعة أنه قال ولو باعه بثلث واشترط حملته كان جائزاً وعليه حملته على ما أحب أو كره (وقال) عبد العزيز بن أبي سلمة (هو من المخاطرة ببيع الرجل راحلته أو دابته بكذا وكذا وله ظهرها في سفره ذلك) وتبين ما كره من ذلك أنه باعه ناقته بمشرين ديناراً وظهرها حيث بلغت من سفره ذلك (قال) ابن وهب (قال) مالك إن اشترط ركوها إلى قريب فلا بأس به فأما إن اشترط بائع الدابة أن يركبها إلى البلد الذي يخافه أن تدبر فيه دبراً يهلكها ولا ترجع منه فذلك بيع التمرد ولا يجل (وقال) الليث مثله في التمرد ولا بأس به والعبد لا أحبه

في الرجل يكون له على الرجل الدين العرض إلى أجل

فيبيع من رجل بدنانير أو دراهم فيصحب الدنانير

أو الدراهم نحاساً أو زيوفاً ينتقض البيع

قلت (قال) رأيت أن كان لي على رجل دين وذلك الدين عرض من العروض فبعت ذلك الدين من رجل بدنانير أو بدراهم فأصبحت الدراهم والدنانير نحاساً أو رصاصاً أو زيوفاً فرددتها أنتقض البيع يتناهم لا في قول مالك (قال) أرى البيع لا ينتقض فيها بينهما وليس هذا مثل الصرف ألا ترى أن السلم قد يجوز فيه تأخير اليوم واليومين ألا ترى أنه لو رضى بما في يده من هذه الدراهم الرديئة كان البيع بينهما جائزاً فالبيع جائز وبطل ما أصاب في الدراهم والدنانير مما لا يجوز بينهما

في الرجل يبيع السائمة ببلد ويشترط أخذ الثمن ببلد آخر

قلت (قال) رأيت لو أنني بعت طعاماً إلى أجل بدنانير أو بدراهم ونحن بالبلدية وشروطت أو شرطت على المتابع أن يدفع الدراهم أو البدنانير إذا حل الأجل بالقسط (قال) قال مالك إذا ضرب لبلد أجلاً وسمى البلد فلا بأس به (قال) وإن سمي البلد ولم يضرب للبلد أجلاً فلا خير فيه وإن ضرب الأجل ولم يسم البلد فذلك جائز وحيثما لقيه

سنة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز (قال) فقلت لمالك فالرجل يؤاجر عبده عشر سنين (قال) لا أرى به بأس (قال) ابن القاسم (قال) ولقد كنا نحن مرة نجيز ذلك في الدور ولا نجيزه في العبيد (قال) فسألت مالكا عنه في العبيد فقال ذلك جائز واجازة العبيد إلى عشر سنين عندي أخوف من بيع السلعة إلى عشر سنين وإلى عشر سنين

في الرجل يبيع الدار ويشترط سكنها سنة

قلت (قال) رأيت الدار يشترطها الرجل على أن للبائع سكنها سنة أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز إذا اشترط البائع سكنها الأشهر والسنة ليست بعيد وكره متابعد من ذلك (قال) مالك وإن اشترط سكنها حياته فلا خير فيه (قال) وقال مالك في الرجل يهلك وعليه دين يفتقر ماله وله دار فيها امرأته ساكنة (قال) لا أرى بأسا أن يباع ويشترط الترماسكنى المرأة عندها فهذا يدلك على مسئلتك

في الرجل يبيع الدابة ويشترط ركوبها شهرا

قلت (قال) رأيت أن يبت دابة هذه على أن لى ركوبها شهرا أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا خير فيه وإنما يجوز من ذلك في قول مالك اليوم واليومين ومأشبهه وأما الشهر والامر المتباعد فلا خير فيه (قال) فقلت لمالك فإن اشترط من ذلك أمرا بعيدا فهلكت الدابة ممن هي (قال) هي من بائنها (قلت) رأيت الذي يشتري الدابة ويشترط عليه ركوبها شهرا فأصببت الدابة قبل أن يقبضها المشتري لم قلت مصيبتها من البائع في قول مالك (قال) لأن الصفقة وقعت فاسدة (قال) فكل صفقة وقعت فاسدة فالصبيبة فيها من البائع حتى يقبضها المشتري (قلت) فإذا قبضها المشتري فهلكت عنده والصفقة فاسدة فأى شيء يضمن المشتري أقيمها أم الثمن الذي وقت به الصفقة (قال) قال مالك يضمن قيمتها يوم قبضها (قال) ابن وهب (قال) أخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الرجل يبيع البعير أو الدابة ويستتي أن له

ظهرها إلى المدينة (قال) ربيعة) يمه مردود ولا يجوز وكذلك في العبد إذا اشترط خدمته إلى أجل كذا وكذا (قال) وأخبرني يونس عن ربيعة أنه قال ولو باع غن واشترط حملانه كان جائزا وعليه حملانه على ما أحب أو كره (وقال عبد العزيز بن أبي سلمة) هو من المخاطرة بيع الرجل راحته أو دابته بكذا وكذا وله ظهرها في سفره ذلك . وقد عير ما كره من ذلك أنه باعه ناقته بمشرين دينارا وبظهرها حيث بلغت من سفره ذلك (قال ابن وهب) قال مالك إن اشترط ركوبها إلى قريب فلا بأس به فأما إن اشترط بائع الدابة أن يركبها إلى البعد الذي يخافه أن تدبر فيه دبرا يهلكها ولا ترجع منه فذلك بيع التمر ولا يجل (وقال) الليث مثله في القرب ولا بأس به والبعد لا أحبه

في الرجل يكون له على رجل الدين العرض إلى أجل

فيئمه من رجل بدنانير أو دراهم فيصيب الدنانير

أو الدراهم نحاسا أو زوفا ينتقض البيع

قلت (قال) رأيت أن كان لى على رجل دين وذلك الدين عرض من العروض فبعت ذلك الدين من رجل بدنانير أو دراهم فأصببت الدراهم والدنانير نحاسا أو رصاصا أو زوفا فرددتها أنتقض البيع يتناأم لا في قول مالك (قال) أرى البيع لا ينتقض فيما بينهما وليس هذا مثل الصرف ألا ترى أن السلم قد يجوز فيه تأخير اليوم واليومين أولا ترى أنه لو رضى بما في يديه من هذه الدراهم الرديئة كان البيع بينهما جائزا فليبيع جائز ويبدل ما أصاب في الدراهم والدنانير مما لا يجوز بينهما

في الرجل يبيع السلعة ببلد ويشترط أخذ الثمن ببلد آخر

قلت (قال) رأيت لو أنني بعت طعاما إلى أجل بدنانير أو دراهم ونحن بالمدينة وشرطت أو شرط على المتبايع أن يدفع الدراهم أو الدنانير إذا حل الأجل بالقسط (قال) قال مالك إذا ضرب لذلك أجلا وسمى البلد فلا بأس به (قال) وإن سعى البلد ولم يضرب لذلك أجلا فلا خير فيه وإن ضرب الأجل ولم يسم البلد فذلك جائز وحيتما لقيه

إذا حل الاجل أخذ منه الدراهم أو الدنانير بالبلد الذي تباعا فيه أو غير ذلك ﴿قلت﴾
 أرايت ان كان سمي الاجل وسمى البلد الذي يقبض فيه الدراهم أو الدنانير فقلبه
 وقد حل الاجل في غير ذلك البلد الذي شرط فيه الوفاء (قال) قال مالك اذا حل
 الاجل ختما لقيه أخذ منه وان كان سمي بلداً فقلبه في غير ذلك البلد اقتضى منه
 ولا ينظره حتى يرجع الى ذلك البلد لانه لو شاء أن لا يرجع الى ذلك البلد أبداً
 فيجب هذا بحقه أبداً فهذا لا يستقيم ﴿قلت﴾ فان كان انما بعه سلة بمرض من
 العروس جوهر أو لؤلؤ أو يابا أو طعماً أو متاعاً أو ورقاً أو غير ذلك من العروس
 وشرط أن يوفيه ذلك في بلد من البلدان الى أجل من الآجال (قال ابن القاسم)
 أما العروس والياب والطعام والرقيق والحيوان كله فسمعت مالكا يقول فيه يوفيه
 بالبلد الذي شرط فيه اذا حل الاجل (قال) ولم أسمع منه في اللؤلؤ والجوهر وما
 أشبه شيئاً ولكني أرى أنه لا يدفع اليه ذلك الا في البلد الذي شرط فيه الدفع
 لان هذه سلع وليس هذا مثل الذهب والورق لان الذهب والورق عين في جميع
 البلدان ﴿قلت﴾ فان حل الاجل فقال الذي عليه هذه الاشياء لا أخرج الى ذلك البلد
 (قال) قال مالك ليس له أن يوفيه الا في ذلك الموضع أو بكل وكيل أو يخرج هو
 فيوفي صاحبه لا بد له من ذلك

﴿ما جاء فيمن أوقف سلة وقال لم أرد البيع﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقول للرجل بمني سلتك هذه بمشرة دنانير فيقول رب
 السلة قد بعتك فيقول الذي قال بمني سلتك بمشرة لا أرضى (قال) سألت مالكا
 عن الرجل يفت بالسلة في السوق فيأتيه الرجل فيقول بكم سلتك هذه فيقول
 بمائة دينار فيقول قد أخذتها فيقول الرجل لا أبيعك وقد كان أوقفها للبيع أترى أن
 هذا يلزمه (قال) قال مالك يحلف بالله الذي لا اله الا هو ما ساومه على الإيجاب في
 البيع ولا على الامكان وما ساومه الا على كذا وكذا لا مريد كره غير الإيجاب
 فاذا حلف على ذلك كان القول قوله وان لم يحلف لزمه البيع فسلتك تشبه هذه عندي

﴿قلت﴾ أرايت لو أني قلت لرجل يا فلان قد أخذت غنمك هذه كل شاة بمشرة
 دراهم فقال ذلك لك أترى البيع قد لزمني في قول مالك (قال) نعم

﴿في بيع السمن والعسل كيلاً أو وزناً في الظروف﴾

﴿ثم توزن الظروف بعد ذلك﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سمناً أو زيتاً أو عسلاً في ظروف كل رطل بكذا
 وكذا على أن توزن الظروف بالعسل أو بالسمن أو بالزيت ثم توزن الظروف بعد
 ذلك فيخرج وزن الظروف (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قال) وسألت مالكا
 عن الرجل يشتري السمن أو الزيت أو العسل في الظروف كيلاً فيريدون أن يزوا
 ذلك السمن بظروفه أو العسل أو الزيت ثم يطرحون وزن الظروف من ذلك (قال)
 قال مالك ان كان وزن القسط كيلاً متروفاً لا يختلف قد عرفوا وزن ذلك القسط كم
 هو من رطل اذا وزنوه فلا بأس به أن يزوا فيعرفوا كم من قسط فيه كيلاً بالوزن ثم
 يطرحون وزن الظروف مما كان فيها وذلك ان البيع انما يقع على ما بعد وزن الظروف
 فاذا كان الوزن والكيل لا يختلف فلا بأس به ﴿قلت﴾ أرايت ان وزوا السمن
 وتركوا الظروف عند البائع (١) ثم لهم رجوعاً اليه فقال المشتري ليست هذه الظروف

(١) قال أبو اسحاق فان كان في إعادة السمن تكلف يحتاج الى اجارة فينبغي أن يكون
 المشتري هو الذي يعيد كيه أو وزنه لان البائع اذا كانت عنده الظروف يقول القول قولي وأنا قد
 وزنت لك السمن فليس على إعادة ثانية فاختبر ما أنت الحق فيهما الظروف فان وجدت أنها في الظروف
 فلا اجارة على المشتري وان وجدت الأمر على خلافه قال البائع وأنه أبعد الظروف كانت الاجارة
 عليه انتهى ومن باع شيئاً يحتاج الى الكيل أو اوزن فذلك على البائع قوله تعالى فأوف لنا
 الكيل الا أن يكون هناك عادة فيجعلوا على عادتهم واختلاف في المكيل اذا أمثل فأهريق قبل
 قهره في اناء المشتري وقد ذكرنا ذلك فيما مضى وقد اختلف في هذا لو كان المشتري هو الذي
 يكيل فقبل اذا أمثل المكيل كان منه وقيل من البائع حتى يصبه في اناء نفسه وروى عيسى بن
 اشري راوية ما ففتش أو قللاً فتسكب قبل أن تصل الى ذلك من البائع وهو ما يشتري على البلاغ

إذا حل الاجل أخذ منه الدرهم أو الدنانير بالبلد الذي تبايعا فيه أو غير ذلك **قلت** **﴿**أرأيت أن كان سمي الاجل وسمى البلد الذي يقبض فيه الدرهم أو الدنانير فلقبه وقد حل الاجل في غير ذلك البلد الذي شرط فيه الوفاء **﴿**قال **﴿**قال مالك إذا حل الاجل فبينا لقبه أخذ منه وإن كان سمي بلدا فلقبه في غير ذلك البلد اقتضى منه ولا ينظره حتى يرجع الى ذلك البلد لأنه لو شاء أن لا يرجع الى ذلك البلد أبدا فيجب هذا بجمعه أبدا فهذا لا يستقيم **﴿**قلت **﴿**فإن كان انما باعه سلة بمرض من العروس جوهر أو لؤلؤ أو يابا أو طلما أو متاعا أو ورققا أو غير ذلك من العروض وشرط أن يوفيه ذلك في بلد من البلدان الى أجل من الآجال **﴿**قال ابن القاسم **﴿**أما العروس والياب والطعام والرقيق والحيوان كله فسمعت مالكا يقول فيه يوفيه بالبلد الذي شرط فيه إذا حل الاجل **﴿**قال **﴿**ولم أسمع منه في اللؤلؤ والجوهر وما أشبهه شيئا ولكني أرى أنه لا يدفع اليه ذلك الا في البلد الذي شرط فيه الدفع لأن هذه سلع وليس هذا مثل الذهب والورق لأن الذهب والورق عين في جميع البلدان **﴿**قلت **﴿**فإن حل الاجل فقال الذي عليه هذه الاشياء لا يخرج الى ذلك البلد **﴿**قال **﴿**قال مالك ليس له أن يوفيه الا في ذلك الموضع أو بكل وكيل أو يخرج هو فيوفي صاحبه لا بد له من ذلك

﴿ما جاء فيمن أوقف سلة وقال لم أرد البيع **﴿**

﴿قلت **﴿**أرأيت الرجل يقول للرجل بني سلمتك هذه بعشرة دنانير فيقول رب السلة قد بعته فيقول الذي قال بني سلمتك بعشرة لا أرضى **﴿**قال **﴿**سألت مالكا عن الرجل يفت بالسلة في السوق فيأتيه الرجل فيقول بك سلمتك هذه فيقول ثمانية دينار فيقول قد أخذتها فيقول الرجل لا أبيعك وقد كان أوقفها للبيع أتري أن هذا يلزمه **﴿**قال **﴿**قال مالك يخلف بالله الذي لا اله الا هو ما ساومه على الإيجاب في البيع ولا على الامكان وما ساومه الا على كذا وكذا الأمر يذكره غير الإيجاب فإذا حلف على ذلك كان القول قوله وإن لم يحلف لزمه البيع فسلتك تشبه هذه عندي

﴿قلت **﴿**أرأيت لو أتني قلت لرجل يا فلان قد أخذت غنمك هذه كل شاة بعشرة دراهم فقال ذلك لك أتري البيع قد لزمني في قول مالك **﴿**قال **﴿**نعم

﴿في بيع السمن والمسل كيلا أو وزنا في الظروف **﴿**

﴿نعم ثم يوزن الطريق بعد ذلك **﴿**

﴿قلت **﴿**أرأيت أن اشتريت سمنًا أو زيتًا أو عسلا في ظروف كل رطل بكذا وكذا على أن توزن الظروف بالمسل أو بالسمن أو بالزيت ثم توزن الظروف بعد ذلك فيخرج وزن الظروف **﴿**قال **﴿**قال مالك لا بأس بذلك **﴿**قال **﴿**وسألت مالكا عن الرجل يشتري السمن أو الزيت أو المسل في الظروف كيلا فيريدون أن يزونا ذلك السمن بطرفه أو المسل أو الزيت ثم يطرحون وزن الظروف من ذلك **﴿**قال **﴿**قال مالك أن كان وزن القسط كيلا مرفوا لا يختلف قد عرفوا وزن ذلك القسط كم هو من رطل إذا وزنوه فلا بأس به أن يزونا فيعرفوا كم من قسط فيه كيلا بالوزن ثم يطرحون وزن الظروف مما كان فيها وذلك أن البيع إنما يقع على ما بعد وزن الظروف فإذا كان الوزن والكيل لا يختلف فلا بأس به **﴿**قلت **﴿**أرأيت أن وزنوا السمن وتركوا الظروف عند البائع **﴿**ثم لهم رجعوا اليه فقال المشتري ليست هذه الظروف

(١) - قال أبو اسحق **﴿**فإن كان في إعادة السمن تكلف يحتاج الى اجارة فينبغي أن يكون المشتري هو الذي يعيد كيه أو وزنه لأن البائع إذا كانت عنده الظروف يقول القول قولي وأنا قد وزنت لك السمن فليس على إعادة ثمانية فأخترت لما لحقت لها الظروف فإن وجدت أنها في الظروف فلا اجارة على المشتري وإن وجدت الأمر على خلاف قال البائع وأنه أبدل الظروف كانت الاجارة عليه انتهى **﴿**ومن باع شيئا يحتاج الى الكيل أو اوزن فذلك على البائع لقوله تعالى فأوف لنا الكيل لأن يكون هناك عادة فيجعلوا على عاتبه واختلف في الكيل إذا اشترا فأهريق قبل قربه في أنه المشتري وقد ذكرنا ذلك فيما مضى وقد اختلف في هذا لو كان المشتري هو الذي يكيل فبئس إذا اشترا الكيل كان منه وقيل بل من البائع حتى يصبه في الماء نفسه وروى عيسى بن اشترى رواية ما فتنق أو قللا فتسكير قبل أن تصل إلى ذلك من البائع وهو ما يشتري على البلاغ